جامعة وهران 2 -محمد بن أحمد –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أطروحـــــــــــة

للحصول على شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: السياسات المقارنة

السياسة التوزيعية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر

مقدمة ومناقشة علنا من طرف الطالب:

عبد الصمد بوكليخة

أمام لجنـــة المناقشـــة

اللقب والاسم	الرتبـــــة	الجامعة الأصلـــية	الصـــفة
د. صافو محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيسا
د. حيرش سمية	أستاذ(ة) محاضر(ة) -أ-	جامعة وهران 2	مشرفا ومقررا
د. ويكن فازية	أستاذ(ة) محاضر(ة) -أ-	جامعة وهران 2	مناقشا
د. عامر ضبع	أستاذ محاضر -أ-	جامعة بلعباس	مناقشا
د. بلغيث عبد الله	أستاذ محاضر-أ-	جامعة مستغانم	مناقشا
د. بكار فتحي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة غليزان	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

جامعة وهران 2 -محمد بن أحمد –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أطروحـــــــــــــة

للحصول على شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: السياسات المقارنة

السياسة التوزيعية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر

مقدمة ومناقشة علنا من طرف الطالب:

عبد الصمد بوكليخة

أمام لجنـــة المناقشـــة

اللقب والاسم	الرتبـــــــة	الجامعة الأصلـــية	الصـــــفة
د. صافو محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيسا
د. حيرش سمية	أستاذ(ة) محاضر(ة) -أ-	جامعة وهران 2	مشرفا ومقررا
د. ويكن فازية	أستاذ(ة) محاضر(ة) -أ-	جامعة وهران 2	مناقشا
د. عامر ضبع	أستاذ محاضر -أ-	جامعة بلعباس	مناقشا
د. بلغيث عبد الله	أستاذ محاضر-أ-	جامعة مستغانم	مناقشا
د. بكار فتحي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة غليزان	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَانِ الرَحِيمْ

قال تعالى: «إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَي أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسْ أَنْ تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا» سورة النساء :الآية (58)

قال تعالى: «الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُمْ بِظُلْمْ أُوْلَئِكَ لَهُمْ الأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونْ»

سورة الأنعام آية: (82).

قال الله تعالى: «أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيْعٍ أَيَةً تَعْبَثُونَ، وَتَتَخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَكُمْ تَخْلُدُونْ، وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينْ، فَاتَّقُوا اَللَّهَ وَأَطِيعُونِ ».

صَدَقَ اللَّهُ العَظِيمْ

سُورَةُ الشُعَرَاءْ، الآيات:(128-129-130-131).

-الإهداء-

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما، اللذان تكبدى كل جهدهما ودعمهما المادي والمعنوي لإنجاز هذه الدراسة البحثية.

اهدي ثمرة جهدي الى زوجتي الكريمة أطال الله في عمرها.

كما أهدي هذه الدراسة البحثية إلى الأستاذة الفاضلة الدكتورة حيرش سمية التي ساعدتني بتوجيهاتها ونصائحها.

إلى كل الزملاء والأحباب والأقارب سواء من قريب أو بعيد.

إلى جميع زملائي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص السياسات المقارنة.

- *شكر وتقدير* -

بفضل الله وعونه وبعد جهد ومثابرة واجتهاد تم انجاز هذا العمل المتواضع الذي أسأل الله عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وفي هذا الصدد لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا البحث وعلى رأسهم الأستاذة المشرفة حيرش سمية، الذي نعترف لها تمام الاعتراف على شتى توجيهاتها ونصائحها القيمة خلال كل مرحلة من مراحل انجاز هذا العمل.

ويشرفني وبأصالة نفسي أن أتقدم بجزيل وتمام الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة والتحكيم على قبول مناقشة هذه المذكرة.

كما أتقدم بتمام الشكر إلى الوالدين الكريمين اللذان دعماني على تعليمي منذ مراحل الابتدائية حتى الدراسات العليا فعونهما ماديا ومعنويا فهذا اعتراف أطال الله في عمرهما.

إلى كل هؤلاء وإلى كل من لم يسعفني الحظ في ذكر أسمائهم أتقدم بالشكر الجزيل وتمام الاحترام والتقدير.

مقدمة

مقدمة:

أولا: مدخل عام

إن جوهر قيام المجتمعات الإنسانية، هي العدالة بما فيها الدول والأنظمة السياسية التي اعتمدت على مفهوم العقد الاجتماعي كصيغة قانونية وسياسية تحدد طبيعة العلاقة السياسية بين الافراد والدولة التي تجسد بدورها رابطة المواطنة، هذه العلاقة بين الحاكم والمحكومين التي ينتج عنها جملة من الحقوق والواجبات القائمة على مبدأ الرضا بين الجميع وهذا بغرض تحقيق المصالح المشتركة.

إن العدالة باعتبارها فضيلة أخلاقية وقيمة دينية وسياسية واقتصادية وظاهرة اجتماعية، ارتبطت منذ فجر التاريخ وفي ظل المجتمعات والحضارات القديمة بمفهوم العدالة الإلهية (الدينية) في الحكومات التيوقراطية قديما وإلى يومنا هذا في الكثير من الدول، وبالعدالة السياسية والقانونية والاقتصادية في الأنظمة السياسية الحديثة ذات التوجهات العلمانية الليبرالية (الديمقراطية) أو الماركسية، كما تتحد العدالة الاجتماعية بارتباطها بالعديد من القيم كالمساواة والحرية والحق والخير والإنصاف والثروة.

إن تطور مفهوم العدالة في التاريخ الإنساني يتأرجح حسب تغير طبيعة القيم الإنسانية المجتمعية بين الإطلاقية والنسبية بين الثوابت الدينية العقدية وحدودها الضابطة للقيم في المجتمع حينا وبين القوانين الوضعية التي تأسست نتيجة تطور العقل الإنساني.

العدالة ترتبط ارتباطا وثيقا ويتحدد مضمونها بنسبية القيم المجتمعية وبإطلاقيتها كإختلاف قيمة المساوة بين المجتمعات ونسبيتها وتغيرها بحسب سلطة الضبط الاجتماعي و دساتير المجتمعات كالأعراف و العادات والتقاليد الناظمة لهذه المجتمعات التي يحكمها الضمير والعقل الجمعي بحسب لغة **"دوركايم"** بالإضافة إلى تحول الفهم المعياري للحرية بين المجتمعات من بيئة إلى أخرى مما يجعل من العدالة مفهوما مرنا ونسبيا ومتحركا وغير ثابتا بحسب التصورات والمنظومات الأخلاقية القيمية التي تحكم المجتمعات والتي تتجلي من خلال البناء النسقي والاجتماعي لكل مجتمع حيث القيم الضابطة تؤثر على مفهوم العدالة الذي يتحدد بذلك داخل النسق الاقتصادي الفرعي و باقي الأنساق والأجهزة الفرعية الأخرى كالنسق السياسي والتربوي ونسق الأسرة مما يجعل مثلا نظام الميراث والمساواة بين الجنسين يتأثر

بزمرة القيم الضابطة لسلوك المجتمعات ولسلطة قيمها القاهرة وبعملية تفكيرها وتطورها التاريخيين.

ترتبط العدالة بالرأسمال الرمزي مثلما يقول بيار بورديو للمجتمع وتختلف باختلاف معتقدات الشعوب والأجناس، من هنا تظهر الأهمية القصوى بضرورة توضيح المبادئ والأسس الفكرية والقانونية والمذهبية والتصورات السياسية التي يقوم عليها هذا المفهوم، وخصوصا أن العدالة الاجتماعية و القانونية منها و الاقتصادية والأخلاقية والسياسية من الابحاث التي تعود الى سوابق وفترات تاريخية بعيدة في الزمن باعتبار العدالة ظاهرة اجتماعية تنشأ وتقنن طبيعة العلاقات بين الأفراد من جهة وبين السلطة الحاكمة والمحكومين من جهة أخرى، كما تحدد أدوارهم وهويتهم وسلوكياتهم و سلطة الضبط التي تنعكس على طبيعة البناء الاجتماعي والبناء السياسي و الاقتصادي و الديني و النسق القانوني و تؤثر على ثباته أو تغيره من فترة إلى أخرى كما يقول أوغست كومت، الا أن العدالة لاتزال تحتفظ بالرغم من أقدمية الطرح الفلسفي لماهيتها وللبحث عن ثبات لها داخل المفهوم وبين المجتمعات مثلما تدعى اليوم الديمقراطية بكونية القيم المؤسسة لمثل ذلك الثبات في العدالة كالمساواة المطلقة والحرية بمفهومه السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى الديني أيضا ...الخ.

أثبت مثل هذا المفهوم جديته وحيويته الراهنة، إلى درجة انها أضحت من اهم موضوعات التفكير الفلسفي السياسي في الوقت الراهن وأخطرها اقناعا لدى جمهور الشعوب وذلك نظرا للطابع الدغمائي الذي يحكم المجتمعات ورفض مواكبتها للحداثة والتغير والتطور في استخدام الوسائل العقلية لفهم القيم التي تغذت منها مفهوم العدالة ولا زالت تؤثر على طبيعة منظومات الشرائع والدساتير في الدول.

مما يؤدي إلى صعوبة الإمساك بمفهوم العدالة، لتعدد التصورات والرؤى وارتباطه بشتّى الموضوعات القيمية والاخلاقية والقانونية والسياسية والأنثروبولوجيا ونسبية حقائقها التي تفسرها، ما جعلها موضوعا وثيق الصلة بالكثير من الحقول العلمية والنظرية من قبيل الفلسفة السياسة وفلسفة الاخلاق وفلسفة الحقوق، تجدر الإشارة من جهة أخرى الى انه كلما تعقد شكل المجتمعات أكثر، ازداد النقاش حول العدالة الاجتماعية والتخطيط لعلاقات عادلة بين البشر على مختلف أصعدة الحياة والبنى الاجتماعية العامة صعوبة واجهادا للفكر.

العدالة الاجتماعية هي أكثر من مجرد ضرورة وحتمية أخلاقية، فهي أساس الاستقرار والسلم الاجتماعي ومصدر للتطور والرقي، ومبدأ للتعايش السلمي بين الأمم والمجتمعات وبداخلها، فهي لا تعترف بالفروقات والحواجز التي تواجه الشعوب والفئات والتي قد يكون سببها الجنس او النوع او العرق او الاثنية او الانتماء او الدين او الثقافة، فمقابل ذلك تدعو الى اعلاء قيم التكافؤ وتعزيز الحقوق وضمان الحماية وتكريس توارث الأجيال والعدالة الاجتماعية لمختلف الأعباء والثروات، امام ذلك تتحقق مبادئ العدالة الاجتماعية الرامية الى تجسيد القيم وتحقيق الكرامة الإنسانية وإتاحة فرص للجميع دون تمييز او اقصاء اقتصادي او تهميش او حرمان او استبعاد اجتماعي وعلى هذا الأساس تتكون ثوابت النظام الاجتماعي واستقراره، وتقضي على الصراع الطبقي نتيجة التوافق الذي تحدثه جراء تلبية الحاجيات المجتمعية، وفي المقابل يستمد النظام السياسي شرعيته ويحافظ على قدراته ووظائفه، فضلا عن توفير قاعدة شعبية تتبادل الثقة بين مؤسسات الدولة وتزيد من مشاركتها التقليدية وهو نوع من التوافق السلس ما يساعد على الاستمرارية ويحقق التكامل والاعتماد المتبادل بين مختلف الفئات مع زيادة قدرة الدولة لتحقيقها.

عند دراسة هذه القيمة العالمية وتجسيدها على واقعنا العربي عامة والجزائر خاصة نجد من السياسات المنتهجة عبر عقود من الزمن لم تستطع بلورة رؤية واضحة المعالم تجسد ولو القليل من هذه المبادئ المستحقة والمطلوبة فرديا ومجتمعيا، بل ساعدت على وجود شرخ كبير بين الفئات البشرية ومؤسسات الأنظمة المتعاقبة التي لم تستطع نتيجة وجود معوقات وتحديات متعددة ومختلفة داخلها من توفير الحد الادنى من المتطلبات الضرورية لمجتمعاتها، وهو الاساس الذي خلق في العديد من المرات بؤر للتوتر نتيجة السخط وعدم الرضا على هذه السياسات المقررة والتي زادت من تفقير الشعوب بدلا من رفاهيتها، ومن ظهور الاستبعاد والحرمان والاقصاء والتهميش عن الحاجيات الأساسية لهذه المجتمعات الواسعة مقابل تركيز الثروات في يد الأقلية التي لها قرب من السلطة وتتحكم في دواليب الحكم داخل النظام السياسي، ما ساعد في بداية العشرية الثانية للألفية الجديدة من نشوب حركات احتجاجية مطالبة بتمكينها من مختلف قيم العدالة الاجتماعية حتى تضمن العيش الكريم والكرامة الإنسانية وهوما لم يتحقق في الظروف المحيطة سوآءا الداخلية او الخارجية، ما انجر عنه حالات من الاحتقان

وثم التصعيد بين الفئات الشبابية داخل المجتمعات العربية التي طالبت في البداية بكل الممكنات الاقتصادية والاجتماعية والتي سرعان ما تحولت الى مطالب سياسية دعت الى إزاحة الأنظمة السياسية المتواجدة منذ عقود من الزمن.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تصاعد حدة الفوارق الاجتماعية وتأثيرها على زيادة الحراك الشعبي الى جانب محاولة معرفة العلاقة الترابطية الطردية بين السياسات المنتهجة والتهميش المؤدي الى الثورة او التمكين من العدالة الاجتماعية مقابل السلم الاجتماعي، والتي ارتبطت الى حد بعيد بالدول العربية في الآونة الأخيرة التي تشهد حراك سياسي مجتمعي يندد بالاستغلال والتقاعس وهدر للحقوق وإنتاج الفوارق الاجتماعية.

تعود أساسا أهمية وأهداف الدراسة كونها تنبع من الاعتبارات العلمية والعملية وبلورة تصور جديد يضاف الى الدراسات السياسية، كما ان الموضوع يدخل في صميم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي يتعين تناولها، والتي تثار بشأنها العديد من الإشكاليات التي تقتضي الإجابة عنها.

يكتسي موضوع البحث في مطالب التحقيق والتمكين من العدالة الاجتماعية أهمية بالغة على المستوى الاكاديمي في دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية من خلال الادبيات العلمية التي تناولت هذه الظاهرة بغية تقديم اطار نظري تفسيري يحاول ان يشرحها بأدوات علمية منهجية، نشير في هذا السياق كل من كتابات جون راولز John Rawls، امارتيا صن Amartia Sen، ألان تورينAlain Touraine، نانسي فريزرNancy Fraser ، اكسل هونتAxel Honneth، دافيد ميلرDavid Miller ، بول ريكور Poll Rekour، فريدريك فون هايك Frédirik Fon Hik، وغيرهم من الباحثين الذين اختصت كتاباتهم في هذا المجال.

تعتبر العدالة الاجتماعية أساس دولة الحق والقانون وجوهر عملية بناء الحكم الصالح، كما أن الدولة الديمقراطية لا يتحقق معناها إلا عندما تصبح مشاركة الأفراد قائمة وفعالة، وأن تكون فرص الحياة متاحة للجميع على أساس المساواة، إلى جانب تجسيد نصيب الفرد من إجمالي المحصلات النهائية، والناجمة أساسا عن عملية توزيع المنافع والأعباء المتمثلة في

الموارد المادية والحريات الفردية وإزالة التفاوتات بين أفراد المجتمع، والعمل على أساس مبدأ العدالة.

بالنظر إلى هذه المفارقة، فإن واقع الدول الإفريقية يثبت حجم التفاوتات الطبقية في توزيع الدخل والخدمات الاجتماعية، إلى جانب التباين في توزيع القيم بين أفراد المجتمع إما على أساس العرق والإثنية أو الانتماء الجماعي في عمومه، إضافة إلى التحيز في طبيعة العلاقات والتناقضات الاجتماعية بين المدينة والريف. وفي ظل هذا التفاوت في توزيع الثروة والتهميش وانعدام المساواة بين أبناء الشعب أو الانحياز إلى تركيبة اجتماعية معينة، فمن الطبيعي أن يدعم هذا التباين والحياد في الإنصاف داخل المجتمع الحد من الوصول إلى بناء الحكم الصالح، وخلق ظروف مساعدة على اللجوء إلى العنف وعدم الاستقرار السياسي.

تعد الجزائر من بين الدول العربية والافريقية التي تعرف سوء توزيع في الدخل الوطني بمختلف أنواعه، وهذا نظرا للوضعية الاقتصادية المتدهورة بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني إذ قامت بطرح العديد من البرامج التنموية الهادفة إلى تحسين مستوى الوضعية الاجتماعية للمواطن إلا أن هذه البرامج لم تصل الى المقصد المطلوب، إن المتتبع لتاريخية العلاقة بين الدولة الجزائرية ومسألة العدالة في التوزيع بعد الاستقلال يلاحظ قبل 1988 أثرت الأزمة الاقتصادية التي مست الجزائر سنة1986 بإنهيار أسعار البترول على المؤشرات الاقتصادية الكلية والمؤشرات الاجتماعية فكانت مسألة العدالة الاجتماعية مؤسسة على مبدأ تحصيل الدولة على السلم الاجتماعي مقابل ضمان تلبية طلبات كل الشرائح الاجتماعية (الدعم على السلع الاستهلاكية الأجور المرتفعة نسبيا، الخدمات الاجتماعية ، السياسة الاجتماعية للدولة) فالملاحظ في هذه الفترة أن الحقوق السياسية للمواطنين كانت غائبة نظرا لطبيعة النظام السياسي والأيديولوجية المعتمدة، ولكن بالمقابل كانت الحقوق الاجتماعية مكفولة بشكل ألي، أما بعد 1988 مما دفع بالدولة إلى تغيير النظام الاقتصادي المتبع، وذلك بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وفي هذا الاطار عقدت اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية والتي فرضت على الجزائر تطبيق برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي ، لذا قامت الدولة بإصلاحات عميقة في العديد من المجالات، فقد تغيرت الأمور في اتجاه منح المواطنين نظريا، عددا من الحريات السياسية ، كحرية التعبير

وحرية المطالبة وحرية التنظيم السياسي والمدني ،أما عمليا فنجد أن هناك تضييقات كبيرة على هذه الحريات تصل الى حد نفيها، فعندما نقارن بين الفترة السابقة والراهنة فنجد قبل 1988 كان المواطن محروما من كل الحقوق السياسية مقابل الحصول على الحقوق الاجتماعية بدون مطالبة، أما بعد فترة التحول السياسي فقد حصل على كل الحقوق السياسية ولكن مع الكثير من التضيقات على استعمال هذه الحقوق، ومن جهة حرمانه من كل الحقوق المهنية والاجتماعية(مشكلة البطالة، وقف التدعيم، أزمة السكن...)التي كان يحصل عليها في السابق بدون مطالبة ،وهذا ما دفع المواطنين في الكثير من الحالات الى البحث عن تحقيق العدالة الاجتماعية بوسائلهم الخاصة والتي كانت في اغلب الأحيان تتم عن طريق العنف، فالعدالة الاجتماعية التي كان من المفروض أن تتحقق عن طريق العدالة السياسية التي ضمنها ودعمها دستوري 1989 1996، أصبحت تتحقق عن طريق العنف بعد التضيقات التي مورست على هذه الحريات في الميدان، من خلال طريقة ممارستها في المرحلة الانتقالية (طريقة تسيير الانتخابات، طريقة تسيير الاعلام وحرية التعبير طريقة التعامل مع الملفات الاجتماعية كالسكن ، والملفات المهنية والقدرة الشرائية).

يمكن القول أن العدالة هي عبارة عن نسق متكامل مكون من عناصر مترابطة فيما بينها حيث تبين ان العدالة الاجتماعية ترتكز على العدالة في التوزيع علما انه لا يمكن تحقيق هذا المستوى من العدالة دون تحقيق العدالة السياسية، فضرورة توفر حد أدنى من الحريات التي تسمح للفرد بالتعبير عن حقوقه السياسية والمدنية، فالمطالبة بالعدل في التوزيع تقتضي توفر القدرة على المطالبة والحرية في ممارسة الأساليب الحضارية والديمقراطية.

ثانيا: أهمية الدراسة

شهدت العقود القليلة الماضية عدد وافر من الأبحاث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المقارنة حول العدالة الاجتماعية بمختلف أبعادها من حيث الانتاج والتوزيع واستعمال الموارد الاقتصادية والعدالة التوزيعية فيها من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ولهذا جاء هذا البحث لسد بعض النقص في موضوع المتطلبات التي تنطلق منها أولويات التنمية وأثارها على التوازن والاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي.

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الغايات التالية:

1-التمكين والتنمية، في مجال الدراسات التي تهتم بالدولة الجزائرية، من خلال تسليط الضوء على العدالة الاجتماعية والسياسة التوزيعية خلال دراسة أهم المتغيرات المؤثرة في البناء القيمي لهذا المجتمع وطبيعة مشكلة العدالة الاجتماعية وانعكاسها لمستوي القيم السائدة في المجتمع.

2-الحصول على المعلومات والمعارف بالتعرف على الإطار النظري والمنهجي ومختلف المقاربات المفسرة لمفهوم العدالة الاجتماعية والقدرة التوزيعية بما فيها النسق الاجتماعي ككل، واهم العوامل المؤثرة في البناء القيمي.

3-اختبار الفروض والنظريات والاقترابات والمناهج العلمية المتبناة في طبيعة الدراسة بما يسمح لنا في المستقبل وتدارك جوانب النقص والنقد البناء بإمكانية التقدم والتنمية وفتح المجال امام ظهور مواقف نظرية ومنهجية جديدة.

4-المساهمة في المعرفة الانسانية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وبالخصوص اننا جزء من مجتمع مجال الدراسة في الدولة الجزائرية التي تفتقر إلى الجهود العلمية والاكاديمية الكافية للإحاطة بالأزمات التنموية التي تعاني منها الدولة الجزائرية والدول العربية عامة.

5-المشاركة في البحث العلمي والبيداغوجي عامة والمساهمة في مجال السياسات المقارنة علي وجه الخصوص وتقديم هذا الجهد العلمي الي جميع المختصين والمهتمين بالمعرفة العلمية بهدف توضيح جليا مجريات الأحداث والظواهر وفق مواقف ورؤى علمية وموضوعية.

رابعا: مبررات اختيار الموضوع

إن أهم الدوافع الكامنة وراء اختيار طبيعة هذا الموضوع راجع إلى دوافع علمية وموضوعية وأخرى ذاتية نورده فيما يلي:

أ- **الأسباب الموضوعية:** تكمن الاعتبارات في إرادة الباحث فهم حقيقة العدالة الاجتماعية وعلاقتها بالسياسة التوزيعية مع تسليط الاستقراء على فعالية وتأثير المتغير

الاقتصادي المتمثل في السياسة التوزيعية في عملية تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر.
من خلال دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الجزائر.

يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة البحثية أن يساهم في سد الفراغ التي تعاني منه الساحة العلمية والأكاديمية الجزائرية والذي يرجع إلى قلة الدراسات العلمية التي تناولت الظاهرة.

- تتضح المبررات العلمية في محاولة الباحث اثراء المعرفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في هذا المجال نظرا لافتقار لهذا النوع من الدراسات.
- التركيز على الأبعاد الاجتماعية والتي تتعلق بمشكلات التمييز والحرمان والفقر والإقصاء الاجتماعي وما تستوجبه معالجتها من سياسات لتمكين الفئات المحرومة من تحسين أوضاعها على نحو مستدام.

ب- الأسباب الذاتية:

- الميولات الذاتية للباحث في محاولة لدراسة مثل هذه المواضيع التي تنطلق من واقع معاش.
- الرغبة الذاتية في دراسة المواضيع التي لديها علاقة بالجزائر فمثل هذه المواضيع تخدم بيئتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

خامسا: إشكالية الدراسة:

إن هذه الدراسة تحاول أن تقف عند تشخيص واقع العدالة الاجتماعية في الجزائر ومدى تأثرها بالمنظومة القانونية والعرفية للمجتمع الجزائري ودور العوامل التاريخية والسياسية المرتبطة بقضايا وطنية مثل الشرعية وغيرها من العوامل في عملية التوزيع العادل أو غير العادل للثروة، بالإضافة إلى أثر مثل هذه العوامل على سلوك النظام السياسي الجزائري ومدى تأثر ذلك بصناعة القرار السياسي وعلاقتها بالسياسة التوزيعية في الجزائر، من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية السياسة التوزيعية في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر؟

وتندرج تحت إطار هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات على المستوى النظري والتطبيقي أهمها:

- ماهي المضامين النظرية لمفهومي السياسة التوزيعية والعدالة الاجتماعية؟
- ما واقع العدالة الاجتماعية في الجزائر؟ وماهي المتغيرات التي أثرت على العدالة الاجتماعية في الجزائر؟
- ماهي أهم الإجراءات والآليات لتحقيق العدالة الاجتماعية؟ وما دور السياسة التوزيعية في عملية تحقيق العدالة الاجتماعية؟

سادسا: فرضيات الدراسة

انطلاقا من الإشكالية التي سبق طرحها حاولنا الإجابة عنها من خلال مجموعة من الفرضيات:

-**الفرضية الأولى**: يرتبط فهم المضامين النظرية لمفهومي العدالة الاجتماعية والسياسة التوزيعية بدراسة الصلة المحورية وعلاقة التأثير والتأثر بينهما.

-**الفرضية الثانية**: ترتبط العدالة الاجتماعية بالسياسة التوزيعية في الجزائر بدراسة تطورها وأبعادها ومدى تحقيقها في النظام السياسي الأحادي والتعددي.

-**الفرضية الثالثة**: يقترن تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر بمدى فعالية السياسة التوزيعية من خلال التخصيص السلطوي للقيم والتقسيم العادل للثروة.

-**الفرضية الرابعة**: أخلقة السياسة التوزيعية أهم آلية واستراتيجية في عملية تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر.

سابعا: منهجية الدراسة

إن طبيعة الظاهرة المركبة والمتعددة الأبعاد والمستويات لموضوع الدراسة تحتم علينا تبني مجموعة من المناهج والمقاربات هي كالتالي:

اعتمدنا على المنهج الوصفي: تبرز أهميته من حيث قدرته علي وصف الظواهر البالغة التركيب عن طريق توصيف طبيعة وخصوصية البناء الاجتماعي بغرض تحليل المعطيات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، كما يعتمد المنهج على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويوضح خصائصها ويحاول تقديم تفسير كميا وكيفيا لها.[1]

[1]- عمار بوحوش، **محمد الذنيبات**، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2009، ص ص:138-139.

هذا ما ساعد الباحث علي وصف وتحليل مفهوم العدالة الاجتماعية وعلاقتها بالسياسة التوزيعية في الجزائر وتحليلها وتفسيرها من أجل الوصول إلى تعميمات واستنتاجات.

كما استخدم الباحث المنهج التاريخي يدور حول الجهود الضخمة التي يبذلها الباحثون لتحليل مختلف الاحداث التي حدثت في الماضي وتفسيرها بصورة علمية تحدد تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات واستخلاص العبر منها.[1]

الذي يعد من أكثر المناهج استخداما لدي علماء السياسة فهو منهج يساعد على فهم الماضي، والحاضر والتنبؤ بالمستقبل كما يساهم في التعرف على خصوصيات كل ظاهرة وتفردها.[2]

بالتالي فإن فهم طبيعة العدالة الاجتماعية وعلاقتها بالسياسة التوزيعية لا يمكن فهمها إلا من خلال العودة إلى الماضي من أجل التعرف على خصوصية البناء والتماسك الاجتماعي الجزائري بهدف التخمين والتنبؤ بالمستقبل.

بالإضافة إلي استخدام "المنهج المقارن" ولقد احتلت الدراسات السياسية المقارنة مكانة رئيسية في ميدان العلوم السياسية[3]،فالمنهج المقارن تبرز قيمته العلمية في معالجة مستويات النقاش في دراسة النظم السياسية والمجتمعات المختلفة ومعرفة العامل المفسر عن دلالات التشابه والاختلاف بين الظواهر وكذلك معرفة ما هو ثابت ومتغير في الدراسة، حيث ستركز الدراسة علي عملية تحقيق العدل الاجتماعي والمتغير الاقتصادي المفسر هو السياسة التوزيعية في هذه الظاهرة ، كما يساعدنا في التركيز علي دلا لات التشابه والاختلاف من خلال طبيعة مشكلة العدالة الاجتماعية ومراحل تطورها من خلال المقارنة بين المتغيرات المفسرة والمؤثرة فيها ، مما يتيح التعميم نتائج الدراسة علي باقي المتغيرات المشابهة لها.

كما اعتمدنا علي منهج دراسة الحالة ، يعد منهج دراسة الحالة من أقدم المناهج الوصفية التي استخدمت في العلوم الاجتماعية ، فهو ليس مجرد أداة لجمع البيانات مثلما هو الشأن

---

[1]- محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات**، الأردن: دار وائل للنشر،1999، ص:36.

[2]- بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم والأدوات المناهج الإقترابات**، الجزائر: كنوز للنشر والتوزيع،2011، ص ص:74-76.

[3]- اسماعيل علي سعد، **مبادئ علم السياسية، دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004، ص:109.

بالنسبة أسلوب تحليل المضمون أو الملاحظة أو المقابلة أو الاستبيان كما يعرفه **"رشاد القصابي** "يمثل طريقة للبحث يتم التركيز فيها علي حالة معينة يقوم بدراستها وقد يكون هذه الحالة نظام أو فرد أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة وتكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض يتناولها بالوصف الكامل والتحليل ويمكن عن طريقه جمع البيانات ودراستها بحيث يمكن رسم صورة كلية لوحدة معينة في علاقاتها المتنوعة وأوضاعها الثقافية.[1]

وعليه ترتكز دراسة الحالة على عملية تحقيق العدالة الاجتماعية وعلاقاتها بالسياسة التوزيعية في الجزائر، وذلك بقصد التعمق في دراسة جميع مراحل التي مرت بها بهدف الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة.

كما اعتمد الباحث في هذه الدراسة بمجموعة من الإقترابات. فتم استخدام الاقتراب القانوني والمؤسسي، حيث يعود هذا الاقتراب في أصوله إلى المذاهب الشكلية في تفسير القاعدة القانونية وعلى رأسها الشرح على المتون فتعطي أولوية للنص ولوعلي حساب الموضوع، إذن الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي الجزائري يؤمن بان الإصلاح والتغيير لا يكون إلا من جانب النص القانوني. [2]

لذا اعتمدنا على هذا الاقتراب له أصل وجذور في أسلوب حل المشكلات في البناء الاجتماعي الجزائري والنظام الاجتماعي عامة وعليه أصبحت عودتنا إلى النص القانوني لاتخاذ قرارات أمرا مضمونا علينا في مثل هذا الموضوع وذلك بالتركيز على أهم الأليات القانونية المتخذة لإحلال العدالة الاجتماعية في الجزائر.

كما تم توظيف الاقتراب النظمي، استخدم "دافيد ايستون" هذا الاقتراب للمقارنة من خلال الجدل القائم بين النظريات السياسية حول النظام السياسي فيركز في تحليله على القيم وايضا التشابه بين الممارسة السياسية والبحث السياسي حيث يقول "ايستون" أن وظيفة النظام السياسي تقوم على التخصيص السلطوي للقيم.[3]

---

[1]- بومدين طاشمة، **مرجع سبق ذكره**، ص:104.

[2]- سرير عبد الله رابح، **عملية صنع القرار وتطبيقاته في الادارة العامة بالجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر ،2006، ص:28.

[3]-Jhonviley,andsons,inc**,asystem,analysis of political life,**By davideaston; newyork**,**1965,p:188**.**

يعتبر "دافيد ايستون" من أو العلماء السياسيين الذين حاولوا استعمال مفهوم النظام في الدراسات السياسية ويعرف النظام السياسي بأنه تلك الظواهر التي تكون في مجموعها نظاما هو في الحقيقة جزء من مجموع النظام الاجتماعي لكنه تفرع عنه بصدد البحث والتحليل.[1]

هذا ما يساعد الباحث في التعرف على الأنماط والعلاقات المترابطة والمتداخلة والموجودة في المجتمع وباعتبار العدالة الاجتماعية هي أحد الظواهر الاجتماعية المحيطة بالنظام السياسي لابد من تحليل وتحديد الكيفية التي يستطيع النظام السياسي أن تزيد من قدراتها على الاستجابة ومواجهة الضغوط الذي يتعرض لها بشكل مؤثر وفعال يؤدي إلى ضمان بقائه وديمومته من طرف البناء الاجتماعي.

ثامنا: الدراسات السابقة.

أولا: ادبيات الدراسة باللغة العربية.

- كتاب للدكتور **"نوح الهرموزي وآخرون"، "رؤى بديلة قراءة في أسباب العجز العربي ومقومات الإصلاح"** في مقال له تحت عنوان قراءة لنظريات المساواة والعدالة الاجتماعية " تطرق فيه إلى تحقيق العدالة الاجتماعية يقتضي توزيعا عادلا للمداخيل وثروات المجتمع على كل أفراده.[2]
- كتاب للدكتور محمد ممدوح عبد المجيد، تحت عنوان: **"العدالة من المفهوم إلى الاجراء دراسة في المنجز الفلسفي من السوفسطائيين حتى شيشرون"**، يتضمن التأصيل الفلسفي للعدالة من المفهوم الى الاجراء ويعطي تفسيرات حول العلاقات البين ذاتية ويوضح ان الانسان ميال الى طلب الانصاف.[3]
- كتاب للدكتور حسام الدين علي مجيد الموسوم بعنوان **"إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع"** في مضمونه يتناول عن أشكال العدالة ويعتبرها قضية ثقافية قبل أن تكون سياسية.[4]

---

[1]- محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط2، 1998، ص:147.

[2] - نوح الهرموزي واخرون، **رؤى بديلة قراءة في اسباب العجز العربي ومقومات الإصلاح**، ط1، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع،2012.

[3] - محمد ممدوح عبد المجيد، **العدالة من المفهوم الى الاجراء دراسة في المنجز الفلسفي من السوفسطائيين حتى شيشرون**، ط1، الجزائر: دار الروافد الثقافية-ناشرون،2015.

[4] - حسام الدين علي مجيد، **إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2010.

- كتاب للدكتور **"محمد عثمان محمود"** الموسوم بعنوان **" العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر"** بحث في نموذج رولز: كان لجون رولز شأن مهم في إثارة بعض قضايا الفلسفة السياسية حين صب اهتمامه على دراسة المبادئ الدستورية التي تراعي العدالة، وقد نجح في تحديد التخوم بين الليبرالية كفلسفة تقوم على العدالة والانصاف، وبين الليبرالية بوصفها فلسفة شاملة. وبهذا المعنى يعتبر أول مفكر معاصر أسس السياسة في سبيل العدالة على الاخلاق خلافا للنفعية والبراغماتية فإن العدالة لدى رولز تقوم على فلسفة أخلاقية، لا على فلسفة نفعية تقوم على مبدأ "دعه يعمل دعه يمر "ويعتقد أن العلاقة بين الحرية والمساواة أمر أخلاقي واجب، وأمر دستوري تعاقدي أيضا لذلك يرى أن المساواة تتطلب تدخل الدولة في توزيع الثروة على قاعدة عدم التفريط في بالحرية، وعدم تحويل السوق إلى بديل من المجتمع.[1]
- كتاب الدكتور **"قدوسي محمد"**، الموسوم بعنوان **"الدولة الحديثة في العالم العربي وظاهرة الريع الطاقوي"**، توضيح الريع الذي هو في الأصل ظاهرة اقتصادية يعبر جميع العلاقات الاجتماعية ومن جهة ثانية محاولة معرفة الآثار التي تخلفها هذه الظاهرة على جميع العلاقات الاجتماعية، وخاصة أثارها على علاقات السلطة وهيكلة دواليب خلق وتوزيع الثروات.[2]
- كتاب للدكتور أحمد إبراهيم منصور، موسوم بعنوان: **"عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية مقارنة"**، تتعرض هذه الدراسة إلى موضوع تنبع أهميته من كون الفعالية الاقتصادية على محك مصداقية نتائجها، ومدى نجاحها في توفير قسط من العدل في التوزيع، وتحقيق كفاءة تخصيص الموارد المفضية إلى نمو دائم ومستقر.[3]

[1] -محمد عثمان محمود، **العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

[2] - قدوسي محمد، **الدولة الحديثة في العالم العربي وظاهرة الريع الطاقوي**، ط1، الجزائر: دار الروافد الثقافية –ناشرون ،2015.

[3] - أحمد إبراهيم منصور، **عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، رؤية إسلامية مقارنة**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

- كتاب الدكتور **"أبو بكر علي محمد علي أمين"**، تحت عنوان**:" العدالة مفهومها ومنطلقا تها دراسة في ضوء الفكر القانوني والسياسي والغربي والإسلامي"** تتمحور هذه الدراسة على اعتبار قيمة العدالة في تفكير واهتمام المفكرين والفلاسفة الاوروبيين والسياسيين والحركات الاجتماعية، واختلطت بنضال الشعوب من أجل المساواة وضد الطغيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي.[1]
- كتاب للدكتور **"عبد السميع المصري"** موسوم بعنوان :" **عدالة توزيع الثروة في الإسلام"** يتناول طبيعة العدالة التوزيعية في الرأسمالية والاشتراكية ويوضح فيه مدى فشل كليهما في تحقيق التوزيع العادل للثروة والقيم على مستوى الفردي والاجتماعي ويثبت انه دائما هناك تمايز في التوزيع ، لكن الإسلام لم يبني عدالته الاقتصادية على أسس مادية بحتة يقدم الحل الأمثل ليس في عدالة التوزيع فقط بل في كل مشاكل الانسان ، فهو بداء يزاوج بين في تعاليمه بين الأسس التشريعية ورقابة الضمير الإنساني مستشيرا في هذا الضمير أقصى ما يمكن من يقظته الوجدانية.[2]
- كتاب **"جون رولز"**، بعنوان: **"العدالة كإنصاف إعادة صياغة"** ترجمة **"حيدر حاج إسماعيل"**، هو عبارة عن محاضرات في مادة الفلسفة السياسية التي درسها جون رولز في جامعة هارفرد يعتبر تكملة لكتابه الشهير نظرية في العدالة عام 1971 كان يدرس خصوصية المجتمع الأمريكي حيث ابتعد هذا الأخير عن فكرة العدالة كإنصاف، ومع ذلك احتفظت أفكاره بقوتها في مجتمع تعددي ويبرهن هذا الكتاب أنه يمكن تحقيق الوضوح الأخلاقي حتى عندما لايكون الالتزام الجمعي بالعدالة يقينيا.[3]
- كتاب لأستاذ العلوم السياسية **"مايكل ساندل"** بعنوان: **"الليبرالية وحدود العدالة"** ترجمة: **"محمد هناد"**، يقدم المجتمع الليبرالي نفسه على انه لا يسعى إلى فرض نمط وحيد للحياة بل يترك مواطنيه أحرار إلى أقصى حد ممكن في اختيار القيم التي ترضيهم يعالج **"ساندل مايكل"** في هذا الكتاب الذي يحتوي على نقد عميق لليبرالية

---

[1] - أبو بكر محمد أمين، **العدالة مفهومها ومنطلقاتها دراسة في ضوء الفكر القانوني والسياسي الغربي والإسلامي**، ط1، سوريا: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

[2] - عبد السميع المصري، **عدالة توزيع الثروة في الإسلام**، ط1، مصر: مكتبة وهبة، 1986.

[3] - جون رولز، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، **العدالة كإنصاف إعادة صياغة**، ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2009.

في عصرنا، إنه يرجع هذه الليبرالية الى التقليد الكنتي مركزا على أهم أشكال التعبير عنها في عصرنا: في أعمال جون راولز.[1]

- مقال للأستاذ. **"داودي الطيب"**، تحت عنوان **"توزيع الثروة عند ابن خلدون"** يتطرق فيه إلى أن توزيع الثروة أو ما يسمي بتوزيع الدخل القومي يعتبر من أهم المسائل التي تبحث تحت عنوان التوزيع الشخصي وفي هذه الدراسة يحاول الباحث الكشف عن مساهمة ابن خلدون في هذا المجال.[2]
- أطروحة دكتوراه للأستاذ **"علي تتيات"** الموسومة تحت عنوان: **"مسألة العدالة التوزيعية في الفلسفة السياسية الأمريكية المعاصرة "**غير منشورة، تمحورت هذه الدراسة حول مسالة العدالة التوزيعية في مرحلة ما بعد الحداثة حيث شغلت الكثير من المفكرين والفلاسفة ويعد جون رولز مفجر النقاش حول هذه المسألة من خلال كتابه العمدة نظرية في العدالة **A Théories of justice** مشيرا فيه إلى أن "العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، كالحقيقة بالنسبة للنظريات. "كما أن نظرية العدالة التوزيعية التي طرحها جون رولز تعد أول نظرية في العصر الحديث تقدم بناء لتأسيس مرجعية العدالة كإنصاف، فركز الباحث في هذه الدراسة حول السجال المعرفي لكل من الفلاسفة الثلاثة جون رولز ونوزيك ودووركين.[3]
- أطروحة دكتوراه للأستاذ "عبد الهادي مختار **"تحت عنوان الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر"**، تمحورت الدراسة حول ما مدى مساهمة الإصلاحات الجبائية في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، وكان ذلك بالتركيز على أهم مكونات النظام الجبائي الجزائري وما شمله من إصلاحات هادفة إلى إرساء مبادئ وأسس العدالة الاجتماعية بتحليل وتقييم الضرائب والرسوم المستحدثة ومدى التزامها بتحقيق العدالة الاجتماعية.[4]

---

[1] - مايكل ساندل ، ترجمة محمد هناد ، **الليبرالية وحدود العدالة**،ط01، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،2009.

[2] - دوادي الطيب، **"توزيع الثروة عند ابن خلدون "**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، جامعة بسكرة، 2003.

[3] - علي تتيات، **"مسألة العدالة التوزيعية في الفلسفة السياسية الامريكية المعاصرة"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 02 ،2015-2016.

[4] - عبد الهادي مختار، **"الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر "**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2015-2016.

- أطروحة دكتوراه للباحث **غرايدن حسام**، الموسومة بعنوان: **"اللامساواة، إعادة التوزيع وآلية الحماية الاجتماعية ـدراسة تحليلية قياسية "**تهدف هذه الدراسة البحثية إلى الوقوف على حجم التفاوت في توزيع الدخل بين مختلف شرائح المجتمع الجزائري، وكذا التعرف على كيفية التعامل السلطان العمومية في الجزائر مع قضية التفاوت في توزيع الدخل وذلك من خلال دراسة وتحليل وقياس مدى تأثير سياسات إعادة التوزيع الدخل المطبقة في الجزائر ومنها الحماية الاجتماعية على التفاوت في الدخل.[1]
- أطروحة دكتوراه للباحث **بن عزوز حاشي** موسومة بعنوان: **"سياسة الضمان الاجتماعي في الجزائر بين تحديات تحقيق التوازن المالي للصناديق وتكريس العدالة الاجتماعية مقارنة بفرنسا (1983-2018)"**، تهدف هذه الدراس الى تسليط الضوء على منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر وفرنسا، وذلك عن طريق تحديد العوامل والمحددات التي تتحكم في 00خلق وتبني سياسات وبرامج الضمان الاجتماعي، والتي تختلف باختلاف نمط النظام السياسي التي تنتهجه كل دولة، وكذلك علاقة النظام السياسي في حد ذاته ببيئته الداخلية والخارجية.[2]
- أطروحة دكتوراه للباحث **"رباني الحاج"** موسومة تحت عنوان:" **العدالة والقيم الإنسانية دراسة تحليلية لنظرية العدالة في الفلسفة الغربية المعاصرة جون راولز –بول ريكور** "الذي ركز فيه على إشكالية الذات والعدالة عند الفيلسوفين يمكن القول إن نظرية العدالة في الفلسفة المعاصرة أخذت صورا مختلفة ومتعددة وذلك بناءا على موقعها من مسألة الذات وهو ما لمسناه عند كل من روالز وبول ريكور.[3]
- دليل تدريبي، **"العدالة الاجتماعية مفاهيم وتطبيقات"**. القاهرة 27-28 ديسمبر 2014 – 2017" يتضمن هذا الدليل بعد مرور ما يقرب من أربع سنوات على بداية

[1] - غرايدين حسام، **اللامساوة، "إعادة التوزيع وآلية الحماية الاجتماعية – دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر-"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2019-2020.

[2] - بن عزوز حاشي، سياسة الضمان الاجتماعي في الجزائر بين تحديات تحقيق التوازن المالي للصناديق وتكريس العدالة الاجتماعية مقارنة بفرنسا(1983-2018)، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة الجلفة،2019-2020.

[3] - رباني الحاج، **العدالة والقيم الإنسانية دراسة تحليلية لنظرية العدالة في الفلسفة الغربية المعاصرة جون روالز –بول ريكور**، أطروحة غير منشورة، جامعة وهران ،2011-2012.

الحراك في المنطقة العربية والتي كانت على رأس مطالبها العدالة الاجتماعية رغم كونه عنصرا أساسيا في انفجار الثورات وجاء هذا على عكس الشعارات التي نادت بها الثورات العربية من "عيش، حرية، عدالة اجتماعية".[1]

- تقرير مركز المشروعات الدولية "**cipe**" تحت عنوان: **"العدالة الاجتماعية أوت 2014 "**يتضمن عن الدلائل على غياب العدالة في مصر ومنها العلاقة العكسية بين مستوي الدخل ومستوي التعليم والتدهور الشديد في الرعاية الصحية والخدمات التعليمية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

ثانيا: أدبيات الدراسة باللغة الأجنبية.

- دراسة للباحث الأمريكي" **Brianbarry"** الموسومة تحت عنوان: **"نظريات العدالة"** تتناول أطروحة عن العدالة الاجتماعية السؤال الذي طرحه أفلاطون في الجمهورية منذ ألفي ونصف ألف سنة: ما هي العدالة؟ طرح هذا السؤال من قبل أفلاطون يقال إنه افتتح الفلسفة السياسية في العالم الغربي. لكن السؤال نفسه يطرح حتمًا في أي مجلس مجتمعي عندما يبدأ أعضاؤه بالتفكير بشكل انعكاسي حول الترتيبات التي تتم داخل حياتهم. من خلال الاتصال بالمجتمعات الأخرى، يدرك الناس أن الترتيبات الاجتماعية ليست ظاهرة طبيعية ولكنها من صنع الإنسان[2].

- دراسة للفيلسوف الأمريكي **john rawls** ترجمة **Catherine Audard** الموسومة بعنوان " **نظريات العدل** " ،يعتبر هذا الكتاب في العالم الأنجلوسكسوني أهم نص معاصر للفلسفة الأخلاقية والسياسية. إنه تحد لجميع أولئك الذين يعتقدون أن العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية غير متوافقين. وُلدت من نسل الصفقة الجديدة ومتأصلة في تقليد أمريكي عميق للنضال من أجل الحقوق المدنية، مما يعكس أحيانًا الفوضى الأخلاقية والاحتجاج الطلابي في سبعينيات القرن الماضي، ومع ذلك، فإن نظرية العدل هي كتاب ذو أهمية عالمية، لأن ومن ناحية أخرى، فإن الحوار الذي تقيمه بين تقليدين متعارضين -روسو وكانط في مواجهة نفعية ميل وسيدجويك -ومن ناحية أخرى، دقة وعمق التحليلات المقترحة فيهما. إنه،

[1] - دليل تدريبي، **العدالة الاجتماعية مفاهيم وتطبيقات**، منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة روزا لوكسمبورغ – مكتب شمال افريقيا، ط02، 2014-2017.

[2] - Brian barry, **theories of justice** ,California :Library of congress cataloging-in – publication data,1989.

بالمعنى الأفضل للكلمة، كتاب لفيلسوف ملتزم، يعطي الاهتمامات الأخلاقية والسياسية لنهاية القرن العشرين -من العدالة الاجتماعية إلى علم البيئة.[1]

- دراسة بحثية للكاتب: **" Arnaud BRENNETOT"**الموسومة تحت عنوان: **امارتيا سان: "فكرة العدالة أو طموح عالم معقول"** هناك نتيجة أساسية فيما يتعلق بالعدالة المكانية في هذا الاستنتاج: على عكس الخطاب الذي يؤكد على فوائد القرب، يرى سين المحلية على أنها إحدى العقبات الرئيسية أمام تحقيق سياسة محايدة لمحاربة الظلم. بعيدًا عن كونه تهديدًا، يقدم العالم نفسه بعد ذلك على أنه أفق مرجعي يجب تنظيم التداول الديمقراطي فيه. في خلاف مع رؤية راولز الوطنية، يؤدي الموقف الذي يدافع عنه سين إلى التشكيك في مبدأ التبعية ويقترح أن شرعية السياسة المحلية أو الوطنية تعتمد قبل كل شيء على مساهمتها في مكافحة الظلم في البلاد. وهو ما يرقى إلى اعتبار أنه لا يمكن أن تكون هناك أسهم إقليمية بدون أسهم عالمية. لذلك لا يمكن أن تدعي المصلحة المحلية أنها معيار سياسي ذو أولوية. نقلاً عن مارتن لوثر كينج الذي يرى أن "الظلم أينما كان، يشكل تهديدًا للعدالة، أينما كان"، يروج سين لنوع من الحوارية العالمية، الخالية من الحكومات العالمية. في الوضع الحالي، كما يجادل، كل ما يتطلبه الأمر هو تعزيز الظهور التدريجي للوعي الجماعي العالمي من أجل القضاء على المظالم الصارخة لتصبح أولوية على جدول أعمال الدول. إن تأكيد هذا المجتمع المدني العالمي، الذي يراه بعض الجغرافيين بالفعل في العمل، يبدو كطريقة لإخضاع حكم المنافسات الجيوسياسية المحلية. "حملات النشاط العام والتعليقات الصحفية والنقاش المفتوح هي من بين الوسائل التي يمكن من خلالها ممارسة الديمقراطية العالمية بدون دولة عالمية، من خلال وضع نفسها على مفترق طرق للعديد من التيارات الفكرية الرئيسية، تقدم فكرة العدالة مساهمة مكثفة ومفيدة للتأمل في العلاقات بين العدالة والفضاء والسلطة.[2]

- دراسة **"نانسي فريزر"** موسومة بعنوان:" **ميزان العدل** " تناولت نانسي فريزر أسسًا جديدة في إعادة التفكير في معنى وعواقب العدالة في عالم معولم. وبناءً على عملها السابق بشأن الاعتراف وإعادة التوزيع، تجادل بقوة بأننا بحاجة إلى إعادة تصور وإعادة تأطير فضاء

[1] :- John Rawls , **théories de la justice** , traduction : Catherine Audard, france, Seuil, 1987.
[2] - Arnaud BRENNETOT, Amartya SEN **: L'idée de justice ou l'ambition d'un monde raisonnable** , Flammarion, Paris, 2010.

سياسي للعدالة يتجاوز مجال السيادة تقول تيريتوريل. كما هو الحال دائمًا، فإن مقالاتها قوية وحديثة وواضحة واستفزازية. وهي ضرورية لأي شخص مهتم بأحدث نظرية نقدية للعدالة "[1].

- دراسة في مجلة "**la découverte Revue du Mauss** " تحت عنوان:**" العدالة الاجتماعية، إعادة التوزيع، والاعتراف عن طريق نانسي فريزر"** تمحورت الفكرة في هذه الدراسة باعتبار النضال من أجل الاعتراف شكلاً براديغماتيًا للنزاع السياسي الذي يطالب بالاعتراف بالاختلاف الذي يغذي نضالات المجموعات التي تم حشدها تحت راية القومية أو العرق أو الجنس في صراعات ما بعد الاشتراكية هذه، تحل الهوية الجماعية محل المصالح الطبقية كمكان للتعبئة السياسية، ولم يعد الشعور بالظلم الأساسي هو الاستغلال بل الهيمنة الثقافية، وازداد الاعتراف الثقافي باستخدام ألية إعادة التوزيع الاقتصادي كعلاج للظلم وكهدف النضالات السياسية.[2]

تاسعا: نطاق الدراسة.

1-**النطاق المكاني**: تتحدد المشكلة البحثية في نطاق مكاني محدد هو الجزائر، إذ يعتبر النطاق المكاني للبحث خصوصية بحثية في حد ذاته حيث أن الجزائر دولة محورية من ناحية الجيوبليتك في القارة الافريقية وشمال افريقيا والمغاربية والعربية والاسلامية والمتوسطية.

2-**النطاق الزماني** : ستقتصر الدراسة على دور السياسة التوزيعية في تحقيق وضمان العدالة الاجتماعية في الجزائر في مجالها الزماني في فترة ما بعد الاستقلال الي وقتنا الحاضر و بالتركيز أيضا على المرحلة الجديدة خاصة في ظل اعادة صياغة دور الدولة في ادارة شؤون المجتمع وتقديم الخدمات العامة والحاجيات الضرورية للمجتمع الي حد الأدنى الي جانب فتح مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات العامة و الرعاية الاجتماعية كالصحة والتعليم و توفير الامن وتحقيق العدالة التوزيعية في القيم المادية والمعنوية 1999-2020.

وهذا لعدة اعتبارات علمية وموضوعية:

[1] - Nancy Fraser,**scales of justice :reimaging political space in globalizing world**,coulombia university press,2010.

[2] - Nancy Fraser, justice sociale, redistribution et reconnaissance, **Revue du Mauss**, n23, 2004.

- أولويا منذ 1962 حصلت الدولة الجزائرية على استقلالها وحافظت عليه تزامنا مع الحركات التحررية في العالم وطرحت المشاريع التنموية الملائمة لتقرير أسس الدولة الوطنية والمجتمع.

ودليلا على ذلك ما عرفته من عدة ثورات في شتي الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

-أما بالنسبة لتوقيت 1999-2020: أن الدولة الجزائرية خاصة في إطار اعادة صياغة دور الدولة في ادارة شؤون المجتمع والشراكة القطاع العام مع القطاع الخاص ومختلف فعاليات المجتمع المدني، لازالت يعاني المواطن من أزمة العدالة التوزيعية في القيم المادية والمعنوية.

باعتبارها دولة ريعية تعتمد على مداخل البترول والغاز في تمويل سياساتها العمومية التوزيعية سنتطرق في هذه الدراسة إلى أهم الأسباب والمتغيرات المسببة لمشكلة العدالة التوزيعية في الجزائر.

عاشرا: هيكلة الدراسة.

لتحليل هذا الموضوع والإلمام بمختلف أبعاده تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

ففي الفصل الأول تم التركيز على مفهوم العدالة الاجتماعية ومفهوم السياسة العامة وأيضا تحديد مفهوم السياسة التوزيعية تأصيلا نظريا ومنهجيا إضافة إلى المفاهيم المشابهة لها والعلاقة التفاعلية والإجرائية للسياسة التوزيعية والعدالة الاجتماعية.

أما الفصل الثاني: تم التركيز على مشكلة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي وعلاقته بالعدالة التوزيعية في الجزائر، وعلى العدالة الاجتماعية وعلاقتها بالسياسة التوزيعية في ظل النظام السياسي الأحادي ثم مرحلة التعددية.

في الفصل الثالث: سوف يحاول الباحث دراسة مدى فعالية السياسة العامة التوزيعية في عملية تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر من خلال التركيز على برامج الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر وفق المقاربة العمودية والافقية.

أما الفصل الرابع: استراتيجيات السياسة التوزيعية من أجل عملية التغيير وتحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر تم التركيز على أهم الاستراتيجيات من أجل تحقيق عدالة اجتماعية من خلال ترشيد وحكمانية السياسة التوزيعية ومن بين هذه الاستراتيجيات:

- السياسة الاقتصادية الطاقوية كاستراتيجية للتغيير وتحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر.
- استراتيجيات اقتصادية تتمثل في الاقتصاد انتاجي.
- استراتيجيات سياسية تتمثل في الحكم الراشد والمشاركة السياسية.
- استراتيجيات ثقافية تتمثل في الاعتراف الثقافي بالأقليات.
- استراتيجيات اجتماعية تتمثل في استراتيجية مكافحة الفقر والبطالة استراتيجية التنمية الصحية المستدامة استراتيجية التمويل السكني استراتيجية التعليم واكتساب المعرفة وتقريب سياسات البحث العلمي من المؤسسات الإنتاجية.
- أخلقة السياسة التوزيعية.

احدى عشر: صعوبات الدراسة.

من أهم الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث هي:

- أن مجمل الدراسات التي تناولت العدالة الاجتماعية هي كتابات لمفكرين غربيين، مما يجعلهم ينطلقون من نماذجهم المعرفية المتحيزة لبيئتهم ومجتمعهم وتحيزهم لأيديولوجية وفكر معين وهذا ما يبعد البحث عن إحدى شروط العلم وهي العلمية والموضوعية.

- قلة الدراسات العربية المتخصصة في مثل هذه المواضيع المركبة من متغيرين او أكثر.

- صعوبة استخدام المقاربات في دراسة مثل هذه المواضيع المركبة من أكثر من متغير خاصة وأن طبيعة الموضوع تجمع بين متغير اجتماعي وأخر اقتصادي صعب الربط بين المؤشرات الإجرائية.

- صعوبة الوصول إلى المعلومات والبيانات وخاصة نحن في بيئة مغلقة نجد النظام في جهة والمجتمع في جهة أخري ثمة وجود قطيعة بين الطرفين ولا تهتم بالبحث العلمي باعتبار الموضوع يتعلق باستقرار المجتمع وآفاقه.

طبيعة الموضوع المركبة والمتداخلة بين تخصصات عديدة مثل علم الاجتماع والسياسة العامة وعلم الاقتصاد وعلم القانون الدستوري والعلاقات الدولية والجغرافية السياسية يتطلب الضبط والتحكم في الكثير من المفاهيم والمصطلحات وإعطائها البعد الإجرائي التطبيقي والميداني.

الفصل الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للسياسة التوزيعية والعدالة الاجتماعية.

الفصل الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للسياسة التوزيعية والعدالة الاجتماعية.

تعبر السياسات العامة عن الحلقة الرابطة بين الدولة والمجتمع، فهي وفق الدراسات الأولى تمثل تلك السيرورة المترجمة لتفاعل النظام السياسي مع فواعل بيئته المحلية، الا انه بعد حقبة التسعينات تعاظم دور البيئة العالمية الى جانب البيئة الداخلية في صنع السياسات العامة في إطار الابعاد المختلفة للعولمة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية)، ما جعل المفهوم الضيق للسياسات العامة باعتبارها استجابة للبيئة المحلية للدولة ينحصر في ظل عصر الاعتماد الدولي المتبادل في وقت تطورت فيه وسائل النقل والاتصال التي أزالت حواجز الزمان والمكان بين ارجاء المعمورة وحولت العالم الى قرية واحدة لها نفس الاهتمامات ولها نفس المشاكل والتطلعات، فاصبح الحديث لا يقتصر عن سياسة عامة خاصة بدولة واحدة بل سياسة عامة عالمية تتأثر وتتفاعل فيها مجموعة من الدول وفق المنطق الجديد للعولمة.[1]

باعتبار الدول النامية ذات الطابع الاستيرادي للأفكار والسياسات التي ترى فيها نماذج للتخلص من أعبائها وتأخرها التنموي رغبة منها او رغما عنها، مقابل توسيع الدول المتقدمة لأيديولوجياتها وقيمها السياسية قصد إيجاد أسواق خارجية واقطار تابعة تسودها نفس الأفكار وانماط التعامل فأصبح العالم امام سياسات عامة موحدة او مشتركة.[2]

يحتوي هذا الفصل الدراسة المفاهيمية والاطر النظرية لكل من متغير السياسة التوزيعية وقيمة العدالة الاجتماعية وذلك بدراسة العلاقة التفاعلية بين المتغيرين حيث تم تقسيم هيكلة الفصل الى ثلاثة مباحث تمثلت في تحديد مفهوماتي للسياسة التوزيعية والمفاهيم المتقاربة منها مثل السياسة التنظيمية والاستخراجية والرمزية مع التركيز على مقاصد السياسة التوزيعية، وأيضا تحديد مفهوم العدالة الاجتماعية في مختلف الأنظمة السياسية والحكومات بمختلف الإيديولوجيات وتناولت أيضا السجال المعرفي حول العدالة الاجتماعية بين عدة فلاسفة وصولا نتائج هذا السجال المعرفي وتحديد معايير الأساسية للتحليل في مختلف النظريات.

[1]-سالم أقاري، العولمة وصنع السياسات العامة في الدول النامية، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 9، 2016،ص ص : 166-167.
[2] - سالم أقاري، **المرجع نفسه**، ص:167.

المبحث الأول: مفهوم السياسة العامة

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة

1- تحديد معنى السياسة العامة

أ- تعريف السياسة العامة في الادبيات الغربية

خلال القرن الماضي تحولت الدول الغربية من أنظمة الحكم السلطوية أو الاوليجاركية مع حق اقتراع محدود إلى الأنظمة الديمقراطية وتزايد استخدام سلطة الدولة لتلبية احتياجات الناس ومطالبهم، حيث تمثل دراسة السياسة العامة نتاج التطور الحاصل في ميدان العلوم الاجتماعية،[1] ويمكن اختصار السياسات العامة للأمم ومقارنتها تبعا **"لنتاجها Output"**، أي نوع الاعمال التي تتولاها الحكومات بهدف انجاز مقاصدها ويمكننا تصنيف تلك الأعمال أو النواتج إلى أربعة أصناف.

الأول: هو استخلاص المصادر من البيئة المحلية أو الدولية، الأموال والسلع والأشخاص والخدمات.

الثاني: هو نشاط التوزيع: أي الأموال، او السلع، أو خدمات يجب ان توزع ولمن؟

الثالث: هو تنظيم السلوك البشري استخدام الترهيب والترغيب لفرض الاستجابة لعمليات الاستخلاص والتوزيع والأخير هو الإنجازات الرمزية والخطب السياسية وما شابه ذلك،[2] والتي شكلت جدلا كبيرا بين الباحثين حول ماهيتها والموضوعات التي تتناولها، لذلك تعددت التعريفات حول فهم السياسة العامة والإحاطة بجوانبها المتعددة لأنها تمثل الجانب الأدائي للحكومة والفعل السياسي، او انها تربط بين كافة جوانب النظام السياسي ولا تقتصر فقط على دور الحكومة لذلك اختلف الباحثون في تعريفاتها التي تعدد طبقا لتفسيراتهم.[3] ويتم تعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها القوانين واللوائح الإدارية والأحكام القضائية، والتخصيص السلطوي للقيم، ويضيق بعض الدارسين نطاق السياسة العامة ليجعلها تقتصر

---

[1] - جابريال ألموند، جي بنجهام باويل الابن، ترجمة: هشام عبد الله، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية**، ط1، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997، ص:187.

[2]- جابريال ألموند ، **المرجع نفسه**، ص:188.

[3] - السيد ياسين، **السياسة العامة القضايا النظرية والمنهجية في علي الدين وآخرون، تحليل السياسة العامة قضايا منهجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1988، ص:03.

فقط على القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف وليس القرارات المتعلقة بوسائل تحقيقها، بيد أن المعنى الواسع يشمل كلا النوعين من القرارات.[1]

بهذا فإن السياسة العامة تصاغ لتحقيق أهداف أو تأسيس قيم أو إشباع حاجات، وهي تشير الى إطار عام للفعل، هذا الفعل يقوم على تحديد المشكلة أو الازمة التي تواجه المجتمع وصياغة الحلول لها واتخاذ القرار وتطبيق البرنامج وتقييم نتائج الفعل أو الأداء الحكومي.[2] فقد عرف "**هارولد لاسويل –H .Lasswell** " السياسة العامة بانها من يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟

من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو النفوذ، أو التأثير بين افراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة.[3]

كما توسع في بسط ذات المنطلق كل من "**مارك ليندنبيرك M.Lindenberg** " و"**بنيامين كروسبيB.Crospy** " حين عرفا السياسة العامة، من منطلق برغماتي عملي يخضع لعمليات الاخذ والجذب والمساومات، من أنها: " عملية نظامية تحظى بميزات دينامية متحركة للمبادلة والمساومة وللتعبير عمن يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ كما تعبر عن ماذا اريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن أن أحصل عليه؟[4]

حددها "**دافيد ايستون**" بأنها بمثابة توزيع القيم (المادية والمعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية، ووصفها "**ألموند**" بانها تمثل محصلة عملية منتظمة من تفاعل المدخلات (مطالب+ دعم) مع المخرجات (قدرات وقرارات وسياسات) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته الاستخراجية والتنظيمية، والتوزيعية، والرمزية، والاستجابية والدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة.[5]

---

[1] -ريتشارد هيجوت، ترجمة حمدي عبد الرحمان ومحمد عبد الحميد، **نظرية التنمية السياسية**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص: 253.

[2] - يزن خلوق محمد ساجد، **السلطة التشريعية وصنع السياسة العامة في النظام البرلماني دراسة مقارنة**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021، ص:41.

[3] -فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001، ص: 32.

[4] - فهمي خليفة الفهداوي، **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

[5]- صلاح الدين حسين الهيتي، نعمه عباوس الخفاجي، **تحليل أسس الإدارة منظور معاصر**، الأردن: دار اليازوري للنشروالتوزيع،2019، ص:191.

اعتبر **"ألموند"** أن **"القدرة التوزيعية"** التي تمكن للنظام السياسي استقراره وتطوره هي تلك التي تكون لها علاقة مباشرة بالحاجات المعبر عنها من طرف المجتمع بكل مكوناته، كما تقاس فعالية القدرة التوزيعية بمدى عدالة التوزيع والتي تعني: قدرة الوظيفة التوزيعية على الانتشار الجغرافي على كامل الإقليم الوطني وشمولها على كافة المكونات السوسيولوجية الديمغرافية والاقتصادية للمجتمع، لأنه يتعين على النظام السياسي اتخاذ كافة التدابير والسياسات الاجتماعية التي من شأنها تحقيق النسبة العالية والضرورية من العدالة في التوزيع بما يمكنه من القضاء على العنف السياسي، الفقر وغيرها من المظاهر الاجتماعية السلبية.

عالج **"ألموند"** موضوعا هو في غاية الأهمية عند حديثه عن القدرة التوزيعية للنظام السياسي ويتعلق الامر بعلاقتها بالمكونات العقائدية للمجتمع وتصوراته حول الأداء الحكومي وأهدافه[1]. وبذات المنهجية يرى **"جابريال ألموند"**: بأن السياسة العامة، تمثل محطة عملية منتظمة من تفاعل المدخلات "مطالب +دعم" مع المخرجات " قدرات وقرارات وسياسات"،[2] للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته " الاستخراجية، التنظيمية، التوزيعية، الرمزية، الاستجابية، الدولية"، من خلال القرارات والسياسات المتخذة.[3]

كما يراها من زاوية فنية إجرائية " تعبيرات عن النوايا يتم سنها وإقرارها من قبل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق وإنجاز هذه الأهداف.[4]

تتفق مع هذا الطرح **"بربارة مكلينان Barbara Mclennan"** التي تعرف السياسة العامة بأنها النشاطات والتوجيهات الناجمة عن العمليات الحكومية، استجابة للمطالب الموجهة من قبل النظام الاجتماعي إلى النظام السياسي.[5]

تتعدد تعريفات مصطلح السياسة العامة شان غيره من المصطلحات المستخدمة في نطاق العلوم الاجتماعية فعرفها **" كارل فريدريك"**: برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو لحكومة

[1]-بغيت عبد الله، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية النفطية في افريقيا الاستوائية: دراسة حالة الغابون، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، المجلد 3، العدد 1، 2020، ص ص: 573-574.

[2] - فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص:33.

[3] - فهمي خليفة الفهداوي، **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

[4] - **نفس المرجع**، الصفحة نفسها.

[5]- Barbara.N Mclennan, Comparative Politics and Public Policy. California:Duxbury Press Adivision of Wadsworth, INC, 1980, p28-29.

في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول الى هدف أو تحقيق غرض مقصود، بمعنى انها سلوك موجه وهادف، وعرفها **"روبرت ايستون"** تعريفا واسعا بقوله أنها: العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها.[1] وهناك تعريف أخر يقول: أن السياسة العامة هي تقرير أو اختبار حكومي للفعل أو عدم الفعل، وهو تعريف فيه بعض من الصحة ولكنه لا يتناول الاختلاف بين ما تقرره الحكومة وما تفعله فعلا.[2]

أما **"توماس داي"** أن السياسة العامة هي ما تفعله وما لا تفعله الحكومة[3].

أما **"ريشارد روز"** فعرف السياسة العامة بأنها مجموعة من الأنشطة المترابطة قليلا أو كثيرا.[4] وأن نتائجها تؤثر على من تهمهم مستقبلا وليست قرارات منفصلة، كما ان تعريف **"روز"** يتضمن الفكرة المهمة القائلة بأن السياسة ليست قرارا بفعل شيء وإنما برنامج أو نسق من الأنشطة غير المحددة.[5]

يعرفها **"ريتشارد هوفيربت"** على أنها مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام.[6]

عرفها جيمس أندرسون بقوله: فالسياسة هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع.[7]

كما عرفها أيضا **"هنري توني – H. Teune "** مبرزا الأطر الفنية بأنها: تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة، في سبيل احداث تغييرات معينة، داخل النظام الاجتماعي للدولة.[8]

كما عرفها **"دي كوسيولاس – D.Kousoulas "** بأنها: تلك القرارات والخطط التي تضعها الهيئات الحكومية من اجل معالجة القضايا العامة في المجتمع، وفي ضوء هذه المتغيرات واستيعابا لها، عرفت السياسة أصلا بأنها: علم دراسة الحكومة ودراسة عملية الممارسة السياسية ودراسة المؤسسات السياسية والسلوك السياسي.[9]

---

[1] - ثامر كامل محمد الخزرجي، السياسة العامة وأداء النظام السياسي، **مجلة العلوم السياسية**، بحوث ودراسات، العدد33، 2006، ص: 133.
[2] - جيمس أندرسون، ترجمة: عامر الكبيسي، **صنع السياسة العامة**، قطر: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1998، ص:14.
[3] - ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سبق ذكره**، ص:133
[4] - جيمس أندرسون، ترجمة: عامر الكبيسي، **نفس المرجع السابق**، ص: 15.
[5] - جيمس أندرسون، ترجمة: عامر الكبيسي، **نفس المرجع السابق**، الصفحة نفسها
[6] - ثامر كامل محمد الخزرجي، **نفس المرجع السابق**، ص: 133.
[7] - ثامر كامل محمد الخزرجي، **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.
[8] - فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 34.
[9] - **المرجع نفسه**، ص: 35.

ب- تعريف السياسة العامة في الأدبيات العربية

يعرفها **"خيري عبد القوي"** بأنها " تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول الى اتفاق على تعريف المشكلة والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح اقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة "[1].

يعبر العلامة **"ابن خلدون"** عن التلازم بين السياسة والحضارة فيقول:" إن الدولة والملك للعمران بمثابة الصورة للمادة وهو الشكل الحافظ بنوعه لوجودها، وقد تقرر في علوم الحكمة انه لا يمكن انفكاك أحدهما عن الأخر، فالدولة دون العمران لا تتصوروالعمران دون الدولة والملك متعذر فتتعين السياسة لذلك[2].

السياسة هي صناعة الخير العام، وقد رجح **"ابن خلدون"** خيرها على شرها، فوصف الانسان من حيث هو انسان بانه " ...الى الخير وخلاله أقرب، والملك والسياسة إنما كانا له من حيث هو انه انسان لأنها خاصة للإنسان لا للحيوان، فإذن خلال الخير فيه هي التي تناسب السياسة والملك، اذ الخير هو المناسب للسياسة.[3]

اما **"فهمي خليفة الفهداوي"** فيرى "أن السياسة العامة هي تلك المنظومة الفاعلة(المستقلة و المتغيرة و المتكيفة و التابعة) التي تتفاعل مع محيطها، و المتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية و سلطتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها ،عبر الأهداف و البرامج والسلوكيات المنتظمة في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة و المستقبلية، و التحسب لكل ما ينعكس عنها وتحديد الوسائل و الموارد البشرية و الفنية والمعنوية اللازمة و تهيئتها ،كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ و الممارسة التطبيقية ومتابعتها ورقابتها وتطويرها وتقويمها لما يجسد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامة في المجتمع. "[4]

---

[1] - ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة**، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004، ص28.

[2] - محمد فايز عبد أسعيد، **قضايا علم السياسة العامة**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، 1986، ص:9.

[3] - محمد فايز عبد أسعيد، **نفس المرجع السابق**، ص ص: 9-10.

[4] - فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 38.

أما "**منصور بن لرنب**" فيرى " أن السياسة هي جزء لا يتجزأ من التدبير السياسي على غرار العقل والجود والحزم والتعمير والتقدير لإصلاح الحال وتدبير الخلل لصالح أفراد الأمة جمعاء، وهي بمثابة صياغة أو هندسة الأهداف والغايات في شكل برنامج محدد وهادف وإنساني من جهة، وفي مفهومها العام هي اتجاه يوضح أسلوب منهاج التفكير في التحليل السلوكي، أساسه استبصار الأزمات والإعداد للمستقبل من جهة ثانية. "[1]

يرى "**كمال المنوفي**" بان السياسات العامة يمكن تعريفها بانها: " مجموعة قرارات تتعلق بمجال معين كالتعليم او الصحة او الشؤون الخارجية أو الدفاع.... الخ.[2] ويعرف "**نائل عبد الحفيظ العواملة**" السياسات العامة بأنها:" تخصيص سلطوي للقيم كما أنها منهج هادف يوجه التعامل مع قضايا ومشكلات مجتمعية حيوية"، ويرى أيضا بأنها تشكل إطارا فكريا ومرجعيا وقانونيا للقرارات التفصيلية واليومية التي تتخذها الأجهزة التنفيذية في الدولة ومؤسساتها، فضلا عن كونها:" عملية نظامية معقدة ومفتوحة تتضمن خيارات استراتيجية واسعة في مجالات وظيفية متنوعة ومتخصصة ومتكاملة وتشمل كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية المتخصصة".[3]

أما "**سلوى شعراوي**" فقد عرفت السياسات العامة بانها:" مجموعة القرارات التي تتخذها الحكومة لمواجهة مشكلة ما، سواء بشكل وقائي أو بشكل علاجي".[4] وترى أيضا أن هنا اتجاهات ظهرت مؤخرا ترى بأن السياسات العامة ما هي إلا محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين على المستوى المحلي والمركزي، وان السياسات العامة ماهي الا نتاج تعبير عن إرادة هؤلاء الفاعلين الذين عادة ما يكونون أعضاء في شبكة منظمة.[5]

ما أصبح باسم شبكة السياسة "**policy network**"، وبذلك يكون هذا المفهوم قد أشار إلى وجود أكثر من جماعة فاعلة في صنع السياسات العامة وهذه الجماعة تتغير من قضية الى أخرى في مجال السياسات العامة، فضلا عن انه يشير الى وجود أكثر من نمط اتصالي،

---

[1] - منصور بن لرنب، " **محاضرات في نظام الحكم في الإسلام** "، لطلبة الدراسات العليا، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2000، ص120.

[2]- مثنى فائق مرعي العبيدي، **مقاربات نظرية في السياسة العامة**، الامارات العربية المتحدة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2019، ص: 26.

[3] - نائل عبد الحفيظ العواملة، **تحليل السياسات العامة-مدخل نظامي تطبيقات في الأردن والخليج العربي**، عمان: مركز احمد ياسين،1999، ص ص: 20-21.

[4] - مثنى فائق مرعي العبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 27.

[5] - مثنى فائق مرعي العبيدي، **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

ووجود صور مختلفة من التشابكات وأنواع متعددة من الشراكة التي تسهم في تشكل هذه السياسات.[1]

حيث يهتم هذا الاتجاه بالمعلومات عن السياسات وصنعها،" **knowledge of the policy**" دراسة الاتجاهات الحديثة التي طرأت على تحليل السياسات العامة.[2]

عرفها كذلك "**علي الدين هلال**" بأنها:" مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي، بصدد مجال معين، ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور واشكال منه: القوانين، واللوائح والقرارات الإدارية والاحكام القضائية".[3]

يعرفها "**أحمد سعيفان**" بقوله هي تعبير عن الرغبة الحكومية بالعمل، أو الإمتناع عن العمل، وهي مجموعة مبنية ومتماسكة من القرارات والإنجازات يمكن عزوها لسلطة عامة محلية، وطنية أو فوق وطنية وبذلك فهي تضم أربع عناصر: الهدف، إختيار الأفعال التي تحققه، إعلان الفاعلين لهذه السياسة، تنفيذ هذه السياسة.[4]

يرى "**أحمد رشيد**" السياسة العامة بأنها خطط أو برامج أو أهداف عامة، أو كل هذه معا، يظهر منها اتجاه للحكومة لفترة زمنية، بحيث يكون لها مبرراتها، وهذا يعني أن السياسة العامة هي تعبير عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة، والمسؤول عن التوجيه هي الحكومة.[5]

أما "**نجوى إبراهيم محمود**" فتعرف السياسة العامة على أنها وسيلة لتحقيق أهداف النظام السياسي وغاياته، وهي تعكس توازنات القوى السياسة الفاعلة والمؤثرة في النظام السياسي، ومن هنا كان ارتباطها بالقيم والأيديولوجية والأهداف السياسية التي تتبناها النخبة الحاكمة، والقيم والأهداف السياسية البديلة التي تتبناها أحزاب وقوى المعارضة.[6] أما "**علي شرقاوي**" فيعرفها من الناحية الإدارية فيرى أن السياسات العامة الادارية كمدخل تخطيط تختص بالتعاملات مع قرارات الأهداف، فباستخدامها تضمن الإدارة توجيه بدائل القرارات

---

[1] - سلوى شعراوي جمعة، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004، ص:31.

[2] - ديندان عبد الغاني، السياسة العامة بين الخبرة والنظرية والواقع العملي، **الحوار المتمدن**، العدد 2588، 2009، ص ص:5-6.

[3] - عزة بوعيسى، بلعسل محمد، دور جماعات الضغط في صنع السياسة العامة: منظمات أرباب العمل في الدول المغاربية أنموذجا، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد2، 2021، ص:516.

[4] - أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، ط1، بيروت: مكتبة لبنان، 2004، ص 213.

[5] - أحمد رشيد، **نظرية الإدارة العامة: السياسة العامة والإدارة**، القاهرة: دار المعارف، ط5، 1981، ص 83.

[6] - نجوى إبراهيم محمود، مفهوم السياسات العامة، **مجلة الديمقراطية**، العدد 1، 2001، ص: 12.

في الاتجاهات الصحيحة، وتختص بقرارات توحيد وتوافق الإرشادات والتوجيهات، وباستخدامها تستطيع الإدارة القضاء على التضارب والتنازع في الجهود المبذولة، وتختص بقرارات تحديد واختيار ومزج الموارد المتاحة، وباستخدامها تستطيع الإدارة ضمان فاعلية التنفيذ والارتقاء بالأداء[1]، ويعبر هذا التعريف على التيار الفني في تحديد مفهوم السياسة العامة الذي يرى أن السياسة العامة ترتبط بمصطلحات إدارية كالخطة والبرنامج والنشاط.[2]

على ضوء ما تقدم فالسياسات العامة هي وسيلة لتحقيق أهداف النظام السياسي وغاياته، وهي تعكس توازنات القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في النظام السياسي[3]، وما يهمنا التأكيد عليه ضمن هذا السياق هو أن السياسات العامة عملية هادفة ومقصودة ضمن إطار بيئي محدد، وليست عشوائية مزاجية، وهذا الإطار البيئي محدد ضمن أليات عمل النظام السياسي تحديدا قانونيا وسياسيا واجتماعيا واخلاقيا، وكل جملة المقتضيات التي لا تجعل السياسة العامة تنحرف عن عمومياتها.[4]

2- خصائص السياسة العامة.

إن خصائص السياسة العامة توضح نقص وغموض تلك التعاريف، مما يساعد على فهم مدلولاتها ومعالمها الأساسية وتتمثل في:

1. السياسة العامة ذات سلطة شرعية: حيث بمجرد إقرار سياسة عامة معينة من قبل صانعيها، لابد من اصدار قانون بشأنها او مرسوم.
2. السياسة العامة تشمل البرامج والافعال التي تقوم بها مؤسسات الحكومة، وتصدر بشأنها قانونا او قرارا يحدد أهدافها بشأن سياسة ما وبذلك فهي تعبر عن توجهات الحكومة الأيديولوجية والعلمية.[5]
3. السياسة العامة تشمل الاعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر من بعض المسؤولين أو الأشياء التي تحدث انيا[6].

---

[1] - علي شرقاوي، **السياسات الإدارية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 1987، ص 13.
[2] - أحمد مصطفى الحسين، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، ط1، عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 2002، ص 13-15.
[3] - حسين توفيق ابراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005، ص294.
[4] -العيفة سالمي، السياسة العامة والفساد السياسي –مقاربة نظرية-، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد17، 2018، ص: 547.
[5]-حسن أبشر طيب، **الدولة العصرية: دولة المؤسسات**، القاهرة: الدار الثقافية للنشر التوزيع،2000، ص: 37.
[6]-نور الدين دخان، **تحليل السياسات التعليمية العامة: نموذج الجزائر**، رسالة دكتوراه في التنظيم السياسي والإداري قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر 2007، ص:23.

4. السياسة العامة قد تكون إيجابية في صياغتها أو سلبية فهي قد تأمر بالتصرف باتجاه معين وقد تنهي بالقيام بتصرفات غير مرغوبة، أو قد يعد سكوتها أو عدم التزامها بالتصرف إزاء ظواهر معينة بمثابة توجه، فالحكومة قد تتبنى مثلا: سياسة عدم التدخل أو رفع اليد إزاء ظاهرة معينة أو في ميدان ما[1].
5. السياسة العامة تحتوي على أسلوب معين من الإجراءات الحكومية التي ينفذها أشخاص رسميون بدلا من قرارات لم تصل الى مرحلة الانتهاء من تنفيذها، وبالتالي فهي تمثل ما تقوم الحكومات فعلا بتطبيقه مثل القضاء على مشكلة البطالة، أو الحد من التضخم أو مشكلة السكن أو الصحة، وليس ما تنوي الحكومات القيام به[2].
6. السياسة العامة تمتاز بالشمول وتهدف الى تحقيق المصلحة العامة وليس المصالح الخاصة أو الشخصية لان المصلحة العامة تقتضي استفادة عدد أكبر من الجمهور المقصود من وراء السياسة المطبقة.
7. السياسة العامة هي توازن بين الفئات والجماعات المصلحية لأنها خلاصة التفاعلات المختلفة داخل البيئة من أحزاب وجماعات مصالح ونقابات، مما يجعلها محلا للصراع والمساومة والتفاوض بغية تحقيق أكبر المكاسب والمنافع لصالح فئة دون أخرى.
8. السياسة العامة تمتاز بالاستمرارية بمعنى ان لا يقوم صانعوا السياسة بإعداد برامج جديدة تماما، وانما يكتفون بإدخال تعديلات جزئية على ما هو مطبق فعلا من سياسات وبرامج[3]، وهذا ما نجده مخالفا للسياسة العامة في الجزائر، فكلما جاءت حكومة ألغت سياسات الحكومة التي قبلها، وهذا يؤدي الى انقطاع السياسة العامة وعدم استمرارها وبالتالي عدم تحقيق مطالب المجتمع، بالإضافة الى الاستمرارية لابد ان تمتاز السياسة العامة بالتجدد من خلال التكيف مع كل المتغيرات الظرفية التي ممكن ان تحدث مثل الكوارث الطبيعية، والكوارث البيولوجية والحروب....الخ.
9. السياسة العامة تعكس ما يسمى بالجدوى السياسية: أي انه لابد ان تقيم السياسة العامة قبل المباشرة في تنفيذها، حيث تمثل الجدوى مؤشرا هاما من مؤشرات نجاح السياسة

[1]-عامر الكبيسي، **صنع السياسات العامة**، عمان: دار المسيرة،1999، ص:16.
[2]-محمد موفق حديد، **الإدارة العامة: هيكلة الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية**، عمان: دار الشروق، 2007، ص: 118.
[3]-تامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سابق ذكره**، ص: 32.

العامة وذلك بطرح تساؤلات حول النتائج والاهداف المرجوة من قبل تلك السياسات[1]، ان توفير كل تلك الخصائص في السياسة العامة يجعلها قريبة من النموذج الرشيد (المثالي) لكن عند استقراء هذه الخصائص على أرض الواقع يلاحظ أن بعض الخصائص مغيبة كصعوبة تنفيذ بعض السياسات فتبقى مجرد حبر على ورق[2].

3- مداخل واتجاهات المعرفية للسياسة العامة

إن المتأمل في الدراسات والأبحاث النظرية والتطبيقية لعلم السياسة العامة يخلص إلى ما تحفل به هذه الدراسات من تعدد وتنوع في النماذج النظرية التي يمثل كل منها منهاجا، أو أسلوبا، أو اقترابا، أو أداة، لفهم وتحليل السياسات العامة، ويعود هذا الاهتمام في بناء واستكشاف النماذج النظرية والتطبيقية لدراسة ظاهرة السياسة العامة لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر في حاضر ومستقبل جميع افراد المجتمع فتنقسم هذه النماذج الى مجموعتين فتتضمن اتجاهات تقليدية وحديثة في الدراسة السياسية، يركز هذا المحور على المداخل السياسية لدراسة السياسات العامة في حقلي العلوم السياسية والإدارة العامة المقارنة والسياسة المقارنة وذلك من خلال الاستعراض المبسط لما يسميه بعض الكتاب نماذجا والأخر يسميه نظريات، وحتى تكون هذه المداخل واضحة فإنه سيتم عرضها بصورة وصفية مباشرة.

أ- المداخل السياسية التقليدية

يرتبط بناء الدولة وديمومتها بمختلف الوظائف التي تؤديها، لاسيما ذات الطابع الاجتماعي التي تترجمه مختلف السياسات العامة التي تتولى الأجهزة الحكومية اعدادها وتنفيذها بهدف تحقيق السلم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية الذي يحافظ على استمرارية النخبة الحاكمة، وعليه فإن تحليل السياسات العامة لابد وان يرتكز على مجموعة من المقاربات القانونية والوظيفية والسلوكية وغيرها التي تساعد صانع السياسة العامة في القيام بتقييم موضوعي وعلمي سليم.

---

[1]-سلوى شعراوي جمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 112.

[2]- محمد قاسم القريوتي، **رسم وتقييم وتحليل السياسة العامة**، الكويت: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص: 33.

أولا: المدخل القانوني المؤسساتي

حيث يركز على السياسة الفعلية المتمثلة في القانون العام والدستور والوثائق، وقد برز تحت تأثير الوضعية البدائية غير الناضجة وتركيزها الشديد على الحقائق المادية حتى لو كانت زائفة، ويرجع ذيوع هذا الاقتراب لعدة عوامل ومن بين هذه المتغيرات التدريب على الإدارة والخدمة العامة.[1]

بالتالي فالمدخل القانوني يعتبر الفساد السياسي والإداري ما هو إلا خرقا للقانون، ومن ثم أصبح التحليل الذي ينصب على البناء القانوني هو النمط السائد في تحليل النظم والسياسات.[2]

كما يعتمد هذا المدخل على فلسفة الألية الرسمية في إدارة التنمية والتي يترتب عليها مجموعة من الأسس أهمها ما يلي:

1- الهيكل التنظيمي الرسمي هو الإطار الذي تتم فيه العلاقات الوظيفية داخل الأجهزة الإدارية.

2- التنظيم الرسمي لابد وأن يحكم العلاقات غير الرسمية داخل الأجهزة الإدارية.

3- اتخاذ القرارات مسئولية المستويات الإدارية العليا ولابد أن تتم وفق التسلسل الإداري داخل وحدات الجهاز الإداري.

4- انفراد السلطة أو الأجهزة التشريعية بمهمة تحديد وصياغة السياسة العامة وإصدارها وتطويرها وتعديلها، دون أن يكون لدى المنظمات العامة ومؤسسات الخدمة المدنية أي صلاحية في ذلك وأن يقتصر دورها على مجرد التنفيذ اللائحي لتلك السياسات.[3]

يمكن القول إن الاقتراب المؤسسي قد مر بمرحلتين: المرحلة التقليدية التي كان فيه الاهتمام منصبا على الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وكانت الدراسة تطبع بالطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية وتغلب فيه النظرة الوصفية القانونية، والمرحلة الثانية والتي انبعثت فيها المؤسسية الحديثة أو التاريخية، ولئن ظهرت بعض بذورها في أواسط الستينيات على يد العالم السياسي الأمريكي **"صموئيل هنتغتون"** في كتابه الشهير **" النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة"**، إلا أن عودة

---

[1] - محمد نصر عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،2002، ص: 204.

[2] - بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات**، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص:51.

[3] - بومدين طاشمة، **المرجع نفسه**، ص: 52.

المؤسسية برزت بشكل جلي في الثمانينيات، فالمؤسسات السياسية أصبحت تحظى بأهمية كمحددة للسياسة العامة في علاقاتها ببقية الشروط الاقتصادية والثقافية.[1]

حيث يفترضون دورا أكثر ذاتية للمؤسسات، فالترتيبات المؤسسية تؤثر في الصراع بين فاعلي الدولة والمجتمع، فتلك الترتيبات توجد الساحة التي تتصارع فيها قوى المجتمع، بالإضافة الى إيجاد الشروط والموارد المتاحة، كما ان المؤسسات تكون وسيطا بين مصالح وقدرات فاعلي الدولة والمجتمع.[2]

عموما، فإن الاقتراب المؤسسي يرى أن السياسة هي نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية، إلا أنه ينبغي أخذ دور الأفراد وقيمهم وكذلك السياق الثقافي والاجتماعي للمؤسسة في عين الاعتبار.[3]

لقد انحصرت معظم أدبيات السياسة العامة التقليدية في التطرق الى البناء المؤسسي، والتركيز على التبريرات المعيارية للحكومة ودراسة الترتيبات الهيكلية لها، وبذلك اقتصرت تلك الأدبيات على المفاهيم الجامدة والجافة في السياسة، فبقيت تلك الدراسات وصفية ظاهرية لم تتعمق في تناول المؤسسات والظواهر السياسية، كما لم تعتمد الى فهم وتحليل السلوك السياسي ولا العمليات الملازمة للظاهرة السياسية.[4]

ثانيا: مدخل الجماعة

وفق هذا الاقتراب يصبح صنع السياسة العامة حاصل صراع مصلحي بين الجماعات الضاغطة في المجتمع، باعتبار أن هذا الأخير يتشكل في تركيبته من مصلحية مختلفة بحسب تنوع وتباين معتقداتها ومكوناتها (العرقية، الدينية، الاثنية، الثقافية، الاقتصادية...الخ)، تضم مجموعة من الافراد المهيكلين في تنظيمات اجتماعية رسمية (الجمعيات، النقابات، النوادي الرياضية والثقافية) وغير رسمية كالجماعات والاثنية واللغوية، والتي تأخذ شكلا مؤسساتيا (مؤسسات المجتمع المدني)، تتفاعل بينها وبين مؤسسات النظام السياسي سعيا لتحقيق مصالحها المادية والمعنوية.[5]

---

[1] - محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات**، الجزائر: ددن، 1997، ص ص:119-122.

[2] - محمد شلبي، **نفس المرجع السابق**، ص: 124.

[3] - محمد شلبي، **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

[4] - يوسف بعيطيش، من التقليدية إلى النموذج التنموي السلوكي فترة أوج حقل السياسة المقارنة، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، العدد04، ديسمبر 2020، ص:611.

[5]- حسن أبشر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 95.

لعل مبرر الاخذ بنظام الجماعات في تحليل عملية رسم السياسات العامة مبعثه ان الفرد ليس بمقدوره ان يعبر عن رغباته وحماية مصالحه بصفة فذلك يجعله عاجزا أمام الحكومة، مما يفرض عليه الانزواء والانتماء الى جماعة يؤمن بمعتقداتها، يقاسمها انشغالاتها ويعتنق افكارها ويشارك في تحقيق أهدافها التي هي الأصل أهدافه، جماعة تحتوي على افراد تطابقت رغباتهم وخياراتهم وتداخلت وما يريدونه الى حد التجانس، فينعكس ذلك على تماسك الجماعة وقوتها وتصبح تأثيرا وفاعلية في العملية السياسية، هدفها في ذلك تحقيق اكبر حجم ممكن من مطالب أفرادها.[1]

غير أن بلوغ هذا الهدف المنشود سرعان ما يجعل الجماعة تصطدم مع أخرى سلكت نفس المسلك وامنت بنفس المعتقد والمبدأ (تحقيق مصالح أعضائها)، فتصبح كل جماعة مطالبة بطرح احتياجاتها امام صانع السياسة العامة، هذا الأخير الذي قد يجد نفسه أمام مطالب مختلفة لجماعات متعددة، إن لم نقل مطالب متباينة وفي العديد من الأحيان، وما يفرزه هذا الوضع من تفاعلات وصراعات مصلحية خفية تجعل النظام السياسي بين كفي كماش الضغط والضغط المضاد. الامر الذي يعقد الحكومة في صنع السياسة العامة، ويحد مقدرتها في إدارة صراعات المصلحية وفق مبدأ الاعتدال والتوازن، وبالتالي تتراء السياسة العامة على حد تعبير جيمس اندرسون محصلة " تعادل او توازن تتوصل اليه الجماعات عبر كفاحها في موقف ما لضمان مصالحها أو التعبير عن إرادتها.[2]

غير أن هذا المستوى التوازني في حالات كثيرة عمليا صعب التحقيق اذ يتعسر على الحكومة طرح سياسة تلقى اجماع وقبولا من كل الجماعات المتصارعة انما تكون في غالب الأحيان لصالح الجماعة القوية النافذة في مراكز ومؤسسات صنع القرار السياسي بالدولة. ومما يزيد الأمور تشابكا وتعقيدا ان موازين القوى التي الجماعات المصلحية تتبدل مواقعها فيما بين تلك الجماعات التي تتنافس من اجل سيطرتها ومساهمتها في بلورة توجهات وبرامج السياسة العامة، وبالتالي تصبح هذه الأخيرة ذات انعكاسين متناقضين، فهي من جهة لصالح جماعة معينة وفي نفس الوقت قد تكون على حساب جماعة أخرى. في هذا الإطار يرى أحد أنصار هذا التوجه بان " المشرعون يحسمون كفاح الجماعات... فالتشريعات تمثل نهاية

[1]- **المرجع نفسه، الصفحة نفسها.**
[2]- اندرسون جيمس، **مرجع سبق ذكره**، ص: 34.

الصراع او التنازلات والمفاوضات التي تجري عبر العمليات، والتي تتفاعل في إطارها الجماعات المتناحرة والمتنافسة وما تصل اليه من حلول وسط قد ترضي الأطراف، فالتصويب على السياسات يعكس القوى التي تتمتع بها الجماعات او التوازن الذي تتفق عليه ساعات التصويت.[1]

ثالثا: نظرية النخبة

تؤكد هذه النظرية على ان السياسة العامة هي التي تعبر عن قيم وتفضيلات النخبة الحاكمة وتقترح النخبة رؤيتها، في ان الناس غير مشمولين ولا عارفين السياسة العامة، وأنها كنخبة متميزة هي التي تشكل رأي الجمهور حول السياسة العامة، هي التي تؤثر في الجمهور بأكثر مما تتأثر هي به.

هذا يعني ان السياسة العامة، تأخذ حالة الانسياب الرأسي او الهرمي الذي ينزل من النخبة الى الجمهور، وبالتالي فالمجتمع مقسم الى قسمين هما:

-قسم مع من يمتلك القوة.

-وقسم مع من لا يمتلك القوة.

يبرز هذا التقسيم، الاختلاف الذي يكون لصالح النخبة وجعلهم مختلفين عن بقية الناس الأكثرية، من حيث كون سياسات الإدارة السائدة مسخرة لأجل ان تعكس قيم النخبة الذين يتمتعون بدخول مالية عالية، وبمستويات عالية من تعليم، ولهم مكانة اجتماعية مرموقة.[2]

رابعا: المدخل النظمي

يعتبر **"دافيد ايستون"** من العلماء السياسيين الذين استخدموا مفهوم النظام في الدراسات السياسية ويعرف النظام السياسي بأنه: " تلك الظواهر التي تكون في مجموعها نظاما هو في الحقيقة جزء من النظام الاجتماعي ولكنه تفرع عنه بقصد البحث والتحليل.... ويتكون النظام السياسي من تلك العناصر المتصلة بالحكم وتنظيماته وبالجماعات السياسية والسلوك السياسي، ويمكن التعرف على حدود النظام السياسي من خلال مجموعة الاعمال التي تتصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بصنع القرارات الإلزامية للمجتمع... ومن ثم فإن كل عمل اجتماعي

[1]- اندرسون جيمس، **المرجع نفسه، الصفحة نفسها**.

[2]- فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق ذكره**، ص: 172.

لا تتوافر فيه هذه الخاصية يجرد من مكونات النظام السياسي ويمكن اعتباره فورا أحد العوامل البيئية المحيطة..."[1].

تمثل السياسة العامة وفق الاقتراب النظمي استجابة مؤسسات النظام السياسي للمطالب الاجتماعية التي تضغط من البيئة المحيطة به، بحكم التفاعل الحاصل بناءا على التحليل النسقي الذي جاء به **"دايفيد استون"** الذي طرح تصورا نظريا مفاده بأن المطالب الاجتماعية والدعم الاجتماعي تمثل اليتين محركتين ودافعتين لصنع السياسة العامة، كما ان الاثار التي تترتب على تطبيق برنامج السياسة العامة في المجتمع ستكون لها ردود فعل تخلق بدورها اما مطالب اجتماعية او دعم ومساندة جديدة توجه في شكل مدخلات الى مؤسسات النظام السياسي (المؤسسات الحكومية) لتحليلها والاستجابة لها في صنع سياسات اجتماعية جديدة، بشكل مستمر ودائم بما يسمح للأجهزة الحكومية القائمة على هذه السياسات التكيف مع المستجدات البيئية من أجل أداء وظيفتها الاجتماعية التي تضمن لها الهدوء والاستقرار الاجتماعي ومن ثمة البقاء في الحكم.[2]

خامسا: المدخل البنائي الوظيفي

يفسر لنا في واقع الامر الكيفية التي تستطيع النظم السياسية المعاصرة بموجبها الاستمرارية والبقاء، نظرا لقيامها بثلاثة وظائف على مستوى النظام السياسي، وأربعة على مستوى العملية السياسية، فبينما تقوم النظم السياسية بتأدية ثلاثة وظائف هامة، هي: التجنيد للمناصب السياسية، والتنشئة السياسية، والاتصال السياسي، يلاحظ أن هذه النظم تقوم أيضا بتأدية أربعة وظائف أخرى على مستوى العملية السياسية، وهي: التعبير عن المصالح، بلورة المصالح، وصنع السياسة العامة، وتنفيذ السياسة العامة.[3] إن التحليلات البنائية الوظيفية أضافت كثيرا من الأبعاد، والمفاهيم الجديدة، وذلك من خلال تركيزهم على الأبنية والوظائف، وتجنبهم التركيز على الدساتير، والمؤسسات الحكومية الرسمية، وقد استخدموا في ذلك مفهوم

---

[1]- محمد زاهي بشير المغيربي، **مرجع سابق ذكره**، ص:147.

[2]-جمال زيدان، المقاربات المنهجية في تحليل السياسة العامة الاجتماعية، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، العدد 13، 2019، ص:197.

[3] - مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **نظرية السياسة العامة**، ط1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2021، ص: 83.

النظام محل الدولة، والوظيفة محل السلطة والقوة، والادوار محل المناصب، والأبنية بدل المؤسسات.[1]

يلاحظ مما سبق أن **"الموند"** قد ميز في إطار نموذجه الوظيفي بين مخرجات السياسة ونتائج السياسة، إلى جانب تميزه بين مرحلتي صنع وتنفيذ السياسة العامة، وتجسد مخرجات السياسة عموما أربعة أنماط مختلفة للسياسة العامة وهي: السياسة العامة الاستخراجية، السياسة العامة التوزيعية، السياسة العامة التنظيمية، السياسة العامة الرمزية.[2]

سادسا: المدخل الإتصالي

لقد اعتمد" **كارل دويتش** "على المعلومة كوحدة تحليل النظم السياسية، واعتبر انها جوهر العملية السياسية، فالنظام السياسي يقوم باستقبال المعلومات من البيئة التي تضغط دائما عليه بمطالب معينة وتضع عليه حملا، وهذا الحمل هو المفهوم المحوري الثاني في هذا النموذج، ويعني به المعلومات والرسائل القادمة من النظام الى البيئة ويفترض انه كلما كان الحمل اثقل كان من الصعب على النظام التكيف والتفاعل معه،[3] والفترة التي يستغرقها النظام ما بين استقبال الحمل والرد عليه اطلق عليها دويتش lag، وهي المفهوم الثالث في النموذج والعملية التي تحدث للمعلومة منذ استلامها وحتى الرد عليها يطلق عليها distortion وهو المفهوم الرابع، اما الرد ذاته فيطلق عليه gain، ويقصد به مقدار التغير الذي قام به النظام للتعادل والتكيف مع البيئة المحيطة به.[4]

بالرغم من ان هذا النموذج يهتم بالسياسة العامة في إطار نظرية المعلومات والاتصالات، الا ان دويتش يميز في هذا السياق بين: تحقيق أهداف السياسة العامة، الالتزام بتنفيذ السياسة العامة، مشاكل التنسيق المتعلقة بتنفيذ السياسة العامة. ووفقا لنظرية الاتصالات، فان السياسات العامة للنظم السياسية لا تحقق أهدافها المنشودة الا في ظل نظام اتصالات فعال يمكن من خلاله نقل الرسائل من المرسل الى المرسل اليه.[5]

---

[1] - بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، قضايا واشكاليات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 58-59.
[2] - مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **نفس المرجع السابق**، ص: 84.
[3]- محمد نصر عارف، **مرجع سابق ذكره**، ص: 267-269.
[4]- محمد نصر عارف، **المرجع نفسه**، ص: 268.
[5]- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 85-86.

حقيقة الأمر أن الاتجاه السلوكي لم يقدم حلا كليا لكيفية معالجة القيم في عالم السياسة، وفي كل العلاقات الاجتماعية بل قدم حلا جزئيا، حيث يرى أصحابه في القيم أنها جزء من الواقع الاجتماعي والسياسي، فلكل مجتمع قيمه الخاصة تحدد روابطه وتؤثر على نشاطات الأفراد.[1]

ب-المداخل السياسية المعاصرة

أولا: اقتراب الاقتصاد السياسي

يعتبر أنصار هذا الاقتراب ان الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة، ومن تم فهي تعتمد بصورة أساسية على الظاهرة الاقتصادية، لذلك وضعوا مجموعة من الشروط الاقتصادية التي جعلت سببا أساسيا لتحقيق الديمقراطية السياسية، وهذه الشروط تتمثل فيما يلي:

1. وجود اقتصاد أكثر توجها نحو السوق
2. وجود مستوى اقتصادي وتكنولوجي عال.[2]
3. وجود تقاليد ثقافية أكثر تسامحا، واقل انغلاقا، وأكثر قابلية للحلول الوسط.
4. وجود مستوى عال من التعليم.
5. وجود درجة عالية من التمدن.
6. وجود تعددية اجتماعية بما فيها وجود طبقة بورجوازية قوية ومستقلة.

منذ ان نشر **"انتوني داونز"** كتابه **" نظرية اقتصادية للديمقراطية"**، كانت هناك العديد من المحاولات لتطبيق **"نظرية الفعل الرشيد"** في تحليل السلوك السياسي والابنية والمؤسسات السياسية، وكانت هذه المحاولات ناجحة الى حد كبير، وساهمت في تطوير ما عرف **" بالاقتصاد السياسي الجديد"**، وقد اعتبرت اسهامات الاقتصاد السياسي أسلوبا جيدا لتطوير **" نظرية الفعل الرشيد"** التي تعد من أفضل الوسائل لتحليل وفهم السلوك السياسي.[3]

---

[1] - عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007، ص: 141.

[2]- نصر محمد عارف، **الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة الى المجتمع ومن الثقافة الى السوق**، ط1، الأردن: مطبعة الجامعة الأردنية، 2006، ص: 24.

[3]- محمد نصر عارف، **نفس المرجع السابق**، ص: 25.

ثانيا: اقتراب علاقات الدولة –المجتمع

جاء اقتراب علاقات الدولة-المجتمع ، بالإضافة الى تحليل السياسات العامة، كرد فعل مباشر على انغماس النموذج التنموي ونظرياته في التركيز على مدخلات النظام السياسي، وعدم إعطاء اهتمام مساو للمخرجات السياسية وتأثيرها على طبيعة العلاقة بين الدولة والجماعات، وذلك انطلاقا من الرؤية الليبرالية التي ترى ان الدولة حكم بين الجماعات ليس أكثر، وقد تم تطوير اقتراب علاقات الدولة-المجتمع ليبدأ بتحديد كل المنظمات الرسمية وغير الرسمية التي تمارس الضبط الاجتماعي، ومن خلالها يمارس الناس سلوكياتهم سواء في الاسرة، او الجماعة الصغيرة، او الأصدقاء او العصابات...الخ.[1]

لا تنفرد الدولة بممارسة التحكم او الضبط الاجتماعي وانما تقوم هذه الجماعات أيضا بتحديد معايير للسلوك خارج إطار القانون، او المعايير التي وضعتها الدولة، دون ان يعني هذا خروجا عن القانون، وتختلف الدول في ذلك حسب قدرتها على التحكم وممارسة الضبط الاجتماعي، وتحديد معايير السلوك السياسي.[2]

ثالثا: اقتراب صناعة القرار

يهتم هذا الاقتراب باستعراض اهم النماذج التي تحاول ان تفسر عملية وضع وصنع السياسات العامة[3]، لقد حظيت عملية اتخاذ القرار باهتمام الكثير من علماء السياسة وغيرهم، فحاولوا وضع نماذج لتفسيرها، انطلاقا من رؤية كل واحد منهم لتلك العملية، ويمكن الاقتصار على اهم تلك النماذج فيما يلي:

1- **نماذج أليسون**: رأى **"اليسون"** ثلاثة نماذج يمكن استخدامها لتفسير القرارات السياسية وهي:

أ- **نموذج السياسة العقلانية الرشيدة:** يفترض هذا النموذج ان صانع القرار فاعل عقلاني رشيد ومن ثم، فان سلوكه وتصرفاته تتميز بالعقلانية وأنها هادفة، هذا النموذج يرى ان الاحداث الهامة تسببها أسباب هامة وان قرارات الدولة تتشكل في معرض أهدافها، وان تصرفات الدولة تفسر من خلال اعتبار ان صناع القرارات عقلانيون يخططون

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص: 27.

[2]- محمد نصر عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظرية-المنهج، **مرجع سابق ذكره**، ص:325.

[3]- محمد زاهي بشير المغيربي، **مرجع سابق ذكره**، ص: 244.

سياساتهم التي يستهدفون تحقيقها.[1] ويمكن التمييز بين نمطين من أنماط النموذج العقلاني الرشيد لوضع وصنع السياسات العامة، يركز النمط الأول على ان تحديد قيم واهداف وخيارات وبدائل صنع القرار يتم في وقت واحد كما أشار اليه **"سايمون"**، بينما يركز النمط الثاني على تحديد القيم والاهداف في المرحلة الأولى تم الانتقال الى دراسة وفحص الخيارات والبدائل المختلفة لتحقيقها كما ركز عليها **"ليندبلوم"**.[2]

ب- نموذج العملية التنظيمية: يشير الى كون الحكومات هي منظمات واسعة مع مجموعة إجراءات ثابتة، ومن ثم، فان سلوكها يتبع هذه الإجراءات والقواعد، فالقرار لا ينظر اليه من خلال مفهوم العقلانية والرشادة، ولكن ينبغي النظر اليه كنتيجة مجموعة قواعد وضوابط واطر تنظيمية، فالقرارات وفق هذا النموذج ليست نتيجة عمليات ذهنية ورشيدة ولكنها نتاج التفاعل والتسوية والتفاوض.[3]

ج-نموذج السياسات البيروقراطية: وهو يختلف مع النموذج العقلاني الرشيد بالنسبة لتفسير القرار السياسي، حيث تنتج القرارات في ظل هذا النموذج من المساومة، والتوفيق والمفاوضة داخل الوحدة القرارية، فالاعتبار في هذا النموذج لدور الجهاز البيروقراطي وتصرفاته ومصالحه وعلاقاته وطرق عمله وليس للاختيارات العقلانية.[4]

2- النموذج الادراكي او المعرفي: فهذا النموذج يركز على الخلفية النفسية لصانع القرار وكيفية ادراكه للموقف بمعنى: اننا إذا أردنا تفسير قرار معين، ينبغي معرفة البيئة النفسية لصانع القرار وطريقة ادراكه للموقف، والصور المنطبعة في ذهنه عن الموقف.[5]

3- النموذج الذي يركز على مفاهيم الجماعة والبنى الدستورية والهياكل الرسمية وغير الرسمية التي تسهم في عملية اتخاذ القرار: الرأي العام، جماعات الضغط، الأحزاب السياسية، وسائل الاتصال، والوكالات والهيئات الحكومية، فالقرار في هذا النموذج يتم بناء على المقايضة، والاتفاق بين كل الأطراف المشاركة، هذا النموذج يتضمن عمليات

[1]- محمد شلبي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 164.
[2]- محمد زاهي بشير المغيربي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 244-245.
[3]- محمد شلبي، **نفس المرجع السابق**، ص ص: 164-165.
[4]- محمد شلبي، **المرجع نفسه**، ص: 165.
[5]- محمد شلبي، **نفس المرجع**، ص ص: 165-166.

فكرية واجتماعية من ناحية، وعمليات الادراك والاستبصار والتحالفات، والتفاعل بين الجماعات، بالإضافة الى الجوانب الإجرائية القانونية والإدارية، وأساليب العمل داخل الوحدة القرارية.[1]

رابعا: نظرية الاختيار العام.

هو ذلك النموذج الذي يرى ان السياسة العامة يمكن وصفها باتخاذ القرار الجماعي، الذي يعبر عن مجموعة الافراد الذين يسعون الى تحقيق مصالحهم الذاتية، وهذا يعني أن الاختيار العام، يمكن أن يعرف كدراسة اقتصادية في صنع القرار واتخاذه من خلال قدرة العلوم السياسية، في تطبيق المضامين والتحليلات الاقتصادية، على عملية صنع السياسة العامة، وعلى اتخاذ القرارات المرتبطة بها، بالشكل الذي يترجم لنا فعليا، حقيقة كون منهجية الاختيار العام، هي منهجية ذات طابع اقتصادي، من منطلقين أساسيين هما:[2]

المنطلق الأول: ويمثل الافتراض السلوكي الأساسي للاختيار العام، الذي يقوم على الأسباب الاقتصادية.

المنطلق الثاني: ويمثل الافتراض العقلاني الأساسي للاختيار العام، الذي يقوم على ان الفرد عقلاني، يسعى نحو تعظيم المنفعة.

إن مكانة الاختيار العام، في ضوء ذلك تكون مندرجة ضمن محتويات ومساقات الفلسفة السياسية، التي تعكس بدورها المعطيات الاقتصادية، في عملية اتخاذ القرار باعتباره اختيارا عاما تفضيليا، يجسم للخيارات الفردية عبر القرارات الجماعية.[3]

خامسا: نظرية التراكمية.

إن هذه النظرية طورت لتلافي الانتقادات الموجهة إلى نظرية الرشد والشمولية، أو الصعوبات التي تواجه تطبيقها كما أنها أكثر وصفية وتوضيحية بالنسبة لمتخذي القرارات الحكومية.[4]

---

[1]- محمد شلبي، **نفس المرجع السابق**، ص: 166.
[2]- فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق ذكره**، ص: 148
[3] - فهمي خليفة الفهداوي، **نفس المرجع السابق**، ص ص:148-149.
[4] - جيمس أندرسون، ترجمة: عامر الكبيسي، **مرجع سابق ذكره**، ص: 26.

يرتكز تحليل السياسة العامة وفق النظرية التراكمية على مبدأ التواصل الخطي في عمليات صنع السياسات، بالكيفية التي يجعل برنامج السياسة البديلة مكملا للتي سبقتها، حيث يظهر في شكل تعديلات تحسينية آنية ودورية متكررة تستدرك من خلالها الحكومة النقائص البادية على السياسة العامة السابقة في إطار عمليات تقويمية تبادر بها الأجهزة الحكومية والتي تمس جوانب جزئية سواء على مستوى التنظيم الهيكلي المؤسساتي المكلف بتنفيذ السياسة العامة، أو المجالات الموجهة لها، او الإمكانيات المرصودة لها مادية أو بشرية، ولعل لجوء صانع السياسة العامة الى اليات التقويم الجزئي وعلى نفس الأهداف والتوجهات الكبرى، مبعثه أنه قد تنعدم لديه الاستعدادات الكافية لخلق سياسة اجتماعية بديلة، لاسيما حين يصبح النظام السياسي يعاني عجزا من البيئة الداخلية والدولية بما يقوض اختياراته للبدائل المطروحة، وهنا يشير **"شارل لندبلوم"** في مقاله **"علم التخبط العشوائي"**، وجود عوامل تبرر اللجوء الى المنحنى التراكمي المبني على التعديلات المحددة، التكلفة، وكمية المعلومات المتوفرة.[1]

يقول **"لندبلوم"**: إن التراكمية والتدريجية تمثل العملية النموذجية لاتخاذ القرار في المجتمعات التعددية كالولايات المتحدة الامريكية، فالقرارات والسياسات هي حصيلة لـ **"أعط وخذ"**، والنظرية التدريجية تتلاءم مع الواقع الذي يتميز بمحدودية الوقت المتاح لمتخذ القرارات ومحدودية المعلومات والقدرات لديه لاتخاذ القرارات البديلة.[2]

4 ـمفهوم السياسة التوزيعية.

1- تعريف السياسة التوزيعية.

يتميز موضوع علم السياسة العامة بأهمية كبرى، حيث نشأ كفكرة مع تطور الإنسان وبرز في نشاطاته منذ نشأة الحضارات العريقة، لكن على المستوى العلمي برز بعد الحرب العالمية الثانية بإسهامات العديد من المفكرين حيث جرى التركيز على مفهوم السياسة العامة وكيفية بلورتها، التبصر في أهدافها ومضامينها وأساليب تنفيذها ضمن اطار تحليلي بحسب الأولويات والإمكانيات المتوفرة، وقد أصبح الآن حقلا دراسيا يستخدم عدة أساليب لجمع المعلومات للبحث والتحليل والمقارنة، وذلك عبر نظام متكامل من البرامج والخطط أو ما

[1] - جمال زيدان، **مرجع سابق ذكره**، ص: 202.
[2] - جيمس أندرسون، ترجمة: عامر الكبيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 27.

يعرف بالسياسات العامة التي تهدف الى حل المشاكل المجتمعية وتحقيق العديد من المنافع على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2- تحديد معنى السياسة التوزيعية:

يعتبر تحديد ماهية أي مصطلح أو مفهوم في أي حقل من العلوم الاجتماعية معضلة رئيسية يعاني منها الباحثون في حقل العلوم السياسية والإدارية، لاسيما أن هذا الحقل حديث النشأة من الناحية العلمية ومن الناحية التجريبية، لذلك كانت هناك العديد من المحاولات للمفكرين والسياسيين ومتخذي القرار في تحديد مفهوم السياسة العامة التوزيعية، لكن قبل التطرق الى مفهوم السياسة العامة التوزيعية لابد من اعطاء تعريف لكلمة السياسة.

حيث كلمة سياسة باللغة العربية تقابل كلمة politics بالإنجليزية، وpolitique بالفرنسية، والمصطلحان مشتقان من اللفظ اللاتيني polis بمعنى المدينة او الناحية او اجتماع المواطنين، ومشتقاتها politeia بمعنى المدينة والدستور والنظام السياسي، و politike بمعنى الفن السياسي، أي معناها كان معالجة الأمور التي تخص المدينة هذا يوحي بأن السياسة أو الحكم بالسياسة اقترن في نشأته ب دولة – المدينة ، أي انه مرتبط بتجاوز المجتمعات الإنسانية مرحلة العلاقات القائمة على انساق القرابة الى المجتمع المدني المنظم، انتقال المجتمعات الى الحكم عن طريق السلطة القائمة على الاكراه والقسر وعلاقة حاكمين بمحكومين.[1] وعرف معجم **"ليتره"littrè** " السياسة عام 1870 بأنها علم حكم الدول، وعرفها معجم **"روبير"Rebert** عام 1962 بأنها فن حكم المجتمعات الإنسانية.[2]

في تعريف أكثر دقة وشمولا يمكننا القول بأن السياسة هي النشاط الاجتماعي الفريد من نوعه الذي ينظم الحياة العامة ويضمن الأمن، ويقيم التوازن والوفاق من خلال القوة الشرعية والسيادة بين الأفراد والجماعات المتنافسة والمتصارعة في وحدة الحكم المستقلة على أساس علاقات القوة، والذي يحدد أوجه المشاركة في السلطة بنسبة الإسهام والأهمية في تحقيق الحفاظ على النظام الاجتماعي وسير المجتمع.[3]

---

[1]- أبراهيم أبراش، **النظرية السياسية بين التجريد والممارسة تداخل النظرية السياسية والخطاب السياسي في العقل السياسي العربي**، ط1، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012، ص ص: 20-21.

[2] -بومدين طاشمة، **مدخل إلى علم السياسة مقدمة في دراسة أصول الحكم**، ط01، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع،2013، ص:14.

[3] - عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1993، ص: 362.

تعني السياسة علم الحكم وفنه، وهو العلم الذي يعامل مع شكل الدولة وتنظيمها وإدارتها أو جزء منها طبقا لقوانين هذه الدولة، فضلا عن تنظيم علاقاتها بالدول الأخرى، وهي وسيلة لحكم المجتمعات المنقسمة على نفسها من خلال نقاش حر ومن دون عنف غير مبرر.[1]

يعرفها العالم السياسي الامريكي " **دافيد إيستون**" بعملية التخصيص السلطوي للقيم عبر القرارات السياسية لأن أي قرار سياسي ينطوي بالضرورة على تكريس وتدعيم لقيمة مادية أو معنوية على حساب قيمة أخرى[2]، بل إن السياسة بطبيعتها من جوهر انساني، ولا وجود لحياة بشرية صحيحة خارج السياسة، لأن الوجود الإنساني هو وجود جماعي بطبعه وخيره المشترك وقيمه ونظمه، وهي تعبير عن ضرورة حيوية للعمران البشري، بغض النظر عن صلاتها المعرفية او التاريخية، لان استتباب أمور الجماعة لابد فيه من الرجوع الى ما أسماه "**ابن خلدون" بالقوانين السياسية** "، التي هي قواعد مفروضة وموضوعية، تتولى عملية التنظيم الوضعي لسلوك الافراد والجماعات في علاقاتهم المتبادلة، سواء اتصلت تلك العلاقات بمصالح فردية أو عكست ما هو مرتبط بالمصلحة العامة.[3]

يعتبر "**عبد الرحمن الكواكبي**" السياسة علما، بل هي علم واسع جدا بما له من فروع متعددة، والعالم بهذا العلم يسمى عالما سياسيا، انفصلت السياسة وصارت علما مستقلا بعد أن كانت اول الأمر من جملة فروع الفلسفة، إنها الفلسفة العملية بتعبير الفلاسفة الإغريق والفلاسفة العرب[4]، ويعرف علم السياسة في كتابه "**طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**" بانه هو: " إدارة الشؤون المشتركة بمقتضى الحكمة"، وان أول مباحث السياسة واهمها هو الاستبداد، أي التصرف في الشؤون المشتركة بمقتضى الهوى.[5]

استطاعت المناهج الحديثة للتفكير والبحث، وفي مقدمتها المناهج الوظيفية والنظمية والبنيوية، ان تضع نهاية حاسمة لجدل واسع وقديم حول الطبيعة التكوينية للأنظمة الكلية العامة في شتى اشكالها النظرية المجردة والعملية الحية، وحيث ان من طبيعة الأشياء ان يكون مطلبا الاستقرار والاستمرار واهمها لكل نظام طبيعي او اجتماعي عام وأيضا لكل الانظمة الفرعية

[1] - ستيفن دي تانسي، ترجمة رشا جمال، **علم السياسة الأسس**، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012، ص: 34.
[2] - بومدي طاشمة، **مرجع سبق ذكره**، ص:35.
[3] - محي الدين محمد قاسم، **السياسة الشرعية ومفهوم السياسة الحديث**، ط1، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1997، ص ص: 24-25.
[4] - جورج كتورة، **طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد**، ط01، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1987، ص ص:27-28.
[5] - عبد الرحمان الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستبعاد**، مصر: مكتبة الإسكندرية، 2010، ص ص: 08-09.

المتخصصة التي تتكون منها الأنظمة العامة،[1] ولقد لاحظ مصمم المدخلات والمخرجات لتحليل النظم السياسية الباحث الأمريكي **"ديفيد ايستون"** ان عدم وجود قانون طبيعي ولا فوق طبيعي قادر على خلق قانون اجتماعي عام، ولا قادر على ضمان استقرار واستمرار الأنظمة الاجتماعية المتنوعة تلقائيا بما في ذلك السياسية منها، امر يفرض على كل أشكال هذه الأنظمة وانواعها أن تعمل على ضمان مطلبي الاستقرار والاستمرار لنفسها وتوفير شروطهما التي يقف في مقدمتها شرط تلقين كل افراد المجتمع افقيا واجياله وطبقاته عموديا الاعتقاد بصواب هذه الانظمة وضرورة حمايتها ولزوم التعاطي معها إيجابيا.[2] وبالتالي فهو يتفق مع **"جورج كاتلين"** و**"هارولد لاسويل"** في اعتماد السلطة او القدرة موضوعا رئيسيا لعلم السياسة أو دراسة ما يدعوه **"التوزيع السلطوي للقيم"**.[3]

أما فيما يخص تحديد معنى مصطلح **"التوزيعية "**ترادف كلمة التوزيع في لغة الغرب ألفاظ التقسيم، والتفريق، والتفصيل، والتجزئة، اما في اصطلاح الاقتصاديين، فقد تعني تقسيم السلع وتفريقها على مواطن تسويقها، أو الكيفية التي الكيفية التي يقسم بها الدخل الكلي بين مختلف الطبقات التي تستحق نصيبا منه[4]، ومن معانيها أيضا، تقسيم الموارد المالية بين الصناعات المختلفة، إلا أن إطلاق لفظة التوزيع مجردة من القيود والاوصاف، يعني تقسيم الثروة والدخل على الافراد وهو المعنى المقصود في الدراسة.

تعرف **"الوظيفة التوزيعية "** بأنها عملية التخصيص السلطوي للقيم وتحديد الموارد والثروات والسلع والخدمات المادية التي يقوم النظام السياسي بدور الموزع لها في المجتمع، وهي وثيقة الصلة بالتنمية الاقتصادية التي تعد مدخلا أساسيا لتلبية المطالب التوزيعية، ويعرفها **"غابريال الموند"** بانها تخصيص الوكالات الحكومية بمختلف أنواعها للأموال والسلع والخدمات والجوائز والفرص وتوزيعها على الافراد والجماعات في المجتمع ويمكن قياسها ومقارنتها بحسب كمية ما وزع والقطاعات البشرية التي طالتها تلك المنافع وشرائح السكان التي تلقت تلك المنافع والعلاقة بين الحاجات البشرية والتوزيعات الحكومية الرامية الى تلبية تلك الحاجيات. يمكن تحديد عاملين أساسيين في الأقل يؤثران في الوظيفة التوزيعية، هما نمط

[1] - علي عباس مراد، **الهندسة الاجتماعية صناعة الانسان والمواطن**، ط1، بيروت: دار الروافد الثقافية ناشرون، 2017، ص ص:280-281.
[2]- علي عباس مراد، **المرجع نفسه**، ص:281.
[3] - بومدين طاشمة، **مرجع سبق ذكره**، ص:35.
[4] - الطاهر سعدي قانة، **الدور التوزيعي للملكية في الاقتصاد الإسلامي**، الأردن: دار الخليج للصحافة والنشر، ط2، 2017، ص:26.

التنمية المتبع، وطبيعة السياسات والقرارات التي يعتمدها النظام السياسي لضمان العدالة لعملية توزيع اعباء العملية التنموية ونتائجها. ومن ثم امكان التحكم في الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتحقيق قبول الشعب. يميز **"روبرت ماكيفر"** بين ثلاثة أنواع من الوظائف الحكومية: الوظائف الثقافية، والوظائف المتعلقة بالرفاه العام، ووظائف الضبط الاقتصادي، وهي وظائف مترابطة.[1]

قد فرق الاقتصاديون بين نوعين من **"التوزيع"**: التوزيع الشخصي والتوزيع الوظيفي، فالتوزيع الشخصي هو الذي يبين نصيب كل فرد من الدخل الوطني في السنة، دون النظر إلى وظيفته في العملية الإنتاجية، أما التوزيع الوظيفي فيهتم بتحديد أنصبة خدمات عناصر الإنتاج من الدخل الناشئ تبعا لوظيفة كل خدمة في العملية الإنتاجية.[2]

يعرف التوزيع على انه الطريقة التي يتم بها تقسيم الثروة والدخل القوميين، بين افراد المجتمع وفئاته، في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع.[3] ومعنى التوزيع في أبسط صوره في الاقتصاد الرأسمالي هو توزيع ناتج أي مشروع في صورة نقود أو أثمان بين عناصر الإنتاج التي أسهمت في انتاجه ، وهي الأجور للعمال والفائدة لرأسمال ،والايجار للأرض التي قام عليها المشروع ويسمى الريع ، والمنظم الذي يقوم بعمليات التنظيم ويتحمل مسؤوليات صاحب العمل وله نصيب في الربح[4]،وهذا يعني توزيع ثمار الإنتاج في اقتصاد السوق على مالكي عوامل الإنتاج على شكل أجور ، وارباح وايجارات (الريع)، وفائدة ، أي أن نظرية توزيع الدخل هي حالة خاصة عن نظرية الأسعار[5] فالأجور هي سعر العمل ، والفائدة هي سعر رأسمال والريع هو سعر العقار ، والربح هو سعر التنظيم .

إن نظرية التوزيع لا تقف فقط عند حدود تحديد الحجم المطلق والنسبي لمكافأة عناصر الإنتاج ولكن تذهب ابعد من ذلك إلى دراسة توزيع الدخل القومي على افراد المجتمع أو على

---

[1]-رحمة بن سليمان واخرون، **العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة مقاربات سوسيولوجية وحالات الجزء الأول**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص ص: 70-74.

[2] - الطاهر سعدي قانة، **نفس المرجع السابق**، ص:27.

[3]-أيمن مصطفى حسين الدباغ، **"نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة "**، أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2003، ص: 19.

[4] - عبد السميع المصري، **مرجع سبق ذكره**، ص:110.

[5] - بول ساموبلسون، ويليام نوردهاوس، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، ط15، الأردن: الدار الاهلية للنشر والتوزيع، 2001، ص:236.

فئة الدخل المختلفة المكونة لهذا المجتمع.[1] وهي دراسة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، إذ تمكننا هذه الدراسة من بحث أثر السياسات الاقتصادية المختلفة على دخول الفئات الاجتماعية المتعددة، وهو ما يطلق عليه بالتوزيع الشخصي أي نصيب كل فرد من الدخل بصرف النظر عن مصدره. [2]

إن مفهوم التوزيع طبقا للاقتصاد الرأسمالي يتم عبر اليات السوق وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية بعيدا عن القيم الأخلاقية، فإذا تم تقديم النظم التوزيعية في صياغة عدالة توزيعية فإننا سنقدمها على أساس "سلعة أخلاقية "، وهذه القيم الأخلاقية سوف تعمل على زيادة التكاليف لأنها تعمل على الاخذ من جيوب الأغنياء ودفعها الى الفقراء من دون مقابل، وهذا ينافي السلوك الاقتصادي العقلاني في الاقتصاد الوضعي، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تعد أمثليه باريتو في التوزيع وفق الاطروحة القائلة: المساهمات العائدة لكل العوامل في الناتج الوطني يجب ان تظل ثابتة بالضرورة وقد ثبتت بحكم الاحداث.[3]

لسياسات التوزيعية تشتمل على تخصيص الخدمات أو منافع بعينها لجماعات من السكان أفراد مجموعة مؤسسات ومجتمعات، بعض السياسات التوزيعية قد تقدم منافع لمستفيد واحد او عدد قليل من المستفيدين، مثلا تقديم قرض من الحكومة لمنع شركة من الإفلاس، أو الدعم الذي تقدمه الحكومة مثلا لصناعة معينة أو نشاط اجتماعي معين وبعضها الأخر قد يقدم منافع لأعداد كبيرة من السكان مثلا الدعم الذي تقدمه الحكومة للمزارعين والتعليم العام المجاني، وفي تصنيف أخر يعرف اخرون هذه السياسات بالسياسات التحفيزية ويعرفها بانها تشمل النشاطات والاعمال الحكومية التي يقصد منها تقديم حوافز للأفراد والمؤسسات، وتتميز هذه السياسات بانها تعتمد على تقديم الحوافز لتشجيع الافراد لقبول السياسة، وتتم السياسات التوزيعية من خلال ثلاثة أساليب هي : أولا الدعم ثانيا التعاقدات ثالثا الترخيص.[4]

ترتبط السياسات التوزيعية بالقدرة التوزيعية للنظم السياسية أي بدور الحكومات فيما يتصل بتوزيع المنافع والموارد بين سائر الفئات والطبقات والجماعات المشكلة لمجتمعاتها،

---

[1] -سراج وهيبة، **"هيكل توزيع الدخول وأثره على زيادة النمو وتقليل الفقر في الجزائر –دراسة قياسية –"**أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016، ص: 04.

[2] - سوزي عدلي ناشد، **"الاقتصاد السياسي، النظريات الاقتصادية "**، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية ،2008، ص:298.

[3] - بول ساموبلسون، **علم الاقتصاد، المسائل الاقتصادية المعاصرة**، ترجمة مصطفى موفق، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص-ص:208-209.

[4] - أحمد مصطفى الحسين، **مرجع سابق ذكره**، ص ص: 36-37.

سواء تمثلت هذه المنافع وتلك الموارد، في الثورة، أو الدخل أو الامن، أو التعليم، أو الثقافة، أو الاعتراف، أو الخدمات الصحية، أو غيرها.[1]

يقاس الأداء التوزيعي للسياسات العامة من خلال مقارنة كمية التوزيع للقيم مع المنافع التي تحصلت عليها القطاعات البشرية في المجتمعات التي حصلت على المنافع.[2]

قلّما يختلف المفكرون حول الدور المركزي الذي تلعبه قيم العدالة في الحفاظ على نظام وانسجام المجتمعات. فلا استقرار سياسي واجتماعي بدون رعاية حقوق الأفراد وإعطاء كل ذي حق حقه؛ فتحقيق العدالة الاجتماعية يقتضي توزيعا عادلا للمداخيل وثروات المجتمع على كل أفراده. ومكمن الاختلاف يتجلى في تعريف التوزيع العادل. بعبارة اخرى، ما هو المعيار الأنسب لقياس العدالة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال ليست بالأمر الهين مما أدى الى اختلاف المنظرين والمحللين، والى بروز مذهبين رئيسيين. فنجد عموما مذهبا يدافع عما يسمى بالعدالة التوزيعية ومذهبا أخر يدافع على مسالة العدالة الإجرائية أو التاريخية.[3]

إن المدافعين على مبدأ العدالة الاجتماعية التوزيعية يعتمدون على قياس عدالة مجتمع ما على وضعية النتائج النهائية لأفراده. إن دعاة هذه النظرية لا يهتمون بمعرفة أصل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وأسباب عدم تكافئ الثروات والممتلكات ولكنهم يكتفون بالتركيز على عدم مساواة هذه الثروات. فإذا كان توزيع الثروات غير متكافئ داخل المجتمع يجب حينئذ تدخل الحكومات والسلطات المركزية لتصحيح هذا الاختلال. وذلك عن طريق السياسات التوزيعية، فهذه السياسات التوزيعية أو الاجتماعية تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من أجل إصلاح المجتمع الذي اختل بسبب اللامساواة ووجود الفوارق الاقتصادية والاجتماعية. فدعاة المساواة يؤمنون بأن التوزيع الإتيقي والعادل والأنسب هو مساواة المداخيل والثروات.[4]

[1] - أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، الإسكندرية: المطبعة الجامعية، 2006، ص: 87.
[2] -محمد زاهي بشير المغيربي، **مرجع سابق ذكره**، ص: 288.
[3]- نوح الهرموزي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 63.
[4]-**المرجع نفسه**، ص: 64.

يمكن تلخيص أسس نظريات العدالة التوزيعية ونتائجها في الشكل رقم 01 الاتي:

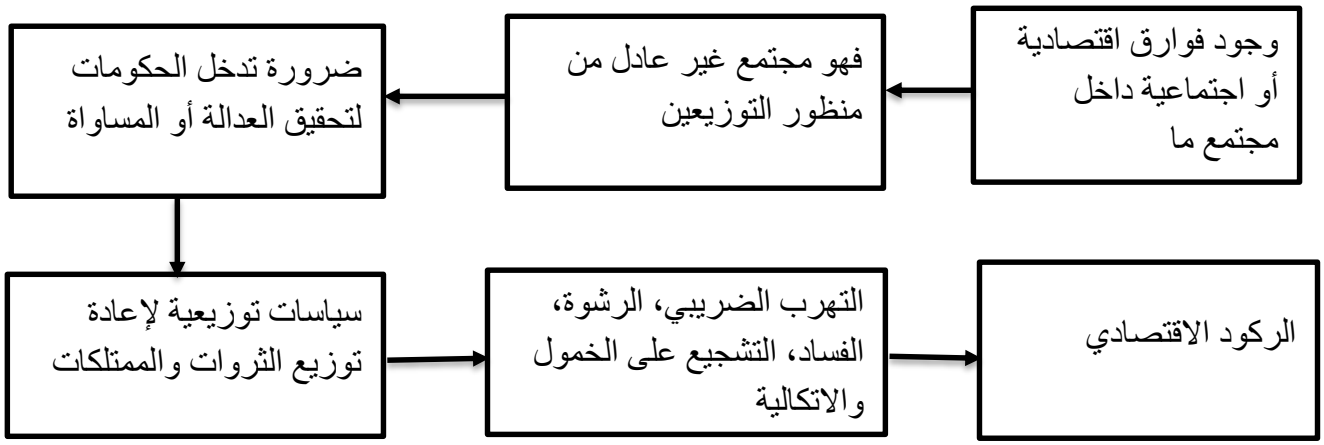

المصدر: نوح الهرموزي، قراءة في أسباب العجز العربي ومقومات الإصلاح، **مرجع سبق ذكره،** ص: 68.

هذه العدالة المبنية على توزيع الممتلكات وما ينتج عنها من أضرار اقتصادية أدت بالعديد من المنظرين الى اقتراح بديل لها ألا وهو العدالة التاريخية أو الإجرائية.

إن مبدأ نظريات العدالة التاريخية ينتقدون بشدة المعايير المتبعة من طرف التوزيعيين لقياس العدالة. فهم يعيبون عليها عدم اخذها بعين الاعتبار الظروف الزمنية وأسباب نشأة الاختلافات داخل المجتمع والحكم على النتائج باستعمال مقاربة ساكنة (Static approach). بينما يتساءل دعاة العدالة التوزيعية على من يملك ماذا في لحظة ما.

إن دعاة العدالة الاجرائية يبحثون عن معيار موضوعي لقياس العدالة ويقترح النظر الى الإجراءات التي اتبعها الافراد والتي مكنتهم من الحصول على الممتلكات والثروات.

العدالة ليست بمساواة النتائج ولكن بعدالة القواعد والإجراءات التي تؤدي الى كسب الثروات. وادراكا من منظري العدالة الإجرائية بسلبيات تدخل الحكومة ووعيهم بنتائجها العكسية فقد أكدوا على الدور الذي تلعبه الحرية في تحقيق العدالة الاجتماعية.[1]

في الاقتصاد الإسلامي يأخذ معنى **"التوزيع"** مكانا مهما، حيث ينتقل الخطاب الفقهي من المحتوى العقيدي للنظام الاقتصادي إلى مرحلة التحليل الاقتصادي المتولد من السلوك الاقتصادي للمنتجين والمستهلكين، أي الانتقال من فقه المعاملات إلى علم الاقتصاد الإسلامي

[1]- نوح الهرموزي، **مرجع سبق ذكره،** ص: 69.

الذي يعني تحليل الظاهرة الاقتصادية إلى عناصرها والعوامل المؤثرة فيها، لكن يبقى العامل الاجتماعي يهيمن على الفعالية الاقتصادية مهما بلغت درجات التجريد في التحليل الاقتصادي.

طالما كان النظام الاقتصادي الإسلامي يهدف من خلال الفعاليات الاقتصادية إلى تحقيق العدل في توزيع الدخول والثروات، فإن هذا الأمر كان في صلب الخلق واستمرار الحياة على وفق هذا السياق فإن التوزيع العاجل عبر مراحل ثلاث تتداخل عقيديا فيما بينها لتكون كلا واحدا لهدف واحد هو العدل وتتعاقب في التسلسل وفق منطق الفعالية الاقتصادية.[1]

المطلب الثاني: المفاهيم المتقاربة من مفهوم السياسة التوزيعية.

يتمتع النظام السياسي بقدرات معينة، تحدد وتؤثر على كيفية أدائه لوظائفه وسياساته وأدواره وتساعد في الوقت نفسه على قياس مدى كفاءته وفعاليته في التعامل مع بيئته المحلية والدولية. فضلا على أن هذه السياسات تعد من المستلزمات الوظيفية الأساسية التي يعتمد عليها النظام السياسي لكي يحافظ على بقائه واستمراره، ويتمكن من تحقيق تكامله ووحدته ومن هذه القدرات الأساسية.[2]

السياسة التوزيعية وتشير الى توزيع المنافع من شتى السلع والخدمات ومراتب الشرف والمناصب السياسية والقيمية والمكانات الاجتماعية بين الافراد والجماعات، ويمكن قياس هذه القدرة عن طريق تحديد كيفية ونوعية الأشياء الموزعة والمجالات الحياتية التي تشملها العملية التوزيعية.[3] وهناك عدة مفاهيم تتشابه وتتقارب من مفهوم السياسة التوزيعية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر.

أ-السياسة الاستخراجية: وتشير هذه الوظيفة الى مدى كفاءة النظام الاستخراجية، من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئتين المحلية والدولية على حد سواء وتعتبر هذه القدرة ذات أهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسي، من حيث أنها توفر الموارد اللازمة للمجتمع السياسي.

---

[1]- احمد إبراهيم منصور، **مرجع سابق ذكره**، ص:181.

[2] - جبريال ألموند، وآخرون، **السياسة المقارنة: إطار نظري**، ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي: جامعة قاريونس،1996، ص-ص: 289-302.

[3] - بومدين طاشمة، **مرجع سبق ذكره**، ص:111.

ب-السياسة التنظيمية: وتشير الى ممارسة النظام السياسي للرقابة سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام. بالإضافة الى مقدار تغلغل النظام في بيئته الدولية وفرض نفوذه وتأثيره عليها. وتعتمد هذه القدرة أساسا على استخدام أو التلويج باستخدام الاكراه المادي، هي لذلك تعتبر قدرة أساسية للنظام السياسي، ومميزة له عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى، غير أن هذه القدرة إذا ما تعدت حدودها المشروعة فإنها ستصبح أداة قمع تحرم الحقوق والحريات.[1]

ج-السياسة الرمزية[2]: ويقصد بها مدى تدفق الرموز المؤشرة في النظام السياسي إلى داخل المجتمع والبيئة الدولية على حد سواء وتتضمن هذه الرموز كل ما تبديه النخبة الحاكمة من تأكيد على القيم التي من شانها اثارة حماس الجماهير، وما تبديه من اهتمام بالتراث القومي والمناسبات الوطنية، أو ما يصدر عنها من خطب وتصريحات في أوقات الازمات إلى غير ذلك من المناسبات والاحداث، ويمكن بواسطتها تعبئة وتحريك احتياطي التأييد في المجتمع.

ه-السياسة الاستجابية: وتشير هذه القدرة إلى العلاقة بين مدخلات النظام المحلية والدولية وبين مخرجاته، ومدى قدرة النظام السياسي نفسه على الاستجابة لكل ما يصدر عن ظروف والأوضاع المتغيرة من مدخلات جديدة تقتضي قرارات وسياسات ملائمة وهذا من خلال العملية ثم التغذية الراجعة.[3]

كل هذه الوظائف والقدرات تعبر عن تفاعلات وحركية النظام السياسي وهي تبين العلاقة الاتصالية مع السياسة العامة التوزيعية فكل النظم السياسية تتشابه في الوظائف والقدرات التوزيعية.

المطلب الثالث: مقاصد السياسة العامة التوزيعية والبنية المؤسسية للاعتراف وعلاقته بسياسات التوزيع.

[1] - **المرجع نفسه**، ص:111.

[2] - يعرف الفيلسوف الألماني "أسوالد شبينغلر"(1830-1930) الرمز: "بأنه شبيه للوجود الحقيقي والرمز شيء غير قابل للتفسير، وذلك لأنه إذا فسر، فإنما يفسر عندئذ برموز أخرى فالرمز لمحة من لمحات الوجود الحقيقي وهو يدل عند الناس ذوي الشعور اليقظ على شيء من المستحيل أن يعبر عليه بعقلانية، وهو دلالة تقوم على يقين باطن مباشر يرتبط ارتباطا مباشر بالصبر، فهو يدل على شيء ما عضوي حي ...."لمزيد من المعلومات أنظر: أسوالد شبينغلر، **تدهور الحضارة الغربية**، ترجمة أحمد الشيباني، بيروت: مكتبة الحياة ،1964، ص:19.

[3] - طاشمة بومدين، **مرجع سبق ذكره**، ص:112.

أولا -أهداف السياسة العامة التوزيعية.

السياسات التوزيعية تتمثل في استخدام أداوت سعيا الى بلوغ أهداف، الأهداف العليا شديدة العمومية وذات طبيعة سياسية واجتماعية أساسا. انها تتعلق خاصة بالاستقلال الوطني، الرفاهية العامة للمواطن، العدالة الاجتماعية.

في سياق تنافسي دولي، تكون تنافسية المؤسسات هدفا ساميا للسلطات العمومية لكنها خصوصا، أداة في خدمة أهداف النمو الاقتصادي ومكافحة البطالة، التي هي نفسها أدوات لتعزيز الاستقلال الوطني وتحسين الرفاهية للمواطن.[1]

أهداف السياسة الاقتصادية كثيرة أهمها تتعلق بالنمو الاقتصادي، التشغيل الكامل واستقرار الأسعار حيث تستند السلطات العمومية على أهداف وسيطة نسبيا مثلا في التجارة الخارجية، في استثمار المؤسسات، في استهلاك الاسر وتحديث المستثمرات أو تطور الكتلة النقدية.

أهم الأدوات المستخدمة تتعلق بالضرائب ونفقات الدولة نسب الفائدة ومنح القروض من طرف المؤسسات المالية، نسب الصرف السياسة الاقتصادية الخارجية، والتدخلات المباشرة في الأسعار مراقبة أو دعم بعض الأسعار، وعلى العائدات مرتبات الموظفين تثبيت الأجر الأدنى، تنظيم الكراءات.[2]

يجري تقليديا التمييز بين السياسات الظرفية، الساعية إلى التأثير على الوضعية الاقتصادية في الأجل القصير، والسياسات الهيكلية الرامية إلى تحسين الهياكل، أي الظروف التي فيها يجري النشاط الاقتصادي (سياسة البحث العلمي، السياسة الزراعية، السياسة الصناعية، سياسة النقل، .....إلخ.) السياسات الاقتصادية تسعى إلى أن يكون التقدم الاقتصادي مرفقا بالتقدم الاجتماع، ولقد أفضت إلى العديد من الجدالات المتعلقة بطبيعة تفاعلاتها مع السياسات الاقتصادية وتتعلق بشكل واسع بالتصورات المهيمنة ذات الصلة بالفوارق والعدالة الاجتماعية تستند أساسا إلى تشريع العمل وآليات توزيع العائدات[3]

[1]- موسى زواوي، **مدخل عام للاقتصاد السياسي (العلم الذي يحكمنا)**، ط1، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع،2015، ص ص:191-192.
[2]- موسى زواوي، **المرجع نفسه**، ص ص: 192-193.
[3] - موسى زواوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 193.

يكتسي تحقيق العدالة الاجتماعية أهمية بالغة في المجتمعات بالرغم من اختلاف توجتها الاقتصادية وإنحيازاتها الاجتماعية، لذا فهي هدف مشترك تسعى لتحقيقه كل الأنظمة الاقتصادية والسياسية لنشر الطمأنينة والسلام والتعاون بين أفراد المجتمع، كما ان تحقيقها هو في حد ذاته يؤدي إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- تحقيق توازان اقتصادي واجتماعي عادل بين طبقات المجتمع، بمعنى إزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
- تحقيق التوزيع العادل للدخل الوطني والثروة.
- تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع.
- القضاء على الفقر الحرمان بتهيئة الظروف الملائمة للأفراد للتقدم والرقي، وتقليل معدلات الفقر المرتبط بعدالة التوزيع.
- نشر وتشجيع كل صور التضامن والتكافل الاجتماعي وغرس روح التعاون بين افراد المجتمع.
- تحقيق معدلات تنمية اقتصادية مقبولة.
- تحقيق أكبر مستوى من الأمن والسلم الاجتماعي.[1]

ثانيا: البنية المؤسسية* للاعتراف** وإعادة التوزيع.

ترى فريزر أن الاعتراف بالاختلاف قد ظهر في سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين باعتباره نضالا من اجل التحرر، وارتبط بفئات اجتماعية معينة وهي: الجنسانية، الجنوسة، العرق، وإنما لا يتعلق فقط بإعادة تقييم الهويات، وإنما يمثل توسيعا لمفهوم إعادة توزيع الثروة والسلطة. ومن بين الأسباب التي تقدمها فريزر التراجع النسبي للمطالب المتعلقة بإعادة التوزيع، وذلك بسبب انهيار النظام الاشتراكي، وصعود الليبرالية

---

[1] - عبد الهادي مختار، **مرجع سبق ذكره**، ص:71.

* - **المؤسسية**: المأسسة أو المؤسساتية في تصور هنتغتون:"هي العملية التي تكتسب بها التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتا، إن مستوى المؤسساتية في أي نظام سياسي يمكن تعريفه بتكيف وتعقيد واستقلالية وتماسك تنظيماته واجراءاته." للمزيد من المعلومات _انظر:صماوئيل هنتغون ، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**،ط1، ترجمة سمية فلو عبود، بيروت :دار الساقي،1993،ص:21.

** - **مفهوم الاعتراف**: إن الثورة العلمية التي أحدثها كتاب "**أزمة العلوم الأوروبية والفينومونولوجيا الترنسندنتالية** "سنة 1996 للفيلسوف الألماني "**هوسرل**"،نفس الثورة التي أحدثها كتاب "الصراع من أجل الاعتراف للفيلسوف "**اكسيل هونيث**"سنة 2013،فإن "**اكسيل هونيث**" يرى الاعتراف المتبادل كفيل بوضع حد للصراعات الاجتماعية القائمة على السيطرة ،والهيمنة والظلم الاجتماعي، ومن ثم يستطيع الافراد تحقيق ذواتهم، وهذا يحدث ضمن العلاقات الاجتماعية التذواتية، وهي علاقات تتوقف كما يرى هونيث على تحقيق ثلاث نماذج معيارية متميزة عن الاعتراف ،هي الحب، القانون، التضامن. لمزيد من المعلومات انظر:_فاطمة فرفودة،"اكسيل هونيث:براديغم الاعتراف نحو تأسيس عدالة اجتماعية أخلاقية،" **مجلة مقاربات فلسفية**، المجلد 08،العدد 01 ،2021،ص ص:121-122.

الجديدة[1] التي لا تؤمن بإعادة التوزيع المتساوي، بالإضافة إلى الشكوك التي تحوم حول الاتجاه الاجتماعي الديمقراطي أمام قوة العولمة، وهو ما تسميه فريزر بظهور قواعد جديدة في صياغة المطالب، تظهر في ثلاثة مستويات:

1-الميل الى تحويل إعادة التوزيع إلى الاعتراف، وذلك بسبب تسارع عملية العولمة الاقتصادية، وهو ما تسميه بمسالة الابعاد أو الإزاحة.

2-يجري النضال من أجل الاعتراف في الوقت الذي يزداد فيه الترابط والتواصل بين الثقافات بنسب سريعة وكبيرة جدا ويظهر بشكل جلي على مستوى الهجرة والاعلام، فإن بعضها الاخر لا يعمل من أجل هذا الترابط والتواصل، وأنما يميل إلى تشجيع الجهوية والانقسام وعدم التسامح ويقوي مشاعر متطرفة ومتزمتة وهذا ما يسمى بمسألة التشيؤ.[2]

3-أصبحت سياسة الهوية في الوقت الذي تعمل فيه العولمة على إقامة نوع من اللامركزية، وفي تقدير فريزر فإن معظم أشكال الصراع والنضال التي تتم على هذا المستوى تعد أشكالا خاطئة، فعلى سبيل المثال، تعمل بعض الجماعات على الحفاظ على الأطر التقليدية في الوقت الذي يزداد فيه الاختلاط والتداخل بين الشعوب وبالتالي يجعل مشاريع هذه الجماعات ذات طابع طوباوي، وهذا ما تسميه بمسألة تشوه المنظور. إن هذه المشكلات التي تواجه سياسة الاعتراف بالاختلاف فإنه من الممكن أن تؤدي إلى استبعاد بعض الفاعلين الاجتماعيين رغم علاقاتهم بالموضوع.[3]

تفترض فريزر أن الاعتراف هو مسألة عدالة، لكن فينظرها: ماهي علاقة الاعتراف بالتوزيع؟ ترى فريزر من جهة أن النظريات المعيارية للعدالة التوزيعية يمكن ان تغطي بشكل كافي مشاكل الاعتراف، ومن المؤكد ان العديد من منظري التوزيع يقدرون حالة ما **"فوق الرفاه المادي"**(material well-being) ، ويسعون الى استيعابها في مواقفهم. هذا هو الحال في دراسة أولية للوضع الراهن، ولكن الواقع، كما تكتشف فريزر، هو نتيجة للتوزيع غير العادل (mal distribution)، وعدم الاعتراف (mis recognition)، بالإضافة الى التمييز القانوني. من هنا تدعو فريزر الى ضرورة تجاوز نظرية العدالة التوزيعية الى دراسة الأنماط

[1] - الزواوي بغورة، **الاعتراف من اجل مفهوم جديد للعدل دراسة في الفلسفة الاجتماعية**، ط01، بيروت: دار الطليعة، 2012، ص: 120.
[2] - الزواوي بغورة، **المرجع نفسه**، ص:121.
[3] - الزواوي بغورة، **نفس المرجع السابق**، ص ص: 121-122.

المؤسسية للتقدير الثقافي، تتساءل فريزر، هل هذه الأطر تعيق المناصفة التشاركية في الحياة الاجتماعية؟ هل يمكن للنظريات القائمة ان تغطي مشاكل التوزيع بشكل كاف؟ من المؤكد ان بعض المنظرين يقدرون أهمية المساواة الاقتصادية، ويسعون الى استيعابها في تقديراتهم.

يفترض **"أكسيل هونيث"** نظرة ثقافية اختزالية للتوزيع، ويعتقد ان تغيير النظام الثقافي يكفي لمنع التوزيع غير العادل. ولكن في الواقع، كما رأينا، ليس كل توزيع غير عادل ناتج عن عدم الاعتراف. [1]

إن الاختبار الواقعي لفرضية الاعتراف وإعادة التوزيع في تحقيق العدالة الاجتماعية يرتهن بمدى مأسسة المطالب الثقافية والاقتصادية، بمعنى تدخل متغير التمثيل بوصفه أساسا ضابطا للعلاقة، فلا يجد مطلب الاعتراف والتوزيع العادل مكانه لدى النظام السياسي الا بتمثيله في هيئات قانونية وأطر دستورية، تتمثل إجرائيا في المنظمات والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، ويشترط ان تكون هذه الهيئات، حسب صامويل هنتغتون، مستقلة وقادرة على التكيف ومتماسكة، سواء كان ذلك محليا أم دوليا.[2]

المبحث الثاني: مفهوم العدالة الاجتماعية.

مما لا شك فيه ان العدالة الاجتماعية في الدول والمجتمعات أصبحت ذات أهمية بالغة وشغلت مجالات واسعة من مجهودات مختلف الأطراف على المستوى الدولي والوطني على مر العصور والأزمنة. ولم تأت هذه الاهمية فجأة بل كانت لما مرت به البشرية من ظلم اجتماعي لقرون عدة ولما يعانيه العالم من أمراض و آفات اقتصادية كالفقر ؛عدم الاستقرار الاقتصادي وضعف معدلات التنمية ولمعالجة ما سبق لابد من اصلاحات جوهرية تمس النظام الاقتصادي بصفة عامة والنظام الضريبي بصفة خاصة ؛ولعل من المفيد ان ننوه هنا بالشروع في الاصلاحات الاقتصادية بما فيها الجبائية يقتضى جملة من الاهداف والتي لا تخرج في العادة عن الاهداف التالية تنمية اقتصادية استقرار اقتصادي وعدالة اجتماعية ؛حيث ان درجة الاهمية النسبية للأهداف السابقة بتفضيل هدف على حساب الاخر تختلف حسب سمات كل نظام اقتصادي بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم في كل مجتمع ؛ كما يمكن ان

[1] - محمد أمين بن جيلالي، **"مأسسة الاعتراف عند نانسي فريزر، تحليل البنية الثقافية والاقتصادية للاعتراف"**، نشر في كتاب التواصل في مواجهة العنف، المغرب: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث،2019، ص:14.

[2] - محمد امين بن جيلالي، **المرجع نفسه**، ص:14.

تتعارض وسائل تحقيق أكثر من هدف في آن واحد وما يهمنا نحن هنا هي مشكلة العدالة الاجتماعية محاولين ايجاد الحلول التي تضمن تحقيق العدالة بما يؤدى الى تكافؤ الفرص والحد من القهر والظلم المتوارث والذى تمثل في تمركز الثروة في يد فئة قليلة على حساب فئة اخرى تمثل الغالبية ؛لذا سنحاول من خلال هذا المبحث ازالة الغموض عن مفهوم العدالة الاجتماعية.

إن محاولة تحديد المدلول العلمي للعدالة الاجتماعية؛ يثير الكثير من المشاكل والصعوبات حيث أن العدالة مفهوم ذاتي نسبي [1]؛ قابل للتغيير والتعديل في أي مكان وزمان ووفقا لا راء الكتاب والمفكرين وهو ليس بالشيء المادي واعتبره البعض مفهوم معقد وغير خاضع للتحليل الاقتصادي [2].

بالرغم من المحاولات العديدة للمفكرين الاقتصاديين لذا اكتفى البعض بترك مهمة تحديد مفهوم العدالة للفلاسفة.

باعتبار أن العدالة الاجتماعية تمس جانبين مادي ومعنوي في حياة الانسان فيمكن أن يقصد بها المساواة بين أفراد المجتمع في ممارسة الحقوق والواجبات السياسية؛ ويمكن أن تعنى المساواة أمام القانون وفى أروقة القضاء؛ كما يمكن أن تعنى العدالة في توزيع الأعباء والتكاليف العامة؛ كما يمكن أن تعنى العدالة في توزيع الدخل أو الثروة. ومن الممكن أن يكون المقصود بها تدخلا من قبل الدولة باستخدام السياسات المختلفة الاقتصادية المالية والنقدية للتأثير في التوزيع الأولى للدخل الوطني للوصول الى التوزيع العادل والمتوقع للثروة أو ما يسمى بإعادة التوزيع؛ ويمكن أن تعنى تكافؤ الفرص[3].

وعليه فإذا كانت العدالة الاجتماعية تشمل كل تلك الجوانب السابقة فإنه يصعب التطرق لها جميعا بالدراسة والتحليل لذا سنتطرق للعدالة الاجتماعية في جانبها الاقتصادي والمالي. مما سبق سنحاول الطرق لمجموعة من التعاريف للعدالة الاجتماعية في مختلف الانظمة الاقتصادية؛ بالرغم من ان مفهومها يكتنفه الكثير من الغموض؛ وتتباين هذه التعاريف وتختلف

[1]- Bradley R Schiller, **The economic to day**, 4th Edition,the American university,Random house,business division, Newyork, p812,p813

[2]- Andy Lymer and Doras Hancock, **Taxation policy and practice**,chapter 3, 8 th Edition ,Thomson Leatning, Australia, (2001,2002), p10

[3]- محمود خليل أحمد محمدين، **دورالسياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية دراسة مقارنة في الفكر المالي الإسلامي والحديث**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، في الاقتصاد تخصص، مالية عامة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر ، 1989، منشورة، ص ص: 2-3.

دلالة معانيها من فكر اقتصادي لآخر إذ أنه حسب كل معنى لكل فكر اقتصاد تتوجه سياسات الدولة وأدواتها لتحقيق هذا المعنى.

المطلب الأول: نشأة مفهوم العدالة

أولا: تعريف العدالة الاجتماعية.

يعد مفهوم العدالة من المفاهيم الأساسية في فلسفة الاخلاق والسياسة والحقوق، واليوم هو من أوسع المفاهيم المطروحة في الدراسات الاجتماعية والسياسية، ومن أقدم المفاهيم التي عرفها البشر منذ فجر التاريخ وبداية حضارته، ومن أكثر الموضوعات قدسية وشيوعا في السلوك الاجتماعي، فالعدالة وليدة المجتمع وقواعدها نرى من الأهمية الإشارة الى الدلالة اللغوية لمفهوم العدالة، وذلك بهدف تحقيق قدر ممكن من الوضوح المنهجي وبخاصة أنه يشكل موضوعا مركزيا ومحوريا لهذه الدراسة.

جاء في معجم لسان العرب لابن منظور إن العدل يعني:

1- "ما قام في النفوس انه مستقيم، وهو ضد الجور" أي الاستقامة التي تتنافى مع الجور والظلم.

2- "الحكم بالحق" أي أن العدل مشروط بالحق، أو بتصور معين للحق، وتعتبر هذه قاعدة أساسية يقوم عليها العدل، بالإضافة إلى قاعدة القانون أو النظام.

3- يفيد العدل المساواة، فيقال:" فلان عدل فلانا أي يساويه.[1] كما يقال:" عدل الموازين والمكاييل: سواها".[2]

يقصد بالعدل لغة الإنصاف، وهو إعطاء المرء ماله وأخذ ما عليه. ويعرفه الجرجاني: "بأنه الاعتدال والاستقامة والميل إلى الحق".

أما في الاصطلاح فقد عرفت بأنها إحدى الفضائل الأربع التي قال بها الفلاسفة، وهي تمثل عند أفلاطون ناتج الفعل المنسق لقوى النفس الثلاث، العاقلة والغضبية والشهوانية، وهي عند أرسطو فضيلة بالنسبة إلى الغير وليست مطلقة وهي عند كانط الجنوح إلى السلام وهي أيضا أصل الفطرة الإنسانية.[3]وتعني العدالة الاجتماعية عند (Elizabeth،2007) الإنصاف

[1] - الزواوي بغورة، **مرجع سابق ذكره**، ص:114.
[2] - **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.
[3] - محمد ممدوح عبد المجيد، **مرجع سابق ذكره**، ص ص: 24-25.

Fair-ness ، وتشير غالبا إلى مستوى الإنصاف الذي يتعين وجوده في العلاقات الإنسانية. وكمصطلح فقد يقصد به " توفير معاملة عادلة، وفرص متكافئة، وحصص متساوية من موارد وخيرات المجتمعات لكل أفرادها، وصولا إلى حالة من الرضا المعيشية ودرجة من تحقيق الاحتياجات الأساسية للفرد، حيث الاحتياجات الأساسية هنا منظومة مترابطة من المتطلبات الحياتية الشاملة التي لا تقف عند توفير الطعام والشراب.[1]

يعتبر الإسلام العدالة مبدأ أساسيا يجب تحقيقه في مظاهر النشاط الإنساني يقول الله تعالى: " ان الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون". يؤكد القران الكريم كثيرا على إقامة العدل كهدف في كل مجتمع إسلامي، ومن الاثار الاقتصادية للتعاليم القرآنية في هذا المجال يمكننا ان نشير الى ان تمركز الثروة وممارسة الاحتكار، كمصدر للفوارق والمظالم تمثل حواجز لإقامة العدالة الاجتماعية والاخوة والانسجام الاجتماعي. يجدر بنا هنا ان نذكر ان الله حرم احتكار الثروة من طرف الأقلية[2]. فبعضهم يرى ان العدالة "اختراع بشري جرى تصميمه لكبح النزاعات الطبيعية " بينما يرى اخرون ان الإسلام جرى منها قيمة مجتمعية متألقة ومتصدرة جميع القيم الدينية والإنسانية حتى إن مصطلح "العدل" نفسه اقترن بأسماء الله الحسنى، وقس على ذلك المفاهيم الأخرى التي تقمصت معاني ودلالات لم تكن سوى افراز للعوامل التي ذكرناها.

بيد ان مفهوم العدالة ينحو في الآداب السلطانية منحى خاصا لأنه انجز من داخل الدائرة السياسة الحاكمة وبإيحاء منها، قبل ان يحول الى نص يحصن هيبة الحاكم ويدافع عن استمرارية سلطته. وبحسب تعبير الباحث **"كمال عبد اللطيف"** في **"لحظة الدولة السلطانية"** التي تزامنت مع ظهور الاستبداد والاختلاط المقدس بالدنيوي لذلك بات بديهيا ان يتأثر مفهوم العدالة بهذه اللحظة المفصلية في تاريخ الإسلام.[3] ويقول" **كارين آرمسترونغ"** من كتاب الإسلام " ولقد كان العدل الاجتماعي هو المفهوم الأكثر أهمية في الإسلام، ولقد أمر المسلمون

[1] - محمد زكي أبو النصر، **قضايا العمل الاجتماعي العدالة الاجتماعية حلم اليقظة في مجتمع الاقصاء**، ط01، دبن، دار الفيروز،2016، ص:19.
[2]-عبد الحميد براهيمي، **العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص:32.
[3]- إبراهيم القادري بوتشيش، **خطاب العدالة في كتب الآداب السلطانية**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص ص: 14-13.

كأولى مهامهم بناء أمة تتميز فيما بينها بالرحمة والتي يسودها توزيع عادل للثروة، إن هذا هو الأكثر أهمية من الطقوس الأخرى.[1]

لقد ارتبط العدل في العصر الحديث بنظرية العقد الاجتماعي، واعتبر بمثابة الأساس بالنسبة للحالة الاجتماعية مقارنة بالحالة الطبيعية، وميزة للانتقال من حالة الطبيعة الى الحالة الاجتماعية. يقول روسو: " الانتقال من حالة الطبيعة الى الحالة المدنية ينتج لدى الانسان تحولا ملموسا بإحلال العدل محل الغريزة في سلوكه". ويذهب كانط الى المعنى نفسه، ولكن بطريقة سلبية حيث يرى ان الحالة الطبيعية هي الاسم الذي يطلق " على الحالة غير القانونية، أي الوضعية التي لا وجود فيها للعدالة التوزيعية، والوضعية المقابلة لها، هي الوضعية التي يكون فيها المجتمع خاضعا لعدالة توزيعية". ويعتبر العقد الاجتماعي الأساس القانوني للدولة والحكومة والعدالة. يقول كانط: "العقد الاجتماعي هو قاعدة الدولة وليس هو مصدر نشأتها، انه ليس مبدأ تأسيسها، بل مبدأ ادارتها، وهو يوضح مثال التشريع والحكومة والعدالة العمومية". ولقد جدد نظرية العدل في الفلسفة السياسية والأخلاقية المعاصرة الفيلسوف الأمريكي جون رولز في كتابه: **نظرية في العدل 1971**، وذلك انطلاقا من قراءة خاصة لنظرية العقد الاجتماعي ونقد لنظرية المنفعة. ونظرا للجدل والنقاش الفلسفي والسياسي الذي أثارته نظريته، واوجه النقد المختلفة التي وجهت اليها، فان رولز قد أجرى بعض التعديلات على نظريته ونشرها في كتاب جديد بعنوان: **"العدالة كإنصاف، إعادة صياغة 2001".**[2]

إن العدالة الاجتماعية هي تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة او السلطة او من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والاقصاء الاجتماعي وتنعدم الفروق الغير مقبولة اجتماعيا بين الافراد والجماعات والاقاليم داخل الدولة ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة، ويعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، ويتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم واطلاق طاقاتهم من مكامنها وحسن توظيفها لمصلحة الفرد وما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة، ولمصلحة المجتمع في الوقت نفسه والتي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب

[1]- عبد الحي زلوم، **أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مأزق**، ط01، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009، ص: 79.
[2]- الزواوي بغورة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 117.

مجتمع او مجتمعات أخرى، وبناءا على ذلك فان المجتمع العادل والمجتمع الذي لا يتعرض للظلم او القهر من داخله او من خارجه ويقوم على مبادئ المساواة التي هي في الواقع جوهر المواطنة ويستوي على مبادئ التضامن الاجتماعي واحترام حقوق الانسان وحرياته وكراماته.[1] ظهرت قبل أن تظهر فكرة القانون ومفهومه لذا يمكننا القول إن العدالة هي الفضيلة الأولى والأساسية،[2] قبل الشروع في تحليل طبيعة الدراسة.

ثانيا: نشأة العدالة في دول المدن اليونانية.

انشغل اليونانيون بالبحث في فكرة العدالة في طابعها الإنساني منذ أن انتقلوا بالفلسفة من الطبيعة الكون الى الطبيعة البشرية وجعلوا من الانسان موضوع تفكيرهم، وبدأوا في التساؤل عن القوانين التي تحكم حياته وبفضل هذه النقلة النوعية وهذه الأسئلة المصيرية، دشن فلاسفة اليونان عهدا جديدا في تاريخ الفكر البشري، أهم ما في هذا التجديد هو جعل الانسان في مركز الوعي، والاهتمام بكل ماله صلة بالذات الإنسانية والبحث في حقيقة الانسان. [3] وكانت فكرة العدالة في الحضارات القديمة مرتبطة بالدين المتعالي على الانسان، فعند سقراط تستند العدالة إلى مبدأ مثالي في الإنسان، وأن العدالة فوق القانون، ولكن تحولت بالتدريج إلى الدائرة الإنسانية لتقترب من العدالة الوضعية في الحضارة الإغريقية، وربطوا القانون والعدالة بالإنسان، استنادا الى فلسفة ابيقور التي تعتقد ان خوف الإنسان من الألم جعله يتعاقد على قانون يضمن له عدم تعدي الأخرين على حقوقه، وهذا يعني أن لا عدل في ذاته بل العدل تعاقد اجتماعي.[4]

ثالثا: العدالة عند السوفسطائيين.

اقام السوفسطائيون دعوتهم على هذا الاساسين:

1- مبادئ القانون الطبيعي وهو ما تجلى بصورة واضحة في النثر اليوناني القديم وفي اعمال سوفوكليس ثم اتخذ هذا النسق المسار الواضح في فلسفة انطيفون وهيبياس.

---

[1]- إبراهيم العيسوي، **العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص ص: 14-15.

[2] - أبو بكر علي محمد علي أمين، **مرجع سبق ذكره**، ص:21.

[3] - رباني الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص:24

[4] - أبو نصر محمد بن محمد شخار، **نظرية العدالة الاجتماعية في التشريع الإسلامي دراسة تأصيلية مقارنة بالنظريات الوضعية**، ط01، الجزائر: جمعية التراث، 2021، ص:20.

2- مبادئ القوانين بصفة عامة، عرفية أكانت أم وضعية وهو ما يتجلى عند بروتاجوراس وثراسيماخوس وكالكليس وكيفالوس وغيرهم من رجال السوفسطائية وهو ما يدعونا الى دراسة الاتجاهين.

يرجع ارتباط العدالة بالقانون الطبيعي الى الاعتقاد بكون هذا القانون يمثل إرادة الله، ثم بكونه مقياسا للعدل والحق ففي تمثيلية سوفوكليس مسرحية انتيجون بخرق القانون الوضعي عندما أدت الشعائر الجنائزية على جثة اخيها، فاذا بها تنهر الملك قائلة: لست اعتقد ان هذا الامر قد صدر عن زيوس، ولا الهة العدل المقيمة مع الالهة الذين فرضوا على الانسان هذه القوانين وليست اوامرك من السلطان والقوة بحيث تدفع الفانين من البشر الى الغاء وتجاوز قوانين الالهة التي لا تدون ولا تموت ....الخ[1]، اما أنطيفون فقد ربط بين العدالة وطاعة القانون الطبيعي اعتمادا على نسقه الإلهي الذي يتسم بالعدل والثبات والديمومة كما يتسم أيضا بالشمولية والكلية ،يقول انطيفون: " تتضمن العدالة في مفهومها الا يتخطى المرء اية قاعدة قانونية من وضع الدولة التي يعيش فيها بوصفه مواطنا ، وعلى هذا الاعتبار فإذا أبدى الانسان عظيم تقديره للقوانين امام الناس ، وإذا ما خلا لنفسه أقام وزنا كبيرا لقواعد الطبيعة فان مثل هذا الانسان يكون ممارسا للعدالة بالطريقة التي تلائمه اعظم ملاءمة.[2]

ارتبط القانون بالعدالة عند بعض السوفسطائيين على اسس من القانون الوضعي في اتجاهين:

الأول: يتمثل في مذهب العدالة والمنفعة ويمثله ثراسيماخوس وكالكليس

الثاني: ويتمثل في مذهب العقد الاجتماعي والحاجة الى التشريع ويمثله بروتاجوراس.[3]

نجد كان كاليكليس يريد ان يقول انبذوا القانون، كان يدعوا الناس أن يعيشوا حياة فوضوية دون قانون ولا نظام لان القانون دائما يردع الظالمين خاصة الأقوياء فهم يجعلون القانون في مصلحتهم لما يملكون من نفوذ فالضعفاء في ذلك الحين يلجؤون للقانون لاخذ حقوقهم.[4]

---

[1] - محمد ممدوح عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:57-58.

[2] - **المرجع نفسه**، ص:59.

[3] -ديفيد ج.كوج، **السوفسطانية وأثرها على ما بعد الحداثة**، حروف منثورة للنشر الالكتروني،2014، ص: 37.

[4] -ديفيد ج كوج، **المرجع نفسه**، ص: 38.

رابعا: العدالة عند افلاطون

يرى **"أودنيس"** في كتابه **"الثابت والمتحول"** أن الشريعة في الأصل كما تبدو في صورته الكلاسيكية عند افلاطون هي سلطة ثانية معطاة ترتبط بمبدأ أعلى هو الخير الأسمى ومثال الخير، ولو كان البشر يعرفون مثال الخير أو يعرفون ان يسلكوا بمقتضاه، لما احتاجوا الى الشريعة، فالشريعة اذن تمثل الخير الأسمى في عالم تخلى عن قيمة الخير، ويصبح الخضوع للشريعة ضمن هذا التصور عملا خيرا.[1]

هكذا يرى افلاطون ان" خلق العالم هو انتصار الاقناع على القوة وقيمة الناس تكمن في كونهم عرضة للإقناع، انهم يقنعون ويمكنهم ان يقتنعوا بانكشاف الاحتمالات عليهم، الأفضل منها والاسوأ-المدنية هي اعتماد النظام الاجتماعي على اقتناعاته الخاصة الذاتية بانه يجسد البديل الانبل واللجوء الى القوة هو كشف عن فشل المدنية أما في المجتمع العام أما في بقية من الافراد".[2]

يوحي لنا ما تقدم بموقف افلاطون الأولى من العدالة فهو يؤمن بوجود تفاوت طبيعي متجذر في الطبيعة البشرية التي جوهرها النفس البشرية، وبالتالي ينفي وجود مساواة بين الناس الا انه في الوقت ذاته يرفض وجود القوة ويراها غير مشروعة رغم الحاجة اليها عند الضرورة، هذا يعني وجود رغبة قوية في تأسيس مدينة عادلة سندها الحقيقي هو الاقناع.

الجدير بالإشارة هو ان العدالة هنا لا تطرح من منظور حقوقي بل تطرح من منظور واجباتي الزامي غايته بناء المدينة والحفاظ على استقرارها، ففي "المدينة تمارس هذه العدالة الممارسة الفضلى لانها تتحقق ببذل كل مواطن جهده في تتميم الواجب المترتب عليه مع احترامه لحرية الاخرين".[3]

خامسا: العدالة عند ارسطو

في خطوة أكثر واقعية أيضا يقسم ارسطو العدالة الى ثلاثة أنواع:

---

[1]-سعيد علي احمد، **الثابت والمتحول بحث في الاتباع والابداع عند العرب صدمة الحداثة**، بيروت: دار الفكر، ط5، 1986، ص: 182.
[2]- قربان ملحم، **الحقوق الإنسانية رهنا بالتباعدية**، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990، ص: 54.
[3]-رباني الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص: 34.

عدالة تصحيحية، وعدالة توزيعية، وعدالة تعويضية، لئلا يدع منفذا واحدا امام عدم تحقيق العدالة.[1]

تتضح ماهية العدالة عند ارسطو في ثلاث محاور، الأول يتمثل في تحقيق المساواة وعدم الظلم وذلك يتمثل في السلوك البشري حيث ان معنى الظلم لا ينحصر في محاولة الفرد الحصول على نصيب اكثر مما ينبغي ان يناله بطريق الانصاف، فقد يتحقق الظلم أحيانا بان يأخذ الفرد نصيبا اقل مما ينبغي، كما ان العدالة هي الفعل وارادته يقول ارسطو محددا تلك الماهية بقوله: انها هي الكيف الأخلاقي الذي يحمل الناس على إتيان أشياء عادلة والذي هو العلة في فعلها وفي إرادة فعلها، اما الظلم فهو الكيف المضاد الذي هو علة في إتيان الظلم وفي إرادة اتيانه.[2] اما المحور الثاني فيتمثل في قناعة ارسطو بان العدالة هي الخير وإنها هي المقصد الرئيس من السياسة، يقول ارسطو: " فالخير في السياسة انما هو العدل وبعبارة أخرى المنفعة العامة، ان العدل على وجه العموم هو نوع من المساواة". اما المحور الثالث عند ارسطو فيتمثل في ضرورة الاجتماع البشري والذي يلزم عنه ضرورة السياسة، والتي ينشا عنها ضرورة توافر العدالة لأجل تحقيق استقرار ذلك المجتمع، يقول ارسطو: "ان الدولة هي من عمل الطبع وان الانسان بالطبع كائن اجتماعي وان هذا الذي يبقى متوحشا بحكم النظام لا بحكم المصادفة هو على التحقيق انسان ساقط او انسان اسمى من النوع الإنساني انما يثبت الضرورة الطبيعية للدولة على الفرد هو انه ان لم يسلم به لأمكن الفرد ان يكتفي بنفسه بمعزل عن الكل وعن سائر الأجزاء كذلك وان هذا الذي لا يستطيع في جماعة وليس له مع استقلاله حاجات فذلك لا يستطيع البتة عضوا في الدولة ، انما هو بهيمة او اله".[3]

المطلب الثاني: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي

إن العدالة الاجتماعية في الاسلام هي عدالة انسانية شاملة لكل جوانب الحياة الانسانية ومقوماتها فهي ليست مجرد عدالة اقتصادية محدودة وهي تتناول جميع مظاهر الحياة وجوانب النشاط فيها كما ان القيم التي تتناولها ليست القيم الاقتصادية وحدها؛ ولا القيم المادية عموما إنما هي القيم الاقتصادية والمادية ممتزجة بالقيم المعنوية الروحية[4].

---

[1]- محمد ممدوح عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 115.
[2]- محمد ممدوح عبد المجيد، **المرجع نفسه**، ص: 116.
[3]- محمد ممدوح عبد المجيد، **نفس المرجع السابق**، ص ص: 116-117.
[3]-سيّد قطب، **العدالة الإجتماعية في الإسلام**، مصر: دار الشروق، الطبعة الرابعة عشرة،1995 ، ص:26.

عرفت العدالة الاجتماعية في الاسلام على أنها التوزيع العادل للدخل والثروة بين كافة أفراد المجتمع دون تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو السن أو اللون أو غيرها من الأسباب.

كما تعرف عند بعض العلماء المسلمين بمصطلح التكافل الاجتماعي وهو أن يتضامن أبناء المجتمع ويتساندوا فيما بينهم سوآءا كانوا أفرادا أو جماعات حكاما أو محكومين على اتخاذ مواقف إيجابية كرعاية الأيتام ونشر العلم، بدافع من شعور وجداني عميق ينبع من أصل العقيدة ليعيش الفرد في كفالة الجماعة، وتعيش الجماعة بمؤازرة الفرد، حيث يتعاونوا الجميع ويتضمنون لإيجاد المجتمع الأفضل، ودفع الضرر عن أفراده.[1] لذا فالتكافل الاجتماعي يضع في اعتباره أن للفرد مصلحة خاصة في أن يقف في حدود معينة في استمتاعه بحريته؛ وأن للمجتمع مصلحة عليا لابد أن تنتهي عندها مصلحة الأفراد، لذا يقرر الاسلام مبدأ التكافل بين الفرد وأسرته، وبين الفرد والجماعة، وبين الجيل الأجيال المتعاقبة.[2]

يمكننا أن نشير إلى أن تمركز الثروة وممارسة الاحتكار، تمثل عراقيل وصعاب لإقامة العدالة الاجتماعية والأخوة والانسجام الاجتماعي حيث أنه جدير بالذكر أن الله حرم احتكار الثروة من طرف الأقلية[3]، جاءت الشريعة الإسلامية لتقيم نظام الحياة على مبدأ العدل والإحسان ولذلك كان مبدأ العدالة الاجتماعية مبدأ أساسيا حددت الشريعة الإسلامية قواعده بما ينسجم مع تصور الإسلام للكون والحياة وهو يرتكز على مبدأين اساسين هما مبدأ التوازن والتكافل.[4]

إن مبدأ التوازن يقصد به التكامل المتناسق بين المادة والروح، وهو ما يفتقده الاقتصاد الوضعي بشقيه لأنه يتجاهل الجانب الروحي للإنسان ويتميز به الإسلام الذي يوفق بين الجانب الروحي والجانب المادي للإنسان أي بين علاقة العبد بربه وعلاقته بنفسه وعلاقته بمحيطه، فالتوازن هو تقييد للحريات وضبط للحقوق لمنع الاعتداء والطغيان حيث ضبط التشريع الإسلامي حرية التملك وحرية الإنتاج وحرية الاستهلاك بقواعد شرعية وضوابط أخلاقية ترفع الغبن وتحقق الامن والكفاية[5]، أما مبدأ التكافل الاجتماعي في الإسلام يقوم على أساس

---

[1]- عبدالله علوان، **التكافل الإجتماعي في الإسلام**، مصر: دارالسلام،2001 ، ص: 15.

[2] -فتحي السيد عبدة أبو سيد أحمد، **الإسلام والعدالة الاجتماعية**، رؤية اجتماعية في الأحكام الشرعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 66.

[3]- عبد الحميد براهيمي، **العدالة الإجتماعية والتنمية في الإقتصاد الإسلامي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،1997 ص :32.

[4] - شوالين محمد سنوسي، العدالة الاجتماعية في المذاهب الاقتصادية، **مجلة أفاق للعلوم**، العدد12، المجلد 05، 2018، ص:125.

[5] - شوالين محمد سنوسي، **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

تعميم توزيع الثروة على جميع افراد المجتمع لكل حسب عمله وحاجته في القضاء على الفقر، فقد أمرت الشريعة الإسلامية بالكسب الحلال وحثت عليه وحددت وسائله المشروعة وعند تعذر حصول الفرد على وسائل العمل قضت بضمان حصوله على حضه من الثروة في إطار التكافل الاجتماعي.[1]

العدالة الاجتماعية من منظور الإسلام تقتضي ان يعيش كل فرد في الجماعة معيشة كريمة غير محروم ولا ممنوع، وان يمكن من استغلال مواهبه، بما يفيد الجماعة ويزيد من انتاجها، والعدل الذي أمر به الإسلام يتطلب أمرين رئيسيين: الأول ان يتحقق التوازن والتناسب في الحقوق بين الناس، والثاني: ان ينال كل ذي حق حقه بطريقة منصفة.[2]

يترتب على ذلك أمران رئيسيان:

الأول: هو ضرورة توفير المساواة بين الافراد في بعض الوجوه، والمساواة بين الناس هي صورة رئيسية للعدل وأحد الأدوات الرئيسية لتحقيقه، بل أن أحد التعريفات الرئيسية للعدل في اللغة هو التسوية في معاملة الناس.[3]

وثانيا: التكافل الاجتماعي وهو صورة أخرى وأداة ثانية لتحقيق العدل. إذ ليس من العدل أن يكون هناك من لديه فائض من الطعام وهناك من يموت من الجوع. وهذه الأداة الثانية للعدالة الاجتماعية تلغى الاثار الضارة لبعض أنواع التفاوت بين الناس والذي قد يسمح به شرعا.[4]

في الفكر الاقتصادي الإسلامي يرى ان المشكلة الاقتصادية الأخطر هي العدالة وليست الكفاءة، لان الكفاءة يمكن للإنسان أن يبلغ فيها مبلغا عظيما بالتعلم والتجربة والاستفادة من الأخطاء، أما العدالة فهي معرضة لتقلبات الفكر الإنساني واهوائه[5]، ومن هنا كان الاتفاق في الاقتصاد الإسلامي على أن تحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيف التفاوت في الثروة هي أهم مقاصد الاقتصاد الإسلامي عبر التخطيط الاقتصادي والتدبير السياسي ويتضافر الجانبان على ترسيخ العدالة الاجتماعية.[6]

---

[1]- شوالين محمد سنوسي، **نفس المرجع السابق**، ص: 127.
[2]- صلاح أحمد هاشم، **العدالة والمجتمع المدني حالة مصر**، مصر: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2006، ص: 144.
[3]-صلاح أحمد هاشم، **المرجع نفسه**، ص: 145.
[4]- صلاح أحمد هاشم، **نفس المرجع السابق**، ص: 145.
[5]- أبو نصر بن محمد شخار، **مرجع سابق ذكره**، ص: 149.
[6] - أبو نصر بن محمد شخار، **نفس المرجع السابق**، ص ص: 149-150.

الإسلام له نظرة متوازنة لموضوع الرفاه الاجتماعي، تتأسس على شمولية نظرته للإنسان والكون والحياة، للمادة والروح، للفرد والمجتمع، للدنيا والآخرة، للعبادة والمعاملة، وتحت ظل هذا الشمول والتوازن تستظل العدالة الاجتماعية الإسلامية، ومن أهم أبعاد ذلك الشمول أنه نظام يتسم بالعالمية والإنسانية المطلقة في الزمان والمكان، كما أنه نظام يزاوج في إصلاحه للفرد بين العقيدة والسلوك، وبين يقظة الضمير ورقابة السلطان، وبين الوعد والوعيد، وبين المثالية والواقعية،[1] حيث يختلف منظور التشريع الإسلامي بتقريره ان إشكالية العدالة الاجتماعية هي فساد أنظمة التوزيع وليس بالضرورة في كفاءة الاقتصاد وحرية السوق، ولهذا لابد من ضبط تشريعي للاقتصاد.[2]

يتضح مما سبق، أنه من الصعوبة تحديد مفهوم واضح للعدالة الاجتماعية، وذلك كون الأخيرة يختلف معناها، من فكر اقتصادي لأخر، وقد يختلف مدلولها داخل الفكر الاقتصادي من فترة زمنية لأخرى، وقد تختلف دلالتها من شخص لآخر، فمنهم من رأى أنها التكافل الاجتماعي ومنهم من يرى بانها تكافؤ الفرص، وآخرون يرون أنها عدالة توزيع الدخل والثروة، بين أفراد المجتمع وفئة أخرى ترى بأنها عدالة إنسانية شاملة لكل جوانب الحياة الإنسانية ومقاوماتها المادية والمعنوية.

المطلب الثالث: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الرأسمالي.

يتبين لنا أن الفكر الرأسمالي يتمثل ضمن الإطار الفلسفي التنظيمي في اتجاهين اثنين أملتها ظروف وأوضاع سياسية واقتصادية خاصة.

الأول: هو وليد حركة التنوير التي ظهرت في أوروبا الغربية والوسطى على أثر الأفكار الفلسفية التي انتشرت بعد الثورة الفرنسية، الذي يركز على حرية الأفراد وحقوقهم الطبيعية التي كانت مسلوبة في ظل الكنيسة واستبداد الحكام الذين يحكمون الناس باسم الحق الإلهي.

الثاني: كان ظهوره نتيجة للأضرار التي لحقت بالعديد من الطبقات الاجتماعية من جراء إطلاق الحرية الفردية السياسية والاقتصادية. مما ادى بالعديد من المفكرين الرأسماليين بالعمل على إدخال تعديلات وترقيعات اشتراكية على الفكر الرأسمالي[3]، وعلى هذا النحو استطاع

[1] - أبو نصر بن محمد شخار، **المرجع نفسه**، ص: 108.
[2] - أبو نصر بن محمد شخار، **نفس المرجع**، ص: 132.
3- المالكي عبد الرحمن: **السياسة الاقتصادية المثلى**، ط1، عمان: عالم الكتب الحديث، 2006، ص: 34.

الليبراليون ان يوضحوا كيف يمكن ان يتم التوزيع في ظل المنافسة الحرة بشكل تلقائي يتحقق معه أكبر قدر ممكن من المنطقية للمجتمع ككل، وليس هذا مناقضا للعدالة في تصورهم، بل انه العدالة ذاتها، فما العدالة عندهم سوى ان يحصل كل عنصر من عناصر الإنتاج او كل شريحة من الشرائح الاجتماعية المساهمة في العملية الإنتاجية الذي يتحدد بشكل تلقائي.[1]

من هنا يمكن القول بوجه عام إن الليبراليين الكلاسيكيين يرون أن التوزيع التلقائي للموارد والخدمات، يعد محققا للعدالة الاجتماعية من حيث هو محقق للمصلحة العامة من ناحية ، ومن حيث هو متسق مع القوانين الطبيعية من ناحية ثانية. [2]

ما دام الأمر بالنسبة للفكر الرأسمالي على هذا النحو، فإن لكل اتجاه مفهومه المتميز عن العدل والعدالة ضمن إطاره الفكري الخاص، فدعاة الحرية الفردية المطلقة يرون أن العدالة تتمثل في "استيلاء الأفراد على ثمار جهدهم دون تدخل من أحد -للحد من الحرية الاقتصادية -مهما ترتب على ذلك من تفاوت وتمايز في الملك والعمل تبعاً للتمايز الطبيعي في القدرات والطاقات الفردية، تاركين للروح التنافسية التي تحدثها المنافع الشخصية، أن تسير الحياة الاقتصادية كي يصل المجتمع من جراء ذلك إلى التوازن العام بين أفراده وطبقاته".

على أساس هذه النظرة، فإن الفرد هو محور القانون وغايته، وفي تمكين الفرد تنمية مواهبه وملكاته وفق إرادته وميوله الشخصية وقدراته العقلية تقدم المجتمع وازدهاره لأن تقدم المجتمع مرتبط بتقدم أفراده، فإذا تقدم الفرد تقدم المجتمع، ولذلك فإن من واجب القانون والدولة هو تمكين الفرد وتقويته وصيانة حريته التي يريدها.

لهذا دأب دعاة الحرية المطلقة في إبراز دور الحرِية في إيجاد التوازن الاجتماعي وتحقيق العدالة، يقول **"هربرت سبنسر"**:" فأما الملكية الخاصة فإنها تستمد أصولها من قانون العَدالَة بأن يتساوى الناس في الاحتفاظ بثمرة اقتصادهم وتوفيرهم"[3]، ويقول **"آدم سميث"**: "إن العدالة تحكم بقانون المنفعة، منفعة المنتج ومنفعة المستهلك تتطابقان إذا امتنعت الحكومة عن التدخل، وأفسحت المجال حرا طبيعيا"[4].

---

[1] - صلاح أحمد هاشم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 131-132.

[2] - صلاح أحمد هاشم، **نفس المرجع السابق**، ص: 132.

3- ديورانت ول: **قصة الحضارة، (الفلسفة)**، ترجمة فتح الله المشعشع واخرون، بيروت: دار الجيل، 1988، ص ص: 491-492.

4- العوا عادل: **المذاهب الأخلاقية، عرض ونقد**، دمشق: مطبعة الجامعة السورية، 1958، ص:496.

أما دعاة التدخل والتوجيه الاقتصادي فيرون أن العدالَة تتحقق من جراء تدخل الدولَة للحد من الحرية الاقتصادية التي تعتمد على القانون الطبيعي وذلك بتوزيع الثروة في المجتمع وتقسيمها تقسيماً عادلاً يحقق الرفاهية لجميع الناس، وأصبحت الدولَة تتدخل في توجيه الاقتصاد الحر توجيهاً اجتماعياً نتج عند تعديل بين العمال وأرباب العمل ومن هنا كان ظهور العدالة الاجتماعية[1]، وتحت تأثير الفكر الاشتراكي ومذاهب التدخل أخضعت الدولَة المعاصرة الحريات الاقتصادية لتنظيم دقيق وقيود عديدة تحقيقاً لمبادئ العدالة الاجتماعية[2].

يقول الدكتور "**جعفر عبد السلام**": "جاء المفكرون الرأسماليون بفكرة العدالة الاجتماعية التي عنوا بها إعطاء المزيد من الحقوق للعمال وزيادة الاهتمام بهم لصرفهم عن الأفكار الاشتراكية محافظة على النظام الرأسمالي الحر"[3]. يقول الدكتور "**صليبا جميل**": "العدالَة الاجتماعية هي احترام حقوق المجتمع... كتنظيم العمل ومنح العمال أجوراً متناسبة مع كفالتهم وتوفير الخدمات والتأمينات الاجتماعية"[4].

من هنا كانت النظرية الرأسمالية الليبرالية ترى أن العدالة الاجتماعية هي الوضع الذي يقرره السوق الحر،[5] لأن السوق في منظورهم هو أعدل من يوزع الاستحقاقات ويحافظ على حافز الاستثمار والعمل، والعدالة الاجتماعية ستتحقق آليا عبر كفاءة الاقتصاد، وبإعطاء الحرية للأشخاص ضمن مؤسسات تؤمن بحرية الملكية الفردية وحرية السوق وحرية التجارة، أما وظيفة الدولة فهي السهر على العمل السليم للسوق فحسب، مع تدخل محدود جدا. [6]

من هذا كله يتبين لنا أن العدالَة الاجتماعية في الفكر الرأسمالي الحديث لا تدل على نظام اقتصادي كالاشتراكية أو فكر فلسفي خاص، وإنما هي كلمة اصطلاحية وضعت من قبل فلاسفة الفكر الرأسمالي للدلالة على تدخل الدولَة عن طريق التشريعات والنظم لتخفيف المفاسد والمظالم التي نتجت عن الحرية الفردية المطلقة فهي أحكام معينة يراد بها التخفيف من الحيف الفظيع الذي أوجدته الرأسمالية في المجتمع وهي أحكام ظاهرها الترقيع.

1- جعفر عبد السلام: **المنظمات الدولية**، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1988، ص: 259.

2- ثروت بدوي، **النظم السياسية، تطور الفكر السياسي والنظرية العامة للنظم السياسية**، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 1975، ص:37.

3- ثروت بدوي **المرجع نفسه**، ص: 259.

4-صليبا جميل: **المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية**، لبنان: دار الكتاب اللبناني، 1982، ص ص: 58-60.

[5] - أبو نصر بن محمد شخار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 132.

[6] - أبو نصر بن محمد شخار، **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

المطلب الرابع: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الاشتراكي.

عندما انكشف جوانب قصور النظام الرأسمالي وتجلت مفاسده ظهرت فلسفات سياسية متفقة في نظرتها للحرية الاقتصادية ومتباينة في نظرتها إلى طريقة إدارة الحياة الاقتصادية، سواء من جهة ملكية وسائل الإنتاج أم من جهة توزيع الثروة وقد أطلقت على هذه الأفكار اسم الاشتراكية فكان ظهورها نتيجة للظلم الذي عاناه المجتمع من النظام الاقتصادي الرأسمالي[1].

تختلف المدرسة الليبرالية في نظرتها وتفسيرها للدولة عن وجهة النظر الماركسية فالليبرالية تقوم بتحليل الدولة على أساس تعدد وتباين وتنافس المصالح في المجتمع وعدم وجود طبقة او نخبة مهيمنة على الحياة السياسية ويستند التصور التعددي للدولة على ان القوة موزعة ومنتشرة بشكل واسع بين فئات المجتمع المختلفة وخلال الخمسينيات والستينيات كان بعض علماء السياسة الليبراليين وعلى رأسهم "**روبرت داهل** "مؤثرين جدا في توجيه الدراسات السياسية نحو التركيز على الطبيعة التعددية لتوزيع القوة في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة الامريكية.[2]4

كان في طليعة دعاة الاشتراكية المثالية*وتطبيقها بوسائل الإصلاح الاجتماعي الكاتب الفرنسي "**سان سيمون**"**(1760-1825م) فقدم أفكاراً في تنظيم الجماعة وفي الدور الذي يمكن أن يؤديه الدين المسيحي في تنظيم المجتمع الاشتراكي.

منهم "**روبرت أوين**"*** (1771-1858م) وهو أول من أنشأ نظاماً للتعاون بين العمال ومدارس لتعليم أبنائهم وأول من حاول تطبيق الاشتراكية بوسائل الإصلاح الاجتماعي.

---

[1]- حنة أرندت، ترجمة: عطا عبد الوهاب، **في الثورة**، ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص ص:68-69.

[2] - محمد زاهي بشير المغيربي، **مرجع سابق ذكره**، ص:180.

* - **الاشتراكية المثالية:** هي الأفكار الاشتراكية التي ظهرت في النصف الأول من القرن التاسع عشر التي شككت في الاتجاه الفردي الحر، وتمثل بداية تكوين المدرسة الاشتراكية الأولى التي مهدت لظهور الاشتراكية الماركسية ومن أهم رواد الاشتراكية المثالية، سان سيمون (1760-1825م)، روبرت أوين (1717-1858م)، شارل فورييه (1772-1837م)، بيير جوزيف برودون (1809-1865م).

أنظر: -لبيب شقير: **تاريخ الفكر الاقتصادي**، القاهرة: دار النهضة، د س ن، ص139.

- بدوي ثروت: النظم السياسية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 476.

** - **سان سيمون:** ولد في باريس عام 1760م وتوفي في 1825م، انتقد في كتبه المدرسة الفردية وقال بأنها سبب الفوضى في المجتمع، قسم المجتمع إلى طبقتين، منتجة وتشمل رجال الصناعة والزراعة والعلم والفن وطبقة عقيمة وهم الأشراف والبرجوازيون ويجب القضاء على الطبقة العقيمة، ويرى تغيير مفهوم الدولة من حكومة سياسية إلى حكومة اقتصادية وقد اقتبست الماركسية عنه هذا المفهوم. من مصنفاته المسيحية الجدية، ومذكرة عن علم الإنسان ونظرات حول الملكية والتشريع وإعادة تنظيم المجتمع الأوروبي. أنظر: سول جورج: **المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة: راشد البراوي**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1953، ص: 87.

*** **روبرت أوين:** ولد في إنكلترا عام 1771م وتوفي في 1858م من كبار رجال الصناعة في إنكلترا، أنشأ عدة مصانع لغزل القطن ووفر لعماله الشروط الملائمة للعمل فأنشأ لهم المساكن في نفس المعمل وأقام حولها الحدائق وخفض ساعات العمل وزاد الأجور، دعا إلى إلغاء الربح بواسطة الاستغناء عن النقد والاستعاضة عنه بقسائم عمل وأقام عدة مجمعات تعاونية زراعية. أنظر: سول جورج: المذاهب الاقتصادية الكبرى، **مرجع سبق ذكره** ص: 91-92.

بدأت الحركة الاشتراكية في إنكلترا في أواخر القرن التاسع عشر وظهرت "**الجمعية الفابية**"**** زعيمة الاشتراكية الإنجليزية، وفي سنة 1893م قام حزب العمال المستقل بنهج اشتراكي وسار على الخط نفسه ونشط في الحقل السياسي واستطاع أن يكون له قوة برلمانية وأن يستلم الحكم في بعض الأحيان وينفذ برامجه الاشتراكية.

كان منها دعوات ثورية لا تقبل التطور الإصلاحي، بل تنادي بهدم النظم الرأسمالية القائمة هدماً كاملاً عن طريق الصراع الطبقي والثورة المدمرة وإقامة حكم العمال والكادحين بنظام استبدادي صارم وفرض الاشتراكية المتطرفة التي تنـزع فيها الملكيات الفردية لا سيما وسائل الإنتاج لتكون ملكا عاما في يد الدولة تشرف عليه وتديره وتجعل كل القادرين والقادرات على العمل عمالاً تحت يدها، مطبقة عليهم جميعاً قاعدة " من كل حسب استطاعته ولكل بحسب حاجته" وكان زعيم هذا الاتجاه "**كارل ماركس**"* والإنكليزي "**فردريك إنجلز**"[1]**، وفي سنة 1848م أصدر "**ماركس وإنجلز**" بيانهما الشيوعي المشهور وانطلقت بعد ذلك الحركات والمنظمات والأحزاب الشيوعية والثورية حتى استطاعت أن تسقط حكم القيصرية الروسية وتقيم أول دولة شيوعية في روسيا عام 1917.

من ناحية أخرى فإن المنظور الماركسي للدولة والطبقة يختلف اختلافا كبيرا من وجهة النظر التعددية الا انه وفي إطار المنظور الماركسي يمكن التمييز بين وجهتي نظر، وجهة

**** **الفابية:** حركة اجتماعية سياسية تبنت الإصلاح التدريجي السلمي بمفاهيم اشتراكية، دعت إليها جمعية تأسست عام 1883م في لندن ومن مبادئها إعادة بناء المجتمع على أسس أخلاقية وهي حركة غير ثورية اختارت لنفسها اسم الفابية نسبة إلى القائد الروماني فابيوس الملقب بالمتزن لأن أصوله الحربية كانت تعتمد على تجنب المواجهة مع العدو، واعتماد الصبر حتى تحين الفرصة المناسبة لتوجيه الضربة القاضية، وقد أولت الفابية اهتماماً خاصاً للأمور التطبيقية العملية كإقامة نظام مركزي في الإدارة، والتأميم لوسائل الإنتاج الكبرى، والضمان الاجتماعي والتخبط الاقتصادي وتنظيم للمستهلكين والسياسة الإسكانية والمعمارية وكان لها دورها البارز في تأسيس حزب العمال البريطاني عام (1906م) الذي لا تختلف أهدافه عن الأهداف الفابية ومن أبرز الذين ساهموا بتأسيس الحركة الفابية جورج برنارد شو وسيدناي و باتزيس و يب وكوبر هاردي
أنظر: كول مارجريت: **الاشتراكية الفابية**، ترجمة محمد عبد الرزاق مهدي، القاهرة: دار النشر والطباعة الوطنية، 1962، ص: 27. وأنظر: كول مارجريت وكروسمال وغيره **مقالات في الاشتراكية الفابية** ترجمة إبراهيم لطفي عمر. وأنظر: ماكنزي نورمان: **موجز تاريخ الاشتراكية**، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة: دار القلم، 1960، ص: 123.

* - **كارل ماركس:** (1818-1883م) فيلسوف الشيوعية البائدة، من أصل ألماني، درس القانون في جامعة بينا، ألمانيا، ثم انصرف إلى الاقتصاد والفلسفة الاجتماعية، اضهد في ألمانيا بسبب نشاطه الثوري، فانتقل إلى باريس حيث التقى بإنجلز وتعاونا على اصدار الوثيقة الشيوعية الأولى، ثمّ هاجر إلى إنكلترا حيث أقام بها حتى وفاته. من مصنفاته: رأس المال، سنة1867م.
وأنظر: محمد فاروق النبهان، **الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلام**، بيروت: دار الفكر، 1970، ص:71.
** - **فردريك إنجلز:** (1820-1895) صديق كارل ماركس، ساعده في نشر الشيوعية المذهب الفكري الإلحادي، ومن مؤلفاته: (أصل الأسرة، الثنائية في الطبيعة الاشتراكية المثالية والاشتراكية العلمية. انظر: مانع بن حماد الجهني، **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة**، الرياض: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 2003، ص:929.
[1]-وافي عبد الواحد: **الاقتصاد السياسي وتحقيق مسائله في ضوء علم الاجتماع**، مصر: دار نهضة للطباعة والنشر والتوزيع، 1952، ط6، ص: 36-38.

النظر الأولى تستند على الكتابات المبكرة لماركس والتي أوضح من خلالها أن الدولة هي التنظيم الذي تبنته البرجوازية لحماية املاكها ومصالحها، واستنادا على هذا فإن الطبقة الحاكمة الرأسمالية تستعمل الدولة كأداة للهيمنة والسيطرة على المجتمع.[1] وتستند هذه النظرة على البيان الشيوعي الذي أكد على أن الدولة الحديثة هي مجرد لجنة لإدارة الأمور المشتركة للبرجوازية.[2]

من ناحية أخرى فان وجهة النظر الثانية وهي ما تعرف بالنظرة البنيوية، لا تعتبر الدولة مجرد أداة للطبقة الرأسمالية البرجوازية في المجتمع، فيرى المفكر الماركسي الفرنسي اليوناني الأصل **"نيكوس بولانتزاس"** أن التدخل المباشر لأعضاء الطبقة الحاكمة لا يدل بالضرورة على تصرفات وافعال الحكومة، وفي الواقع "الدولة الرأسمالية تخدم مصالح الطبقة الرأسمالية بطريقة أفضل عندما لا يشارك أعضاء هذه الطبقة في جهاز الدولة".[3]

إذا كان الفكر الاشتراكي قد ارتبط بالنظرية الماركسية فإن الماركسية تطرح بشكل ضمني تصورها الخاص للعدالة الاجتماعية الذي يمكن استخلاصه من سياقها العام ومن نظرية فائض القيمة بوجه خاص، بل أنه يمكن القول إن الغاية النهائية للنظرية الماركسية ما هي الا بيان كيف يمكن ان تتحقق العدالة الاجتماعية في المجتمع الإنساني.[4]

العدالة الاجتماعية عند **"ماركس"** هي الفضيلة الأولى التي ينبغي أن تتجه اليها الحياة الأخلاقية، فمن خلال إقامة العدالة الاجتماعية تتحقق ذات الانسان على أساس إنسانيته فحسب، وعلى هذا المعيار الأسمى للتوزيع هو أن يحصل كل انسان على ما يستحقه في ضوء كونه كائنا بشريا فحسب، وبعبارة أخرى ينبغي أخرى أن يتقرر لكل إنسان قدر معين من الحقوق، بغض النظر عن إسهامه في العملية الإنتاجية.[5]

قد مثلت الماركسية امتدادا طويلا في تطور الفكر الأوربي تشكلت مع كل مرحلة وفي كل نموذج معرفي بشكل معين وانتجت إقترابات ونظريات تتناسب مع المرحلة القائمة، فمن الاقتراب الطبقي الصراعي الذي انتشر في المرحلة السلوكية وقبلها بقليل إلى الاقتصاد

[1] - محمد زاهي بشير المغيربي، **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.
[2] - محمد زاهي بشير المغيربي، **نفس المرجع السابق**، ص: 181.
[3] - محمد زاهي بشير المغيربي، **المرجع نفسه**، ص ص:181-182.
[4] - صلاح أحمد هاشم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 138-139.
[5] - صلاح أحمد هاشم، **المرجع نفسه**، ص: 139.

السياسي والماركسية الجديدة. وقد قارن ماركس بين الظواهر عبر المجتمعات وعبر الثقافات وعبر التاريخ بناء على محكاة أربعة للمقارنة وهي:

1- نمط وعلاقات الملكية كجزء من النظام القانوني للمجتمع.

2- تقسيم العمل كجزء من النظام الاقتصادي.

3- علاقة الدولة بالمجتمع كجزء من النظام السياسي من خلال تحديد موقع الدولة في يد أي طبقة.[1]

4- الهدف من الإنتاج، وهل يستخدم لإعادة انتاج علاقات الإنتاج الاجتماعية القائمة، أم لمصلحة من يقوم بالإنتاج.

وقد تجاهل ماركس تماما عوامل الدين والفلسفة والطبقة والتكنولوجيا كمحددات منهجية في المقارنة، وطرح ثلاثة استخدامات للتحليل المقارن هي:

1- بناء المراحل التطورية التي قسمها إلى خمسة مراحل: الشيوعية، البدائية، العبودية، الإقطاع، الرأسمالية، الشيوعية العلمية.

2- استخدام التحليل المقارن في إعادة تفسير المجتمعات المختلفة حيث ركز على علاقة الدولة بالمجتمع والمدخلات والمخرجات.

3- تحديد وتشخيص الفترات أو الظواهر الاجتماعية.[2]

حيث يعتبر **"كارل ماركس"** من أشهر من حلل العلاقة الجدلية بين رأسمال والعمل، وقد كان يرى أن الأنظمة الاقتصادية تطورت على أربع مراحل: المرحلة البدائية التي كانت تتسم بالملكية الجماعية التعاونية ضمن الاسرة والقبيلة، ثم المرحلة الثانية حيث الدولة القديمة المتسمة بالملكية القائمة على أساس الطبقة الاجتماعية والسياسية، وكان العبيد يمثلون جزءا من ملكية الأرض، تليها المرحلة الاقطاعية التي تتسم بطبقية ملكية الأرض، فمن ملك الأرض كان من طبقة النبلاء والفرسان والبرجوازيين، لينتهي الامر الى المرحلة الرأسمالية التي تتمحور الملكية فيها على رأسمال، فالمجتمع مقسم الى طبقة رأسمالية تملك رأسمال، وطبقة تملك عملها فقط "البروليتاليا " ، ومعضلة الرأسمالية الحقيقية هي في الصراع على "العمل"

[1] - محمد نصر عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي النظرية المنهج، مرجع سابق ذكره**، ص:194.

[2] - محمد نصر عارف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:194-195.

و"رأسمال".[1]

يرى **"ماركس"** أن العامل الأساسي المسبب للتفاوت الاقتصادي الحاد انتقل مع الثورة الصناعية من الأرض إلى رأسمال، فنظام التصنيع الرأسمالي فك العلاقة بين المنتج والقوة العاملة الإنسانية التي أنتجته،[2] لذلك اعتبر الماركسيون أن الرأسمالية لها طبيع استغلالية، ومن أجل هذا يغلب على الأبحاث الاقتصادية ذات الأيدولوجية الرأسمالية الربط بين التقدم والفقر، فالتقدم لا يكون إلا بمراكمة رأسمال وذلك لا يكون إلا بتقليل النفقات والأجور وهذا ما يديم حالة الفقر.[3]

يقول الدكتور **"عبد الواحد وافي"**: "ومع أن المدارس الاشتراكية تختلف حول إصلاح نظام الملكية الفردية غير أن التعديلات المقترحة على نظام الملكية الفردية ترجع إلى طائفتين:

قصر الملكية الفردية على بعض الأمور وتأميم بعضها الآخر، أي جعله ملكاً مشاعاً للجميع أو وصفه تحت إشراف الدولة، تعديل في حقوق الملكية المفصلة بحرية تصرف المالك في ملكه ويكون بالحد من مبدأ حرية التصرف على الوجه الذي يقتضيه الصالح العام"[4].

بهذا فالماركسي يرى " أن المذاهب الاشتراكية التي جاءت قبله تعتمد في انتصار أفكارها على ما فطر عليه الإنسان من حبه للعدل وانتصاره للمظلوم، فكانت تضع طرقاً جديدة تعتقد بالإمكان تطبيقها على المجتمع وتتقدم بها إلى الحكام والمتمولين والطبقة المتنورة تحثهم على تنفيذها، ولكن كارل ماركس لم يبن مذهبه على ذلك، ولم يسلك الطرق التي سلكوها، فقد بنى مذهبه على أساس مبدأ فلسفي يعرف بالمادية التاريخية ورأى أن قيام النظام الجديد في المجتمع سيتم بمجرد عمل القوانين الاقتصادية وبمقتضى قانون التطور في المجتمــع من غير تدخل إدارة مشرع أو مصلح "[5].

إن فلاسفة الاشتراكية الماركسية، كانوا يبتعدون عن المفاهيم التجريدية المطلقة معتبرين أن المفاهيم، تتغير تبعا لتغير العلاقات الاقتصادية القائمة، هذا فضلا عن كونهم لا يؤمنون بالتدخل والتوجيه والترشيد من قبل الدولة ولا يؤمنون بالترقيات الإصلاحية وقد ورد ما يؤيد

---

[1] - أبو نصر بن محمد شخار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 165.
[2] - أبو نصر بن محمد شخار، **نفس المرجع السابق**، الصفحة نفسها
[3] - أبو نصر بن محمد شخار، **المرجع نفسه**، ص ص: 165-166.
[4]-وافي عبد الواحد، **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.
[5]-تقي الدين النبهاني: **النظام الاقتصادي في الإسلام**، لبنان، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط6، 2004، ص:45.

هذا في الموسوعة السوفيتية: "فالحقيقة أن هذين المفهومين العدالة والظلم يتغيران من عهد لآخر تبعا للتغيرات التي تطرأ على العلاقات الاجتماعية. وقد أوضحت الماركسية مفهوم العدل وقاسته في علاقته بالحاجات الحيوية للتطور الاجتماعي الطبيعي، وتربط الأخلاق الماركسية بين مفهوم العدل وفكرة تحرير المجتمع من الاستغلال، والاشتراكية وحدها هي التي تخلق علاقات عادلة أصيلة من المساواة، ويبلغ العدل ذروته في المجتمع الشيوعي الذي تختفي فيه كل آثار الفروق الاجتماعية الاقتصادية[1].

من خلال ذلك نجد الماركسية تنظر إلى العدالة نظرة نسبية تقتصر على المساواة في ملكية وسائل الإنتاج وتوزيع الثروة من خلال إلغاء الملكية الفردية والطبقية في المجتمع، ويصور هذا الدكتور "**عبد المنعم النمر**" أدق تصوير في قوله: "إذن الماركسية تصورت العدالة الاجتماعية، لا تتحقق إلا في المجتمع الاشتراكي وذلك بإلغاء الملكية الفردية وتطبيق نظام الأجور على قاعدة من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته*، إلغاء الطبقية والمناداة بالمساواة"[2].

قريب من هذا ما ذكره الدكتور "**عبد الرحمن يسري**"، "أما الماركسية أو العدالَة الاجتماعية الشيوعية في الاشتراكية، فتتلخص في العمل على تحقيق المساواة التامة بين العاملين في الدولة، فهم في مجموعهم يمتلكون وسائل الإنتاج ويستحقون الدخل الذي يتحقق من وراء النشاط الإنتاجي بلا تفرقة" هذه هـي العدالَة المثلـى العدالَة الاجتماعية في رأي الاشتراكية الماركسية[3].

من كل ما سبق من المباحث نلحظ أن كلمة "**العدالة**" موطن بحث عند الفلاسفة والمفكرين، وتعني على حد قول "**هنري برجسون**" المساواة والنسبـة والتعويض " العدالَة في كل الأزمنة تثير في الذهن أفكار المساواة والنسبة والتعويض"[4]، ولم تخرج عن هذه الدلالات مع اختلاف نسبي غير أن التغييرات الاجتماعية والسياسية التي ظهرت في منتصف

---

[1]-ب. يودين، **الموسوعة الفلسفية**، ترجمة: سمير كرم، لجنة من العلماء السوفييت إشراف روزنتال، بيروت: دار الطليعة، 1967، ص: 293.

*- هذه القاعدة تطبق في المجتمع الشيوعي كمرحلة قادمة في الفكر الماركسي أما في المرحلة الاشتراكية الآنية فالقاعدة «من كل حسب قدرته وكل حسب عمله». لمزيد من المعلومات أنظر:

[2]-عبد المنعم النمر، **إسلام لا شيوعية**، ط1، القاهرة: دار غريب للطباعة، 1976، ص: 78-87.

[3]-أحمد عبد الرحمن يسري: **التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام**، ط1، الإسكندرية: ددن،1981، ص: 49.

[4]-برجسون هنري، **منبع الأخلاق والدين**، ترجمة سامي الدوربي، عبد الله عبد الدائم، مصر: الهيئة المصرية العامة للنشر والتأليف، ط2، 1971، ص: 71-72.

القرن التاسع عشر أدت إلى ظهور ما عرف بالعدالَة الاجتماعية، ومن ذلك الحين أصبحت كلمة من المفاهيم والمصطلحات الرأسمالية الحديثة التي دخلت إلى الحقل المعجمي عند بعض المفكرين المسلمين المعاصرين.

المبحث الثالث: السجال المعرفي حول مفهوم العدالة الاجتماعية.

يتناول في هذا المبحث السجال المعرفي حول العدالة الاجتماعية في المذهب الكلاسيكي اهم الأفكار التي ركزوا عليها في اطروحاتهم، ثم محاولة معرفة الجدل المعرفي في سياق الفلسفة السياسية المعاصرة، اما في المطلب الثالث ركزت على العدالة الاجتماعية نحو منظومة صراطية تتجاوز الانسداد الحضاري.

المطلب الأول: المذهب الكلاسيكي وعدالة التوزيع صياغة نظرية لأفكار آدم سميث وديفيد ريكاردو وتوماس مالتوس.

جاء في القرن الثامن عشر ومعه جملة من الأطروحات الجريئة، كان الهدف منها تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال إثبات فساد سياسة الدولة لكونها تعمل ضد القانون الطبيعي، لذا جاء اهتمامهم عبر تخطيط برامج للإصلاح من خلال التبادل والتوزيع، والحق يقال إن الفيزيوقراط لم يكن لهم برنامج يهتم بالطبقة الفقيرة لكونهم الجزء الأكبر من الطبقة العقيمة، حيث يمكن القول ان المزارعين أصبحوا مؤهلين لقيادة القطاع الزراعي أكثر من الملاك بناء على ذلك يمكن اصلاح القطاع الزراعي بدلا من تدميره، وعند هذا الحد توقف الفيزيوقراط عن استيعاب الواقع الاجتماعي في ظل التغيرات التكنولوجية وعلاقات الإنتاج التي أدت إلى تحول الكثير من الاقطاعين إلى رأسماليين، لذا ما عجز عن إدراكه الفيزيوقراط استطاع آدم سميث استيعابه بأدوات النظام الطبيعي نفسه.

يمكن القول إن اقتصاد القرن الثامن عشر، يؤرخ له على أساس معطيات صعود الثورة الصناعية في بداياتها، وبذلك نرى معظم الكتب التي كتبت واهتمت بالشأن الاقتصادي جاءت لتعالج مسألة المبادئ والأسس، فقد جاءت على نجو مبادئ الاقتصاد السياسي" The principles of political economy "، أو مبادئ الاقتصاد " The principles of economics" وهو توجه يراد منه التشديد على أنه يمكن حساب كل الأساليب لكل جوانب

إدارة الاقتصاد وتنظيمه، وأن هذه المبادئ يمكن توحيدها بشكل ترابط منطقي وتنسجم مع نفسها وهي مقبولة على نحو جماعي.[1]

لقد أسس الفيزيوقراط لمبادئ عامة من منظور فلسفي بقدر الابتعاد أو الاقتراب من الايمان بالله، والتي أصبحت مسألة فردية، ومن أجل ذر الرماد في العيون قيل إن إرادة الله تتجلى في القانون الطبيعي، ولم يكن آدم سميث بعيدا من أجواء الفكر الفلسفي للفيزيوقراط، فقد التقى وحادث أبرز مفكر اقتصادي في فرنسا هو فرانسوا كيناي قبل أن ينشر مؤلفه "**ثروة الأمم** "،لقد نشر آدم سميث كتابه "نظرية المشاعر الأخلاقية " عام 1759 الذي تناول علاجا اقتصاديا للسلوك الإنساني في دوافع ستة وهي :النفس، العطف، الرغبة في الحرية، الإحساس في التوافق، عادة العمل، والميل الى المقايضة والتبادل، هذه هي أسس دوافع السلوك، وعليه فإن الانسان هو بطبيعته أفضل حكم على مصلحته الخاصة وسوف يعمل على تنمية الخير المشترك ،وأن منفعة الفرد لا تتعارض مع خير المجتمع .[2]

هذا التأسيس المطور لقانون النظام الطبيعي والمرسخ لتوسيع أكبر للقاعدة العلمانية في السلوك والممارسة هو الذي دفع آدم سميث في ضوء بيئة اجتماعية اقتصادية جديدة تشهد انبثاق لحظة حضارية مادية تجسدت بالثورة الصناعية إلى التعبير عن آرائه بهذه الطريقة، فالطبيعيون كانوا قد ألهوا الطبيعة، وجاء آدم سميث ليؤله السوق، غير أنه لن تجد ذكرا صريحا للمذهب الفلسفي الذي استمد منه سميث مبادئه الاقتصادية، إلا أن جاء به في ثروة الأمم يتفوق على كتابات الطبيعيين.

لقد جاءت صياغة النظرية الاقتصادية والمبادئ والأسس عند آدم سميث لتهتم بالنمو بالدرجة الأساس، حتى وإن جاء تحليله عما في نفوس التجار ورجال الصناعة من جشع دنيء وروح احتكارية، وأنهم ليسوا الحاكمين على الجنس البشري ولا ينبغي أن يكون كذلك.[3]

إلا أن عزاءهم في مقولته التي تجسد المنهج الكامل للنظام الرأسمالي ولا يزال منطوقها: دعوا السوق وشأنها.[4]

---

[1] - G. L. S. **shackle,The Nature of Economic Thought;Selected Papers** , 1955-1964(Cambridge (1)[Eng] University Press ,1966),p:16.

[2]- إريك رول، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، ترجمة راشد البراوي، القاهرة: دار الكتاب العربية للطباعة والنشر، 1968، ص: 130.

[3]- روبرت هيلبرونر، **قادة الفكر الاقتصادي**، ترجمة راشد البراوي، القاهرة: دار النهضة المصرية ،1963، ص:75.

[4]- Adam Smith,The Wealth of Nation ,books ,(London: ALDINE House, 1968),P:51.

لا يطرح آدم سميث مسألة التوزيع من باب العدالة الاجتماعية، بل هو يطرحها من خلال التحولات في الفعالية الانتاجية، والعمل المأجور، وهو يرى أن العمل خادم رئيس في العملية الإنتاجية وهو لا يضيف إلى القيمة شيئا بسبب أن الأجور المقدمة له هي كلفة يتحملها المنتج وأن القيمة الحقيقية للعمل إنما هي بشكل رئيس تظهر مع الأرباح، عمل العامل من الناحية الموضوعية قد استعمل مقابل أجو، وبناء على ذلك فخدمات العامل لا تعوض بعد دفع الأجور المتفق عليها.[1] وبذلك فإن ثراء الرجل يعتمد على تشغيل العامة، كذلك فقرهم يعود إلى قلة أو انعدام عرض عملهم، لذا فإن رؤوس الأموال قادرة على الاحتفاظ بإنتاجية العمل، عندما تكون كميته مساوية لرؤوس الأموال، وهذا سيعني خلق قدرات جديدة وتحفيز معدلات متنوعة من التشغيل.[2]

ثم أن قاعدة هذه العدالة مبنية على منطق يتصف بالعقلانية لكنه لا يتفق مع القاعدة الأخلاقية، وهذا يتجسد في مقولته: لا تحاول فعل الخير ولكن دعه ينشا بوصفه منتجا ثانويا للأثرة والانانية. هكذا أسس ادم سميث مبادئ الفعالية الاقتصادية في جو الحرية الاقتصادية ونظام السوق المحكوم بالنظام الطبيعي والذي لا يعرف للحكومة من دور الا في: الدفاع الوطني ضد الأعداء وتحقيق العدل بين الناس والقيام بالأعمال العامة[3]. انه فتح جديد لهيمنة راس المال والمؤسسات عبر التراكم والتوسع.

هذه المبادئ صيغت في وقت كف فيه المهتمون بالشأن الاقتصادي عن الحديث في مسائل مثل السعر العادل او الربا، هذه الاهتمامات لبعض مما تبقى ممثلا من القيم الأخلاقية التي تحكم الفعالية الاقتصادية من القرن السابع عشر، وقد جاء ادم سميث ممثلا للاتجاه الكلاسيكي لينشئ شكلا انطباعيا لما هو من معطيات اقتصادية في مطلع الثورة الصناعية ويتوجه توجها طليقا في النقاش الاقتصادي متجاوزا السابقين (التجاريين والطبيعيين) في تفسير مصدر الفائض الاقتصادي[4]، لقد وجد نفسه امام الة عجيبة تتميز بالديناميكية و تدفع المجتمع نحو انتاج تميز بتقسيم العمل، و التخصص بالعمل (الخبرة الفنية) مما عقد العملية الإنتاجية عبر

[1]- روبرت هيلبرونر، **المرجع نفسه**، ص ص:294-295.

[2] - **نفس المرجع**، ص:321.

[3] - Smith, **Ibid**, p:204

[4] - WilliamJ, **barber ;History of Economic Thougt** (New york: praeger,2002) , part1.

تقنيات حلت محل اليد العاملة، فالكل مدفوع بمصلحته الذاتية التي لا تتعارض مع مصلحة المجتمع.

كل ذلك يصب في النهاية في قانون التجميع(التراكم)، فعند ادم سمث الشخص المقتصد محسن عام، فلا بد من التجميع (الادخار)، وويل لمن لم يستطع صنع هذا التجميع، انه اشبه بالشخص الذي كان يعتدي على رأسماله، فهو يشبه ذلك الذي يسيء التصرف في إيرادات مؤسسة خيرية بتحويلها الى أغراض دنسة[1].

أما عند ريكاردو فهو صراع مر من اجل التفوق والغلبة، ولا عجب ان يراه كذلك، فقد كان الصراع واسعا بين الصناعيين الصاعدين وملاك الأراضي[2].

إن المجتمع الذي تصوره **"أدم سميث** "على أساس اسرة واحدة، كانت البذرة الخبيثة التي تحركه هي المصلحة الفردية، وهذا المنطلق في بيئة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة أدى الى حصول تناقض في المصالح من خلال سوق المنافسة.

بعد نصف قرن من الزمن وجد **"دافيد ريكاردو"** ان اتساق المصالح الذي بشر به سميث قد تحول الى صراع. لقد افترض سميث ان الأجور تكون وسائل العيش (حد الكفاف)، وهذا مرتبط بالأسعار ارتفاعا وانخفاضا. والذي يراه سميث ان أجور الكفاف تكون ثابتة طالما كان هناك ثبات في أسعار الغذاء. وهذا يؤدي الى التراكم والزيادة في التشغيل، فاشتد الصراع بين رجال الصناعة وملاك الأرض، حول مسالة التبادل ولما كانت مبادئ علم الاقتصاد لما تزل في طور التكوين الامر الذي وفر لريكاردو فرصة العودة لإنجاز مسائل رئيسة في مفاهيم القيمة والتوزيع، فتح ريكاردو ملف القيمة ومصدرها ثم الريع، فهو يرى ان هناك قيمة واحدة لمنتجات متماثلة تنتج بأراض متفاوتة الخصوبة، كما نظر الى القيمة على أساس ان مصدرها العمل الضروري لإنتاج سلعة ما، وفي هذا السياق فان الأرض لا تشارك في خلق القيمة، لان الريع مرتبط بأثمان المحاصيل الزراعية وهذه مرتبطة بخصوبة الأرض، اما اللجوء الى الأرض الحدية فقد فسره ريكاردو بزيادة حجم السكان، الامر الذي يستلزم الزيادة في الطلب على سلع الغذاء، وهذا يدفع الى استخدام أراض اقل خصوبة، فارتفاع أسعار السلع الغذائية

[1]- روبرت هيلبرونر، **مرجع سبق ذكره**، ص:19.
[2]- **المرجع نفسه**، ص:88.

ستدفع الى زيادة الأجور، وهذا ينعكس على ما ينتج صناعيا لان الأسعار يجري تحديدها في سوق المنافسة. إذا يطرح ريكاردو مسالة الصراع بين العامل والرأسمالي من دون القول ذلك صراحة، فالرأسماليون يستولون على قيمة فائضة انتجها العامل وهي من حقه طبقا لقانون التوزيع. انه بذلك يتصدى الى مسالة الية السوق واليد الخفية في احداث العدالة والتوازن.

كذلك يرى ان الأرباح في الامد الطويل تميل الى التراجع، مع بقاء مالكي الأرض ينعمون بريعهم من دون بذل أي مجهود. عندما كتب ادم سميث ثروة الأمم في العام 1776م، كان ذلك الوقت بمثابة العصر الذهبي للرأسمالية الصاعدة، فكل شيء حسن من خلال التوافق التام بين المصلحة الشخصية ومصلحة المجتمع، فكان المطلوب التراكم والنمو، وان التوزيع لا يمكن ان يكون أكثر عدالة مما هو كائن، انها حالة من الانسجام والاتساق والتناغم، فهل يمكن القول ان أطروحات ريكاردو التي تزامنت مع اطروحات مالتوس قلبت المائدة الهادئة للنظام الرأسمالي كما رتبها ادم سمث، وان المبادئ لازالت تحتاج الى صياغة أكثر دقة لتلائم معطيات اساءت الى مسلمات ادم سمث. من أبرز هذه المعطيات هو ما رافق الريع من قانون تناقص العوائد، أي ان الإنتاج من جراء التجميع والاستمرار في الاستثمار وخلق فرص العمل والتشغيل لن يستمر الى مالا نهاية، وعلى هذا الأساس طرح الكاهن توماس مالتوس (1766-1834) نظريته القائلة، بان نمو السكان سيقلص دائما وبالضرورة أجور العمال حتى مستوى البقاء [1]، إذا كان طرح مالتوس موجها ضد اصطفائية ادم سمث وواقعتيه المفترضة ضمن الفردوس الذي صنعه ووضع له مبادئ.

كما ان استنتاجات مالتوس للوقائع الاقتصادية كانت على النحو الاتي: كلما كانت الأجور اعلى من حد الكفاف، دفعت السكان الى النمو، وعلى ذلك يبدا السكان بالموت والتناقص، فقط عند نهاية التوازن كما كان عليه، الا ان الحياة التي تقدر على البشرية تكون بهيمية الشهوة وشريرة السلوك وقصيرة العمر[2]،اذا فناقوس الخطر الذي قرعه مالتوس كان موجها الى فعاليات جزئية في جسد المبادئ التي بنيت على أسس لا يمكن ان تستديم وقتا طويلا لعدم التجانس في المصالح بين طبقات المجتمع و افتقادها الى القاعدة الأخلاقية، فليس من المؤكد

[1] - بول ساموبلسون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 286-287.

[2] - Paul A.Samauelson and william,**Economics**,12th ed . (New York: McGraw- Hill book Company, 1985), 788.

ان مالتوس أراد القول ان المبادئ بذورها خبيثة ، كلا بل أراد ان يقول ان الزيادة في السكان سوف تؤدي الى كارثة تحل بكيان النظام الرأسمالي فلا بد من وقف الزيادة في السكان ، واول هذه الكوارث تحل بنظام التوزيع القائم على أجور حدود الكفاف ، لذا كان تركيز مالتوس على مسالتين مترابطتين هما السكان والعمل من جهة والتراكم الرأسمالي المولد للنمو الاقتصادي من جهة أخرى، اذا متغير اجتماعي ديمغرافي و متغير اقتصادي هما فقط صمام الأمان للنظام الرأسمالي[1] .

إذا كان هذا الثلاثي الذي أسس لمبادئ الاقتصاد السياسي على وفق منهج وضعي مختلف السياسات ويتفق في الرؤية لنظام قائم على مبدا الحرية الفردية والمنفعة الشخصية وقانون النظام الطبيعي، فان المثير للجدل هو تفرد ديفيد ريكاردو في اثارة الحيرة والجدل والخلاف، على الرغم من تشاؤم مالتوس المفرط، وبهذا الصدد يشير جون كينث جالبريث الى ان طبيعة تأثير ريكاردو في المبادئ يمكن النظر اليها من خلال:

1- ان تأثيره في موضوع المبادئ وعمق هذا التأثير بعيدان من الوضوح.

2- الأكثر اثارة للجدل والخلاف ان ذلك التأثير اسدى خدمة رائعة، كما رأى الكثيرون، لمن لم يكن ينبغي ان تسدى إليهم، وهم بالتحديد ماركس والماركسيون.

3- ان مزاج كتاباته واسلوبها يمكن ان يكونا تفسيرا جزئيا لهذه الحي[2].

ويبقى ديفيد ريكاردو علامة استفهام، على المفكرين وصناع القرار السياسي حلها، وليس رجال علم الاقتصاد الأكاديميين.

ان اراء ريكاردو بشأن الصناعة الرأسمالية كانت هي التي تصب الزيت على الثورة البروليتارية، فهو بوصفه صاحب أعظم دراسة عن الدخل غير المكتسب الذي حصل عليه أصحاب الأرض، كان ينبغي ان يكون الاب الروحي للثورة الزراعية الأكثر انتشارا.

ان المبادئ لم تكتب بصورة حيادية بل كانت منحازة الى ترسيخ مفاهيم بعيدة من عدالة التوزيع وإشاعة قدر من المساواة من ذلك، مع الاهتمام بالتراكم الرأسمالي المولد للنمو والثروة

[1]- **ibid** ,p:789.

[2]- إريك رول، تاريخ الفكر الاقتصادي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 167.

على حساب انسحاق الأكثرية من الناس على مستوى شعوب الدول الصناعية الأوروبية وشعوب المستعمرات ولو بشكل نسبي لمفهوم الظلم والفقر.

عبر تهيئة المجتمع (أي مجتمع) لتغيرات جوهرية في أنماط الإنتاج والسلوك الاستهلاكي والمنظومة القيمية الحاكمة للسلوك الأخلاقي، هناك قوى ضاغطة لديها تصورات سابقة على الإنجاز كحالة واقعة، انه عندما تكون هناك غالبية تشتد عليها التجربة من جراء بعض السياسات التي تولد ضغطا اجتماعيا، وربما هذا يحتاج الى سنوات، عقد او جيل، وحتى ان بقيت غير مجدية لكن إمكانية قدومها عالية بشكل كبير، بعض الشرارات التافهة العارضة المرتبطة بالانتقادات للنظم تؤدي الى أفعال مروعة، على سبيل المثال الثورة الفرنسية[1]. وقوى الضغط هذه لا يمكن الحدس (Conjecture). ببرامجها وأهدافها. هذا الذي حصل مع كتابة المبادئ لعلم كان يمكن ان ينقل الإنسانية من حال التردي الى حال الرفاهية بسياقات أخلاقية ترتقي بالإنسان الى مستوى انسانيته وخلقه في أحسن تقويم.

المطلب الثاني: الجدل المعرفي في سياق الفلسفة السياسة لمرحلة ما بعد الحداثة.

من الصعب الإحاطة بحجم النقاشات التي أثارها كتاب الفيلسوف الأمريكي **"جون رولز" نظرية العدالة"**(**Theory of justice**) فهو يعتبر العمل الفلسفي الأكثر قراءة في القرن العشرين، وإذا كانت فلسفة كانط وهايدغر مهمة لأي قارئ يريد الاطلاع على الفلسفة القارية(**la philosophie continentale**) فإن فلسفة رولز ترسم في العالم الانكلوسكسوني المعاصر الإطار الذي يجب أن يتطور فيه التفكير الأخلاقي والسياسي، وقد عبر عن ذلك بصدق الفيلسوف الأمريكي روبرت نوزيك (1938-2002) زميل رولز في جامعة هارفرد والممثل الأبرز للنزعة الليبرالية المتطرفة (**libertarisme**)، حيث يقول في معرض حديثه عن نظرية العدالة كإنصاف:" على فلاسفة السياسة من الأن فصاعدا أن يعملوا في إطار نظرية رولز أو أن يبرروا عزوفهم عن العمل في إطارها".[2]

[1] - Shakles، **op.cit.**, p :113.

[2] - عبد العزيز ركح، **الشرعية الديمقراطية من التعاقد إلى التواصل هبرماس في مواجهة رولز**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2019، ص:01.

1-مسألة عدالة التوزيع ونقذ المذهب المنفعي.

كانت مسألة عدالة التوزيع في كتاب العدالة كإنصاف كما يلي: كيف يجب تنظيم مؤسسات البنية الأساسية كترسيمة موحدة من المؤسسات بحيث يحتفظ بنسق انتاجي من التعاون الاجتماعي ذي كفاءة ومنصف عبر الزمن من جيل الى جيل الذي يليه لنقابل هذا بالمسألة المختلفة تماما المختصة بكيفية وجوب توزيع مجموعة من السلع او تعيين الحصص منها لمختلف الافراد الذين نعرف حاجاتهم الخاصة، وللتوضيح نذكر ما يلي: بقبولنا الافتراضات المتضمنة في المقارنات الأساسية بين الأشخاص الخاصة بالحياة الجيدة، يمكننا على سبيل المثال ان نوزع حصصا من مجموعة السلع لتحقيق اعظم رضى لهؤلاء الافراد بدءا من الحاضر الى المستقبل[1].

2-نقد إجراء التبرير في المذهب النفعي:

لتلافي الصعوبات التي قد تواجه طريقته هذه، لجأ رولز في مقالته العدالة كإنصاف الصادرة في عام 1958 الى مفهوم العقد الاجتماعي le contrat social ، وهو المفهوم الذي استلهمه من نظريات العقد الاجتماعي الحديثة كما هي معروضة عند جون لوك (1632-1704)، جان جاك روسو (1712-1778) وايمانويل كانط (1724-1804) ، ولكن أيضا مع اختلاف ظاهر مع هذه النظريات، وكان هذا الانتقال النوعي في تصور العدالة بداية الانفصال والقطيعة مع التيار النفعي بشكل عام، بل يمكن القول ان ترسيم هذا الانتقال لم يكن ممكنا من دون المرور بنقد المذهب النفعي[2]. غير ان ما يبدو من منظور المفهوم السياسي للعدالة، هو ان مبدأ المنفعة التقليدي كما هو وارد عند بنثام وسيدويك يتبنى فكرة عدالة تعيين الحصص على انها المبدأ الوحيد للبنية الأساسية عبر الزمن[3]. من المعروف ان التيار النفعي ظل فترة طويلة الفلسفة الطاغية على المذهب الليبرالي الحديث فيما يتعلق بالتنظيمين السياسي والاجتماعي، فقد منحت الفلسفة النفعية هذا المذهب الأخير المعيار الأخلاقي الأوحد للعمل السياسي العقلاني، حيث انها تعتبر الحكومة الديمقراطية شرعية إذا كانت تسعى الى تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس بحسب تعبير جيرمي بنثام (1748-1832). واضافة

[1]- جون رولز، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص: 159.
[2]- عبد العزيز ركح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:10-11.
[3]- جون رولز، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، **نفس المرجع السابق**، ص ص: 159-160.

الى ذلك، ظل هذا المذهب لهذا السبب الأيديولوجيا الرسمية لدى علماء اقتصاد الحياة الحسنة الذين نظروا الى دولة الرعاية[1]. ترفض المساواتية الليبرالية فكرة عدالة الحصص لأنها غير متسقة مع الفكرة الأساسية التي تنظم العدالة كإنصاف، وهي: فكرة ان المجتمع نظام منصف من التعاون الاجتماعي عبر الزمن، فهنا ينظر الى المواطنين على انهم متعاونون لإنتاج مصادر الثروة الاجتماعية التي يطالبون بها. وفي مجتمع حسن التنظيم الذي تتأمن فيه الحريات الأساسية المتساوية والمساواة المنصفة بالفرص، يوضح توزيع الدخل والثروة ما يمكن ان ندعوه العدالة الإجرائية الخلفية الصافية، فان التوزيعات الخاصة للسلع الناتجة ستكون مقبولة على أساس انها عادلة او ليست بظالمة على الأقل، وبعكس المذهب المنفعي فان تصور عدالة الحصص لا ينطبق هنا، وليس هناك من معيار لتوزيع عادل بمعزل عن المؤسسات الخلفية والاهليات التي تنجم عن العمل الفعلي من خلال التدابير الاجرائية[2].يكرر رولز في غير موضع من كتابه **"نظرية العدالة"** ان هدفه هو اقتراح بديل للمذهب النفعي السائد في الفلسفة الامريكية، ان المذهب النفعي في شكل او في اخر كان النظرية المنهجية السائدة في الفلسفة الأخلاقية الحديثة في الأقل لجزء منها، ومن بين أسباب ذلك انه تم تبنيه على خطى كتاب لامعين صاغوا مذهبا كبيرا من حيث اتساعه وتشابكه، إننا نميل إلى تناسي أن الفلاسفة النفعيين الكبار ديفيد هيوم، ادم سميث، بنثام، جون ستيوارت ميل، كانوا منظري المجتمع واقتصاديين من الطراز الأول، وان النظرية الأخلاقية التي صاغوها كان هدفها تصور شمولي. تدعي النفعية ان مبدأ المنفعة هو المبدأ الأخلاقي الوحيد الفعال في الاختيار العادل في حين تؤكد المذاهب الحدسانية وجود تعددية مبادئ أولى متعارضة يمكن الموازنة بينها عندما تتاح الفرصة[3].

نستشف من هنا ان نقد رولز للمذهب المنفعي يندرج ضمن مشروع متشابك هو بناء تصور مناسب لديمقراطية دستورية، وإذا كانت نظرية العدالة بنائية مثلها مثل المذهب النفعي، فان نقد هذا الأخير قائم على قناعة عميقة تتمثل في ان الثقافة الديمقراطية تحمل في ذاتها مقتضى أساسيا نحو الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين، وان هذا المقتضى ذو أولوية مطلقة، غير ان المذهب النفعي يجد نفسه عاجزا عن تبرير هذا المقتضى بمعنى اخر فان

[1]- عبد العزيز ركح، **مرجع سبق ذكره**، ص:11.
[2]- جون رولز، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص:160.
[3]- عبد العزيز ركح، **نفس المرجع السابق**، ص:11-12.

المذهب النفعي مهما انت قوته وبنائيته فهو يتعارض مع الوعي الحديث بالعدالة او مع أفكار أساسية متضمنة في الثقافة السياسية العمومية لمجتمع ديمقراطي[1].

3-النظرية الليبرالية ونظرية المساواة.

إن الولوج إلى الليبرالية الحديثة من مدخل اليمين واليسار، يكشف لنا عن فكرة كون اتفاق الليبراليين عموما على الأسس الفكرية لليبرالية لم يمنعهم من التباين والاختلاف فكريا حول تلك الأسس عينها. فالليبراليون ينقسمون عموما الى اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الأول: هو الليبرالية الفردية التي تمثل الاتجاه الأصلي لليبرالية. واستنادا الى تصنيف مايكل ساندل، فان هذا الاتجاه يجسد اليمين الليبرالي، ومن اهم دعاته كل من روبرت نوزيك، وديفيد غوثير، ويشدد هذا الجناح على قدسية حقوق الملكية الخاصة، ويعارض قيام الدولة بإعادة توزيع الموارد الاقتصادية باي شكل من الاشكال.

أما **الاتجاه الثاني:** فيتجسد في اليسار الليبرالي المعروف باسم "المساواتية الليبرالية" liberal egalitarianism، ومن أبرز دعاته راولز، ورونالد دوركين، واكريمان. ويؤكد هذا الجناح ضرورة معالجة التفاوتات التي لا بد للإنسان في نشوئها، ويؤمن بان الأولوية الأخلاقية العمل لصالح الأقل انتفاعا least well-off من افراد المجتمع.[2]

من الناحية العملية تبدو لنا مواقف رولز ونوزيك في هذا الشأن متعارضة، ان رولز الليبرالي القائل بدولة الرفاه العام، ونوزيك الليبرالي المحافظ، يحددان معا أوضح البدائل التي يمكن ان توفرها الاجندة السياسية الامريكية حاليا، على الأقل فيما يخص المسائل المتصلة بالعدالة التوزيعية ومن الناحية الفلسفية ان المفكرين يشتركان من الأمور اذ يعرف كل منهما موقفه على انه جاء ليعترض صراحة على المذهب النفعي بوصفه مذهبا ينكر التمييز بين الأشخاص، كما ان كل منهما يقترح اخلاقا قائمة على الحقوق باعتبارها الأكثر ضمانا لحرية الافراد.[3]

في هذا الخصوص، يؤكد المنظران ما يسميه رولز "كثرة الأشخاص وتمايزهم" وما يسميه نوزيك " واقع انفصالنا في الوجود". ذلك هو الواقع الأخلاقي المركزي الذي ينكره

---

[1]- عبد العزيز ركح، **نفس المرجع السابق**، ص: 12-13.
[2]-حسام الدين علي مجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:184-185.
[3]-مايكل ساندل، ترجمة محمد هناد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 130.

المذهب النفعي وتثبته الاخلاق القائمة على الفردانية والحقوق وبخصوص هذا الواقع الأخلاقي واهمية الحقوق، نجد بين رولز ونوزيك اتفاقا قويا الا ان رولز، خلافا لنوزيك، يصل الى نظرية في العدالة لا تسمح بحالات التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الا إذا كانت في صالح اقل الناس حظا. اما بالنسبة الى نوزيك، فتتمثل العدالة في المبادلات والتحويلات الطوعية وحدها، من دون تدخل أي سياسات توزيعية على الاطلاق. لكن كيف جاءت نظريتاهما مختلفتين جدا بشأن العدالة؟ من حسن الحظ اننا نستطيع ان نحدد بنوع من الدقة نقطة الاختلاف بينهما، مادام رولز في معرض حديثه عن مبدئه الثاني للعدالة (أي المتضمن لمبدأ الفرق) ينطلق في حججه في موقف مماثل لنوزيك ليخلص الى موقف خاص به.[1]

ينطلق رولز من ثلاثة مبادئ ممكنة يقع بها ضبط توزيع المنافع الاجتماعية والاقتصادية أو تقدير قيمتها، هذه المبادئ هي:

1-الحرية الطبيعية.

2-المساواة الليبرالية الشبيهة بمبدأ الاستحقاق.

3- المساواة الديمقراطية وهي قائمة على مبدأ الفرق، على هذا الأساس يعرف نظام الحرية الطبيعية ما هو عدل: كل توزيع ناجم عن اقتصاد سوق فعال تسود فيه مساواة صورية أي قانونية في الفرص تفتح المجال لأهل المواهب والقدرات المناسبة غير أن رولز يعتبر هذا المبدأ ناقصا ما دام التوزيع الذي يفضي إليه لا يتعدى نسخة للتوزيع الأصلي للمواهب والقدرات فعندما يكون التوزيع مجرد نسخ للتوزيع الأصلي، لا يمكن اعتباره عادلا، الا اذا سلمنا بعدل التوزيع الأصلي للمواهب والقدرات، لكن مادام ليس هناك ما يضمن عدالة التوزيع الحيازات الاصلية، فان اتخاذ هذه السياسات أساسا للعدالة معناه تحميلها الطابع الاعتباطي للصدفة حدسيا الطابع اللاعادل أكثر بداهة في نظام الحرية الطبيعية هو كونه يسمح بإخضاع توزيع الحصص من غير وجه حق للعوامل الاعتباطية جدا من وجهة النظر الأخلاقية.

اما مبدأ المساواة الليبرالية فيسعى الى تعويض لاعدالة الحرية الطبيعية يتجاوز المساواة الصورية للفرص، فالهدف هنا إذا هو نوع من الاستحقاق المنصف الذي يسمح بتخفيف حالات التفاوت الاجتماعية والثقافية بفضل التساوي في فرص التعليم وبعض سياسات إعادة التوزيع،

[1] - مايكل ساندل، **المرجع نفسه**، ص:131.

فان الهدف المأمول منه هو تمكين الجميع من المساواة في الانطلاق.[1] يعتبر بعض المعلقين والنقاد لاسيما المعارضين لمبدأ المساواة الديمقراطية حسب رأيهم فان كل نظرية في العدالة ترفض التصور الاستحقاقي بسبب الطابع الأخلاقي الاعتباطي لعواقبه التوزيعية يجب ان تكون بالضرورة متجهة نحو نوع من مساواة التسوية يتطلب تصحيحا دائما لتوزيع الحصص من اجل تعويض الاختلافات المستمرة في المواهب والقدرات الفطرية.[2]

هناك عدة نظريات دارت فيما بينها الاحتدام المعرفي في سياق الفلسفة السياسية المعاصرة حول مسألة العدالة الاجتماعية كما أشار إليها الدكتور نوفل حاج لطيف في كتابه:" جدل العدالة الاجتماعية في الفكر الليبرالي، جون رولز في مواجهة التقليد المنفعي "، كما عرفت نظرية العدالة بين هابرماس ورولز احتدام حيث يندرج هذا السجال في الاهتمامات المتأخرة ليورغن هابرماس بعد فترة التسعينات حينما حول اهتمامه إلى قضايا الديمقراطية والفضاء العمومي السياسي، خاصة بعد انفتاحه على الفلسفة السياسية الامريكية ومحاولته الاستفادة منها لتطوير نظريته حول الديموقراطية ، وتعد نظرية جون رولز اهم المصادر الفلسفية التي عاد إليها هابرماس كما أن كتاب " نظرية العدالة " لجون رولز يعد في نظر المتخصصين في الفلسفة السياسية أهم كتاب في الفلسفة السياسية على الاطلاق بعد كتاب روسو " العقد الاجتماعي" وراولز في عمله هذا يتبع استراتيجية كانطية من جهة ، وروسوية من جهة ثانية وهي نفس الاستراتيجية الحاضرة في نظرية الديمقراطية لهابرماس مع إدخال تعديلات على النظريتين تماشيا مع التحولات الراهنة .[3] إلى جانب راولز دخل هابرماس في حوار ايضا مع الفيلسوف الأمريكي **"دووركيين"** والفيلسوف **"تايلور" و"مشلمان** "لكن يبقى سجاله مع راولز هو الأهم والأكثر حضورا في فلسفته السياسية وقد كان منطلق هذا الحوار مع الفيلسوف **"نظرية العدالة"** حينما كتب هابرماس مقالا نقديا لنظرية راولز ونشره في مجلة " **The journal of philosophy**" حيث اعتبر ان خلافه مع راولز مجرد خلاف عائلي لأن ما يجمع بينهما أكثر مما يفرق، وتعد مقاربة هابرماس لنظرية العدالة مقاربة مؤسسة على

[1]- مايكل ساندل، ترجمة محمد هناد، **نفس المرجع السابق**، ص ص: 132-133.
[2]-مايكل ساندل، **المرجع نفسه**، ص: 134.
[3]- محمد الأشهب، **الفلسفة والسياسة عند هابرماس جدل الحداثة والمشروعية والتواصل في فضاء الديمقراطية**، ط1، دب ن: دفاتر سياسية ،2006. ص ص: 182-183.

مبدأ البيذاتية. بعد مقال هابرماس سيجتمع راولز بمستشاريه للتفكير في صيغة الرد على هابرماس وقد كان له ذلك، حيث قدم عرضا نقديا مطولا رد فيه على هابرماس ليدافع عن أطروحته، وقد اختتم هذا السجال بمقال نقدي آخر لهابرماس هذا السجال الفلسفي العميق تم ترجمته في كتاب تحت عنوان "العدالة السياسية: سجال هابرماس راولز ". [1]

قبل كل شيء ،لنتذكر أن رولز كان يأمل يجعل الليبرالية الديمقراطية غبر هدف جديد سياسي واخلاقي ، الا هو البحث عن الرفاه لاكبر عدد ممكن من البشر لكنه حين ترك للخبراء والتكنوقراط مسؤولية تحديد طبيعة الممتلكات العامة على قاعدة اختيارات الأكثرية واختيارهم الحد الأقصى ببساطة[2]، فإنه أدى إلى وجود مواطنين سلبيين ومستهلكين فقط همهم الوحيد زيادة أرباحهم إلى أقصى حد، وقد كتب رولز في عام 1971:"في هذا المجتمع ، نقدم الافراد بصفتهم منتجين للإشباع منفصلين، وعلينا أن نوزع لهم حقوقا وواجبات وان نمنحهم طرائق محددة للإشباع، وفقا لقواعد تسمح بالإشباع الأكبر والكامل لرغباتهم، وليست طبيعة القرار الذي يأخذ المشرع المثالي، أو طبيعة قرار المستهلك الذي يقرر كيف يوصل إشباعه إلى الحد الأقصى من خلال شراء هذه أو تلك السلسلة من الملكيات، القرار الصحيح هو أساسا مسألة إدارة فاعلة." ولتفسير تأثير رولز في الثقافة القانونية الأمريكية، كتب رونالد دوركين: " في الولايات المتحدة يجب على القضاة أن يتركوا للسوق تقرير ما تطلبه العدالة، ويؤكد الرأي المسيطر أن على نوع من ديمقراطية السوق أن يأخذ القرارات، أي إن على وجهة النظر التي هي الأكثر شعبية في وقت ما او في وقت أخر عند الرأي العام أن تكون هي التي يتبناها القضاة"، من هنا جاءت ملاحظة رولز: "إذا حصل بعض الناس على لذة ماحين يمارسون التمييز بينهم، يجب عندئذ إعطاء هذا الإرضاء للرغبات وزنا يتناسب مع قوة هذه الرغبات".[3]

لقد شغلت مسالة العدالة التوزيعية كثير من الفلاسفة والباحثين وظهر لكل منهم كتابات اثرت في الفكر الفلسفي المعاصر، ويعد رولز مفجر النقاش حول هذه المسالة من خلال كتابه العمدة "نظرية في العدالة " مشيرا فيه إلى أن" العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية كالحقيقة بالنسبة للنظريات ". كما أن نظرية العدالة التوزيعية التي طرحها رولز

[2] -محمد الاشهب، **المرجع نفسه**، ص: 183.

[2] -كاترين أودار، ترجمة: سناء الصاروط، **ماالليبرالية الاخلاق، السياسة، المجتمع**، ط01، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2020، ص:373.

[3] - كاترين أودار، **المرجع نفسه**، ص: 374.

تعد اول نظرية في العصر الحديث تقدم بناء لتأسيس مرجعية العدالة كإنصاف. وتبين الدراسة المقترحة أيضا نظرة دووركين المختلفة عن روالز ونوزيك من خلال نقده لهما حيث ذهب إلى أن الرعاية الاجتماعية تقتصر فقط على من ساءت أوضاعهم الاقتصادية نتيجة ظروف قهرية لا يد لم فيها، وذلك على خلاف رولز الذي قال بأحقية كل من ساءت أحوالهم الاقتصادية في الرعاية الاجتماعية، كذلك لم يلغ دووركين الدور الاجتماعي للدولة تماما كما هو الحال عند نوزيك الذي اعتبر فرض الدولة للضرائب ليس سوى شكل من أشكال التعدي على حق الملكية للمواطنين.[1]

من المحتمل جدا أن تكون المظالم التي يمكن تسويتها مرتبطة بانتهاكات سلوكية أكثر مما هي مرتبطة بنواحي قصور مؤسسة فالعدالة مرتبطة في النهاية بطريقة حياة الناس لا بطبيعة المؤسسات المحيطة بهم فحسب على النقيض من ذلك، يركز كثير من نظريات العدالة تركيزا طاغيا على كيفية إقامة مؤسسات عادلة وإعطاء دور ثانوي أو مساعد للسمات السلوكية فمثلا يعطي نهج جون راولز "العدالة بصفتها إنصافا" "Justice as fairness" المشاد به عن جدارة، مجموعة فريدة من مبادئ العدالة لا تعنى إلا بإقامة مؤسسات عادلة لتكوين البنية الاساسية للمجتمع، فيما توجب على الناس أن يكيفوا سلوكهم ليتوافق كليا ليتوافق ومتطلبات العمل السليم لهذه المؤسسات في مقاربة العدالة المطروحة، يقول مؤلف كتاب" فكرة العدالة "إن ثمة نواحي قصور حرجة في تركيز راولز الطاغي على المؤسسات حيث يفترض أن يتوافق السلوك على نحو ملائم مع ما هو مطلوب، بدل التركيز على واقع حياة الناس، وللتركيز على طرق الحياة الفعلية للناس في تقييم العدالة كثير من المضامين بعيدة الأثر على طبيعة وسعة فكرة العدالة.[2]

نعدد فيما يلي أهم الأفكار التي ضمنها رولز في كتابه التصويبي الجديد: العدالة كإنصاف: إعادة صياغة وذلك قبل رحيله.

1- العدالة كإنصاف عقد اجتماعي، أي اتفاق مشترك على مفهوم سياسي للعدالة لحالة خاصة للبنية الأساسية لمجتمع ديمقراطي حديث.

[1]-على تتيات، **مرجع سابق ذكره**، ص ص: 1-3.

[2]- أمارتيا سان، **فكرة العدالة**، ترجمة مازن جاندلي، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010، ص ص:13-14.

2- أفضل فهم للعدالة الليبرالية هو الفهم السياسي.[1]

3- تصور رولز ومفهومه السياسي للعدالة وليس نظرية شاملة

4- العدالة كإنصاف تبدأ بالعدالة الاهلية لا المحلية ولا العالمية أي عدالة البنية الأساسية.

5- البنية الأساسية هي الموضوع العدالة الأول.

6- رولز يوافق كانط في السلام الدائم وان الحكومة العالمية ستكون حكومة طغيان عالمي قمعي أو امبراطورية هشة ممزقة بحروب مدنية مستمرة عندما تحاول المناطق والثقافات المنفصلة ان تكسب استقلالها السياسي.

7- يرفض رولز مبدا المنفعة التقليدي عند بنثام وسيدويك أي عدالة توزيع الحصص، لانها تتناقض مع الفكرة الأساسية وهي أن المجتمع نظام منصف من التعاون الاجتماعي عبر الزمن.

8- الهدف من العدالة كانصاف هو صياغة مفهوم بديل للعدالة السياسية لما هو موجود في مذهب المنفعة وفي الوقت نفسه إيجاد أساس أخلاقي أكثر ملاءمة من سواه لمؤسسات المجمع الديمقراطي الحديث.

9- وتجدر الإشارة الى ان رولز يركز على فكرة ان نظريته في العدالة كانصاف هي مفهوم سياسي في المقام الأول وهي صورة للمذهب الليبرالي السياسي فنظرية العدالة كإنصاف= حق اجتماعي افتراضي= مفهوم سياسي = صورة عن المذهب الليبرالي السياسي = والنظرية تسوية ولكن ليست تسوية مؤقتة= إجماع مشترك.[2]

4-النزعة الجماعية والتعدد الثقافي:

يشير مصطلح الجمعاتية الى مجموعة من الفلاسفة الناطقين باللغة الإنجليزية والذين برزوا في مجال فلسفة الاخلاق والسياسية وذلك منذ سبعينيات القرن العشرين وهم: ألسدير مكنتير، مايكل ساندل، ومايكل ولزر، وتشارلز تايلور. ومما لا شك فيه ان مفهوم الجماعة قديم قدم الفلسفة السياسية، الا انه أصبح يشير الى مضامين معاصرة ناتجة عن النقاش الذي صاحب ظهور نظرية رولز في العدالة عام 1971. ويعتبر كتاب مايكل ساندل: الليبرالية في حدود

[1] - جون رولز، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، العدالة كإنصاف إعادة صياغة، **مرجع سبق ذكره**، ص:12.
[2] - جون رولز، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، **المرجع نفسه**، ص ص:14-15.

العدالة عام 1982، اول نص ناقش نظرية رولز باسم القيم الجديدة للجماعة، وتبعه في ذلك فلاسفة الاتجاه الجمعاتي، وإذا ما أردنا ان نلخص تلك القيم موضوع النقاش بين الاتجاهين، فانه يمكن ان نشير الى الاعتراض على مفهوم الفرض وهويته وقيمه باسم الجماعة، والاولوية المعطاة للخير على حساب الحق، وأخيرا النقاش حول منزلة ومكانة الكونية/ العالمية universalité والخصوصية spécificité، والتعددية pluralité، والتنوع diversité. وبتعبير اخر، يتحدد الاتجاه الجمعاتي بموقفه النقدي اتجاه الليبرالية، وتحديدا تجاه الفردية المتطرفة او الجذرية، والنفعية التي تطبع التراث الأخلاقي والسياسي لليبرالية، ويدعو الى ضرورة الاخذ بعين الاعتبار أهمية الجماعة ومعنى الحياة والغايات والقيم التي تميز الافراد والجماعات، وسنده في ذلك هو الميراث الأخلاقي والسياسي الارسطي القائم على فكرة الحياة الخيرة والسعادة، والفلسفة الهيغلية، والفلسفة التأويلية المعاصرة.[1]

إذا كانت الجماعة تشكل الأساس الفلسفي لهذا الاتجاه، فان ما لا يجب ان يغيب عن البال هو التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لحقت بالجماعة بحيث أصبحت مفهوما يحيل الى الحياة التقليدية او المجتمعات التقليدية بالمقارنة مع المجتمعات المعاصرة ولا ينكر الجمعاتيون هذا التطور والتحول في مفهوم الجماعة، وانما يعتبرونه سببا من أسباب ظهور النزعة الفردية الجذرية التي تشكل خطرا على مختلف علاقات التضامن الاجتماعي.[2]

ينتقد الاتجاه الجمعاتي هذه النزعة الفردية ليؤكد على أهمية الانتماء والالتزام، رغم وعيه بانهيار البنى التقليدية او تحولها، لماذا؟ لان الفرد لا يزال يعيش ضمن ما يسمى في علم الاجتماع بالأطر الاجتماعية cadres sociaux كإطار العائلة والجماعة والأمة رغم التغير الذي لحق بها. ولا ينفى الجمعاتيون ان الانتماء يحمل مخاطر عديدة، ليس اقلها خنق المبادرة الحرة والحرية الفردية وتغذية اشكال من اللاتسامح، ترفض الفلسفة الجمعاتية اعتبار المجتمع حاصل عملية حسابية لمجموع افراده، وتحديد الفرد بشكل مجرد يتمتع بمنزلة متساوية مع غيره من الافراد بعيدا عن التصورات القيمية او الأخلاقية والتمثلات الثقافية وعلاقات الانتماء. وهي تشدد على ضرورة تحديد الافراد من خلال ثقافتهم، والتأكيد على ان المجتمع يتكون من

[1]- الزواوي بغورة، **مرجع سابق ذكره**، ص ص: 69-70.
[2] - الزواوي بغورة، **المرجع نفسه**، ص:71.

ثقافات متعددة. ومن هنا نلقى ذلك التلازم ما بين الفلسفة الجمعاتية والتعددية الثقافية رغم بعض الاختلافات القائمة بينهما.[1]

واجهت الليبرالية كتصور سياسي ثلاثة اعتراضات:

الاعتراض الأول: بصرف النظر عن أهمية القيم السياسية التي يدعو اليها رولز يفيد هذا الاعتراض انه ليس من المعقول دائما وضع مزاعم من مذاهب أخلاقية او دينية كلية بين قوسين، او طرحها جانبا لأغراض سياسية عندما يتعلق الامر بمسائل أخلاقية خطيرة فان معرفة ما إذا كان التعامل مع مجادلات أخلاقية او دينية من اجل التوصل الى اتفاق سياسي امرا معقولا تبقى مرهونة بمعرفة أي من المذاهب الأخلاقية والدينية المتنافسة يعتبر هو الصحيح.

الاعتراض الثاني: ينطلق من ان الدفاع عن أولوية الحق عل الخير في الليبرالية السياسية مشروط بالادعاء الذي يرى المجتمعات الديمقراطية العصرية تتميز بواقع كثرة معقولة حيال تصور الخير، الا انه لا يمكن القول ان هناك واقع كثرة معقولة حيال الاخلاق والدين، لا تنطبق على المسائل المتعلقة بالعدالة أيضا.

الاعتراض الثالث: فينطلق من انه حسب منطق المصلحة العمومية الذي تسعى له الليبرالية السياسية، لا سبيل الى وجود مشروع للمواطنين لمناقشة مسائل سياسية ودستورية أساسية تعتمد على مثلهم الأخلاقية والدينية. لكن ذلك يمثل قيدا قاسيا لا لزوم له، قيدا من شأنه افقار الخطاب السياسي واقصاء جوانب مهمة في التداول والفضاء العمومي.

5-النزعة التعددية الثقافية بوصفها قضية النقاش:

في سياق تبيان المواقف الفكرية من التعددية الثقافية، لا بد اول الامر من تبيان موضوع التعددية الثقافية بذاته، ووفقا لمنظور أنصارها. فالتعددية الثقافية التي نشأت وتطورت في الغرب، كما يذهب كيملكا، ليست مقتصرة على قضية الاعتراف الرمزي او سياسة الهوية اتجاه الأقليات بل انما تتعامل أيضا مع قضيتي السلطة وتوزيع الموارد.[2] فان الخلاف الأكبر بين النزعة الجمعاتية والتعددية الثقافية يتمثل في الموقف من الليبرالية، ففي الوقت الذي

[1]- زواوي بغورة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 72-73.
[2]-حسام الدين علي مجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 187.

تناهض فيه النزعة الجمعاتية الليبرالية من حيث انها نزعة فردية مغالية فان انصار التعددية الثقافية ينظرون بإيجابية الى ميراث الليبرالية من هؤلاء "**ويل كيمليكا** و**تشارلز تايلور** و**مايكل ولزر**"[1]، ويبدوذلك جليا بشكل خاص في منظورها عن التعامل مع الأقليات القومية والسكان الأصليين، اذ تشدد التعددية الثقافية على وجوب قيام "الدولة بإعادة هيكلة بنيانها، وذلك بخلق وحدات سياسية جديدة تمكن الأقليات من ممارسة استقلالها الذاتي".[2] يذهب أنصار التعدد الثقافي الى ان كل جماعة ثقافية لها الحق في الوجود والتعبير الحر. وان المجتمع الديمقراطي مطالب ليس فقط بان يعترف بالتنوع والتعدد الثقافي، وانما عليه واجب حماية وتنمية وتطوير هذا التعدد والتنوع. وان مهمة الفلسفة السياسية والاجتماعية والاخلاقية هي الانكباب على بحث موضوع التسامح اتجاه الخصوصيات الاجتماعية والثقافية.[3] تعني الثقافة، وفقا لانصار التعددية الثقافية مثل باريخ، جملة المعتقدات والآراء التي يشكلها البشر حول معنى واهمية الحياة الإنسانية بكل ما تشتمل عليها الأخيرة من أنشطة وعلاقات، أي بعبارة أخرى" ان الثقافة هي طريقة فهم الحياة الإنسانية وتنظيمها"، واتساقا مع منظور باريخ، يعمد كيملكا الى استخدام مفردة "الثقافة" على نحو اكثر تحديدا، فيجعلها رديفة لمفردتي "الامة " و"الشعب"، بحيث انه يعني بالثقافة "وجود مجتمع مندمج ومتكامل مؤسساتيا تقريبا ويقطن اقليما او منطقة معينة ويتقاسم اعضاءه لغة و تاريخا مميزين"، وتبعا لذلك تصبح الدولة دولة متعددة الاثنية.[4] ما ينجم عن هذا الموقف هو رفض أنصار التعدد الثقافي الاعتراف بتفوق الثقافات الوطنية cultures nationaux مقارنة بالثقافات المحلية او الخاصة والمطالبة بضرورة ان تتم معاملة مختلف الثقافات على أساس قاعدة المساواة، وان الأقليات ليس لها ان تتخلى عن لغتها وعن تقاليدها وعن نمط حياتها او وجودها. وهذا يعني ان أنصار التعدد الثقافي يطالبون بالحق في الثقافة الخاصة.

يقتضي هذا الفهم تغيير بعض عناصر النظرية الليبرالية، ومن هذه العناصر الموقف من المواطنة، لقد درجت الليبرالية الكلاسيكية على التمييز بين الفضاء الخاص والفضاء العمومي،

---

[1]-الزواوي بغورة، **مرجع سبق ذكره**، ص:73.
[2]- حسام الدين علي مجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 187.
[3]-الزواوي بغورة، **نفس المرجع السابق**، ص: 73.
[4]-حسام الدين علي مجيد، **نفس المرجع السابق**، ص: 188.

بحيث يتميز الفضاء الاول بالحرية الكاملة وان لا أحد يملك الحق في التدخل فيه، في حين الفضاء الثاني يتمتع فيه الفرد بمنزلة مغايرة لأنه فضاء عام ويشكل مجال الممارسة السياسية.

ينتقد أنصار التعددية الثقافية هذا التمييز الصريح والفاصل بين الفضاء العام وبين الفضاء الخاص في المواطنة، بل هناك من يرفضه لأن هذه المواطنة المحايدة والمجردة، تخفي في الواقع سياسات حقيقية قائمة على الاندماج الثقافي الذي يهدف أساسا إلى تهميش الأقليات الدينية واللغوية والعرقية التي لا تخضع للثقافة المهيمنة، وعليه فانه اذا كان انصار الجماعة يقولون بان الفرد لا يمكن فصله عن انتمائه الجماعي، فان انصار التعدد الثقافي يؤكدون بدورهم ان الفرد يوجد دائما ضمن سياق ثقافي، وبالتالي لا يمكن فصله عن مواطنة ثقافية معينة، وينجم عن هذا ان هناك اتفاق بين انصار التعدد الثقافي وبين انصار الجماعة في النظر الى الفرد بوصفه فردا ملموسا وتاريخيا، وليس فردا مجردا ومعزولا مثلما يزعم الفكر الليبرالي، فان التمييز او الفصل بين الفضاء العمومي والخاص يؤدي الى تجاوزات تصيب كرامة الأشخاص[1]، فضلا على ذلك، نلاحظ ان التعددية الثقافية، بحكم سعيها الى احداث التغيير في البناء الفكري، الليبرالية دفعت انصار اليمين الليبرالي في الولايات المتحدة، مثل "الفين شميت" و"ارثر شيلزنغر" الى التشديد على فكرة ان التعددية الثقافية قد اكتسبت "البناء الفكري والمفاهيم ذات الصلة بالماركسية، مثل: الاضطهاد، عدم المساواة، والامبريالية، والتغيير الثوري، وذلك بغية التقليل من شأن الثقافة الامريكية".[2]

مما يعني ان التعددية الثقافية تعزز من الانفصالية الثقافية cultural separatism، واذا ما تم انتهاجها في مناهج التعليم فانها ستقود في نهاية المطاف الى تقويض الهوية القومية، وهو ما دفع شيلزنغر الى القول : "ان انصار التعددية الثقافية اذا سيطروا على نظامنا التعليمي فانهم سيعملون على تعزيز من وضعية التجمعات الاثنية المنعزلة وتخليدها بحيث سيكون ذلك على حساب الثقافة المشتركة والهوية القومية المشتركة"، فالسبب الرئيسي يرجع الى نظرتهم للثقافة الغربية، من منظورهم، "ليست بذي نفع للثقافات غير الغربية التي تعتنقها الأقليات وهذا هو السبب يستوجب النظر الى قيم التعددية الثقافية وطروحاتها بعين الريبة والشك، فهذا ما يفسر سبب انتقادهم اللاذع للثقافة الغربية وتقويضها وحتى تفكيكها تم التعامل مع كافة الثقافات

[1]- الزواوي بغورة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 74.
[2]- حسام الدين علي مجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 195.

على قدم المساواة من حيث المكانة والحقوق، فانقسمت طروحات اليمين الليبرالي الى فكرتين رئيسيتين:

1-رفض المساواة الثقافية أي رفض فكرة التعامل مع جميع الثقافات واعتقاده بعلو مقام الثقافة الغربية مقارنة بغيرها.

2-اعتباره للتعددية الثقافية مجرد شكل جديد من النزعة العرقية وان العمل بها سيفضي الى تقويض وتفكيك المجتمع وتحويله الى جماعات متصارعة لا يجمعها جامع.[1]

6-النظرية النيوليبيرالية أو الليبرتارية:

تعد النيوليبرالية neliberalism النموذج السياسي الاقتصادي المحدد لملامح عصرنا فهي تشير إلى مجموعة السياسات والعمليات التي بموجبها يسمح لحفنة من أصحاب المصالح الخاصة ذوي الصلة، بالتحكم قدر الإمكان بالحياة الاجتماعية بهدف تعظيم أرباحهم الشخصية، تلقت النيوليبرالية الدعم من ريغان وتاتشر طوال فترة العقدين الماضيين الاتجاه الاقتصادي السياسي العالمي المهيمن، وكما أورد الاب الروحي **"ميلتون فريدمان"** في مؤلفه **"الرأسمالية والحرية"**: يمثل تحقيق الربح جوهر الديمقراطية، فالمسائل المهمة المتعلقة بإنتاج وتوزيع الثروات والتنظيم الاجتماعي يجب ان يعود القرار بشأنها إلى قوى السوق.[2]

قوبلت نظرية رولز " **العدالة كإنصاف"** بنقد عنيف، لكنها استقطبت أيضا اهتمام الدارسين والنقاد حتى إنها أصبحت النظرية التي يمر عبرها كل جدل في قضايا الفلسفة الأخلاقية والسياسية المعاصرة، اتفق النقاد الليبراليون لرولز مع لخطوط العامة لنظريته في "العدالة كإنصاف" والروح الليبرالية المفعمة بها، غير انهم لا يرونها تجسد على أفضل وجه مقتضى العدل ومن هؤلاء نجد رونالد دووركين وأمارتيا سن. صاغ رونالد دووركين ورؤيته في مقال صدر في جزئين 1981 بعنوان "ما المساواة؟" يؤكد فيهما أن العدالة تقتضي التعويض عن اشكال اللامساواة بين الفرد وغيره، والتي تسببها عوامل اعتباطية خارجة عن ارادته لا يتحمل مسؤوليتها. فلئن اعتبر رولز ان الظروف والملابسات تكون اعتباطية من وجهة نظر أخلاقية، للأسباب التي سبق ذكرها، رأى دووركين أن الوجه الاعتباطي لا يكمن

[1]- حسام الدين علي مجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 195-196.
[2] - نعوم تشومسكي، ترجمة: لمى نجيب، **الربح مقدما على الشعب النيوليبرالية والنظام العالمي**، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011، ص ص:07-11.

فقط في الملابسات والظروف التي يجد الافراد أنفسهم فيها، وانما قد يتأتى جانب مهم منه من طبيعة الاختيارات غير الحكيمة التي يقوم بها الافراد أنفسهم. فحتى لو وقع تصحيح الجانب المتعلق بالظروف والملابسات، ولم تعد مصادفة المولد والمنشأ. وقد ذهب دووركين الى إعطاء الأولوية عند توزيع الموارد، لمبدأ المساواة في التقدير والاحترام، بل جعله هو أساس كل الحقوق في المجتمعات الليبرالية، بخلاف رولز الذي منح هذه الأولوية لمبدأ الحرية. وقد دافع دووركين عن هذه الأولوية في مجمل كتبه، على نحو خاص في كتابين هما: أخذ الحقوق على محمل الجد وفضيلة ذات سيادة. ومن وجهة نظره تبدو نظرية رولز غير منصفة لانها لا تضع الية لتعويض الاعاقات التي يمنى بها بعض الناس مثل الاعاقات الطبيعية او تلك الناجمة عن حوادث طارئة، ذلك يدافع دووركين عن ضرورة المساواة في الموارد بين الجميع عند الانطلاق وقبل الدخول في عمليات التبادل والتفاعل من خلال اليات السوق ليتحمل الناس فيما بعد نتائج اختياراتهم.[1]

غير بعيد عن هذا السياق، ذهب امارتيا سان الى ان نظرية رولز في العدالة لا تأخذ في الاعتبار الى المساواة من حيث الظروف والملابسات العامة وتعتمد مبدأ القسمة العادلة بين جميع من يكونون في الأوضاع ذاتها من جهة التمكين م الخيرات الاجتماعية الأولية، ويعتبر سان ان ذلك فيه اجحاف بحق أصحاب الاحتياجات الخاصة فلا يجب في رأيه ان نتحدث عن المساواة من حيث توزيع الخيرات الأولية وفق المواقع التي يحتلها الناس في السلّم الاجتماعي، وانما من جهة المقدرات على الفعل التي يوفرها لهم ذلك التوزيع.[2]

هناك نوعان من الحجج النيوليبرالية موجهة ضد سياسة الرفاهية حسب Chatterjee:

01-الاتجاه الفرداني الداروينى الاجتماعي، الذي يعارض كل نوع لإعادة التوزيع.

02-الاتجاه الفرداني اللبرتاري يجعل إعادة التوزيع في حدود ضيقة.

يماثل اللبرتاري de Jouvenel بين دولة الرفاهية والدولة الاشتراكية فالجماعات الصغيرة قد تتحقق فيها الاشتراكية ولكن ليس الدولة كما يعتقد ماركس فهذا التيار ينكر وجود كيان اجتماعي أسمى من الفرد، ولهذا:

[1]-منير الكشو، نظرية جون رولز في العدالة التوزيعية ونقادها، **مجلة التباين**، العدد 36، ص ص: 59-60.
[2]-منير الكشو، **المرجع نفسه**، ص ص: 60-61.

- تقوم الدولة بعدة وظائف ولكن ليس وظيفة إعادة التوزيع.
- التفاوت الاقتصادي في الدخل والثروة ليس شرا في حد ذاته بل هو حقيقة طبيعية.
- ليس من وظيفة الدولة ان تحدد معايير الحد الأذني والحد الأقصى للدخل.
- معايير إعادة التوزيع تتأسس على مبدأ توسيع الطبقة الوسطى التي تصادر مبدأ الحرية حسب نوزيك.
- ان معايير إعادة التوزيع مادامت انها تسن من طرف الأغلبية فهي اذا في غير صالح الأقليات في المجتمع حسب فريديريك فون هايك 1976 وهنا تبدو الدولة غير عادلة تزيد من المركزية ودرجة البرقرطة حسب هايك وفريد مان.
- تكبل المبادرة الخاصة، برهن الفئة المستفيدة المشيئة للدولة حسب فون هايك فهي لا تقضي على الفقر بل تقوم بتكريسه عن طريق الاتكالية.

في حين يبدو ان نوزيك متماهيا مع التيار الفرداني اللبرتاري كجناح متطرف ضمن النيولبيرالية، فهو ينطلق من فكرة بسيطة وهي انه مادام ان الافراد تحصلوا على مداخلهم وثرواتهم بطرق مشروعة فمن الاسلم ان يحتفظوا بها وليس من حق الدولة ان تطالها باسم إعادة التوزيع فحق الملكية الفردية لا يمكن المساس به. ان هذا النقاش ما هو الا نقاش جماعاتي- لبرتاري حسب سبل بناء مجتمع عادل، فراولز يبدو مدافعا عن دولة الرفاهية، في حين نوزيك اللبرتاري يقف منها موقف المناهض فهو مدعم لعقيدة السوق.[1] ما لا تقبله الليبرالية الجديدة في صورتها الراديكالية عند فون هايك وروبرت نوزيك أي في صورتها الليبرتارية، لكي نضع**"هايك"**و**"نوزيك"** في مكانهما من الليبرتارية، علينا الرجوع إلى مدرسة شيكاغو التي تميزت بدفاعها عن القضايا الاقتصادية الليبرالية الحديثة، وإلى قرين **"هايك"**: **"ميلتون فريدمان"**، والقضايا الأساسية التي جسدها فكر هذه المدرسة ثلاث: الأولى الاطلاق الأقصى للسوق، والثانية النضال في وجه سلطة الدولة، والثالثة مناهضة كل الاهتمامات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية،[2] الاطروحة الرئيسية التي يتبناها ميلتون فريدمان تؤكد أن الاطلاق الحر للعرض والطلب الاقتصاديين هو وحده الجدير بضمان الحريات الفردية ذلك أن نشاط الإنتاج

[1] -عصام قصري،"ازمة النيوبرالية في المنظومة الرأسمالية: جدل الاقتصادي والاجتماعي"، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 13، العدد02، 2021، ص ص:361-362.

[2] - فهمي جدعان، **في الخلاص النهائي مقال في وعود الإسلاميين والعلمانيين والليبراليين**، ط01، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،2007، ص ص:229-230.

والتبادل يمثلان عنده أفضل ضامن للحرية، وذلك حينما تنجم هذه الفعالية الاقتصادية من التعاون الارادي للأفراد لا من ادراة مركزية يمكن ان تنطوي على إجراءات قسرية. ويقدر فريدمان أن التعاون الحقيقي بين الافراد يتحقق بتوافر شرطين: الأول أن يكون المشروع خاصا وان يكون المتعاقدون التبادليون أفرادا والثاني أنه ينبغي أن يكون هؤلاء الافراد أحرارا في ان يشاركوا او في ان لا يشاركوا في عملية التبادل. [1] إن السوق ليس العدو الحقيقي كما أكد فريدمان لضيوفه أن دولة الرعاية الاجتماعية هي العدو ، فالدولة هي التي تسبب في شل الاقتصاد وفي تثبيط النمو، إنها عائق يقف في وجه المواطنين ولهذا السبب طالب أن تكف الدولة بأكبر قدر ممكن عن التدخل في شؤون الأسواق،[2] بكل تأكيد تثير أطروحة " **الحق الطبيعي في الحرية** " و "**النظام التلقائي**" للسوق مسألة العدالة الاجتماعية عند فريدمان والمسالة متعلقة بمفهوم المساواة ههنا يميز فريدمان بين المساواة والهوية فأن يكون انسان ما مساويا لإنسان أخر لا يعني أن يكون حاصلا على الهوية أو الذاتية نفسها، ما يوافق الحرية ليس هو "العدالة التوزيعية" و"انما المساواة في الفرص" لا في "النتائج" ، فهذه تفضي في راي فريدمان إلى الاستبداد وإلى الشيوعية، وهذا يعني أن مفهوم الانصاف الذي أخذ به رولز والاجتماعيون الديمقراطيون هو مفهوم غير مقبول في رأيه، وعنده أن مبدأ "التوزيع" الوحيد الملائم لمثال الحرية هو المبدأ التالي:" لكل حسب ما ينتجه من هو والأدوات التي يملكها".[3]

من هذا المعنى الليبرالي للقانون يستخلص "هايك" جملة من النتائج والمواقف التي تمثل تحديا صارخا لقيم التقليد الاشتراكي، فمثال العدالة الاجتماعية الذي يتعلق به هذا التقليد مثال زائف ووهمي وسراب، وكل محاولة لتمريره الى الواقع يمكن ان تخلق كابوسا فإما أن نهجر كل مطلب ذي علاقة بالعدالة في الأوضاع المادية وجميع اعتبارات المساواة التي ترتبط بفكرة العدالة الاشتراكية، وإما أن نسهم في توليد نظام كلياني توتاليتاري يلغي الحرية الشخصية.[4] فالعدالة الاجتماعية مازالت تستخدم كحصان طروادة لتحقيق السياسات الشمولية كما يفسر ذلك الفيلسوف "**فريدريك فون هايك**" في كتابه "**سراب العدالة الاجتماعية** "ويضيف أن تدخل الدولة في الاقتصاد بذريعة تحقيق العدالة الاجتماعية سيكون سببا في اتساع الضغط الحكومي

[1] - فهمي جدعان، **نفس المرجع السابق**، ص:230.
[2]- أولريش شيفر، ترجمة: عدنان عباس علي، **انهيار الرأسمالية أسباب إخفاق السوق المحررة من القيود**، الكويت: عالم المعرفة،2010، ص:34.
[3] - فهمي جدعان، **نفس المرجع السابق**، ص:231.
[4] - فهمي جدعان، **نفس المرجع السابق**، ص ص: 233-234.

والسياسي وسيعطي للدولة صلاحيات واسعة، فالواقع يؤكد أن السياسات التداخلية تحت ذريعة تحقيق العدالة والرفاهية الاقتصاديين أدت إلى تحقيق الظلم الاجتماعي وتمركز أداة الحكم والسلطة والثروات بين يد نخبة قليلة داخل المجتمع دونما اعتبار لمصلحة المواطنين[1]. وهايك هو مفكر متطرف في عقيدته كان قد ألف إبان الحرب كتابا يتضمن " الطريق الى العبودية" ويزعم هايك في مؤلفه هذا ان كل الصيغ القائمة على التخطيط الاقتصادي تفضي الى الدولة الاستبدادية، والى جانب الأسباب أخرى عديدة كان هايك أصبح العدو اللدود لليسارين حينما زعم ان العدالة الاجتماعية موضوع لا يجوز للمرء ان يشغل نفسه به.[2] مقاربة دافيد ميلر(**David Miller**): يعتبر المفكر **"دافيد ميلر"** أن مفهوم العدالة الاجتماعية، يتمثل في عدالة النظام السياسي في توزيع الخدمات، والسلع على أفراد المجتمع بالتساوي إضافة إلى عدالة توزيع القيم الاجتماعية، ويؤكد الباحث دافيد ميلر أن مفهوم العدالة الاجتماعية يتحقق عندما يؤسس على محاربة الفقر، وتحقيق شروط السعادة لأفراد المجتمع، حيث يبرز لنا الاختلاف الذي بينه **"ديفيد ميلر"** بين المساواتية التوزيعية التي يتبنها رولز والليبراليون الامريكيون، والمساواتية الاجتماعية التي تميز المأثور الاشتراكي عموما والاشتراكية الديمقراطية الأوروبية على نحو خاص وهو المأثور الذي نهلت من معينه الأحزاب والكيانات السياسية ذات الوجهة الاشتراكية الديمقراطية.[3] الليبرتارية بمعناها الأعم فلسفة سياسية تشدد على حقوق الأفراد بالحرية، وبالاكتساب الممتلكات والاحتفاظ بها وتبادلها، ويمكن فهم الليبرتارية كمبدأ أخلاقي أساسي للحقوق الطبيعية وفقا لما جاء في كتابات لوك ونوزيك والاشتقاقات التوظيفية لليبرتارية تنجذب إلى بعض الإعتبارات من أمثال: الحدود البشرية (المعرفة، والتحفيز)، وتأثيرات المحفزات، والتكاليف الإدارية، والقيمة الجوهرية للحرية في مفهوم الحياة الطيبة. وعلى هذا الأساس فإن النظريات الليبرتارية للعدل تركز على العمليات التي تتحقق النتائج الاجتماعية من خلالها، وهي ترفض النظريات التي تكتفي بالنظر إلى النتائج أو إلى الحالة النهائية للتوزيع، ولا شك في أن أشهر الرؤى في هذا المجال هي **"نظرية الاستحقاق " "لروبرت نوزيك1974"**، والتي ترى بأن العدل في التوزيع يتكون في الأساس من ثلاثة مبادئ

[1] - نوح الهرموزي واخرون، **مرجع سابق ذكره**، ص:67.
[2] - أولريش شيفر، ترجمة عدنان عباس علي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 38-39.
[3] - منير الكشو، **مرجع سبق ذكره**، ص:63.

وحسب: -مبدأ العدل في الاكتساب – مبدا العدل في النقل – مبدا تصحيح انتهاكات المبدأين السالفين.[1] إن الليبرتاريين يؤمنون بدولة الحد الأدنى التي تحمي الحريات والحقوق وتدفع الإعتداءات على الافراد والملكيات دون التدخل في خياراتهم او التصرف في حقوقهم وممتلكاتهم وفي اعتقاد **"مايكل ساندل"** فإن موقف **"نوزيك"** وأنصار مبدأ الاستحقاق يقوم على حجتين أساسيتين: الأولى أخلاقية تتعلق بالطبيعة الجوهرية للحيازات الطبيعية وهو ما يخول للفرد الاستفادة منها، على عكس الخصائص الاجتماعية والثقافية، والثانية ترتبط بالواقع العملي حيث أن تجريد الفرد من حيازاته الطبيعية أمر غير متاح واقعيا وفي مقابل مبدأ الفرق الذي استند إليه **"رولز"** لشرعنة الحيازات الطبيعية أخلاقيا، يطرح **"نوزيك" نظرية التخويل أو الاستحقاق"** فالناس مخولين للانتفاع من حيازاتهم وإن كانوا غير مستحقين لها أخلاقيا.[2]

المعروف اجرائيا وتاريخيا كما يؤكده مدرسة " **الخيار العام" "public choice**" أن السلطة عندما لا تجد من يحكمها ويلجمها و يرسم لها حدودا واضحة فإنها تتحول إلى ألة هوجاء كما أن الواقع يثبت أن سياسات العدالة الاجتماعية التي تتضح في سن القوانين وتشريعات وفرض الضرائب واقتطاعات على الأفراد لا تحفز الافراد على العمل المنتج والابداع والابتكار ولكنها تشجع على الفساد الأفقي والعمودي بالدرجة الأولى ،كما أنها تشجع على الجماعات الضغط أو اللوبيات**"Interest Groups"** التي تفضل الحصول على الريع **"Rent seeking"** وتدفع الحكومات إلى إعادة توزيع الثروات لفائدة أعضائها.[3] بل إن الليبرتاريين في القرن العرشين واصلوا الدفاع بقوة عن الفرد ضد السلطة المتزايدة للدولة وضد الفكر الجماعي، وكذلك واصل الليبرتاريون التأكيد أيضا على أن الفردية والحقوق المتساوية في عالم تعددي ليست فقط هي المعيار الأخلاقي للسياسة العامة بل هي أفضل سياسة للتقليل من النزاعات، الفردية ليست مجرد التزام فلسفي أو مطلب سياسي بالنسبة للمفكرين الليبرتاريين هي أيضا طريقة لفهم العالم.[4] وقد أشار الاقتصادي المتخصص **"كارل مينغر"** إلى أنه بسبب كوننا أفرادا فإننا نستطيع فهم شيء عن الأفراد والكيفية التي يتصرفون بها ولذلك

[1]- **موسوعة ستانفورد للفلسفة**، ترجمة: علي حارس، الليبرتارية، 2017، ص:03.
[2] - شرود عتيقة، ما بعد نظرية العدالة عند جون رولز، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، العدد 1، المجلد 09، 2020، ص ص:06-07.
[3] - نوح الهرموزي، **المرجع نفسه**، ص ص:67-68.
[4] - ديفيد بوز، ترجمة صلاح عبد الحق، **مفاهيم الليبرتارية وروادها، الفردية والمجتمع المدني**، ط1، الأردن: رياض الريس للكتب والنشر، 2008، ص ص: 13-14.

فإن المنهج الصحيح للتحليل الاجتماعي هو البحث عن أصل الظواهر المعقدة في خطط الأفراد ونواياهم.[1]

لقد ولدت هذه المدرسة التي سميت مدرسة " **الاقتصاد الجديد**" أو "**الليبرتارية**" في الولايات المتحدة، لكنها وجدت أصداء لها أيضا في أوروبا وأماكن أخرى، إنها تستلهم المدرسة النمساوية وترد الاعتبار للمفكرين طال اهمالهم من أمثال" **لوميو**"و"**لوباج**"و"**روزا**" و "**أفتاليون**" أما في الحقل السياسي فإن هذه الليبرالية الجديدة تدافع عن أولوية الحرية وأسبقيتها على المساواة والعدالة، واولوية" الحقوق الفردية" على "الحقوق الجمعية" المزعومة. وهي ترفض على وجه الخصوص النقد الماركسي لشكلانية الحقوق والحريات الإنسانية، وتنهض في وجه التوسع في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية (كالحق في العمل، وفي الضمان الصحي)، الذي يفضي عندها الى تدمير الحقوق السياسية الأساسية كالحق في الحرية وفي الامن وغير ذلك.[2]ومحددات النظرية الليبرتارية تقوم على الآتي:

- أن التعاظم والأولوية في المجتمع لحق الملكية الفردية وقانون السوق.
- وعلى هذا تقاس العدالة الاجتماعية بموقف المجتمع من هذه الحرية المطلقة وحرصه على عدم انتهاك هذا الحق والحفاظ على قدسيته.
- والعدالة تتحقق تلقائيا، وطبيعيا في مجتمع الأفراد الاحرار فهي مكفولة بوجود مثل هذا التنظيم العفوي الذي ينضوي داخل المجتمع، وهي في مثل وجود هذا المجتمع بأفراده مطلقي الحرية في التملك والاختيار لانفسهم.
- الليبرالية إذ تسمح بتدخل محدود للدولة في المجال الاجتماعي فإن الليبرتارية تجعل الدولة في حل من هذا كله. فالحق في الملكية لديهم هو أمر مقدس هذا الحق يحدد دور الدولة الشرعية والمبادئ الأساسية لسلوك الافراد.[3]

استخدم بعض السياسيين والناشطين المناهضين لرأسمالية الليبرالية الجديدة تعبير "**رأسمالية الكوارث**" لوسم هذه الرأسمالية وأصدرت الناشطة والكاتبة الكندية "**نعومي كلاين**" كتابا أثار ضجة كبيرة في حينه بعنوان" **عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث**" وأحيانا

[1]-ديفيد بوز، ترجمة صلاح عبد الحق، **نفس المرجع السابق**، ص: 15.
[2] - فهمي جدعان، **مرجع سابق ذكره**، ص ص :220-221.
[3] - محمد زكي أبو النصر، **مرجع سابق ذكره**، ص ص: 38-39.

يشار إلى عقيدة **"الصدمة والترويع"** والتي تبناها **" بوش"** في حرب احتلال العراق، وتعرف عسكريا بالهيمنة السريعة التي تعتمد السرعة و المفاجئة والاستعراض المذهل للقوة، إذ إن منظري الليبرالية الجديدة طلبوا تطبيقها في الاتحاد السوفياتي إثر سقوطه مباشرة لسد الطريق أمام الشيوعيين والطبقة العمالية في محاولاتهم إيقاف عمليات الخصخصة ونهب الثروات من قبل الأغنياء والطبقات العليا الفاسدة بقيادة الرأسمالية العالمية ، وان استغلال الكوارث مثل الحروب والحروب الاهلية والنزاعات الاثنية والطائفية والمجاعات والكوارث الطبيعية، هو امر مطلوب للتطبيق السريع بحجة الحاجة الى الأموال والإنقاذ السريع ومساعدة الدول الفقيرة وغيرها من الحجج، إن "الكوارث" هي النتيجة الحتمية لتطبيق هذه السياسات.[1]

العدالة التوزيعية تتمثل في توزيع الخيرات والسلع الاجتماعية بشكل منصف بين الافراد المجتمع والهدف من عدالة التوزيع هو دفع البنية الأساسية للمجتمع المنظم من قبل المؤسسات بشكل يخدم التعاون الاجتماعي عبر تحقيق المساواة في الفرص وإنصافهم حتى يحتفظ بكفاءة المجتمع ويضمن استمراريته من جيل الى جيل أخر عبر حافز التوزيع بشكل متساوي ومنص، فالمساواة هنا هي تحقيق تساوي الفرص بين أفراد المجتمع والانصاف القيمة المضافة التي يتلقاها الفرد من قبل الدولة على عمله الإنتاجي ويكون ذلك بشكل منصف وعادل.

المطلب الثالث: العدالة الاجتماعية نحو منظومة صراطية لتجاوز الانسداد الحضاري.

بعد التحولات العالمية والدولية، وذلك مع انهيار الاتحاد السوفياتي سادت مقولة نهاية التاريخ والتي أرادت القول إن الرأسمالية بما فيها من خيار حضاري، قيمي، اقتصادي، سياسي، واجتماعي قد انتصرت، وأن الشيوعية قد فشلت، وسقطت إلى غير رجعة، ثم لم تمض ثلاث عقود حتى انتشرت جائحة كورونا، لتشكل إيذانا بفضل الرأسمالية، وسقوطها الحضاري وهو ما سوف يدفع العقل البشري إلى مراجعة مسارته الحضارية، والبحث عن خلاصه الحضاري، واجتراح سبيل مختلف يمكن أن تهتدي إليه الإنسانية ويوصلها الى سعادتها.

[1] - فؤاد قاسم الأمير، **رأسمالية الليبرالية الجديدة(النيوليبرالية)**، العراق: دار الغد، 2019، ص:54

في هذا المخاض قد يكون لدى البشرية التائهة طريق ثالث يمكن أن يبنى عليه، وتلتقي عنده جميع الأمم، والشعوب، والمذاهب، والديانات، والمدارس الفكرية على اختلافها وهو يتمثل في العدالة كخيار حضاري، ومدرسة فكرية متكاملة، وكفلسفة أخلاقية شاملة وإن لم تهتد البشرية بعد إلى جوهر تلك العدالة وحقيقتها، فضلا عن المنظومة القادرة على تسييلها، وذلك أن التجارب في مجملها، إما لم تنظر إلى العدالة كأولوية قيمية، وكميزان نظري فلسفي، بل قدمت عليها قيما أخرى كما هو الحال في الليبرالية، وخصوصا في المجال الاقتصادي التي تقدمت فيها الليبرالية على العدالة، وهو ما يتبدى في كثير من المقاربات النظرية والفلسفية، وإما انها اقتربت من جعل قيمة العدالة كقيمة أولى، ومطلقة، ومعيارية لكنها افتقدت إلى المنظومة القيمية والأخلاقية، والمعنوية، والروحية، وهي تلك القادرة على إحالة قيمة العدالة إلى واقع تربوي ثقافي، اجتماعي، سياسي، اقتصادي قانوني.

1- ضرورة تطهير الخطاب الديني للعدالة.

قد تكون لدينا نماذج تنطوي على العدالة كقيمة أولى ومعيارية، وتحتوي على تلك المنظومة القيمية والأخلاقية والتربوية، القادرة على بناء العدالة في الاجتماع العام في مختلف ميادينه لكن ثمة أكثر من التباس نظري أو تاريخي أعاق تسييل فعل العدالة هذا، ولذلك يمكن القول بشكل عام، إن العدالة تعاني من احتباسين:

الأول: نظري يرتبط برؤية العدالة وفلسفتها موقعها الفكري.

والثاني : عملي يتصل بالإمكانيات المتعلقة بتسييل هذه العدالة ووجود المنظومة القيمية والأخلاقية والتربوية القادرة على هذا الفعل، وصول إلى المبادرة بهذا الاتجاه في سياسات ومشاريع وبرامج ذات الصلة، أضف على ذلك أن السبب الرئيس في فشل العديد من التجارب التاريخية في إقامة العدالة ،وتحويلها الى ثقافة اجتماعية شاملة، يعود الى انها لم تهتد الى المصدر الأساس الذي يمكن ان ينبثق منه فعل العدل، او يصدر عنه ارتكاب الظلم، كما يعود الى انها لم تضع يدها على المنطلق، الذي منه ومن خلال إصلاحه، يمكن الوصول الى صناعة العدالة وإقامة بنيانها.[1]

[1] - محمد شقير، **فلسفة العدالة**، مجلة الاستغراب: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية: المركز، العدد 20، صيف 2020، ص:205.

ما يعزز هذه المقاربة هو وجود العديد من المقاربات النظرية والفلسفية للعدالة لم تتجاوز الإطار الخارجي والمادي الى المحتوى النفسي والجواني، واقتصرت في سعيها على كيفية توزيع الثروة او اعتماد سياسات ضريبية عادلة، او توزيع الدخل بطريقة تنسجم وقيم العدالة.

هذا يسري في المجال الاقتصادي، والسياسي، والقانوني، او في العلاقات الدولية، وسوى ذلك من مجالات. وهي في مجملها قد غفلت عن المحتوي الحقيقي للعدالة، وحقيقة جوهرها، والمعنى الخالص من فلسفتها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ان إيجاد التحول في ملكية وسائل الإنتاج من الطبقة الرأسمالية الى غيرها، كما هو في الماركسية، واعتماد مبدا تدخل الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بمستوى او اخر، كما هو لدي بعض المنظرين في الفضاء الرأسمالي، بهدف تحقيق عدالة مرتقبة كما يظنون، يبقى هذا كله في الإطار المادي، ولا يلامس المواطن الأساس لاستنبات العدالة، ولا يبلغ المنبع الأشد غورا لصناعة العدل وتشييده.

هذه الأسباب وغيرها تفرض على جميع الأفكار والأديان ولا سيما الإلهية منها إعادة تقديم نفسها، بوصفها اديان عدالة بالدرجة الأولى، وهو ما يقود الى أطروحة إعادة بناء الفكر الديني، وخطابه، وثقافته، بطريقة مختلفة، ترتكز فيها على العدالة كأساس مكين، وتتمحور حولها في بنيتها، وفي المحتوى والغايات، وهو ما سوف يترك أثره البالغ على الاجتماع العام في مختلف ميادينه.[1]

لهذا فان ما نسعى اليه كسبيل مفارق، هو تسييل أطروحة للعدالة ترتكز على فلسفة أخلاقية تحيل العدالة الى جذر نفسي، وبعد تربوي، بحيث يعمل على صناعة العدالة في النفس قبل الفعل، وفي الضمير قبل الاقتصاد، وفي الوجدان قبل القانون، وفي الثقافة قبل السلوك، وفي داخل الانسان قبل المجال العام. وهذا ما يجعلها فلسفة عدالة جوانية، ترنو بالدرجة الأولى الى صناعة الانسان العادل، وترى في توطين العدالة في النفس الإنسانية أساسا متينا ومضمونا لفعل العدل، كما تبين ان اصلاح هذه النفس بالعدالة هو المنطلق الصحيح لأي اصلاح في المجال العام، حيث ترى في هذه النفس منشأ العدل ومنبع الظلم على حد سواء. وما مظاهر العدل او الظلم التي نراها في أي من مساحات الاقتصاد او الاجتماع او القانون وغيره، الا

[1]- محمد شقير، **فلسفة العدالة واشكاليات الدين والدولة والاجتماع الإنساني**، ط1، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ،2019، ص:25-32.

بمثابة تجليات وانعكاس لمدى تحقق كل من هاتين المقولتين في داخل النفس الإنسانية. اما لو ذهبنا الى أي تمثل من تمثلات العدالة وتجلياتها، دون ان نعمد الى تنظيف النفس الإنسانية من الظلم القابع فيها، والجور الساكن في جوفها، فلا بد ان يجد هذا الظلم طريقا له الى الخارج، وان يلتمس الجور منفذا له يعبر من خلاله، ليظهر في أي من مجالات الاجتماع العام في الاقتصاد او السياسة او القانون او غيره.[1] الامر الذي يستدعي ان نميز بين المنشأ والمتعلق، سواء كنا نبحث في مقولة العدل ام في مقولة الظلم، فمنشأ أي منهما هو النفس الإنسانية، اما المتعلق فقد يكون المال او العقار، السلطة او القانون، الاقتصاد او الاجتماع، او أي من الأفعال او الاقوال خارجا على اطلاقها، وسعتها.

إن الخطأ الذي وقعت فيه أكثر نظريات العدالة في العصر الحديث، انها غرقت في المتعلق، وغفلت عن المنشأ. ولذلك بنت كل اطروحتها في الوصول الى مقصد العدالة على المتعلق خارجا، ونسيت المنشأ داخلا، فأخفقت في الوصول الى عدالة صلبة في تمثلاتها الخارجية، أي الى عدالة ذات دفع ذاتي ومستدام في شتى مجالات الاجتماع العام وشؤونه، بحيث لا تعاني من الانحراف او الخفوت او الارتكاس في سيرها ومسارها. ومن هذه النقطة بالذات نستطيع ان نعي لماذا كانت مجمل التجارب البشرية تصل الى الفشل، اوالى بعض او كثير منه في سعيها الى تحقيق العدل وكبح الظلم.

2-العدالة كاختبار للفرد الإنساني.

ان في النفس الإنسانية استعدادا للعدل والظلم، وبمقدار ما يستطيع المرء ان يكون وسطا بين نفسه والاخر، يمكن له ان يصل الى عدله وان يفارق ظلمه. أي المطلوب ان يخرج الانسان من نفسه، من سطوتها، وسلطانها، وميولها، وشهواتها، واهوائها حتى يستطيع ان يجعل لنفسه ميزانا بينه وبين غيره. ومن الطبيعي ان ترتقي هذه المقولة بالإنسان ليرى الأمور من زاوية الاخر كما من زاويته، وان ينظر الى مصلحة الاخر، مثلما ينظر الى مصلحته، وان يهدف الى نفع الاخر كما الى نفع نفسه، وان يكره للآخر ما يكره لنفسه، وان يحب للأخر ما يحب

[1]-محمد شقير، **المرجع نفسه**، ص: 33.

لنفسه، وبالمستوى نفسه الذي يكره لنفسه، او يحب لها، أي ان تستوي نفسه مع الاخر، ولا تتمايز عنها.

ذاك يعني ان للإنصاف بعدين أساسيين: بعد معرفي، يتصل باستواء النظرة للأنا[1] والأخر، وبعد وجداني، يتصل بالشعور اتجاه الاخر-حبا وكرها وإرادة خير- بالمستوي نفسه تجاه الذات والأنا.

هو ما يؤسس لبعد عملي تتوزع تمثلاته وتجلياته في أكثر من ميدان وصعيد، ويلتقي مع ما نطلق عليها فلسفة عبودية الله تعالى، والتي لا تتم الا بالخروج من عبودية الأنا، والتي لا بد ان تنتج-إذا ما تحققت فعلا الى الانصاف في العلاقة مع الاخر، والى العدل في معاملته، والى ان تكون النفس ميزانا بين الذات والغير. وهي الوظيفة الأساسية للأديان الإلهية، أي صناعة انسان العدالة، ولا يستطاع السير الى الله العادل الا بتمثل العدل ونهجه.[2]

المطلب الرابع: العلاقة التفاعلية للعدالة الاجتماعية والسياسة التوزيعية دراسة نظرية واجرائية

يتفق معظم الاقتصاديين على أن هناك علاقة سببية بين اللامساواة و النمو، رغم أن طبيعة هذه العلاقة قد لا تكون مفهومة تماما ورغم أن الآراء بشأن اتجاه السببية قد تختلف تبعا للاطار النظري، يحاجج الادب الكلاسيكي الجديد أن المداخيل تتولد من الإنتاجية الحدية للفرد، فالناس يكسبون ما يولدونه للمجتمع، ومن الناحية النظرية فإن الطلب يساوي العرض، وللعوامل والمتغيرات بما فيها اليد العاملة، وتستند العلاقة السببية العكسية إلى نماذج الماركسية الجديدة التي تصف توزيع الدخل على أنه عملية تحددها القوى التفاوضية للشركات الرأسمالية إزاء العمال التي تعتمد عليها بدورها عوامل سياسية ومؤسسية واقتصادية. هناك كثير من الأدلة التي تشير إلى ان نمو البلدان النامية تقوده الأجور وان أعادة التوزيع الدخل تدريجيا يمكن أن تساعد على تسريع عملية التنمية من خلال تحفيز الطلب الكلي.[3] ومن ناحية التحليل النظمي يبين تايلور 1983 باستخدام نموذج بنيوي مدفوع بالطلب ان إعادة توزيع الدخل تدريجيا لصالح العاملين بأجر قد يزيد النمو إذا كان قطاع السلع الاجرية كبيرا وكان ناتجه

[1]-أمارتيا سن، فكرة العدالة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.

[2]- محمد شقير، فلسفة العدالة، **مرجح سبق ذكره**، ص:207.

[3] - تقرير الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **إعادة التفكير في اللامساواة في البلدان العربية**، بيروت:2019، ص:**10.**

يستجيب للزيادات في الطلب.[1] لا يكفي الدخل وحده لدفع اللامساواة الى الانخفاض ولا الى خفض أوجه اللامساواة في المشاركة السياسية، والواقع أن الأمرين كليهما يتطلبان نهجا متعدد الابعاد، فمثلا في غياب سياسات اجتماعية فعالة، يكون اللامساواة أحيانا كثيرة أبطأ بكثير من نمو الدخل، لقد حظي النهج المتعدد الابعاد بالكثير من الاهتمام منذ ان قدم امارتيا سن اول مرة مفهوم القدرات في محاضرات تانر عن المساواة سنة 1980، هذا المفهوم الذي يقدم منظورا جديدا عن الفقر يختلف اختلافا ملحوظا عن التركيز السائد على الدخل كسبب وحيد للفقر، ولنهج القدرة هذا مكونان رئيسيان هما القدرات و التوظيفات، أما التوظيفات فهي حالات الكينونة و الفعل اللتين ينبغي تمييزهما عن السلع التي تستخدم لتحقيقهما، في حين تركز القدرات على ما يقدر الناس القيام به وعلى ما يقدرون ان يكون عليه.[2]

أولا: القاعدة المؤسساتية لصنع السياسات تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية

يهدف هذا المحور الى تقديم مدخل إلى قضايا الحوكمة التي لها دور أساسي في تعزيز العدالة الاجتماعية وتنفيذ سياسات عامة مراعية للعدالة الاجتماعية بطريقة فعالة ومستدامة، آخذا في الاعتبار أن الفساد في عمل المؤسسات العامة يعرقل عمليات الإصلاح ويصعب تطبيق سياسات تخدم العدالة الاجتماعية، فالحوكمة الرشيدة هي مدخل رئيسي لتحقيق العدالة الاجتماعية ويجب تطبيقها في جميع جوانب السياسة العامة ذات الصلة.

أ-السياسات المتكاملة التي تعتمد على ثلاث محاور

من منظور السياسات فإن تحقيق الهدف التنموي المحوري وهو العدالة الاجتماعية وتقليص اللامساواة والتفاوت، يعني الانتقال من اللامساواة الى المساواة، ومن التهميش الى الادماج ومأسسة ذلك على نحو يضمن الإنجاز ويمكن تحديد هذه السياسات على النحو التالي:

01 – **المساواة**: اعتماد السياسات والتدخلات المناسبة للتعامل مع التفاوتات والمشكلات الراهنة والحد من حالات الفقر والحرمان والتفاوت بما هي واقع راهن موروث، ووضع مؤشرات لقياس الأداء والنتائج.[3]

---

[1] - تقرير الأمم المتحدة، **المرجع نفسه**، ص:11.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص ص: 11-12.

[3] - تقرير الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، **أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية**، سبتمبر 2020، ص:08.

02-**الادماج**: اعتماد السياسات الادماجية والتمكينية التي تضمن تكافؤ الفرص وتتيح لأصحاب العلاقة استخدام قدراتهم لتحسين مستوى معيشتهم بجهدهم الخاص، مع توفير بيئة مساعدة تساهم في ردم الهوة الاجتماعية والحد من الفقر، وتعكس مسار اليات الاستقطاب في المجتمع.

03-**العدالة**: وضع إطار مؤسسي وتشريعي للحقوق يضمن منع الانتهاكات والتمييز ضد أي فئة سكانية، ويكفل استدامة مسار التنمية وتحقيق العدالة بين الأجيال.[1]

الشكل رقم 02: تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال السياسات المتكاملة

المصدر: الاسكوا، **تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية**، الدورة التاسعة والعشرون، الدوحة، كانون الأول/ ديسمبر 2016 ص ص: 13-15.

في هذا السياق تعتبر الدولة بأبعادها السلطوية والرمزية والمؤسساتية من الاختراعات الاجتماعية المبكرة التي ساهمت في تشكيل المجتمع البشري معبرة في ذلك عن ضرورة تاريخية لتقدم البشرية من خلال تشكيلها الإطار الرمزي والمؤسساتي الأكثر أهمية وفعالية في

[1]- تقرير الأمم المتحدة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 8-9.

التنظيم المجتمعي، لاسيما في العصر الحديث كما يشكل الفكر السياسي الحديث الذي برز في عصر التنوير الأوروبي الأساس الأكثر أهمية واكتمالا الذي تقوم عليه النظريات السياسية المعاصرة وفي قلبها مفهوم الدولة القومية المدنية الحديثة ووظائفها ومؤسساتها واليات عملها في عالمنا المعاصر، مع اختلاف اشكالها، بالرغم من انها الفاعل الأكثر أهمية في صنع السياسات والمطالبة بمراعاة متطلبات العدالة الاجتماعية في سياساتها وممارساتها دون اهمال العناصر الأخرى التي تشكل منظومات الحوكمة في النظريات السياسية الحديثة.

ب-التنمية والدولة والمؤسسات: الشراكة المثلثة في الحوكمة وصناعة السياسات العامة

من حيث مفهوم التنمية البشرية تحديدا، لا تعتبر الدولة الفاعل التنموي الوحيد، بل تضيف إليها القطاع الخاص والمجتمع المدني، وهي بذلك تخالف النظريات الدولتية التي تضع قرار التنمية والمجتمع في يد الدولة وحدها، كما تخالف النظريات الاقتصادية الليبرالية المفرطة التي تعتبر أن السوق والياتها ومؤسساتها قادرة على تحقيق الانتظام العام بشكل ذاتي. والى جانب الشراكة المثلثة أضافت النظريات الحديثة في الحوكمة عناصر جديدة الى مفهوم الدولة المركزية ومؤسساتها، فقد تطورت مفاهيم الديمقراطية التشاركية كأحد ردود الفعل على التيارات الدولتية والسوقية، وباتت نظريات الحوكمة الحديثة تعتبر أن منظومة الحوكمة تتضمن الدولة المركزية ومؤسساتها، دون أن تقتصر عليها، بل تضم أيضا الهيئات اللامركزية، والقطاع الخاص ومؤسساته والمجتمع المدني ومنظماته، ومجموعات الضغط ووسائل الاعلام والراي العام والمؤسسات الاجتماعية والثقافية وتشكيلات اجتماعية أخرى كالعشائر في الدول العربية واضافة الى الدين والمؤسسات الدينية والطائفية.[1] والشكل التالي يوضح الشراكة المثلثة:

[1] - تقرير الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية**، بيروت، 2020، ص: 41.

الشكل رقم 03: الشراكة المثلثة في الحوكمة وصناعة السياسات العامة

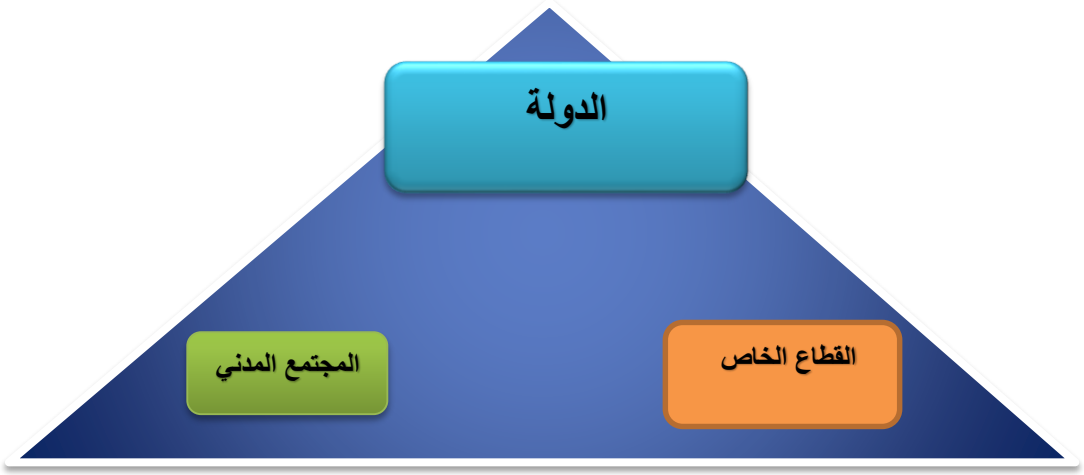

المصدر: تقرير الأمم المتحدة، الاسكوا،2020، **المرجع نفسه**، ص: 42.

تتطلب مسارات الحوكمة القائمة على مقاربة تشاركية اهتماما بأليات الشراكة وتوقعات الشركاء من الشراكة مع مراعاة ان الطرف الحكومي يبقى الفاعل الذي يملك السيادة على صناعة السياسة العامة، من هنا وضع اليات منفتحة، تتضمن القدرة على المساءلة المتبادلة وإمكانية المحاسبة مع احترام الاستقلالية والحرية والاختلاف والتنوع والاعتراف بالآخر.

مع ذلك فإن نموذج الدولة القومية الممأسسة، وتطور دور المؤسسات مقارنة بدور الافراد لا يزال يشكل النموذج النظري الصريح والضمني الذي يؤثر في الخيارات الأخرى وهذا ما يفسر التركيز عليه وعلى دور المؤسسات خصوصا ان الدول العربية تعتمده رغم ما يتعرض له من تفكك، بل أن استعادة دور الدولة التنموي والعمل المؤسسي يطرحان دائما بصفتهما حلا لمشكلات الوضع الراهن ومشروعا للتطوير الاستراتيجي.

ج-دور الدولة وحيز صنع السياسات

يرتبط دور الدولة التنموي بالخصائص البنيوية لنموذج النمو/التنمية المتبع ونوعية السياسات المعتمدة بالإضافة الى دورها في إعادة التوزيع بين الشرائح الاجتماعية المختلفة. وتفرض مقاربة العدالة الاجتماعية على الدولة مجموعة من الواجبات الاقتصادية والاجتماعية حيث لا تقدر قوى السوق وحدها على الوفاء بمتطلبات المجتمع العادل. وتتضمن هذه المقاربة وعيا بان المساواة في الحقوق تبقى مطلقة بينما المساواة في الواجبات مرتبطة بالقدرات، وفي

هذا الإطار يتوسع النقاش على المستويات الدولية والإقليمية حول العلاقة بين هذه المقاربة التي تفترض توسعا في دور الدولة من جهة، والمقاربات النيوليبرالية من جهة أخرى، التي ترتكز على نوعيين رئيسيين من الإجراءات: الأول إزالة القيود التنظيمية وفتح الأسواق المحلية، بما في ذلك الأسواق المالية، أمام المنافسة الأجنبية، والثاني تقليص دور الدولة، وذلك من خلال الخصخصة ووضع قيود على قدرة الحكومات على مراكمة عجز مالي وديون الى ان عددا من السياسات النيوليبرالية لم يعمل بالطريقة الملائمة، وبالتالي لم تسفر هذه السياسات عن النتائج المتوقعة. فمثلا توصلت الدراسة فيما يتعلق بسياسة ضبط أوضاع المالية العامة، التي تسمى بسياسة التقشف وتركز على الحد من العجز المالي ومستويات الدين، وإزالة القيود عن حركة رؤوس الأموال عبر الحدود.[1]

ثانيا: تجارب تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية

كان مطلب تحقيق العدالة الاجتماعية أحد المطالب الجوهرية منذ بدأ الحراك في الدول العربية المختلفة ولا تعتبر العدالة الاجتماعية مفهوما مجردا، بل أنه بتفكيك المفهوم نجده يرتبط ارتباطا كليا بحياة المواطنين اليومية ويترجم من خلال عدالة توزيع الموارد واستهلاكها، متوسطات دخول المواطنين، سهولة الوصول للخدمات العامة، وليتم فعليا تحقيق العدالة، يجب أن يكون ذلك من خلال تبني الحكومات لسياسات عامة في مختلف المجالات. ولا يكفي فقط تبني الحكومات لسياسات عامة معينة بل يجب أيضا ان تضمن عملية صنع السياسات العامة تحقيق العدالة الاجتماعية.

01-عملية صنع السياسات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

تجدر الإشارة الى أن عملية صنع السياسات العامة تؤثر بشكل كبير على مدى تحقق العدالة الاجتماعية. حيث أنه من أ هم مؤشرات السياسة العامة الفعالة والناجحة هو كونها تتم بطريقة تشاركية، وضمان مبدأي المحاسبة والشفافية في صنع واتخاذ القرارات.

هناك علاقة بين عدم تحقق العدالة الاجتماعية وبين الفساد والذي بدوره يؤثر على عمليات توزيع وإعادة توزيع الثروات، فيعد الإفلات من العقاب أحد الأسباب الرئيسية التي أدت ولازالت إلى تفشي الفساد والرشوة في المنطقة العربية.

[1] - تقرير الأمم المتحدة الاسكوا، **مرجع سبق ذكره**، ص:43.

أ-على سبيل المثال في المغرب: ورغم أن الدستور الجديد يربط المسؤولية بالمحاسبة، نجد أن هناك معدلات فساد عالية مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني بتقليص الاستثمار المنتج وتقويض المنافسة الشريفة وتعطيل تنافسية المقاولات وتعميق الفقر وتهديد السلم الاجتماعي، فالحكومة المغربية توفر بالكاد الحد الأدنى من المعلومات المتعلقة بالموازنة للمواطنين، كما لا توفر اية إمكانية للتتبع العام للميزانية، هكذا الى جانب ضعف اليات المراقبة التي تتوفر عليها كل من السلطة التشريعية والمجلس الاعلى للحسابات لمتابعة الموازنة،[1] في الوقت نفسه تمثل الصفقات العامة الجانب الأكبر من النفقات العامة وتعتبر شفافية الإجراءات المتبعة في تلك الصفقات بما يضمن المنافسة الشريفة وصولا الى أسعار تنافسية ومعقولة مقابل الاشغال والسلع والخدمات المقدمة، حقا أساسيا ومشروعا باعتبارها مدخلا أساسيا لحماية المال العام ومرتكزا رئيسيا لدولة القانون والنظام الديمقراطي.[2] ولكن الواقع يؤكد أن الصفقات العامة ورغم كل النصوص القانونية وكل الشعارات الحكومية، لا تزال مجالا لشيوع الرشوة وجميع أنواع الفساد مما يؤثر سلبا على جودة السلع والخدمات ما يرهن التنمية الاقتصادية والاجيال القادمة عبر الالتجاء الى القروض.

ب: التجربة المصرية: خاضت مصر تجربتين من المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بعد ثورة 25 يناير، بعد ان وجدت انه لا مناص من اللجوء للصندوق، التجربة الأولى إبان حكومة عصام شرف الأولى، وتوصلت مصر لما يشبه الاتفاق المبدئي للحصول على قرض بقيمة 3.2 مليار دولار، الا ان مصر أعلنت عن رفضها للاتفاق في مراحله النهائية مدعية أن القرض يمس السيادة الوطنية، وذلك في يونيو 2011م.

اكتفت مصر ببعض الإجراءات الخاصة بالموازنة، وقدمت القوات المسلحة وقتئذ دعما للموازنة، تمثل في مليار دولار، الا ان الازمة التمويلية التي مرت بها مصر أخذت في التصاعد، حتى بلغت مراحل متقدمة، من دين عام محلي تجاوز 1.7 مليار جنيه مصري، وعجز بالموازنة العامة بلغ في عام 2013/2012 نحو 13.7% من الناتج المحلي، ودين خارجي وصل الى 45.2 مليار دولار.

---

[1] - شيماء الشرقاوي، **السياسات العامة ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية، ورقة تحليلية**، القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، 2017، ص:06.

[2] - شيماء الشرقاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 6-7.

خاضت مصر تجربتها الثانية مع الصندوق في نوفمبر 2012م، للحصول على قرض بمبلغ 4.8 مليار دولار، وتمثلت الإجراءات المتبعة في زيادة شرائح متعددة بضريبة المبيعات، وبخاصة السجائر ومنتجات التبغ والخمور، وفرض ضريبة على تعاملات البورصة الخاصة بالتداول قيمتها 1في الالف. الا ان دخول مصر في هذا التوقيت على الاستحقاق الانتخابي الخاص بالدستور، جعل الحكومة تتراجع عن تنفيذ هذه الإجراءات، وإرجاء التنفيذ لأجل غير مسمى، مما أفشل التوصل لاتفاق مع صندوق النقد للمرة الثانية[1].ولم يختلف الواقع في مصر كثيرا فقد تمثل الفساد الإداري والمالي في غياب الطابع المؤسسي للدولة واستبداله بتزاوج فادح بين الثروة والسلطة حيث أصبحت الدولة يتحكم في مسارها الاقتصادي والسياسي حفنة من الاعمال لا يتجاوز عددهم العشرات، وبات واضحا هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات، وبالتالي فيما يتعلق بموضوع الفساد والشفافية في الدول التي شاهدت حراك شعبي مثل المغرب ومصر نلاحظ استمرار نمط الفساد واعادة انتاجه حيث لازالت أوضاع الفساد قائمة ولم تتقلص معدلاته سواء قبل 2011 او بعده لعل التناقضات الواضحة بين الحقوق التي ترد بالدساتير وخاصة الدستور المغربي والمصري فيما يتعلق بإعمال المعايير المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد وبين التشريعات والقوانين التي تعكس تلك الحقوق حيث تفرغها من محتواها، وفي نفس السياق لازالت الموازنة في العديد من دول المنطقة العربية، تعتمد في إعدادها على كونها مجرد بيان مالي دون الاهتمام الكافي بتعديلها بحيث تقوم على قاعدة البرامج والأداء، كما ان غياب المنهاجية التشاركية في اعداد الموازنة وسيادة المركزية الشديدة رغم كل دعاوي اللامركزية المختلفة، تحد من إمكانية إشراك المواطنين في إعداد الموازنة.[2]

فيما يخص العلاقات الاجتماعية وقضية إعادة التوزيع، فان التطور في دور الدولة يصحبه تغير في هيكل العلاقات الاجتماعية داخل الدول، بما في ذلك الدول النامية، التجاء الرأسمالية المحلية بالاحتماء بالرأسمالية العالمية واعتقادها بان الطريق الى التقدم هو اشراكها في إدارة الأنشطة الاقتصادية التي يقدر لها ان تقود التنمية وان تخرج الاقتصاد الوطني من قيود التخلف، وبدلا من ان تقوم حكومات وطنية تسعى الى استقطاب وتعبئة الموارد المحلية

[1] - عبد الحافظ الصاوي، اقتصاديات الربيع العربي وعقبة المؤسسات الدولية، **مجلة البيان الربيع العربي المسار والمصير**: الرياض، 2015، ص ص: 467-468.

[2]-شيماء الشرقاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص:7.

المعرفية والمالية والى تطوير القدرات الإدارية والفنية والى إدارة الاقتصاد على نحو يحقق كفاءة أداء ما تعطيه أولوية استراتيجياتها التنموية، فإن الحكومات مطالبة بان تعترف ليس فقط بعجز أجهزتها البيروقراطية عن أداء هذه الوظائف، بل وأيضا بعجز مواطنيها المنتمين الى القطاع الخاص المحلي عن تحمل تبعات التنمية المتسارعة[1]. ولا يقتصر الامر على قطاع الاعمال اذ ان البيئة المحلية تتطلب تطويرا في التعليم وفي التشريعات وأساليب اتخاذ القرار ورسم السياسات وما يساند ذلك من أجهزة بحث وتطوير. ولعل خطورة التعليم تكمن في انه يمثل القاعدة الأساسية للمنظومة الثقافية، وان يسمى تطويرا له يفتح الباب امام إدراج مكونات غربية، لا تمحو فقط الهوية الوطنية، بل تسعى الى غرس معتقدات تخدم أغراض الشركاء الأجانب حتى ولو لم تكن مما يدخل في المنظومات الثقافية للدول التي ينتمون اليها ولسنا بحاجة الى التذكير بما ادخله الامريكيون من تغيير مناهج التغيير المصري لتشويه القضايا ذات الشأن في الحركة الوطنية المصرية، والموقف من الكيان الصهيوني الذي يراد استغلاله من اجل إعادة بناء اقتصاد مصر والاقتصادات العربية عامة على أساس حرية الحركة أمام الرأسمالية العالمية بل إن هذا التغلغل في النظم التعليمية والاسس الثقافية هو الذي أنشأ حواجز حدت من العلاقات بين دول المغرب العربي وباقي الوطن العربي، إن القاسم المشترك بين هذه الاعتبارات جميعا، والنتيجة الرئيسية التي تترتب عليها هو ترسيخ فقدان الثقة في القدرات الوطنية اقتصادية كانت ام ثقافية ام بحثية[2]. ويضاف الى ذلك ما يقيمه منظرو مدرسة الليبرالية الجديدة وهي الاتجاه المسيطر في مؤسسات التمويل الدولية المشرفة على برامج الإصلاح الاقتصادي من علاقة حتمية بين الحرية الاقتصادية القائمة على استبعاد أي دور للدولة قدر الإمكان وبين الحرية السياسية من ثم فهم يقيمون علاقة مباشرة بين الاخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي وبين التحول الديمقراطي في هذه النظم، مستندين في ذلك الى مجموعة من الأسباب تتلخص في:

[1]-عبد الباسط عبد المعطي واخرون، **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي**، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط2، 2005، ص ص:99-100.

[2]-عبد الباسط عبد المعطي واخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 101.

1- تتضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي فرض ضرائب إضافية بناءا على قاعدة " لا ضرائب دون تمثيل" يبدو من الطبيعي تعزيز المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي ككل.

2- تعني سياسات الإصلاح الاقتصادي في الواقع وقف الإعانات الحكومية وكما ان القاعدة ان " لا ضرائب دون تمثيل" فإنه " لا وقف للاعانات الحكومية بدون مشاركة حيث يبدوا ذلك منطقيا بصورة خاصة في الدول التي أسست شرعيتها بصورة أساسية على الفعالية الاقتصادية، حيث " تنازل الفقراء عن حقوقهم السياسية لقاء منافع مادية تضمنها الحكومة "

3- ضرورة توفير البيئة المناسبة والمستقرة من اجل الاستثمار، وهذا ما يعني ويستدعي حماية قانونية صارمة.[1]

4- حاجة السوق للمعلومات وحماية حقوق الملكية.

وعلى الرغم من المبررات والمسوغات السابقة للعلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي، وما يظهره واقع تجربة النظم العربية في هذا المجال.[2]

في الختام سيكون أمام مصر خيارا واحدا، وهو اللجوء لقرض صندوق النقد الدولي، حيث أعلن كل من ملك السعودية ووزير خارجية الامارات عن عزمهما مساعدة مصر، من خلال الدعم بالاستثمارات الخليجية، وكذلك الاستعانة بالمؤسسات المالية الدولية لعقد مؤتمر المانحين.

ج: التجربة التونسية:

على الرغم من المؤشرات الاقتصادية الكلية الإيجابية التي حققتها تونس قبل ثورتها نهاية عام 2010م، الا ان مشكلتها الاقتصادية كانت هي شرارة تلك الثورة، وبخاصة قضية البطالة، التي لازالت تشهد معدلات مرتفعة مع نهاية عام 2012م، بنسبة تصل الى 19%، ونحو 42% بين الشباب، وان كانت قاعدة بيانات البنك الدولي تشير الى ان معدل البطالة في عام 2012م بلغ 12.8%. وهو الامر الذي يدلل على فساد نموذج التنمية المتبع في تونس وباقي دول الربيع العربي قبل الثورات، فلو كانت هذه المؤشرات المرتفعة في معدلات النمو، واحتياطيات النقد

[1] - حمدي عبد الرحمان وآخرون، **التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات**، عمان: جامعة آل البيت، 2000، ص:131.
[2] - حمدي عبد الرحمان وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 131-132.

الأجنبي ذات دلالة، لما تأججت شرارة الثورة التونسية، التي كانت بمثابة قاطرة الثورات العربية[1]. كما ان نجاح الحكومة التونسية في الوصول لاتفاق منع صندوق النقد الدولي، شجعها على الخوض في الحصول على قروض خارجية من الاتحاد الأوروبي، في إطار ما سمي "شراكة دوفيل" وثمة مخاوف لدى الخبراء الاقتصاديين من ان تفرط الحكومة في توجهها للاقتراض من الخارج، وبخاصة ان الدين الخارجي وحده يمثل نحو51.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني ان أعباء الاقتراض سوف تقضي على أمل أية إصلاحات تتمثل في خفض الانفاق وزيادة الإيرادات. وهناك ملاحظة أخرى تتعلق بإصلاح الهياكل المالية لرؤوس أموال البنوك العامة، تتعلق بالمساءلة والشفافية، وهي مصير ما الت اليه الأوضاع المالية داخل تلك البنوك من ترد، قبل الثورة ومحاسبة المسؤولين عنها، حتى تكون التكلفة التي سيتحملها الشعب التونسي من اجل اصلاح هذه البنوك عبر الاقتراض لها ثمن[2]. ولا تزال الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة في تونس، على الرغم من انجاز دستور وصف بانه توافقي، وتخلي حركة النهضة عن السلطة طواعية لتحاشي حالة العنف التي كان يتوقع للبلاد ان تمر بها اذ ما استمرت النهضة في الحكم، مما أدى الى ان يكون معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي هناك دون الطموحات المرجوة، اذ بلغ في نهاية عام 2013م نحو 2.3% بعد توقعات بالوصول لنسبة 3.5%. كما ان التضخم لا يزال بمعدلات مرتفعة بتونس تراوحت ما بين 5.5% و6.5% على مدار عامي 2012 و2013 م وأيضا لا يزال عجز الموازنة العامة يحقق نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي اذ قدر عجز الموازنة بنسبة 4.5% مع الاخذ في الاعتبار ترحيل بعض الالتزامات الحكومية لعام 2014م، وهو ما يعني ان العجز سيفوق المعدل المعلن ليصل الى 8%. وتشير تقييمات صندوق النقد الدولي عبر بيانات زياراته الدورية الى ان التعافي بالاقتصاد التونسي لا يزال ضعيفا، ويرجع صندوق النقد السبب في ذلك للأوضاع الإقليمية والدولية، حيث تعيش أوروبا أزمتها المالية والاقتصادية مما أثر على حركة التعاملات الاقتصادية الخارجية لتونس بالسلب. ومن المقرر ان ينتهي الاتفاق المبرم بين تونس وصندوق النقد الدولي في يونيو 2015م ولكن ما يلوح في الأفق بتقديرات الصندوق ان تعافي الاقتصاد التونسي لا يزال ضعيفا، ولا زالت المشكلات الهيكلية والمالية التي دعت لاتفاق مع صندوق

[1]-عبد الحافظ الصاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 465-466.
[2] -عبد الحافظ الصاوي، **نفس المرجع السابق**، ص ص:466-467.

النقد قائمة، من حيث ارتفاع عجز الموازنة، وكذلك ارتفاع قيمة الدين العام (المحلي والخارجي)، حيث تتجاوز نسبة 100% من الناتج المحلي.[1]

02-اتجاهات الفقر وتفاوت الدخل في المنطقة العربية

تشير تقارير البنك الدولي الى ان ستة بلدان عربية، هي: مصر، والجزائر، والأردن، والمغرب، وتونس، واليمن، كانت قد حققت مستويات منخفضة من الفقر مع منتصف الثمانينيات واواخرها. وعلى الرغم من عدم توافر بيانات كافية لواقع الفقر في البلدان العربية قبل الثمانينيات، الا ان البيانات المتوافرة تؤكد ان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا كانت أقل مناطق العالم النامي فقرا في أواخر الثمانينيات. أما اتجاهات الفقر في هذه المنطقة منذ منتصف الثمانينيات، فإنها متذبذبة، الامر الذي دفع بتقرير البنك الدولي الى القول انه على الرغم من ان دول الشرق الأوسط حققت تقدما ملموسا في تخفيض مستويات الفقر حتى أواخر الثمانينيات، الا ان هذه الدول أخفقت في تحقيق أي تقدم في تقليل الفقر بعد ذلك، مع تفاوت في درجة هذا الإخفاق، حيث انه في عام 2001 كان مستوى الفقر في البلدان العربية، مثل الجزائر واليمن والأردن والمغرب وتونس، تتفاوت بين 5و18 بالمئة، باستثناء مصر التي كان مستوى الفقر فيها مرتفعا، ويتفاوت بين 40و50 بالمئة. ويؤكد تقرير صندوق النقد العربي الصادر في عام 2009، انه بحسب مؤشرات الفقر المستندة الى خطوط الفقر الوطنية،[2] فان اخر البيانات المتوافرة تشير الى انه يمكن تقسيم الوطن العربي الى مجموعتين: **الأولى**، وهي التي يزيد فيها معدل الفقر على 30 بالمئة، وتشمل البلدان ذات الدخل المنخفض، وهي اليمن وفلسطين والسودان وموريتانيا والصومال وجيبوتي وجزر القمر، والمجموعة **الثانية** التي يتراوح فيها معدل الفقر بين 19.6 بالمئة مصر و3.8 بالمئة تونس، والتي من بينها كذلك المغرب والبحرين ولبنان والجزائر وسورية والأردن. اما بقية البلدان العربية، بم[3]ا في ذلك بلدان مجلس التعاون الخليجي، فلم تتوافر عنها بيانات، وان كنا لا نستبعد وجود جيوب فقر في هذه الدول، بخاصة في السعودية. أما فيما يتعلق بتفاوت الدخل، فان البيانات المتوفرة اقل من تلك عن الفقر، ولكنها تشير الى ان مستوى التفاوت في الدخل كان أكبر في السبعينيات منه في التسعينيات، وان

[1]-**المرجع نفسه**، ص: 467.
[2] - يوسف خليفة اليوسف واخرون، **ازمة الدولة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2012، ص: 443.
[3] - يوسف خليفة اليوسف واخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص:443.

"معامل جيني" لهذه المنطقة يتفاوت بحسب اخر البيانات المتوافرة ما بين 0.34 و0.44، ما يجعل دول المنطقة أفضل من اغلب دول أمريكا اللاتينية، وافريقيا تحت الخط، واسوأ من اغلب الدول في شرق وجنوب اسيا. وهنا لا بد من التنبيه الى ان دول شرق اسيا حرصت على ان يكون توزيع مكاسب النمو الاقتصادي أكثر عدلا، بعكس تجارب الدول الأخرى، ما جعل شعوبها، بحسب رأي كثير من المراقبين، أكثر تضامنا معها في مواجهة الصدمات الاقتصادية بأشكالها. هذا في ما يتعلق بتفاوت الدخل في كل دولة، اما تفاوت الدخل في البلدان العربية، فان افضل مقياس له هو دخل الفرد الذي تفاوت في عام 2008 ما بين 1128 دولارا في موريتانيا، و70.651 دولارا في قطر، علما ان الأغلبية العظمى من البلدان العربية ذات الكثافة السكانية لا يزيد فيها متوسط دخل الفرد على 5000 دولار، وقد يكون هذا هو السبب الذي يجعل متوسط دخل الفرد للبلدان العربية مجتمعة يساوي 5858 دولارا للعام نفسه، هذا يعني ان اغلبية العرب يعيشون على دخل منخفض، وان كانت الية الاعلام الغربي تخلط بين هذه الحقيقة المرة، ومتوسط الدخل في البلدان النفطية التي لا تمثل شيئا من اجمالي سكان البلدان العربية[1]. نرى ان التغييرات في الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية التي أدت الى عولمة أسواق السلع والخدمات وتدهور نسب التبادل التجاري، والدين الخارجي، وتنفيذ برامج التصحيح الهيكلي، والأزمات المالية المتتالية كلها عوامل اثرت على الفقر والفقراء والشكل رقم 04 يوضح ذلك: الأسباب الاقتصادية على المستوى الكلي للفقر.

[1] - يوسف خليفة اليوسف واخرون، **المرجع نفسه**، ص ص: 443-444.

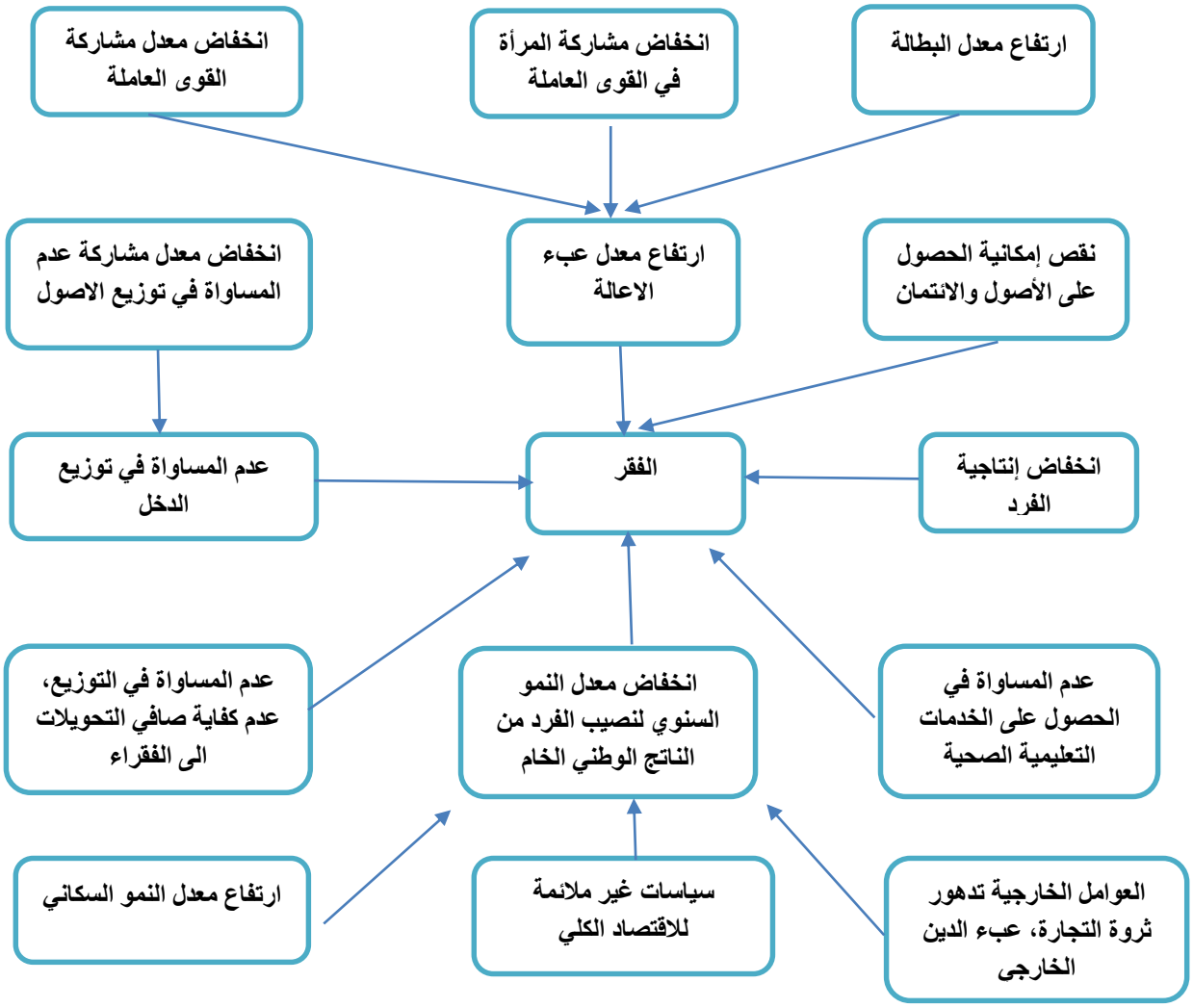

المصدر: حاجي فطيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 19.

تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية التي تتبعها الحكومات على الفقر بطرق مباشرة واخرى غير مباشرة تتمثل مجمل هذه السياسات في التالي: السياسات المؤثرة في النمو الاقتصادي والطلب على اليد العاملة، سياسات الانفاق الحكومي، سياسات اصلاح النظام التعليمي والتدريبي، سياسات التشغيل، سياسات الاستثمار في الرأسمال البشري، تبني سياسة لإصلاح القطاع المالي، سياسات خفض حجم التوزيع في المستويات العليا من الدخل من خلال الضرائب على الدخل والثروة التصاعدية، سياسات زيادة الدخل الشخصي للمستويات المنخفضة من الدخل، سياسات التمويل الصغير. وتتمحور معظم السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر حول تأسيس شبكات للضمان الاجتماعي لحماية الفقراء من الصدمات الخارجية

والداخلية وتشمل هذه البرامج على: شبكات الضمان الاجتماعي، برامج التحويلات النقدية والعينية، برامج الاشغال العامة، وتتمثل الاليات السياسية في تمكين الفقراء من أسباب القوة عن طريق زيادة قدرة الفقراء على التاثير في المؤسسات الحكومية من خلال إزالة الحواجز القانونية والسياسية والإدارية، الحد من الفساد، واستخدام سلطة الدولة الى الاعمال التي تفيد الفقراء، احترام الأنظمة السياسية للقانون وكذا تشجيع الفقراء في العمليات السياسية، جعل اللامركزية في خدمة الفقراء.[1]

الشكل التالي رقم 05، يبين استراتيجيات وطرق مكافحة الفقر والمتمثلة في الاستراتيجية الشاملة والمستدامة للتنمية الاقتصادية والإنسانية، سياسة توزيع الدخل، سياسة القروض، السياسة النقدية، السياسة المالية، واستراتيجية محاربة الفقر والاقصاء.

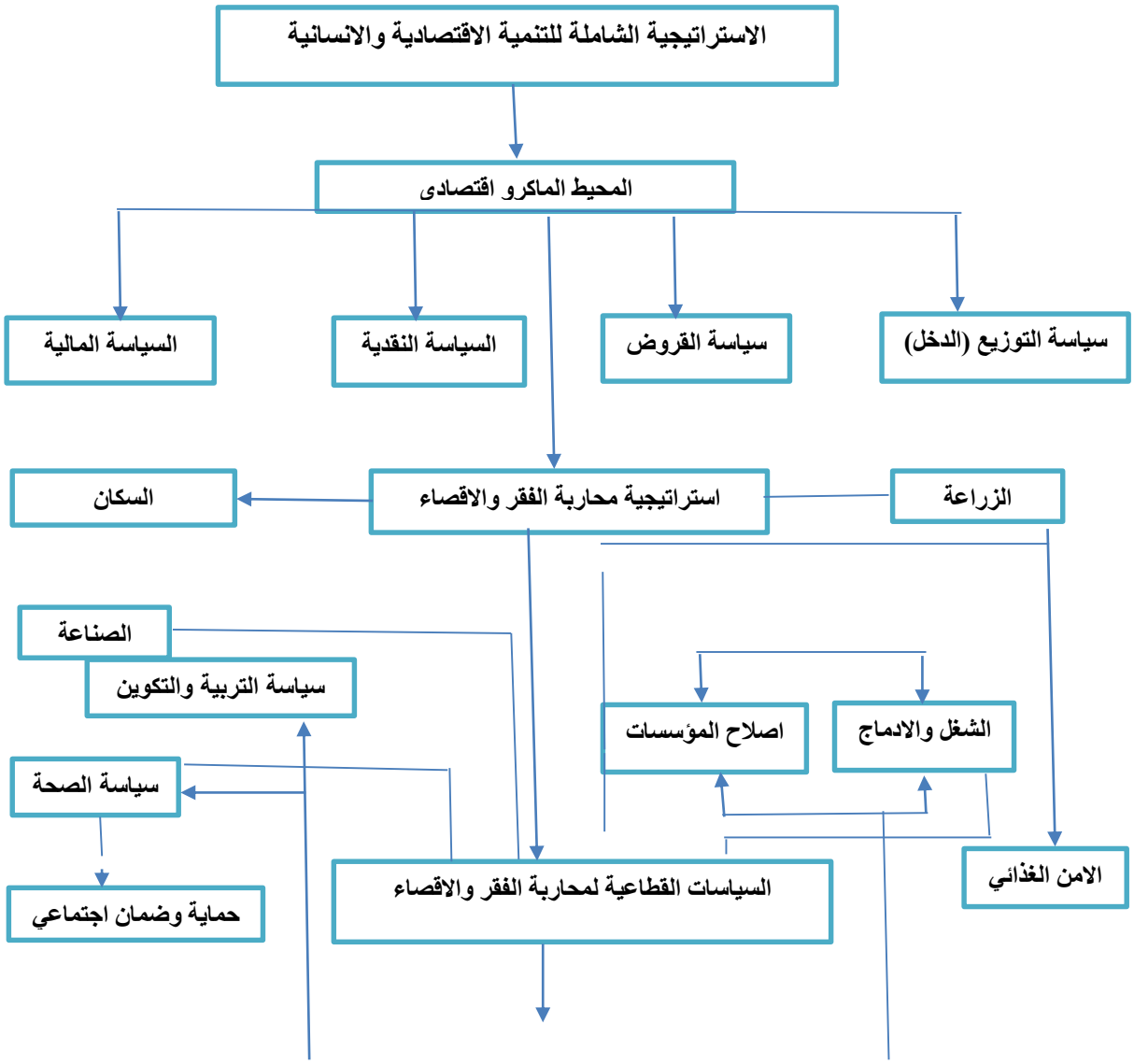

[1] - حاجي فطيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 41-47.

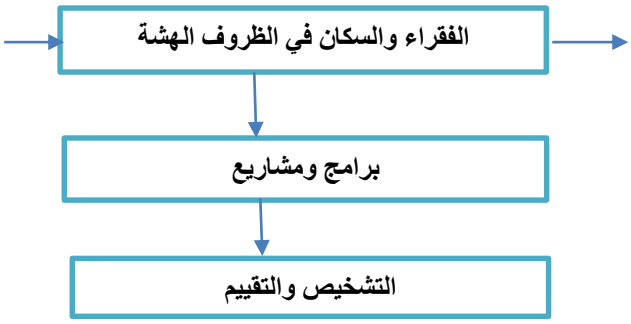

المصدر: حاجي فطيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص:51.

تعد أزمة الفقر من اكثر المشكلات والتحديات التي باتت تؤرق سكان العالم والمنطقة العربية خاصة وقد تضافرت جملة من المتغيرات والعوامل على المستوى المحلي والعالمي في توسيع دائرة الفقراء في الدول العربية، ويتجه الراي الى ان القضاء على الفقر يتطلب تركيز الجهد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد خدمات الضمان الاجتماعي للنهوض بأوضاع اشد قطاعات السكان ضعفا، لان مسالة محاصرة الفقر ومعالجته ومسبباته والتخفيف من أثاره ليست فقط حاجة إنسانية بل صمام امان اجتماعي وذلك من خلال تطبيق استراتيجية شاملة مستدامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية قائمة على مبدأ الاعتراف.

الخلاصة والاستنتاجات

نستنتج مما سبق ذكره أن المقاربات التي تحبس العدالة في إطار مادي اقتصادي يتمحور حول توزيع الثروة، لن يتعدى مشروعها لتحقيق عدالة اقتصادية-اجتماعية، حيث ستكون بدايته من توزيع الثروة، ونهايته في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يترتب عليه سياسات وبرامج وأدوات تنسجم معه.

من يرى أن العدالة السياسية تنبع من توزيع السلطة وعدم حصرها، فان مشروعها سوف ينحصر في عملية الفصل بين السلطات، وما يستتبعه ذلك من نتائج ومترتبات في أكثر من مجال، وعلى أكثر من صعيد.

اما المقاربة التي ترى في العدالة جذرا في النفس، ونبتا في الوعي والوجدان، فسوف يكون مشروعها للعدالة مختلفا، حيث يبدا من النفس ولا ينتهي عندها، ويشرع من التربية ومن ثم يتجاوزها. أي ان ذاك المشروع سوف يكون مشروعا تربويا-أخلاقيا في منطلقه، يقوم على أسس فلسفية وفكرية ومعرفية، ليتكامل ويشمل مجمل الابعاد الأخرى ذات الصلة من قانونية واقتصادية واجتماعية وغيرها في مراحله اللاحقة.

وعليه فان حسم الموقف من الجوهر الفلسفي للعدالة ونواتها الأولى، هو الذي يحدد لنا أي مشروع ننتهج، والسياسات والبرامج والأدوات وجميع الخطوات ذات الصلة، ويؤسس لاتجاهات أكثر واقعية، واوسع شمولية، واشد قدرة على انتاج العدل، ويوفر أرضية صلبة تتيح تشييد مسارات بعد استدامة، وأقرب الى بلوغ الغاية. يتفق معظم الاقتصاديين على أن هناك علاقة سببية بين اللامساواة و النمو، رغم أن طبيعة هذه العلاقة قد لا تكون مفهومة تماما ورغم أن الآراء بشأن اتجاه السببية قد تختلف تبعا للاطار النظري، يحاجج الادب الكلاسيكي الجديد أن المداخيل تتولد من الإنتاجية الحدية للفرد، فالناس يكسبون ما يولدونه للمجتمع، ومن الناحية النظرية فإن الطلب يساوي العرض، وللعوامل و المتغيرات بما فيها اليد العاملة، وتستند العلاقة السببية العكسية إلى نماذج الماركسية الجديدة التي تصف توزيع الدخل على أنه عملية تحددها القوى التفاوضية للشركات الرأسمالية إزاء العمال التي تعتمد عليها بدورها عوامل سياسية ومؤسسية واقتصادية.

هناك كثير من الأدلة التي تشير إلى ان نمو البلدان النامية تقوده الأجور وان أعادة التوزيع الدخل تدريجيا يمكن أن تساعد على تسريع عملية التنمية من خلال تحفيز الطلب الكلي.

كان مطلب تحقيق العدالة الاجتماعية أحد المطالب الجوهرية منذ بدأ الحراك في الدول العربية المختلفة ولا تعتبر العدالة الاجتماعية مفهوما مجردا، بل أنه بتفكيك المفهوم نجده يرتبط ارتباطا كليا بحياة المواطنين اليومية ويترجم من خلال عدالة توزيع الموارد واستهلاكها، متوسطات دخول المواطنين، سهولة الوصول للخدمات العامة، وليتم فعليا تحقيق العدالة، يجب أن يكون ذلك من خلال تبني الحكومات لسياسات عامة في مختلف المجالات. ولا يكفي فقط تبني الحكومات لسياسات عامة معينة بل يجب أيضا ان تضمن عملية صنع السياسات العامة تحقيق العدالة الاجتماعية.

تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية التي تتبعها الحكومات على الفقر بطرق مباشرة واخرى غير مباشرة تتمثل مجمل هذه السياسات في التالي: السياسات المؤثرة في النمو الاقتصادي والطلب على اليد العاملة، سياسات الانفاق الحكومي، سياسات اصلاح النظام التعليمي والتدريبي، سياسات التشغيل، سياسات الاستثمار في الرأسمال البشري، تبني سياسة لإصلاح القطاع المالي، سياسات خفض حجم التوزيع في المستويات العليا من الدخل من خلال الضرائب على الدخل والثروة التصاعدية، سياسات زيادة الدخل الشخصي للمستويات المنخفضة من الدخل، سياسات التمويل الصغير.

تتمحور معظم السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر حول تأسيس شبكات للضمان الاجتماعي لحماية الفقراء من الصدمات الخارجية والداخلية وتشمل هذه البرامج على: شبكات الضمان الاجتماعي، برامج التحويلات النقدية والعينية، برامج الاشغال العامة، وتتمثل الاليات السياسية في تمكين الفقراء من أسباب القوة عن طريق زيادة قدرة الفقراء على التأثير في المؤسسات الحكومية من خلال إزالة الحواجز القانونية والسياسية والإدارية، الحد من الفساد، واستخدام سلطة الدولة الى الاعمال التي تفيد الفقراء، احترام الأنظمة السياسية للقانون وكذا تشجيع الفقراء في العمليات السياسية، جعل اللامركزية في خدمة الفقراء.

تعد ازمة الفقر من اكثر المشكلات والتحديات التي باتت تؤرق سكان العالم والمنطقة العربية خاصة وقد تضافرت جملة من المتغيرات والعوامل على المستوى المحلي والعالمي

في توسيع دائرة الفقراء في الدول العربية، ويتجه الراي الى ان القضاء على الفقر يتطلب تركيز الجهد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد خدمات الضمان الاجتماعي للنهوض بأوضاع اشد قطاعات السكان ضعفا، لان مسالة محاصرة الفقر ومعالجته ومسبباته والتخفيف من أثاره ليست فقط حاجة إنسانية بل صمام امان اجتماعي وذلك من خلال تطبيق استراتيجية شاملة مستدامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية قائمة على مبدأ الاعتراف.

لابد من التسليم بان اقتصاديات الربيع العربي تعيش بالفعل ازمة اقتصادية ومالية، ولكنها نتاج سنوات متراكمة من الممارسات الخطأ، وبالتالي فان حلول تلك المشكلات لا تصلح معها طريقة العلاج بالصدمة، نتيجة لما يترتب عليها من مضار اجتماعية واقتصادية مجربة، في بلدان الربيع العربي قبل الثورات، وفي كثير من الدول النامية، التي وجدت نفسها في وضع لا تحسد عليه، فأداؤها الرقمي يشهد تحسنا في جداول البيانات، بينما الواقع المعيش لأفراد مجتمعاتها يعكس غير ذلك من ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وسوء توزيع الثروة. وثمة عوامل مشتركة بين دول الربيع العربي لا زالت تعصف بها وتعمق من أزمتها الاقتصادية، ألا وهي عدم النجاح في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، مما حرمها من عوائد النقد الأجنبي، من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، او السياحة، او تصدير النفط في الحالة الليبية. كما ان عدم التسليم بنتائج العملية الديمقراطية سوف ينتج واقعا ديكتاتوريا جديدا، سوف يطيل من أمد الازمة الاقتصادية، ويعمق من تداعياتها السلبية.

على الرغم من سلبية الحلول المطروحة من قبل صندوق النقد الدولي للمشكلات الاقتصادية والمالية لدول الربيع العربي، فانه ينبغي لحكومات تلك البلاد الا تعتمد على حل واحد يتمثل في الغاء الدعم او خروج الدولة من النشاط الاقتصادي لصالح الاقتصاد الخاص، او تخفيض قيمة العملة المحلية، وانما عليها ان تأخذ بالإجراءات المتممة لهذا الحل، مثل القضاء على الفساد ومنع تهريب السلع الحيوية، وبناء شبكات الأمان الاجتماعي للفئات المهمشة، وسرعة مرونة الجهاز الإنتاجي للاستفادة من خفض العملة المحلية، حتى لا يكون ذلك على حساب ارتفاع قيمة فاتورة الواردات وانهيار الصناعات المحلية.

كما ركزنا على تجارب الدول العربية في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ظاهرتي الفقر وتفاوت الدخل واتضح لنا ان الوطن العربي يعني من معدلات فقر متزايدة منذ منتصف الثمانينات مع شيء من تفاوت الدخل، داخل كل بلد عربي وبين البلدان العربية بدراسة أسبابها وخصائصها واثارها وتوصلنا الى ان هذه الظاهرة تعود الى أسباب ومتغيرات متعددة، أهمها اعتماد هذه المنطقة على النفط وغيره من مصادر النمو غير المستقرة، وانتشار الفساد، ذلك بالإضافة الى تراجع دور الحكومات في توفير العدالة الاجتماعية بسبب تراجع النمو الاقتصادي، وكذلك بسبب سياسات إعادة الهيكلة التي لم تكن مبنية على فهم سليم لطبيعة هذه الاقتصادات، والتي لم تواكبها كذلك صمامات أمان للتعامل مع اثارها السلبية، وخاصة في يتعلق بالفئات الفقيرة.

في الأخير نستنتج باختصار سبل علاج ظاهرتي الفقر وتفاوت الدخل في السنوات القادمة التي من أهمها السعي الى تحقيق نمو اقتصادي ذاتي ودائم، يتحقق بتكامل اقتصادي عربي تكون باكورته منطقة التجارة العربية الكبرى، ذلك بالإضافة الى الارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية والصحية والسكنية كما وكيفا، وبإيجاد صمامات أمان للتعامل مع الفقر وتفاوت الدخل مثل زيادة الدعم وترشيده ليصل الى مستحقيه، وتمويل المشروعات الصغيرة، واحياء مؤسستي الزكاة والوقف، وإصلاح نظم التقاعد، وقبل ذلك التشديد على المسؤوليات الأسرية، ومحاربة الفساد بكل صوره ودرجاته.

الفصل الثاني: مشكلة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي وعلاقته بالعدالة التوزيعية في الجزائر

الفصل الثاني: مشكلة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي وعلاقته بالعدالة التوزيعية في الجزائر.

إن بناء الدولة وبناء المؤسسات وبناء الاقتصاد في الجزائر بعد الاستقلال، لم يكن ممكن في نظر السلطة بداية من السبعينيات بدون الارتكاز على عائدات الريع الطاقوي وخاصة مداخيل البترول.

الانطلاقة الفعلية لبناء الدولة كان بعد الارتفاع المحسوس كان بداية 1973 في سعر البترول، ومن هنا نلحظ ان الوفرة المالية، كانت من أهم الأسباب التي رسمت تصورا للدولة الجزائرية يكفي أن نقول إن تبني سياسة اقتصادية ما ليست بالمسألة الاقتصادية فحسب بل هي تعبير عن توجهات وتفضيلات سياسية مرتبطة بأولويات يضعها النظام السياسي القائم، وطبيعة القاعدة الاجتماعية الطبقية التي يستند عليها، وطبيعة توازنات القوى والمصالح المتنافسة في المجتمع، ونظرة النخب الحاكمة لمسألة التوزيع الثروة والدخل، ان نجاح سياسة اقتصادية ماهي الا قرار سياسي بالدرجة الأولى على خلفية ارتباطها بضرورة وجود تعبير لتجسيد هذا الهدف على المستوى السياسي، وللاقتصاد تداعيات هامة على القرارات والخيارات السياسية، وحتى للبيئة الاقتصادية عموما تأثير في التطور السياسي في المجتمع.

يبدوان عمل الدولة أوسع من العمل الذي تقوم به أية مؤسسة إنسانية أخرى، لذلك يعتبر البحث في الأدوار التي تؤديها الدولة لمجموع المواطنين، وإن المدى الذي تذهب إليه الدولة في أداء وظائفها يتوقف إلى حد بعيد على الفلسفة السياسية التي تعتنقها لذاتها.

إن ظاهرة التنمية في الجزائر كانت ولازالت تثير العديد من التساؤلات والإشكاليات سواء على المستوى الفكري والمعرفي، أو على المستوى العملي والاجتماعي والنفسي.

على المستوى الفكري والمعرفي، استندت عملية التنمية إلى الإطار الفكري والفلسفي للنظرية الاشتراكية، طبعا ليس على إطلاقها ولكن في إطار ما يمكن تسميته بالاشتراكية الجزائرية، وذلك لعدم تصادمها مع المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية، المتعارف عليها داخل المجتمع الجزائري أما على المستوى الاجتماعي بصفة عامة والسياسي والاقتصادي بصفة خاصة فعملت النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، والتي رأت في نفسها أنها مؤهلة لبناء

الدولة الوطنية الجزائرية أن تقيم نظام سياسي واقتصادي مبني على الأفكار الاشتراكية، باعتبارها تنسجم مع السياق التاريخي والسياسي للشعب الجزائري.

المبحث الأول: مشكلة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في الجزائر

المطلب الأول: مفهوم السلم الاجتماعي وعلاقته بالاستقرار السياسي.

تبدو الحاجة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي أو ما يطلق عليه السلم الاجتماعي*، كواحد من أهم الحاجات، وأبرز التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية والعربية خاصة في هذا العصر، فالاستقرار السياسي والاجتماعي هو الذي يضع الأمة على طريق الوحدة ويتيح لها فرص التنمية والبناء، ويمكنها من التوجه للتحديات الخارجية. ومع انعدام الاستقرار يبقى التطلع مجرد شعار وأمنية، وتتلاشي اهتمامات التقدم والبناء وتضعف الأمة أمام مواجهة التحديات.

يعرفه" **حسن موسى الصفار**" الاستقرار السياسي والاجتماعي وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوي الأمة وأطرافها. ويقابل ذلك حالة الاضطراب، حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها، فيقع بينها العداء والنزاع والاحتراب والنزاع يؤدي إلى الفشل الداخلي في انجاز التنمية والبناء وإلى الضعف الخارجي.[1]

يعرفه "**ابن خلدون**" فالسلم والأمن الاجتماعي: هو الطمأنينة التي تنفي الخوف والفزع عن الإنسان فردا أو جماعة، في سائر ميادين العمران.[2] يرى المفكر والباحث "**عبد الإله بلقزيز**" أنه يقصد بالسلم الاجتماعي وجود قاعدة للتعاقد الاجتماعي والسياسي والثقافي، حول الثوابت العليا للأمة، والدولة بين مختلف الجماعات الاجتماعية والقوى السياسية، وقد يكون هذا الإجماع **Consensus** عقدا مكتوبا أو اتفاقا شفهيا جمعيا، ذلك أن المهم في الأمر أن يكون هذا الاجتماع قد تولد عن تراض يمثل الإدارة الوطنية في مبادئه المعلنة.[3]هناك عدة

01* -**السلم الاجتماعي ومقوماته**: يعتبر السلم الاجتماعي من أهم المفاهيم الاجتماعية المعاصرة، وهو مفهوم يقوم على أساس توثيق العلاقات الداخلية بين افراد المجتمع وقطاعاته ومؤسساته وفئاته مهما تنوعت دينيا وثقافيا وعرقيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا وامنيا، لتقوم هذه العلاقات على أسس متينة من التواد والترابط والتعاضد والانسجام والهدوء والاستقرار، ويسود جو من الوئام الاجتماعي والاحترام المتبادل بين فئات المجتمع وقطاعاته المتنوعة وافراده، ومن اهم مقوماته: إدارة التعددية، العدالة الاجتماعية، الاحتكام الى القانون، حرية الرأي والتعبير، الحكم الراشد. لمزيد من المعلومات انظر: سليمان ملوكي، عيسى بوقرة، التفاوت في توزيع الدخل كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي في الدول الجنوب، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، الجلفة، العدد 10، 2018، ص ص: 406-407.

[1] - حسن موسي الصفار، **الاستقرار السياسي والاجتماعي، ضروراته وضماناته**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ،2005 ص ص15 -16.

[2] محمد عمارة، **الإسلام والأمن الاجتماعي**، ط1، القاهرة: دار الشروق ،1998، ص ص:11-12.

[3] - عبد الإله بلقزيز، **في الديمقراطية والمجتمع المدني: بين مراثي الواقع ومدائح الأسطورة**، ط1، المغرب: دار إفريقيا للشرق للطبع والنشر والتوزيع، 2001، ص ص. 79-83.

مفاهيم متقاربة من مفهوم السلم الاجتماعي البعض منها يكاد مرادفها في المعنى من الناحية النظرية و الإجرائية و البعض الآخر يتناقض معها بمعني إذا اختفت من المجتمع يكون ثمة وجود استقرار وسلم اجتماعي، فمن بين هذه المفاهيم ، نذكر على سبيل الحصر، الاستقرار السياسي.

يمكن أن نقرر بأن طبيعة العلاقة بين السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي هي علاقة تكاملية وذلك إذا نظرا من بعد عكسي للاستقرار السياسي نجد عدم الاستقرار السياسي الذي يعبر عن وجود اضطرابات اجتماعية وعنف سياسي فالعلاقة التي تربط ظاهرة العنف السياسي بظاهرة الاستقرار و السلم الاجتماعي هو أن العنف السياسي يعبر عن غياب الاستقرار السياسي أو عدمه وبالتالي فإن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي كما يعرفها **"حمدي عبد الرحمان حسن "**هو عدم قدرة النظام علي التعامل مع الصراعات التي تواجهه بنجاح ، وعدم قدرته علي إدارة الأزمات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليه في دائرة تمكنه من السيطرة و التحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى.[1]

يدرك من هذا التعريف أن وجود التناقض في المجتمع مع استطاعة السلطة القائمة التحكم فيه سيؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي وتناقض شرعية النظام. ويضيف أيضا **"حمدي عبد الرحمان "** أن عدم الاستقرار السياسي وعدم مقدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات داخل المجتمع، بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه.[2]وعليه يعتبر العنف السياسي مرادفا لعدم الاستقرار السياسي ومظهر من مظاهره وبتالي فإن ظاهرة العنف السياسي والاجتماعي هي مؤشر عن ظاهرة عدم الاستقرار الاجتماعي والعكس صحيح.

[1] - حمدي عبد الرحمان حسن، **العسكريون والحكم في إفريقيا**، القاهرة: مركز دراسات المستقبل العربي،1996، ص:124.
[2] - حمدي عبد الرحمان حسن، **المرجع نفسه**، ص:135.

المطلب الثاني: مشكلة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في ظل المرحلة الاشتراكية.

إن مشكلة السلم الاجتماعي في الجزائر هي مشكلة استقرار سياسي وهذا ما حدث أثناء حصول الدولة علي استقلالها السياسي أي خلال تأسيس الدولة الوطنية وهذا ما اتضح من أزمة صائفة 1962 فكان الصراع على من يتولى السلطة بين الأطراف المتصارعة داخل النظام بين السياسي والعسكري والمعارضة، بمعني إن اللااستقرار السياسي انعكس على الواقع الاجتماعي حتى خرج الشعب بترديد عبارة سبع سنوات بركات.

بالتالي ساهم الشعب ولو بشكل نسبي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وعليه كما قال الأستاذ "**يحيى عبد النور** "إن مشكلة السلم الاجتماعي هي مشكلة سياسية واجتماعية وليس أمنية فيجب وضع الحلول السياسية لها ".[1]

مشكلة الاستقرار الاجتماعي في هذه المرحلة كانت مشكلة استقرار سياسي باعتبار هذا الأخير مفهوم متقارب من مفهوم السلم الاجتماعي فالصراع على السلطة الذي كان يجري داخل النظام السياسي يعكس الاضطراب والذي كاد إن يصل إلى المحيط أي المجتمع، غير إن العلاقة بين المحيط والمركز بقيت مستقرة قوية لان الشعب كان متعبا من تاريخه المرير مع الاستعمار، وكان همه العيش في دولة مستقلة قوية أمنة وهذا هو الهدف الذي سطرته برامج الثورة.[2]

عرفت عملية انتقال السلطة وتسليمها للمحليين صراعات كبيرة أدت إلى نشوب أزمة 1962 بين مختلف الأطراف المشكلة لمراكز القرار أثناء الثورة والتي جاءت كنتيجة لمبدأ القيادة الجماعية هذه الأزمة فقد على أثرها الاستقرار السياسي بعد إن كادت أن تتحول إلي حرب أهلية بسبب تزمت المتصارعين في مراكز القرار.

بالرجوع إلى التحليل النسقي نلاحظ إن الصراع كان داخل علبة النظام وليس بين النظام والمحيط إن هذه الأزمة 1962 أدت أي فقدان الاستقرار السياسي مع دخول الأطراف في

[1] -ali Yahia abdonour, la paix un probleme politique non securitaire est sociale, hogar ,08mars ;2008 p:02.

[2] - **بيان اول نوفمبر**،1954، ص:03.

صراع دموي ففي هذه المرحلة الشعب هو الذي اقر الاستقرار وبعد هدوء الأزمة كان لزاما على الجميع التفكير أولا وقبل كل شيء في بناء الدولة.[1]

في المرحلة الأحادية نجد أن الاستقرار السياسي والاجتماعي نجد الفترة الزمنية 1963-1965 امتازت باستقرار نسبي، حيث وقعت حركة19 جوان 1965 وعرفت الجزائر رئيسين بن بلة وهواري بومدين ووثيقتين دستور 1963 أمر 10 جويلية 1965 وعرفت نظاما أحاديا الحزب الواحد وشكل الدولة ذات برنامج إيديولوجي وهو نموذج الدولة الوطنية.

الفترة الزمنية 1965-1988 امتازت أيضا باستقرار نسبي حيث وقع الزبيري الفاشل 1967 والصراع الداخلي لخلافة بومدين دستور 1976 واستمرت في نظام احادي ودولة ايديولوجية ذات برنامج، هذه الدولة التي وصلت الي ازمة 1988 لأسباب موضوعية حيث اضطربت العلاقة بين المركز والمحيط وفقد الاستقرار السياسي والاجتماعي من جديد.[2]

لمعرفة طبيعة مشكلة الاستقرار الاجتماعي في الجزائر يجب دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي في مرحلة الاقتصاد الموجه.

تعتبر التنمية الاقتصادية والسياسية جوهر السلم الاجتماعي وما يسميه **"كارل دويتش"** مشروعية الانجاز ومعناها إن المشروعية تقوم على الانجازات الكبيرة التي تمت للمجتمع علي يد السلطة، بمعني يمكن أن تكون السلطة دستورية لكن تمثيلها للمجتمع يتقهقر لاسيما بسبب عدم انجازها لأي نتيجة ملموسة خلال فترة حكمها وقد تنشا سلطات من الخارج النصوص الدستورية (انقلاب ثورة) ولكنها تكسب مشروعية من خلال تمثيلها للشعب او من خلال قيامها بمجهودات جبارة لخدمته.[3]

إن السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر (**1962_1988**) الاستناد الي مثل هذا النوع من المشروعات في تبري الحكم وتقويته والمحافظة على الواقع كما ينبغي إن يكون وبعد احتكار السلطة للوظيفة السياسية، فهمت إن وجودها مرتبط ببناء سياسة تنموية شاملة

[1] - لطفي الخولي، **عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين**، الجزائر: دار الهدي، دس ن، ص:38.

[2] - يسعد شريف صحراوي، مسالة المشروعية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجزائر 1962-2009، **مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ،2008-2009، ص:70.

[3]- غسان سلامة، **نحو عقد اجتماعي جديد، بحث في الشرعية الدستورية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،1985، ص:31.

اقتصادية، ثقافية سياسية اجتماعية ربطت هذه السياسة التنموية بالثورة وحملت تسمية الثورات: الزراعية الصناعية والثقافية.[1]

في المجال السياسي انتهجت تنمية سياسية باعتماد البناء المؤسساتي المتمثل في البلدية والولاية المركزية واللامركزية التي تعبر عن المشاركة السياسية المحلية للأفراد في تسيير وإدارة الشؤون العامة وفي المجال الاقتصادي اعتمدت الثورة الزراعية كعملية سياسية و أيدولوجية هدفها تعبئة الجماهير للحصول علي الدعم السياسي بخلق طبقة ريفية موالية ، أما الصناعة فقد احتلت مكانا كبيرا بسبب الثورة الصناعية أو نموذج الصناعة المصنعة المنتهجة في الجزائر وفي المجال الثقافي انتهجت الثورة الثقافية المرتكزة علي سياسة التعريب وكل ماله علاقة بالهوية الوطنية.[2]

إن عملية بناء الدولة إذن باعتماد السياسة التنموية اشتراكية ، خصوصا وأنها عرفت معدلات فقر مرتفعة وتدني مستويات الدخول وقدراتها الشرائية هذا ما اثر علي الاستقرار الاجتماعي فسعت الحكومات المتتالية علي تخفيف المعاناة علي المواطنين المتضررين من نقص السلع الضرورية للحياة ،وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة التي أدت علي عاتقها إدارة وتسيير معظم المؤسسات الاقتصادية وتوليها عملية التوظيف كأحد أهم الحلول لامتصاص البطالة وتحسين مستويات المعيشة لتحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال وضع وتنفيذ المخططات التنموية التي أعطت الأولوية للعنصر البشري بداية من توفير التعليم المجاني والشامل ، وصولا لتنمية المناطق الريفية باعتبارها كانت تستوعب جزءا كبيرا من السكان لاستغلالهم وتشغيلهم في الزراعة.

باشرت الجزائر بعد تأميمها للثروات الوطنية استراتيجية تنموية تعتمد علي تكثيف الصناعات الثقيلة والتحويلية موظفة فيها مبالغ مالية ضخمة، وبفضل الجباية البترولية تمكنت من إنشاء العديد من المؤسسات الضخمة ذات الكثافة العمالية الكبيرة في العديد من القطاعات غير أن اعتمادها علي منتجات محدودة في الصادرات وتبعيتها الاقتصادية، وتغيرات الظروف المحيطة بها من صراع إيديولوجي ونمو سكاني فان معدلات النمو الاقتصادي، وتعرض العالم

[1] - يسعد شريف صحراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص:76.
[2] -يسعد شريف صحرواي، **المرجع نفسه**، ص: 77.

لموجة جديدة من العولمة جعل تلك الاستراتيجية تفشل في مواكبة كل تلك التغيرات وفي مقدمتها تطلعات الشرائح الواسعة من السكان واتضحت خلالها ضرورة إعادة النظر في المخططات التنموية لتشمل تقارب الرؤي السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية.[1]

من خلال دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الجزائر نستنتج إن مشكلة السلم الاجتماعي من ناحية سياسية هو مشكل أزمة سياسية وأزمة استقرار سياسي وهذا ما تبين واضحا في الصراع حول من يملك السلطة أثناء الاستقلال داخل النظام السياسي بين الأطراف المختلفة.

أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فان انخفاض في مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي في هذه المرحلة اثر بصفة مباشرة علي الاستقرار الاجتماعي ، وذلك بسبب انخفاض معدل النمو الاقتصادي ، وازدياد معدلات الفقر والمتأثرة مباشرة من نقص التوظيف ومعدلات البطالة وأيضا التذبذب الواضح حول معدلات النمو الاقتصادي وأثره المباشر علي الدخل الفردي انعكس علي العدالة التوزيعية بين الأفراد إذ وابتداء من سنة 1980 عرفت مؤشرات قياس الدخل ارتفاعا محسوسا بالرغم من تغليب السلطات الحكومية للسياسات الاجتماعية وتدعيم الأسعار على حساب الكفاءة الإنتاجية.

التدني في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أثرت على الاستقرار المجتمعي في المرحلة الأحادية وأيضا بسبب استراتيجية النمو غير المتوازن بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، جهة أيضا متغير اللاإستقرار السياسي أدى إلى زعزعة استقرار المجتمع.

المطلب الثالث: مشكلة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في ظل المرحلة الرأسمالية.

لقد عرف نهاية الثمانينات عملية التحول الديمقراطي في الجزائر ومجيء حكومة الإصلاحات الاقتصادية ذات التوجه نحو الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق بإصدار قوانين جديدة للاستثمار هذا بسبب ضعف معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتدهور

[1] -كبداني سيدي احمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر، مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان، 2012-2013، ص:211.

القدرة الشرائية واستفحال المديونية الخارجية وانهيار النظام الاشتراكي وزيادة وتيرة العولمة، مما دفع بالسلطات الحكومية في ذلك الوقت إلي البحث وبجدية عن حزمة من الإصلاحات الهيكلية العميقة التي تسترجع بها التوازنات الكلية، والتي تعرف بمرحلة التهيؤ نحو اقتصاد السوق أو ما يعرف بالمرحلة الانتقالية التي امتدت حتى بداية الألفية الثالثة ، وهذا بسبب عجز البلد عن بلورة سياسة تنموية صحيحة بعيدة المدي في المرحلة السابقة أدي بها إلي الدخول في حالة ركود واختلال في جميع المجالات.

انعكس على الخدمات المقدمة للمواطنين وبالتالي الوقوع في أزمة الاستقرار الاجتماعي وذلك مرده إلى متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

فيمكن القول إن أزمة الاستقرار الاجتماعي في المرحلة الانتقالية هي في طبيعتها أزمة استقرار سياسي واقتصادي وتقف وراء هذه الأزمة الكثير من المتغيرات والعوامل الداخلية المحلية.

1-المتغيرات السياسية لمشكلة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في المرحلة التعددية.

منذ الثمانينات عصف بالجزائر أزمة معقدة وخانقة تضرب بجذورها سقف المجتمع والدولة معا وتعتبر أزمات النظام السياسي والمجتمع عديدة ومعقدة فأزمة البناء المؤسسي للسلطة السياسية في الجزائر تأثيرا خاصا بحيث إن المؤسسات الجزائرية اتسمت بصفة شديدة إن لم يكن بعدم الفاعلية وذلك لانتشار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وكذا وجود حالة من الاختلال بين المؤسسات المدخلات والمخرجات، كما اتسمت بعدم الاستقلالية إذ هي انتداب للسلطة التنفيذية التي يأتي علي رأسها رئيس الدولة وبالتالي ما إن يختفي الزعيم من السلطة حتى تنهار المؤسسات السياسية .

التحالف بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة خلق أزمة المشاركة السياسية وهو مادي إلى جانب تقليص هذه المشاركة من الأطراف غير الرسمية في العملية السياسية، إلى

جانب غياب لمشروع الاجتماعي في المرحلة الثمانينات أثر سلبا على فعالية الدولة مما سمح لنمو حركات المعارضة في المجتمع تشكك في شرعية النظام السياسي.[1]

تعتبر أزمة المشاركة السياسية المتغير المستقل لازمة الاستقرار الاجتماعي فتمثلت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر فالمتغيرات السياسية هي كثيرة ومتعددة ومعقدة في إن واحد وهذا بحكم مجالات الدراسات السياسية الواسعة من جهة وتشعب الظاهرة من جهة أخري ويركز الباحث على مسالتين جوهرتين والمتمثلة في أزمة الشرعية السياسية وأزمة المشاركة السياسية وبروز ظاهرة العنف السياسي في الجزائر. فأزمة الشرعية السياسية تعتبر متغيرا سياسيا لزعزعة العقد الاجتماعي المبرم بين الأطراف، وقد تعددت القراءات لأسباب الأزمة السياسية وقد تصل لدرجة من الاختلاف الذي يبرر وجود تعددية سياسية لحل الأزمة لكن قد يجمع الكثير على إن أزمة الشرعية هي أم الأزمات وتمثل مفصل رئيسي في الإشكالية السياسية في الجزائر.[2]

حيث تعتبر الشرعية السياسية مطلبا هاما لاعتلاء السلطة، فبواسطتها تحصل هذه الأخيرة على رضا الشعب وتضمن احترامه للقوانين وهذا ما يحقق للبلد الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي هما مطلبان جوهريان.

غياب الشرعية السياسية سيؤدي حتما إلى بروز الأزمة السياسية فهذا يبين إن في هذه الفترة تحديدا إن مشكلة السلم الاجتماعي هي مشكلة سياسية حيث إن الجزائر كدولة شرعيتها من الشرعية التاريخية التقليدية لجبهة التحرير وترتب على هذا تدخلات بين الدولة والجبهة لما يقرب من الاندماج.[3]

أكبر دليل علي عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي هي أحداث أكتوبر 1988، في أعمال التخريب والعنف السياسي والعنف المسلح، مست وبصورة أخص المؤسسات السياسية

[1] -مسعودي يونس، التحول الديمقراطي وعلاقته بالإمكانات الاقتصادية في الجزائر، **مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية غير منشورة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان 2013-2014، ص:78.

[2] - طيفور فاروق، أبو سراج الذهب،" **لماذا يقاطعون الجزائريون الانتخابات؟" ثقافة مجتمع أم أزمة نظام سياسي " دراسات استراتيجية**، العدد4، الجزائر: مركز البصيرة، جويلية، 2007، ص: 08.

[3]-هدى ميتكيس، "توازنات القوى في الجزائر: إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي"، **المستقبل العربي**، المجلد 16، العدد 172، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص ص:27 – 28.

والعمومية في الدولة وذلك من خلال أعمال الشغب والاضطرابات والمظاهرات وحالة الطوارئ تلك هي مؤشرات العنف السياسي الشعبي.[1]

لكن تمكن النظام عبر الانفتاح السياسي من تجاوز المأزق السياسي الذي مثلته أحداث أكتوبر من خلال تأجيل الأزمة بتصريف الضغط الصاعد على المستوي الاجتماعي والسياسي. [2]

يمكن القول بان العقد الاجتماعي هو المؤسس للنظام السياسي وبالتالي فان استقرار هذا الأخير يرتبط باحترام بنود هذا العقد، ومهما كانت طرق وضعه يبقي إن احترامه من طرف المتعاقدين يساعد على تحقيق الاستقرار الاجتماعي في حالة اختراقه أو انتهاكه عن طريق العنف أو بسبب تراكم الاختلالات الوظيفية، يندلع النزاع وهو يعبر عن الغضب وهذا هو حال الدولة والمجتمع الجزائري.[3]

إن أزمة المشاركة السياسية هي الاخرى مسببا لظاهرة العنف السياسي واللااستقرار المجتمعي في الجزائر من هنا يمكن استيعاب نسب الامتناع عن الانتخابات والحذر من الطبقة السياسية ولقد في هذا الاختراق إدراك الحاكم الجزائري للعولمة وعدم مراعاته على الأقل للتوازن بين مشروعيته الداخلية المشروعة ومشروعيته، يتمكن الحاكم على الأقل من تحقيق التوازن بين هاتين المشروعيتين وأثر بالتالي هذا الوضع على طبيعة العلاقة بين المحكوم والحاكم وعلى العقد الذي يربطهما يولد اختراق العقد أزمة ثقة بين الطرفين.[4]

أيضا أزمة الاستقرار السياسي تعاني منها الدولة الجزائرية وخاصة منذ تأسيس الدولة الوطنية حتى الآن نظرا لاضطراب العلاقة بين الحكومة وشعبها حيث يطمح هذا الشعب لدور أكبر في المشاركة السياسية وفي ممارسة حقوقها وحرياتها.[5]

---

[1] - محمد تاملت، **الجزائر فوق البركان شهادات الجينرالات ورؤساء الحكومات**، زعماء احزاب وشخصيات من الجبهة الاسلامية للإنقاذ، د د ن، 1999، ص: 15.

[2] - Dagusan ,jean , francois,le dernier rempart ,force armée et politiques de défense au Maghreb ;paris ,published , edition , 1998,p :36.

[3] - محمودي عبد القادر، **الثورات العربية، الادراك والاستجابة حوار مع شاب عربي**، ط1، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2012، ص ص: 16 – 17

[4]- **المرجع نفسه**، ص ص:17-18.

[5] -حسن موسى الصفار، **الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضماناته**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005، ص:22.

2-المتغيرات الاقتصادية لمشكلة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في الجزائر في المرحلة التعددية

يعتبر فشل التسيير البيروقراطي للاقتصاد الوطني يعني فشل الدولة وعجزها علي عن التسيير البيروقراطي في الأنشطة الاقتصادية [1]الي جانب مرور الجزائر بأزمة اقتصادية خانقة في الثمانينات بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولي على البترول والغاز بسبب اعتماد الجزائر بالدرجة الأولي علي البترول والغاز حيث يشكل 97% من الصادرات وبعد انهيار أسعار النفط اخذ الاقتصاد الوطني يتدهور كليا إذ كان سعر البترول البرميل في أكتوبر 1981 حوالي 43 دولار أمريكي وانخفض في مارس 1983 إلي 29 دولار وفي فيفري 1986 ،12دولار بالإضافة ارتفاع المواد الاستهلاكية وبالمقابل انخفاض محسوس في الاستثمارات الإنتاجية وما زاد هذه الأزمة عدم وجود سياسة تنموية استثمارية واضحة المعالم إضافة إلى سوء التسيير فاعتقد القائمون على حل الأزمة أنها أزمة عابرة ولن تطول ، فحاولوا معالجتها عن طريق الحد من الاستيراد واللجوء إلي القروض هذا الحل زاد توقف النمو الاقتصادي وزادت المديونية الخارجية لتنتقل من 16مليار دولار لسنة 1984 إلي 26 مليار دولار سنة 1989 .[2]

في هذه الفترة انخفضت المديونية من31مليار دولار إلى 04مليار دولار في سنة 2000 مع ازدياد أسعار البترول في السوق العالمية لكن بقي السلم الاجتماعي في الجزائر في تهديد ربما هذا راجع إلى استراتيجية الحكومة ومدى احترافيتها في استشراء الاستقرار الاجتماعي بهدف المحافظة على أقطاب النظام السياسي وهذا ما شهدته انخفاض أسعار النفط منذ شهر جوان 2014 ومدي انعكاساتها على الواقع الاجتماعي في الجزائر مما أدي بالحكومة استخدام استراتيجية تقشفية من خلال تجميد التوظيف في مختلف قطاع الوظيفة العمومي كل هذا تبقي نفس السياسة ومنذ الاستقلال في كيفية احتواء والحفاظ علي استقرار المجتمع.

[1] - عمر مرزوقي،" حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي "، **مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2005، ص:79.

[2] – عمر برامة، **الجزائر في المرحلة الانتقالية، أحداث ومواقف**، الجزائر: دار الهدي ،2001، ص:14.

بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية وتقهقرها للمواطنين والندرة في المواد الاستهلاكية وزيادة على ذلك ارتفاع في النمو الديموغرافي.[1]

إن القطاع الفلاحي تدهور وضعف إنتاجه، فيعود هذا إلى اعتماد الجزائر على عائدات المحروقات الموجهة أساسا إلى الصناعة، وبتالي سوء التخطيط وعدم وجود سياسة منطقية تهتم بالفلاحة ودورها الهام في إحداث التنمية كانتشار البناءات في الأراضي الزراعية إضافة إلى إتباع طرق تقليدية لاستغلال الأراضي الفلاحية وعمليات الإنتاج، ورغم محاولة تدارك الموقف من طرف المسؤولين إلا أن مبادراتهم باءت بالفشل.[2]

ربما كل هذه المؤشرات الاقتصادية أثرت بصفة مباشرة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي فهذا الأمر أدى بدخول الجزائر مرحلة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني ، لتكون مجبرة على إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن وتطبيق إرشادات صندوق النقد الدولي برامج التصحيح الهيكلي، والذي كان له اثر واضح بضرورة الانفتاح عل اقتصاد السوق والتقليص التدريجي من الخدمات العامة المجانية وانحصار دعم الدولة لبعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع ما اثر بصفة مباشرة على عدالة التوزيع الدخل والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية بصفة شاملة.[3]

3-المتغيرات الاجتماعية لمشكلة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في مرحلة التعددية.

يركز الباحث في هذه المتغيرات على دراسة الواقع الاجتماعي في الجزائر في هذه المرحلة من خلال البرامج الاجتماعية بالتركيز على المؤشرات الاجتماعي، فالجزائر من خلال انتقال منظومتها الاقتصادية من مرحلة الاقتصاد الموجه إلي مرحلة الاقتصاد السوق قد تبنت في النمط من الاقتصاد المحافظة على دورها كفاعل رئيس في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فالاقتصاد الجزائري ينبغي أن يبحث عن توازنه الاقتصادي من جهة ، وعن واجب الدولة الاجتماعي من جهة ثانية في دعم الخدمات العمومية للفئات الأكثر تضررا من

[1]– محمد ضيف،" التحول السياسي في الجزائر "**مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية**، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ،1997-1998، ص:36.

[2] -سعيد بو الشعير، **مرجع سبق ذكره**، ص:179.

[3]- كبداني سيدي احمد، **مرجع سابق ذكره**، ص:225.

حيث التشغيل، الفقر، والحماية الاجتماعية وضمان الصحة للجميع، وبناء تنمية وطنية، مستدامة قادرة على الاستجابة لتطلعات المجتمع وضمان حقوق الإنسان التي لم تعد مجرد الحق في الحياة بل أيضا الحق في العيش الكريم والحق في تنمية مستدامة للجميع ضمن التنمية الاقتصادية ككل فالفعالية الاقتصادية مرهونة بالفعالية الاجتماعية والنمو الاقتصادي أساس الرفاه الاجتماعي .[1]

بالموازاة إلى الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر شهدت نموا ديموغرافيا عاليا، رافقته زيادة في المطالب الاجتماعية الأجور الغذاء، العلاج، التعليم، توفير مناصب عمل التامين، أمام عجز الاقتصاد على استيعاب كل هذه المطالب ظهرت مشاكل في غاية من التعقيد كارتفاع نسبة التسرب المدرسي، الأمية، تردي الظروف الصحية، البطالة التي مست كل الفئات وخاصة الشباب التي تمثل 75 % من السكان ونسبة البطالة بينهم 25%.[2]

إن الاختلال في التواصل بين جيل الاستقلال وجيل الثورة لحد الساعة ولد حال من الاغتراب السياسي لدي شرائح عديدة من المجتمع الجزائري[3]، وبروز فجوة بين النخب الحاكمة وعموم الشعب بسبب التناقض الصارخ بين الخطاب السياسي الذي تبنته هذه النخب والواقع الاجتماعي الذي تحياه طبقات المجتمع الجزائري مما دفع بعض طبقات إلى تبني موقف عدائي من النظام أسس الديناميكية العنف التي هددت الكيان الجزائري لاحقا.[4]

بالموازاة مع ظاهرة الاغتراب السياسي، أخذت الفروق الطبقية كظاهرة تتكرس في المجتمع الجزائري وذلك باتساع الفجوة بين أفراد الوطن الواحد ففي حين يكتظ السكن الواحد بعدة عائلات مع محدودية الاستهلاك والندرة في المواد الأساسية نجد في الحي نفسه مواطنون جزائريون يعيشون رغد من الحياة الطيبة، المسكن الواسع والمركب الفره، مع شيوع بعض

[1] -مسعود كسري، التحرر الاقتصادي والخوصصة، **مجلة علوم التسيير والتجارة**، العدد 12 ،2005، ص:243.

[2] -عفاف حبة، "التعددية الحزبية والنظام الحزبي"، **مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2004-2005، ص: 70.

[3] - محمد صالح بوعافية، التبعية وانعكاسها على التحولات الاقتصادية والسياسية بالجزائر ،1979-1992، **مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية**، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2000، ص:112.

[4] - منصف الوناس، **"الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر معادلة لقراءة انتفاضة اكتوبر 1988"**، كتاب سليمان الرياشي واخرون، الأزمة الجزائرية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،1999، ص:245.

المظاهر التي تدل على بؤس الشعب وما ينتج عن ذلك من امتهان لكرامة الجزائري وحرمته مواطنيه.[1]

إن انحراف فئة قليلة من المجتمع بثروات وخيرات البلاد أدى إلى بروز لعديد من الأفكار والقيم الخطيرة، منها غياب معاني التضحية والتفاني في العمل من اجل الصالح العام، وانتشار ظاهرة اللامبالاة وشيوع مبدأ الانتماءات الزبائنية وما يترتب عليه من تهميش وإقصاء للكفاءات الوطنية وانهيار للعزائم وفساد في الأخلاق طال كل المجالات والميادين.[2]

إن إفرازات السياسيات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية على السواء وضغوط التحولات العالمية التي مست الجزائر، تجلت مظاهرها في مجموعة من الاختلالات التي أصابت الاقتصاد الوطني وصبغته بالأزمة شكلا ومضمونا، وقد زاد الأمر تعقيدا تداعيات انهيار المسار الديمقراطي وتردي الأوضاع الأمنية وحالة اللااستقرار السياسي التي عاشتها الجزائر ما عرف بالعشرية السوداء.

لعل أهم الاختلالات التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة هي عجز الموازنة العامة للدولة عجز ميزانها التجاري انخفاض احتياطها من الصرف، ارتفاع نسبة البطالة، انخفاض في الفعالية الاقتصادية اختلال في القطاع المصرفي، عدم فعالية النظام الضريبي وتخلفه ارتفاع حجم الديون الخارجية وتزايد أعبائها كل هذه الأمراض أصبحت هي السمة الرئيسية للاقتصاد الجزائري.[3]

نظرا لهذا الوضع المتدهور شرعت السلطات في اتخاذ التدابير رأتها حازمة وواقعية ومن شانها تحقيق الهدف المتوخي من الإصلاحات التي شرعت فيها مع بداية الانفتاح الذي أسس له دستور 1989 والمتمثل في الانتقال إلى اقتصاد السوق.[4]

لتجسيد هذه التدابير ميدانيا عملت الدولة الجزائرية على بلورة اقتراحات بالتنسيق علي شكل تسهيلات دفع وقد توجت المفاوضات بعقد اتفاقين على شكل برنامج، سمي الأول برنامج

---

[1] - محمد تاملت، **الجزائر فوق البركان شهادات الجينرالات ورؤساء الحكومات**، زعماء أحزاب وشخصيات من الجبهة الإسلامية للانقاذ، ددن، 1999، ص: 07.

[2]-محمد صدوق، **اراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الازمة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2003، ص:92.

[3] - عماري عمار، "الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الصناعي في الجزائر"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد الأول، 2002، ص:91.

[4] -عبد الله بن وعيدة **"التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**، في مصطفي محمد عبد الله واخرون، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص:316.

الاستقرار الاقتصادي وهو برنامج قصير المدى، من سنة إلى أربعة سنوات، ابتداء من الفتح ابريل 1944 والثاني يسمي برنامج التصحيح الهيكلي ابتداء من ابريل 1995الي غاية مارس 1998.[1]

لقد استهدفت استراتيجية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر تحقيق معدلات نمو مرتفعة وقابلة للاستمرار وخفض معدلات البطالة لكن بالنظر إلى النتائج نجدها قد اقتصرت على الجانب الاقتصادي البحت ولم تعط كثيرا أهمية الانعكاسات الاجتماعية السلبية وهذا أثر على زعزعة الاستقرار والسلم الاجتماعي.

فيما يتعلق بالبطالة فان الأوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بانتظام حيث إن غياب الاستثمارات سواء من الجانب القطاع العام او الخاص، واستمرار عملية طرد العمال في إطار اعادة هيكلة المؤسسات وكذلك بعض المؤسسات كلها عوامل ساعدت على تفاقم البطالة التي تزايدت نسبتها من12,6% سنة 1988 الي 21,7% الي 24% 1993 ثم 28,6% عام 1997 لتصل إلى 29% سنة 2000 وتشير المفتشية العامة للعمل إن أكثر من360الف عامل فقد منصب شغله في الفترة الممتدة ما بين 1994الي1998.[2]

هذا مؤشر على زعزعة الاستقرار الاجتماعي فارتفاع معدل البطالة وتسريح العمال في هذه المرحلة كان نابع من الازمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ضربت الدولة الجزائرية. كما إن القدرة الشرائية للمواطن قد انخفضت وتضررت بسببها كثيرا من الفئات الشرائح البسيطة ذات الدخل الضعيف والمتوسط ويرجع هذا الانهيار إلي تحرير الأسعار وانقطاع دعم الدولة لمعظم المواد الأساسية خضوع سياسية الدخول لشروط صندوق النقد الدولي القاضية بمنع الزيادات في الأجور إلا في إطار ما يقره برنامج التصحيح الهيكلي وبالرجوع إلي الأرقام الاستهلاكية بخصوص الأجور القاعدة 1988 والأسعار عند الاستهلاك القاعدة 1989يتبين بوضوح التدني المطرد للقوة الشرائية لدي طبقات المتوسطة للإطارات والأعوان والتقنيون وذلك خلال الفترة 1993 -1997.[3]

---

[1] - **المرجع نفسه**، ص ص:316-317.

[2] - عبد الحق بوغروص "سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر الانجازات والتحديات" **مداخلة في الملتقي الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة سطيف ،29اكتوبر 2001، ص:20.

[3] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998، ص:75.

لم تسلم قطاعات التربية والصحة والسكن من انعكاسات هذه البرامج، حيث تدنت نفقات الدولة في قطاع التربية والتكوين من7,7% من إجمالي الناتج المحلي في 1993الي 6,4 %في 1996، وتدنت أيضا نفقات الصحة من 17% إلى 1,5 % في السنوات 1993 -1996 على التوالي، وقد تراجعت نفقات ميزانية التسيير كل من القطاعين المذكورين من23% سنة 1993 إلى 17% من1997 بالنسبة للتربية ومن 5,5% الى4,7% بالنسبة إلي الصحة نفس التواريخ أما قطاع السكن فقد تراجعت حصته من مجموع النفقات الخاصة بالتجهيز من8 % الى4,5% بين سنتين 1993الى 1997.[1]

لقد انعكست السياسة الاقتصادية والاجتماعية على مستوي التنمية البشرية حيث أشار تقرير الأمم المتحدة عن التنمية، ان ما يقارب 06 ملايين نسمة من الجزائريين لا يتجاوز دخلهم اليومي 02دولار في حين يستحوذ 20% من المجتمع علي50% من مجموع الدخل الوطني وهو ما يعكس درجة الحرمان الاجتماعي واللاعدالة التوزيعية.[2]

نستنتج مما سبق إن أزمة الاستقرار الاجتماعي في الجزائر في مرحلة التعددية السياسية كانت نتاجا لأزمة سياسية واقتصادية في نفس الحين باعتبار ما عاشت الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 حتى الآن ظن المجتمع انه أصبح ديمقراطيا بمعني إنا بصدد بناء دولة القانون والمؤسسات التي تعتبر أساس السلم والاستقرار المجتمعي التي لا يظلم فيها أحد، لكن سرعان ما تبين للجميع إن هذا الحلم ما هو إلا نتاج وحصيلة الصراع القائم بين أجنحة النظام السياسي.

وعموما فالجزائر عرفت في المرحلة السابقة خاصة في تسعينيات من القرن الماضي التردي الوضع الأمني والخوف على الحياة من جراء أعمال العنف السياسي والاجتماعي وأيضا تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي والخوف من الفقر والجوع واللاعدالة التوزيعية فتراجعت القيم والأخلاق بمعني تراجع في مستوي البناء القيمي للمجتمع وانتشرت قيم الحقد والبغض والشناءة والكراهية في نفوس البشر.

لا أصحاب مشروع العدالة الاجتماعية والمساواة وإقامة الدين استطاعوا إن يمكنوا لأطروحاتهم ولا أصحاب التوجهات الليبرالية والعلمانيين تمكنوا من استئصال الإسلاميين

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **نفس المرجع السابق**، ص ص: 75-76.
[2] - محمد بوضياف، **مرجع سابق ذكره**، ص ص:221-222.

والقضاء عليهم بمعنى لا المعارضة ولا النظام استطاعوا حل الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فكان لابد لكل طرف إن يراجع استراتيجياته ويبحث عن الأسس التي يمكن إن تجري حولها السلم والمصالحة الاجتماعية.

المبحث الثاني: التدابير الأساسية لتفعيل السياسة التوزيعية العادلة في الجزائر في ظل مرحلة النظام الأحادي.

المطلب الأول: الخيارات الاقتصادية.

على الرغم من المتغيرات والدوافع التي قدمت لتفسير، تبني الدولة الجزائرية للنموذج الاشتراكي، واعتباره خيارا لا رجعة فيه بعد الاستقلال. عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت امام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل اهم المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات، إضافة الى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوط تعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.[1]

لقد كان الاختيار تراجع وانقلاب على مبادئ بيان نوفمبر والمتمثل في إقامة دولة جزائرية مؤطرة بالمبادئ الإسلامية، إن هذا التحول وبغض النظر عن دوافعه السياسية والإيديولوجية، وسيا قاته الإقليمية والدولية، فهو يعبر عن ضبابية في الرؤية الواعية المتعلقة ببناء الدولة ما بعد الاستعمار، وهذا طبعا ما انعكس على مجمل السياسات العامة الوطنية ، والخيارات الاستراتيجية [2] لقد عرفت الجزائر الكثير من التغيرات على مستوى البنية السياسية و ما رافقها من تغيرات في الهيكلة الاقتصادية ، حيث كان لكل مرحلة زمنية سياساتها التنموية التي اعتمدت على أساس عقيدة سياسية و ظروف محلية و إقليمية و دولية ، فالجزائر عرفت الاشتراكية في عهد الرئيس هواري بومدين ، ثم بدأت تخطو خطوات نحو الانفتاح الاقتصادي في عهد الرئيس شاذلي بن جديد ، ان الإصلاحات كانت ذاتية وغير مدعومة ببرنامج مالي من قبل الهيئات الدولية، وهذا في فترة الذي كان في القيد المالي متغيرا أساسيا في العملية ،[3]

[1] - بطاهر علي، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، جامعة الشلف، العدد الأول، دذتن.

[2]- محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي، واخرون، **التحولات السياسية واشكالية التنمية**، الجزائر: دار الروافد الثقافية –ناشرون، ط1، 2014، ص:304.

[3] - عبد المجيد قدي، الإصلاحات الاقتصادية: محاولة تقييمية، **مجلة les cahiers CREAD** ،المجلد 18، العدد 61،ص:04.

ولكن الحركة التنموية توقفت بشكل شبه كلي بعد دخول الجزائر في سنوات الإرهاب ، الذي أثر بشكل كبير على هذه الحركية لكن بعد مجيئ الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة تم الاعتماد عدة مقاربات جديدة في التنمية الاقتصادية من منظور ليبرالي من أجل بناء اقتصاد يقوم على اقتصاد السوق[1].

الدولة الحديثة العصرية القوية تملك اقتصاد قوي، ويعتمد على قوة العمل وليس على هيئة الطبيعة، هي اقتصاد السوق، اقتصاد يرتكز على المنافسة والجودة وعلى الكد والمثابرة وعلى الجدارة والاستحقاق كمعايير اجتماعية.

بالتالي الدولة في المجال الاقتصادي تعمل على تعبئة كل الموارد المادية والبشرية من أجل تطوير اقتصادها، بهدف ضمان الحد الأدنى من الحاجيات لأفراد المجتمع.

الدولة القوية تمتلك اقتصاد سياسي يسمح لها بتقوية سيادتها وبتالي تساعد على خلق الثروة المتجددة وعلى بناء اقتصاد انتاجي مبني على قوة العمل، وليس استهلاكي مبني على هيئة الطبيعة، وذلك عن طريق سن قوانين وإرساء قواعد تعمل على إعطاء قيمة للعمل بواسطة كالعقلانية، قيمة الوقت، المنافسة.[2]

1- التسيير الذاتي Auto gestion:

لقد ورثت الجزائر من العهد الاستعماري هيكلا اقتصاديا رأسماليا يحمل تناقضات جوهرية. فقد عاش الاقتصاد الجزائري في السنة الأولى من الاستقلال مرحلة المصاعب الاقتصادية والانتكاسات التي نجمت عن رحيل أكثر من 4/5 المستوطنين الذين كان منهم عدد كبير من ذوي المهارة، وهذا خلق دمار كبير وخللا في الاقتصاد، لم يقتصر على ابطاء معدلات النمو فحسب، وانما أثر في الناتج القومي، حيث انخفض هذا الأخير بنحو الثلث عما كان عليه منذ سنة فلت (... ان حوالي 95% من المستوطنين الأوروبيين الذين يمثلون جميع رجال الاعمال و الفنيين والاداريين والمعلمين، والأطباء والعمال المهرة غادروا البلاد وأقفلت المصانع والمزارع مما ترك 70% من السكان عاطلين عن العمل...).[3]لقد تعدد الآراء في تفسير ظاهرة التسيير الذاتي، فمنهم من نظر اليها على أنها إحدى تجليات الحركة الاجتماعية

[1] - **المرجع نفسه**، ص:195.

[2]- قدوسي محمد، الدولة الحديثة في العالم العربي وظاهرة الربع الطاقوي، **مرجع سابق ذكره**، ص: 115

[3]-يوسف عبد الله صايغ، **اقتصاديات العالم العربي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، 1985، ص : 348.

الجزائرية ،وانها اهم مكونات المجتمع المدني بحكم المبادرة في تقرير المصير وبحكم استقلالها عن السلطات السياسية، في حين نظر إليها فريق آخر من خلال الخيارات السياسية التي انتهجتها الدولة الجزائرية، وقد راها أخرون شكل من الديمقراطية الاقتصادية.[1]

وامام هذا الوضع إذا، وفور اعلان الاستقلال ورحيل المستوطنين، استولى العمال والفلاحون على المؤسسات والمزارع وباشروا في ادارتها، وتدخلت الدولة بعد ذلك لسن القوانين التي تنظم الاقتصاد الوطني.

ان هذا الاختيار لم يكن عفويا، ولكنه مبني على معطيات تاريخية واجتماعية ورؤية مستقبلية، لأنه يستجيب للسياسة الاشتراكية المزمع تطبيقها لاحقا، ولهذا كان الإسراع في تبني التسيير الذاتي من الجميع، عمل له ما يبرره.

لقد اعتمدت السياسة الزراعية للتسيير الذاتي الإبقاء على المزارع كما هي من دون تفتيتها الى وحدات صغيرة، مع ضمان تسييرها جماعيا من طرف عمالها الذين تسلموها بعد ان هجرها الفرنسيون.[2]

الى جانب ذلك كانت السياسة الزراعية تتضمن:

- تسلم الدولة الأراضي التي يملكها المستوطنون والتي لم يتم اخلاؤها بعد.
- تأميم أراضي الجزائريين الذين تعاونوا مع الفرنسيين ايان الثورة التحريرية.
- كذلك تأميم الملكيات الكبيرة، وانشاء لجان التسيير الذاتي لإدارتها وليس لملكيتها.
- إعطاء مساحات كبيرة من الأراضي لقدماء المجاهدين، والتي أصبحت تعرف باسم مزارع قدماء المجاهدين، لإدارتها جماعيا من قبل هذه الفئة.

بهذا أخذ الأجراء الذين كانوا لا يملكون شيئا في فترة الاستعمار وبمبادرتهم يستولون على الأراضي والمزارع وحتى المؤسسات الصناعية التي تركها الأوروبيون، وانتخبوا من بينهم لجانا للتسيير الذاتي إدارة الاعمال المشتركة وتسييرها وتوجيهها.

قد أصدرت الحكومة سلسلة من المراسيم لتنظيم الممارسة العمالية، كانت بدايتها في نهاية سنة 1962 وبذلك تم إضفاء صبغة الشرعية على هذه المبادرة التي جاءت من أسفل.

---

[1] ـ محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،2008، ص:70.

[2]ـمحمد السويدي، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص:142.

ان التسيير الذاتي في بداياته الأولى، لم يكن يقتصر على الزراعة فحسب كما رأينا، وانما جاء ليشمل كذلك القطاع الصناعي. لكن هناك أسباب عديدة أدت به الى عدم اتساعه في هذا القطاع منها:

- ضعف التركة الصناعية التي تم الاستيلاء عليها.
- صعوبات التمويل والتموين والتسويق التي كانت تلك الوحدات تعرفها.

2- التسيير الاشتراكي للمؤسسات GSE:

ان التسيير الاشتراكي للمؤسسات، منذ بداية السبعينيات، كنمط خصوصي لتنظيم علاقات العمل، ضمن المؤسسات التابعة للقطاع العام كان من الناحية النظرية كفيلا بضمان تماسك العمل بين المسيرين وجماعات العمال، وكذلك مساهمة نشطة وتعبئة دائمة للطاقات البشرية من اجل تحسين الإنتاج والإنتاجية.[1]

كما كان من شأنه ان يجسد مبادئ التسيير الديمقراطي للأملاك الجماعية، واستقلال الهياكل اللامركزية، فالتسيير الاشتراكي للمؤسسات يعتبر اطارا للتشاور ونضج المشاكل وتحويلها الى خدمة الأهداف الوطنية للتنمية، فهو يعمل من أجل الاسهام في تعبئة العمال من جميع الفئات لتحسين الإنتاج والتسيير ومحاربة التبذير والرشوة والاختلاس.[2]

فهو بصفة عامة " الالتزام اللا مشروط والتصور العالي للمصلحة العامة".[3]

كان يهدف هذا النمط من التسيير الاقتصادي من خلال نصوصه الرسمية الى:[4]

- بناء اقتصاد مكتمل النمو ومتكامل لتلبية كل الحاجات لمجمل السكان.
- بلوغ التشغيل الكامل والقضاء على البطالة المكشوفة والمقنعة التي تمثل مشكلة حادة.
- تحسين مستوى الحياة للشرائح الفقيرة والمحرومة والتي تمثل الغالبية الساحقة من السكان.

---

[1]-علي عربي: **واقع التنمية في الجزائر في الازمة الجزائرية لمجموعة من المؤلفين**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1966، ص:338.

[2]-**المرجع نفسه**، ص:340.

[3]-ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات: **الميثاق والنصوص التطبيقية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1975، ص:06.

3-A. Benachenhou : **Planification et développement en Algérie** 1960-1980 éd société national d'édition et diffusion 1980, p : 27.

- تحسين إنتاجية العمل من دون التأثير في مستوى التشغيل في بلد يتميز بارتفاع معدل النمو السكاني وحيث تبلغ البطالة مستويات غير مقبولة.[1]
- التوجيه الجيد للاستثمارات لتلبية حاجات الشرائح الشعبية وتوسيع السوق الداخلية لاستيعاب المنتوجات الوطنية.
- تحقيق توازن بين الجهات المختلفة للوطن، خصوصا بين الأرياف والمدن تفاديا لعواقب وخيمة تنجع عن تضييع فوضوي.

ولذلك وحسب السوسيولوجي الجزائري العياشي عنصر كان يستند مشروع التنمية في الجزائر منذ عام 1967 الى نموذج نظري يستلهم اعمال الاقتصادي الفرنسي دي برنيس .G (de bernis)[2]، اذ تشير الفكرة الأساسية في هذا النموذج الى ان أي محاولة جديدة للتخلص من وضعية التخلف والاستعمار الجديد، لا بد من ان تعتمد استراتيجية اقتصادية واجتماعية شاملة، وتوفير هذه الأخيرة الشروط الضرورية لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي المستمر في مجالي الإنتاج والتشغيل.

يكمن الشرط الأساسي لبلوغ ذلك، في قدرة المجتمع على اعتماد برنامج تصنيعي مخطط وطويل المدى يتضمن احداث تحولات اجتماعية واقتصادية جوهرية وتشكل ما يسمى حينذاك " الصناعات المصنعة " أي التي تنتج التجهيزات والماكنات والسلع الوسيطة قاعدة هذه الاستراتيجية[3].

هذا الخيار الاقتصادي (الصناعات المصنعة) والمرتكز خصوصا على:

- الانفاق الحكومي الكبير والذي يمكن من خلاله:
  - خلق شبكة صناعية كبيرة.
  - الزيادة في الاستثمارات الاقتصادية.
  - تعزيز السيادة الوطنية...الخ.

لم يكن ممكن في تلك المرحلة الا من خلال انتهاج:

---

[1]-بلغت البطالة في بداية السبعينيات بحسب التقديرات الرسمية حوالي 18.4% من السكان القادرين على العمل، اما التقديرات غير الرسمية فتشير الى مستوي يتراوح بين % 28.4 و% 33.

[2]-العياشي عنصر: **التصنيع وتشكل الطبقة العاملة في الجزائر في الازمة الجزائرية،الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،1999، ص:377.

[1]-G. de Bernis : <<**les industries industrialisantes et l'intégration économique régionale**>> archives de ISEA 1968, p : 547.

- عملية التأميمات الكبرى (nationalisation) واسترجاع السيطرة الحكومية على خيرات البلاد.
- اتخاد سياسة التخطيط والتوجيه(la planification) .

أ-عملية التأميمات (nationalisation):

لقد تدعمت عملية التأميم في مرحلتها الأولى من الجلاء المكثف للمستعمرين بعد الاستقلال مباشرة، حيث تركزت على القطاع الأجنبي الخاص. فأصاب التأميم مجموع أراضي القطاع الاستعماري الى جانب مجموعة غير متكاملة من المؤسسات تدخل ضمن ما يعرف باسم الأملاك الشاغرة، وكذلك بعض قطاعات الصناعة التحويلية، كالتبغ والكبريت والمطاحن.[1]

السياسة الاقتصادية التي انطلقت فعلا في الجزائر بداية سنة 1967، كانت ترتكز على عملية التأميمات الكبرى، واسترجاع خيرات البلاد خاصة تأميم المحروقات التي سمحت للجزائر بان تستغل أكثر مداخيلها من البترول والغاز[2] من سنة 1971، والانطلاقة في برنامج الاقتصاد المخطط المرتكز على الصناعة المصنعة، الثورة الزراعية 1971 والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، فالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر كانت خاضعة لسيطرة الرأسمالي الفرنسي لكن هذا الرأسمالي الفرنسي واجه بعد الاستقلال معركة التحرير الوطني.

من سنة 1962 الى سنة 1971 مارست السلطة السياسية الجزائرية بصورة مستمرة سلسلة من التأميمات التي تضمنت تدريجيا مج موع المواد الأولية، وسائل الإنتاج وتحقيق الإنتاج. فاستعادت الثروات الوطنية والأراضي والمؤسسات الصناعية والاملاك الشاغرة وجرت معركة البترول على مرحلتين:

- من سنة 1968 الى سنة 1970 تم تأميم شركات بترولية غير فرنسية، المؤسسات الامريكية والانجليزية (شل) والإيطالية (أويف).
- في سنة 1971 بدأ تأميم الشركات الفرنسية وأدت المشاركة الجزائرية في هذه الشركات نسبة51% وكذلك تأميم الغاز ووسائل النقل والمحروقات.[3]

[1]-عبد القادر حفلول: **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**، بيروت: دار الحداثة، 1982، ص:181.
[2]-H. Tamar : **stratégie de développement indépendant le cas de l'Algérie,** OPU 1983, p : 10.
[3]-**Ibid.,** p: 78.

ب-سياسة التخطيط (planification):

تعتبر الفترة التاريخية من 1962 الى 1972 فترة إعادة الثروات الوطنية وبناء اقتصاد قوي وقادر على مواصلة السير الى الامام، وذلك من خلال المخططات التنموية المتتالية، اعتبرت هذه المرحلة كمرحلة اقتصادية انتقالية وكانت تعرف عدة صعوبات اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية وقد تميزت بتبنيها للاشتراكية واعتماد التخطيط كأداة لتنظيم وتحقيق اهداف الاشتراكية ، فالتخطيط يشمل الأداة الأساسية التي تسمح للقيادة السياسية بتجديد الآجال التي تلائم اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولكي ينهض التخطيط بدوره كاملا في بناء الاشتراكية وتأمين وحماية للشعب ، وقد اهتدت الجزائر الى نظام التخطيط ليس لأنه مجرد وسيلة اشتراكية لأداء العملية الاقتصادية بل لأنه أداة لتنظيم وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

حيث أصبح التخطيط الوطني ميزة واضحة لحياة الاقتصاد الجزائري، اذ انه من الممكن وصف التخطيط الاقتصادي بانه محاولة ارادية تقوم بها الدولة لتنسيق عملية اتخاذ القرار الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل[2]، والتأثير مباشرة او في بعض الحالات اجراء مراقبة على مستوى بعض المتغيرات الأساسية في اقتصاد البلاد على مستويات الدخل والاستهلاك، والاستثمار والادخار، الى جانب قيم الاستيراد والتصدير وتوفير مناصب العمل الضرورية...، كل ذلك يهدف الى تحقيق الأهداف المخطط لها مسبقا وهذه الأهداف ينبغي بلوغها في فترة زمنية محددة.[3]

ان التخطيط الذي هو توجيه ثابت للنصوص الأساسية للبلاد، وخصوصا منها الميثاق الوطني، يجد أصله في ضرورة تركيز الموارد من اجل تخصيصها المتوازن لأولويات التنمية.[4]

وبعد فترة من برمجة استثمارات منظمة حول هياكل بسيطة، بدأت المنظومة الوطنية للتخطيط تنتظم انطلاقا من المخطط الرباعي الأول.

---

[1]-بن سهلة ثاني توفيق، علة مراد، **"قراءة في ثلاثية البيئة المؤسساتية في الجزائر: اصلاح الاقتصادي، بيئة سياسية وتنمية إنسانية"، مجلة les cahiers du MECAS**، العدد 14، 2017، ص: 227.

[2]-نصوص جبهة التحرير الوطني، **التخطيط والتنمية**، الجزائر 1980، ص:194

[3]-عبد اللطيف بن اشنهو، **تكون التخلف في الجزائر 1830- 1962** ، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1979، ص: 130.

[4]-نصوص جبهة التحرير الوطني، **المرجع نفسه**، ص:195.

وهكذا فمنذ اشغال اعداد المخطط الثلاثي 1967-1969 وأكثر منها المخطط الرباعي الأول 1970-1973 والمخطط الرباعي الثاني 1974-1977 تم التركيز على البحث عن منهجية في تسيير التنمية، وتماسك تنظيم المنظومة الاقتصادية والتخطيط ويعني هذا المنهج تأثيرا وتنسيقا للنشاطات الوطنية والقطاعية والمحلية، ليشمل مجموع دواليب الدولة وتوعية حول الاعمال الواجب القيام بها تماشيا مع مختلف مراحل تنمية البلاد[1].

المطلب الثاني: السياسة التوزيعية.

لمعرفة السياسة التوزيعية للدولة الجزائرية يجب في نظرنا الانطلاق من ملاحظات أساسية هي:

- إن تطور المجتمع هو تابع لدرجة تطور الدولة، لأنه لا يمكن ان يكون هناك نظام اجتماعي او مجتمعي خارج الدولة او مستقل عنها[2]، فتنظيم المجتمع وهيكلته يبدأ من الفوق وليس من القاعدة، من طرف الدولة وليس من طرف القوى الاجتماعية المختلفة والصاعدة.

فإذا كانت السلطة في الجزائر هي سلطة ثورية (Pouvoir révolutionnaire) انطلاقا من القمة او الفوق باسم المجموعة الوطنية ومصلحة الشعب، فإن النصوص السائدة للمشاركة كما يصرح به عبد الباقي الهرماسي، تكون أقرب الى مفهوم التعبئة والتجنيد، منه الى المشاركة كمبدأ أساسي وكإجراء نظامي.

هذا النمط من التنظيم للحياة السياسية يشترط ويتطلب من جهة مؤسسة حزبية قوية قادرة على تأطير الجماهير وتأسيس الطبقات الاجتماعية والفئات التي تدافع عنها، ومن جهة ثانية يتطلب عائدات مادية تسمح بإنفاق حكومي يعبئ هذه الجماهير.

إذ نجد أم من البداية وفي إطار دولنة المجتمع (Etatisation de la société) كان هدف الحزب هو تجاوز الخلافات الاجتماعية المختلفة.[3]

وهذا يستلزم قنوات رسمية في خدمة الحزب والسلطة الحاكمة، والتي تقوم بوظيفة التعبئة السياسية. (La mobilisation politique)

---

[1]-علي عربي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 333.

[2]- قدوسي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص:135.

[3]-**المرجع نفسه**، ص:136.

في هذا المجال يرى الدكتور عمار بلحسن: "ارتباط التنمية بالدولة في وعي وممارسة النخبة الحاكمة والفئات الاجتماعية والسكان وقبول الدولة بهذا الرهان على مشروعيتها، أذى الى لإلحاق المجتمع بالمؤسسة السياسية لدرجة ان مشاريع التنمية ومخططاتها من بداية الاستقلال الى الثمانينات مثلث بمنظور علم الاجتماع السياسي ذوبان المجتمع في الدولة وهيمنة المجتمع السياسي على المجتمع المدني، وتعاظم البعد السياسي الإداري على صعيد الممارسة السياسية والحركات الثقافية والفكرية".[1]

- شرعية النظام السياسي في الجزائر منذ الاستقلال الى اليوم، تعتمد على الاشباع وليس على الاقناع على درجة الانفاق وليس على فعالية السلوك السياسي باعتبار بان هذا النظام هو منتوج حرب التحرير دامت عدة سنوات استطاع فيها ان يحقق هدفه الأسمى هو الاستقلال الوطني والانفصال السياسي التام عم فرنسا وتحقيق السيادة، فمن الطبيعي ان يفضل التاريخ كأساس لشرعية حكمه [2]، ويؤسس هيكله من التصورات des représentations تكون مرتبطة مباشرة بهذا التاريخ وبهذه الفترة، وخصوصا إذا علمنا بأنها مازالت راسخة في أذهان فئة من المجتمع الجزائري ومرجعية أساسية لكل حكم.

لكن هذه الشرعية التاريخية لم تكن لتستمر فعاليتها في المجتمع الجزائري بون سياسة توزيعية لعائدات البلاد من الريع الطاقوي، خاصة بعد مرور الوقت وبروز فئة من المجتمع الجزائري من الشباب (75%) والتي لم تعيش ظروف الحرب ولم تؤمن الا بالملموس، لها مطالب نوعيا وكميا أكبر من الفئة الأولى، ومن هنا فسياسة إعادة صنع الأمة الجزائرية على أساس الوحدة لا الاتحاد لم تصمد طويلا.

من هنا فعائدات الريع الطاقوي لا يمكن ان تكون في خدمة شرعية السلطة الا من حلال ابعادها الاجتماعية.

جزائر 1962 واجهة على الأقل تحديين حسب جون لوكا J.LECA.[3]

[1]-عمار بلحسن: **المشروعية والمؤثرات الثقافية**، مداخلة ألقيت في ندوة غرامشي وقضايا المجتمع المدني، مركز البحوث العربية بالقاهرة ،1990

[2]-قدوسي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص:137.

[3] -J.LECA**. L'année dans la politique algérienne**. Un annuaire de l'Afrique du nord.1976. p : 202.

- تجاوز الوضعية الاجتماعية السيئة التي ورثها الجزائريون من جراء قرن وربع من الاستعمار، خاصة إذا علمنا بمشكل النمو الديمغرافي، الذي يقدر ب 3.2 % سنويا.
- تحدي السلطة في تجاوز الخلافات السياسية التي نشأت بوسيلة أخرى غير الوسيلة أو القوة العسكرية.

هذا التحدي يكون عن طريق خلق نوع من الرضا الشعبي le consentement politique، هذه التحديات من الصعوبة لأي سلطة تحقيقها دون الارتكاز على مساعدات شعبية مستنبطة من رضا الجماهير، ذلك الرضا في الجزائر لعبت فيه عائدات الريع الطاقوي دورا كبيرا.

حزب جبهة التحرير الوطني منذ المؤتمر الثاني للجبهة بعد الاستقلال في جوان 1962 بطرابلس لم يرتكز اهتماماته فقط على دور التاريخ في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية سند كبير لسلطتهم.[1]

تنمية المجتمع بشتى أنواعها ترتكز على مجانية الميادين التالية:

- ❖ مجانية التعليم.
- ❖ مجانية الصحة.
- ❖ توفير السكن.
- ❖ الشغل ومحاولة القضاء على البطالة.... الخ.

كما شهد ارتفاع في الأجور حيث بلغ معدلها الشهري 1270 دج في 1978 بعد ما كان في حدود 412 دج سنة 1967، كما ان كتلة الأجور الاجمالية فقد ارتفعت من 6 مليار دج سنة1967 الى 34 مليار دج سنة 1978، وازداد الدخل الفردي خصوصا في أوائل الثمانينيات، إثر إجراءات التغيير التي أراد ان يقوم بها الرئيس الشاذلي بن جديد.

خلال المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني، اعتمد النظام على شعار التفاؤل، المنادي من "اجل حياة أفضل"، والمتمثلة في اتخاد إجراءات أطلق عليها برنامج من اجل القضاء على ندرة المواد.

[1]-قدوسي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص:139.

في وقت وصل فيه سعر البترول الى أكبر سعر حوالي 30 دولار للبرميل[1]، وأصبح الحق للجزائري في التعليم وفي الصحة المجانية وفي النقل والسكن...بحيث ازداد بناء المدارس والجامعات، وبناء المساكن وزيادة في وسائل النقل...

مثلا في ميدان التربية والتعليم في فترة 1967-1978 تم بناء 352 مدرسة،71 ثانوية،05 متقنات، 12 معهد تكنولوجي.

أ- الخيار الاشتراكي والقطيعة التاريخية والمعرفية:

على الرغم من الأسباب والدوافع التي قدمت لتبرير او تفسير، تبني الدولة الجزائرية للنموذج الاشتراكي، واعتباره خيارا لا رجعة فيه بعد الاستقلال. ولقد كان هذا الاختيار تراجع وانقلاب على ما جاء في بيان اول نوفمبر، والمتمثل في إقامة دولة جزائرية مؤطرة بالمبادئ الإسلامية. ان هذا التحول وبغض النظر عن دوافعه السياسية والأيديولوجية، وسياقاته الإقليمية والدولية، فهو يعبر عن تذبذب وضبابية في الرؤية الواعية المتعلقة ببناء دولة ما بعد الاستعمار، وهذا طبعا ما انعكس على مجمل السياسات العامة الوطنية، والخيارات الاستراتيجية، المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة، ألا وهي عملية التنمية.[2]

ان ثورة نوفمبر حطمت كل البناءات السياسية والاجتماعية والأخلاقية والثقافية، التي حاول الاستعمار الفرنسي أن يقحم فيها الشخصية الجزائرية، وإفراغها من قيمها وفطرتها. حيث كان من المفروض ان يستبدل ذلك بمنهج ونموذج ثوري وحضاري يصيغ المبادئ ويؤطر المسيرة التحررية، ويتضمن القرارات التي تمليها ظروف المرحلة[3].

لكن الذي حدث بعد الاستقلال او بالأحرى في مؤتمر طرابلس، من صراعات على السلطة وعلى من له الحق في تشكيل وبناء الدولة الجزائرية المستقبلية، حيث في الوقت الذي كان من المنتظر ان تستمر وتواصل المسيرة في ظل ما يسميه مالك بن نبي بالاطراد الثوري، حدثت قطيعة مزدوجة: معرفية وتاريخية.

اما القطيعة المعرفية فتتمثل في الانفصال القيمي والفكري بين ما طرحته واستنبطته ثورة نوفمبر في نفس وعقل الفرد الجزائري، وانسجام ذلك مع التركيبة النفسية والعقلية

---

[1]-قدوسي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص:141.

[2]-دعاس عميور صالح، **مأزق التنمية في الجزائر**، الجزائر، ددن، دسن، ص: 5.

[3]-محمد غربي واخرون، التحولات السياسية واشكالية التنمية، **مرجع سبق ذكره**، ص:304.

والموروث الثقافي والحضاري للمجتمع الجزائري، وبين ما حاول الممسكين بالسلطة بعد الاستقلال، على ترسيخه وزرعه في ذهن المواطن الجزائري –بغض النظر عن صحته او خطئه-وهذا ما أثر على الفهم العام او الفردي لمختلف القضايا والتحديات التي واجهت الجزائريين دولة ومجتمعا، وتغير المعايير والمقاييس التي تقيم السلوكيات والافعال ومن تم النتائج وتحديد المسؤوليات.[1]

اما القطيعة التاريخية فتتمظهر أساسا في التراجع عن الإيديولوجية الجامعة التي وحدت كل الاطياف السياسية والتيارات الفكرية وتعايشها وانسجامها، ومشاركة الجميع في تحقيق الاستقلال الوطني، فغياب مراحل بناء الدولة في الحالة الجزائرية لم يؤدي فقط الى غياب العلاقة بين الدولة والشعب بل الى خلق ازمة ثقة بين المواطن والدولة.[2] واستئثار فئة واحدة او جماعة واحدة بالحكم تحت عباءة واحدة هي عباءة حزب جبهة التحرير الوطني، الذي هيمن على كل مفاصل الدولة ومؤسساتها، بحيث تحول مسعي تكوين واستعادة الدولة-الامة الى تغول وتضخم الجهاز الحزبي وتجاوزه لفكرة الدولة حيث تحول الى الدولة-الحزب، وبدلا من تشكيل دولة لا تزول بزوال الرجال حسب تعبير الرئيس بومدين، شكلنا دولة لأشخاص، وبالتالي أصبحت الدولة كأداة لدى البعض لتحقيق المارب على حساب البعض الاخر، بدلا من ان تكون إطار ومنظومة قيم تضم الجميع.[3]

هذا الوضع الغير السوي والبناء المشوه للدولة الجزائرية هو الذي أثر تأثيرا كبيرا على مسار التنمية. حيث كان من الصعب تحديد الأولويات في ظل تزامن وتكاثف المهام والاهداف، وتحديات الداخل والخارج.

ب- عملية التنمية واشكالية الشرعية السياسية:

إن السؤال المطروح والجوهري، عند دراسة الظاهرة التنموية في الجزائر، يتمثل في: هل التنمية تعاملنا معها كعملية مبنية على رؤية فكرية واضحة، واهداف محددة مع توفير الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك؟ أم أن مفهوم التنمية وظف كأداة لإضفاء الشرعية على النظام

---

[1]-دعاس عمیور صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص:6.

[2]-مختاري نصر الدين، **"الاقتصاد الجزائري بين إشكالية بناء الدولة وغياب مشروع المجتمع"، مجلة الباحث في العلوم السياسية**، العدد 35، 2018، ص:946.

[3]-- محمد غربي واخرون، **المرجع نفسه**، ص:305.

السياسي في مواجهة الخصوم والمعارضة، وبالتالي تتحول عملية التنمية الى أيديولوجية تثري الرصيد القيمي والعقائدي لنظام الحكم؟

ان الثابت في مسار بناء الدولة الجزائرية، منذ الاستقلال الى اليوم يرتكز حول من يحكم واستنادا الى ماذا. حيث استند النظام وبشكل رئيسي على العمل السياسي حيث اغترف من معين وقيم القومية والحرية الوطنية ومعاداة الاستعمار والامبريالية، واستمد منها مشروعيته، وصارت النهضة سياسة والسياسة نهضة.[1]

في ظل النظام الأحادي، اعتبر حزب جبهة التحرير الوطني حزبا طلائعيا يقود البلاد في مرحلة بناء الثورة الاشتراكية، والذي وجه نقدا شديدا للبيروقراطية الإدارية والاقتصادية كما جعل الإدارة البيروقراطية بسبب موقعها في الدولة والاقتصاد خطرا كبيرا على المسار الاشتراكي.[2]حيث تضاربت الآراء بين النخبة السياسية والعسكرية والمدنية حول نمط الحكم السياسي المستقل بين الأحادية الحزبية والتعددية السياسية من ثم تم اجراء انتخابات في 29سبتمبر 1962 تعينت على أثر ذلك حكومة جزائرية عادية حيث حصلت على مشروعية السلطة.[3]

حيث أدى هذا الاستقطاب والتمركز حول قضايا السياسة، الى اضعاف العوامل الاقتصادية وتحديات الاستقلال الاقتصادي والتنمية. فكان النظام الحاكم لا يقبل من الفكر والأيديولوجية الا ما يدعم مركزه السياسي، ولم يقم في مجال التنمية الا بما يقوي من مركزه الاجتماعي ويحفظ له قاعدة الولاء التقليدية او الجديدة. [4] حيث أضحت التنمية مجرد أداة ووسيلة في يدي الحاكم او الزعيم، يكرس به اهليته واستحقاقه للسلطة، وتدعيم شرعيته السياسية، المستمدة من الشرعية الثورية التي سادت في العقول الثلاثة الأولى من الاستقلال، وان كانت لم تنته الى حد الان ولو بأشكال واثواب جديدة. هذا الوضع جعلنا لا نتكلم عن التنمية في الجزائر، بل عن تنميات لا تنمية واحدة، حيث كان لكل رئيس تنميته ورؤيته الخاصة لطبيعة الدولة ونوع التنمية المراد تحقيقها. فالرئيس احمد بن بلة تبنى نموذج التسيير الذاتي،

---

[1]-برهان غليون: **اغتيال العقل**، موفم للنشر، 1990، ص:7.

[2] - خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع الإشارة الى تجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2003، ص:136.

[3] - السعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر ط2 ،1993، ص:39.

[4]- **المرجع نفسه**، ص:7.

المستمد أساسا من التجربة اليوغوسلافية، محاولة منه فك الارتباط مع الاقتصادي الفرنسي في الجزائر غداة الاستقلال، خاصة بعد مغادرة المستوطنين الأراضي الجزائرية، وبغض النظر عن نجاح او فشل، او مؤامرة حيكت ضده ولم تعط له الفرصة لتجسيد برنامجه على ارض الواقع، نتيجة انقلاب 19 جوان 1965، والذي قاده قائد الأركان هواري بومدين، والذي سمى ما قام به بالتصحيح الثوري للانحرافات والتجاوزات التي ارتكبها سلفه، ولكن في الواقع ان ما حدث لم يكن تصحيحا وانما انقلابا وتغييرا جذريا بالمعنى الفكري والايديولوجي.

إن نهاية دولة بن بلة ارخت لبداية دولة هواري بومدين ومشروعه التنموي المبني على ضرورة استعادة الثروات الوطنية وتجنب ان تستحوذ عليها اقلية مدعومة من الخارج، بحيث يجب وضع سد امام كل محاولة للاحتكار.[1]إن اهتمام السلطة السياسية ببناء دولة قوية من القاعدة ساهم في تكوين طبقة بيروقراطية قوية عملت على اضعاف الحزب ،[2] وهذا ما أدى غياب الديمقراطية في النظام السياسي الجزائري، حيث أصبح النظام السياسي مغلقا من جهة بالإضافة الى ظهور طبقة جديدة تمثلت في الموظفين الدائمين للحزب حيث طبق عليهم قانون الوظيفة العمومية الصادر 1966 الذي له خلفيات اقرب الى مفهوم التعبئة منه الى مشاركة كمبدأ سياسي وكإجراء نظامي وكجوهر للمفهوم الديموقراطي للممارسة السياسية.[3] والذي له خلفيات وهذا ما حصل من خلال مراسيم تأميم المحروقات، وتبني العديد من المشاريع الكبرى على غرارة الثورة الزراعية، والتي كانت مؤشرات فشلها أكثر من نجاحها، لأنه في الوقت الذي كان من المفروض ان نحدث ثورة فكرية وثقافية، لنرتقي بمستوى الفلاح الجزائري الفكري، ونضجه العقلي لكي ينسجم مع التطورات التقنية والتكنولوجية.

كما نجد أن دستور 1976 لم يحدد رقابة صلاحيات رئيس الجمهورية، على رغم من أنه أقر مبدأ الفصل بين السلطات، مع ملاحظة انسحاب يكاد يكون كلي من طرف أعضاء مجلس الثورة وهذا ما أدى الى فشل الخيار الاشتراكي، وتهميش مجلس المحاسبة والاعتماد الكلي على الريع البترولي لأجل التغطية على الفشل الذي عرفته التجربة الاشتراكية في

[1] -Huber Nyssen : l'algerie en 1970 telle que je l'ai vue arthaud, Paris, 1970, p : 55.

[2] -خيري عزيز، **التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،1978، ص:131.

[3] - محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1987، ص:106.

الجزائر، ويرى البعض ان الجيش هو الذي حكم الدولة وقاد النظام السياسي الجزائري،[1] إن النظام السياسي مهمته الأساسية وضع وتنفيذ الأهداف الجماعية والكلية للمجتمع او لجماعة داخل المجتمع. والشرعية السياسية-من الناحية الواقعية-تتباين وتتفاوت تبعا لمدى فشل او نجاح السياسة العامة.[2] وبسبب الانغلاق السياسي الذي تميز به النظام السياسي الجزائري، ظهر الانغلاق الإداري نظرا لاتخاذ الإدارة كأداة وحيدة للتنمية التي يتبنها النظام وهذا ما أدى الى بروز الأساليب البيروقراطية الهجينة والمتمثلة أساسا في الامراض المكتبية مما أدى الى تذمر جماهيري واسع من مشاكل البطالة والتمويل.[3]

المطلب الثالث: المركزية السياسية.

"ان المصادقة الشعبية على الميثاق الوطني في استفتاء 1976، قد أتاحت من جديد فرصة أخرى للثورة الجزائرية كي تحدد مذهبها وترسم استراتيجيتها على ضوء الاختيار الاشتراكي الذي لا رجعة فيه، ومن هنا ينطلق الشعب الجزائري في مسيرته نحو الرقي، وهو يتصور بوضوح المجتمع الذي يعتزم تشييده.

الاشتراكية كإيديولوجية وكخيار سياسي ترتكز على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وعلى احتكار الدولة للثروة وعلى منطلق الدولة التوزيعي هذا تشكل وتبين بشكل واضح ورسمي منذ دستور 1976، اذ ينص كذلك في مادته 13 " يشكل تحقيق الاشتراكية وسائل الإنتاج قاعدة أساسية للاشتراكية وتمثل الدولة على اشكال الملكية".

من هنا انطلقت عملية البناء في الجزائر المستقلة من خلال التركيز على مفهومين محوريين مكونين خلاصة الفعل السياسي حسب المفكر والسوسيولوجي على الكنز، هذين المفهومين هما الاشتراكية والتنمية.

فالاشتراكية حسب نفس الدستور ترمي الى تحقيق ثلاثة اهداف:

- دعم الاستقلال الوطني.
- إقامة مجتمع متحرر من استغلال الانسان للإنسان.

---

[1] - عبد الباسط دردور، **العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي**، القاهرة: دار الأمين،1996، ص ص:73-81.

[2] - غبرئيل الموند، بنجام بويل: **السياسة المقارنة إطار نظري**، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي، منشورات جامعة قار يونس، ط1، 1996، ص23.

[3]- محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الازمة الاقتصادية والازمة السياسية**، الجزائر: مطبعة دحلب ،1993، ص:14.

- ترقية الانسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها.[1]

1- علاقة الدولة الوطنية بالمجتمع في الجزائر بعد الاستقلال 1962

على هذا الأساس فصراعات السلطة حينذاك افضت الى الاخذ بالدولة الجزائرية الحديثة الى الاشتراكية كمنهاج وخيار اقتصادي يضمن في جوهره حكم الحزب الواحد من جهة والقائم على الشرعية الثورية، وانما يميز القادة السياسيين لما بعد الاستقلال هو افتقادهم للثقافة السياسية والعقد الاجتماعي الذي يعالج موضوع الدولة الامة، وهذا ما كان واجب القيام به في الجزائر بعد الاستقلال وخاصة ان الجزائر لم تعرف في تاريخها مراحل بناء الدولة الوطنية نتيجة للاستعمار وغياب الإرادة السياسية الداخلية في الجزائر بعد الاستقلال.[2]

لحظة حصولهم على الاستقلال منتظمين في مجموعات تتجابه حول مشاكل إيديولوجية، فهذه الجماعات كانت تتشكل وتنتهي حسب التحالفات الظرفية المحدودة من اجل السيطرة على السلطة وحتى التحالفات التي تم بناؤها على عصبيات محلية كانت ولا زالت غير مستقرة وهشة. كانت تلك التحالفات في الواقع تكريس للتقسيم والتجزئة، لأنها قائمة على أساس الصراع من اجل السلطة بين القوى المتحالفة بالأمس-ما عرف بحرب الولايات-وكان الصراع من زاوية التحليل الوظيفي ازمة لتجميع المصالح داخل نفس الجماعة. سيصبح الانتماء للسلطة مبنيا على الاقصاء والصراعات الشخصية البعيدة عن أية التزام إيديولوجي، وسيكون ذلك أول إيذان ببناء دولة تقوم على صراع الأشخاص وليس البرامج.

بعد الحصول على الاستقلال وتحول ((جبهة التحرير الوطني)) الرمز الى جهاز تابع للدولة [3] أصبح المجتمع برمته يبحث عن جماعة مرجعية عانت الجزائر من غيابها تاريخيا، جراء تحول المجتمع بفعل الاستعمار الى إطار اجتماعي ينقصه نموذج مرجعي متأت من تاريخه الخاص. كانت تجربة البناء تجسيدا عمليا لما اختارته الجماعات التي تمكنت من السيطرة على السلطة بعد الاستقلال لحظة توافر الفرصة العملية لتجسيد مشروعها. قامت هذه الجماعات بعد الاستقلال 1962 بالتحالف في إطار سلطة تجاهلت الاختلافات الموجودة فعلا في المجتمع الجزائري، كان خطابها السياسي قد صنع قالبا كان على كل مكونات المجتمع

[1]-محمد قدوسي، **مرجع سيق ذكره**، ص ص:142-143.
[2]-مختاري نصر الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 947-949.
[3]-Hubert Nyssen, **op.cit**, p: 49.

الانصهار فيه هو: العروبة الإسلام والاشتراكية، وكان ذلك القالب هو الاسمنت الوحيد القادر على ربط كل الأجزاء السياسية بعضها ببعض ووقاية الشعب من الانفجار كما كانت تدعي الفئة الحاكمة، وبذلك يصبح الحديث عن اية اختلاف هو دعوة للرجوع للاستعمار ومنبع للتجزئة والانقسام هذا ما جعل مثلا المطالب الثقافية Culturaliste البربرية-كما يؤكد محمد حربي-شأنها شأن مقولة الصراع الطبقي عامل تجزئة، فنفي الصراع السياسي والمصلحي والطبقي رغم وجوده واقعيا، وغلق الباب امام اية مناقشة سياسية، فتزيفت صورة المجتمع الجزائري في مكوناته المتنوعة سوسيولوجيا واتعادها المتعددة ثقافيا.[1]

حافظت السلطة بعد الاستقلال –مرغمة في أحيان كثيرة-على التركيبة التعددية لجبهة التحرير الوطني التي لم تكن في الواقع حزبا سياسيا، هذا ما جعلها تعتبر في نظر "جون لوكا" Jean Lecaضد-دولة un contre –Etatويقصد بذلك كيان سياسي كان يسعى للقضاء على السلطة الاستعمارية كدولة[2]، وبالقضاء على هذه الأخيرة تحولت الجبهة-في نظره-اثناء عملية تعويض تلك السلطة الاستعمارية الى دولة، سوف تتخذ من مسألة البناء الوطني "ذريعة" لكبح الطموحات السياسية لمختلف النخب. قامت السلطة السياسية في تلك الدولة الناشئة بتجميع النخب في جسم سياسي واحد، الامر الذي أرغمها على استعمال خطاب دعائي وليس أيديولوجي كان في نظر هواري عدي سبب فشل عملية البناء الوطني، فكان غياب "الأدلجة" بتعريف عبد الله العروي هو في الواقع غياب ثقافة سياسية تعبر عن شرعية الدولة ومؤسساتها[3].

بعد نجاحها في ابعاد المعارضة، استغلت الفئة الحاكمة بعد الاستقلال كل الابعاد والرموز الثقافية والمؤسساتية ووضفتها لصالح مشروعها السياسي من دون ان تحترم التنوع السوسيولوجي والثقافي للمجتمع. فحدث ما يعرف في علم الاجتماع السياسي ذوبان المجتمع في الدولة وهيمنة المجتمع السياسي على المجتمع المدني، لا سيما بعدما تحول بناء الدولة الى رهان تبنته الفئة الحاكمة كفاعل مركزي. هذا ما يجعل عملية فهم دينامية التغير الاجتماعي

[2]-Mohamed Harbi, **L'algérie et Son destin**, croyant, ou citoyens, pari , Media Associes ,1994 , p : 38.

[2]-Lahouari Addi, **L'impassed du Populisme**: L'Algerie , collectivité politique et Etat en construction, Alger, Enal , 1990, p : 103.

[3]-ثنيو نور الدين، **"الدولة الجزائرية ...المشروع العصي"** الازمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1999، ص:200

العام (بما فيه السياسي) في الجزائر غير ممكن من دون تحليل نوع العلاقة التي جمعت المجتمع بذلك المشروع السياسي، ويجعل البحث في طبيعة النظام السياسي والمنطق الذي حكمه طيلة الفترة الممتدة(1962-1988) مستوا تفسيريا هاما لفهم واقع العمل السياسي اليوم.

لقد تميزت ممارسات السلطة السياسية بعد الاستقلال بمنطق الأحادية والاقصاء، حيث أرغمت النخب غير الحاكمة على تبني "الوطنية" المرتبطة كقيمة بثورة التحرير وعلى الايمان بها على الرغم من أنها لا تجيب عن احتياجات أيديولوجية مختلفة للمجموعات الاجتماعية المختلفة، فوجدت هذه النخب نفسها في جو سياسي لا يمكن فيه الخروج عن منطق الولاء لسلطة سياسية أصبحت تظهر في صورة "كتلة تاريخية وطنية" –كما يصفها عمار بن لحسن، لم تحاول التعامل مع التناقضات والاختلافات الاجتماعية بنظرة واقعية.

كان الطابع الشعبوي الذي اخذت به السلطة السياسية بعد الاستقلال سببا في اخضاع النسيج الاجتماعي للدولة من خلال عدم الاعتراف بالاختلافات والتناقضات الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع وبالتالي عدم إعطائها ترجمة سياسية وقانونية. اخذ مبدا اخضاع المجتمع للدولة طابعه القانوني الالزامي، واعتبر أن مهام التنمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تتطلب توحيد وحشد كل الطاقات واحتكار الدولة والنشاطات الأساسية فالسلطة السياسية هي المسؤولة عن تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

2- الدولة "الوطنية" والتوظيف الزبوني للنخب: ظروف تكوين القاعدة الاجتماعية للسلطة:

من المألوف الحديث عن الزبائنية كوسيلة معتادة في تسيير أمور السياسة رغم ان البعض يرى فيها مجرد بقايا من ماضي المجتمعات التقليدية وعقبة في وجه التحول نحو دولة حديثة. يمكن للزبونية ان تأخذ شكل شبكة معاونة بحتة تتشكل حول شخص يتمتع بسلطة معينة وهي لا تدوم بغياب تلك السلطة. كما يمكن ان تأخذ شكل مجموعة متضامنة تقليدية (العصبية التقليدية) تسبق في وجودها وطريقة أداء مهمتها قيام مجتمع يتخذ شكل دولة (العشيرة، القبيلة...) تم تنزل فيما بعد الى ساحة العمل السياسي. تلك حالة الاستراتيجية القبلية للاستيلاء على سلطة الدولة وادارة دفتها. هذه الجماعات المتضامنة التقليدية تركب عجلة الدولة الحديثة

[1]-فريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2011-2012، ص: 219.

التي تكون قد ساهمت في انشائها أحيانا (حالة ال سعود) وتسخرها لصالحها مع الاحتفاظ بمصلحتها وتماسكها اذ ما أبعدت عن السلطة. وأخيرا الجماعة المتضامنة الحديثة التي ليس لها وجود سابق على الدولة وبالأحرى لا تكتسب قواما الا بفضل الدولة وتتشكل انطلاقا من حيز سياسي حديث. وتعمل بعد ذلك بوصفها مجموعة متضامنة وفقا لأساليب من العلاقات الشخصية مطابقة لتلك العلاقات الخاصة بالعصبيات التقليدية مثل زواج الأقارب، المحسوبية... هذا ما سوف يؤدي الى تشكل عصبية حديثة تدير شؤون السلطة لمنفعتها وحدها وضد المجتمع التقليدي عند الاقتضاء.

إن العصبية الحديثة يمكن ان تكون نقلا لمجموعة متضامنة تقليدية الى نسق جديد بغير أسلوب الأداء والاستدامة، لكن يمكن ان نكون بصدد مجموعة جديدة تماما، أنشئت انطلاقا من قطب له طبيعة الدولة على أساس خلفية من التفكيك والتذويب للعصبيات التقليدية، وفي حالة العصبية التقليدية التي تنقل لنسق جديد بغير الأسلوب فقط في هذه الحالة يكون استيلاء بعض العصبيات عودة التقاليد في صورة نظام دولة حديث.[1]

تتسارع التحولات في بلادنا وتهتز تحت وطأتها قناعات وتتراجع مقولات تبنتها نخب سياسية تعاقبت على السلطة او تصارعت من اجلها طيلة العقود الثلاثة الماضية، دار جزء من ذلك التنافس والصراع حول محورين أولهما تحديد مضمون الوطنية وتعريف قطبها المركزي هل هو الإسلام عقيدة ونظاما يسوس الدولة والمجتمع وكيف يكون ذلك؟ واي نموذج يحتذى به، اما المحور الثاني والصراع السياسي، فهو ان كان امتداد للأول فقد اتخذ من منطلقات المشروع الاجتماعي لتنمية والتحرير، وسيلة للتعبير عن تصوراته لنظام الحكم في الجزائر، وتتراوح الاجتهادات في هذا المجال من التوجه الاشتراكي بتلويناته المختلفة ونماذجه المتعددة إلى الاطروحات الليبرالية بشكلها الأقرب.[2]

[1]-اوليفييه روي، **"الزبائنية والمجموعات المتضامنة: هل هم بقايا ماضي ام يشهدون نشأة جديدة"**، ديمقراطية بدون ديمقراطيين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1999، ص:367.

[2]- محمد العربي ولد خليفة، **التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية**، الجزائر: دار النشر راجعي ،2009، ص:39.

المبحث الثالث: الاليات الجديدة المتعلقة بتقييم السياسة التوزيعية في ظل مرحلة المنظومة الرأسمالية.

المطلب الأول: الإصلاحات كألية للتكيف اثناء المرحلة الانتقالية.

نظرا للظروف الصعبة التي آلت اليها الجزائر في أواخر الثمانينات وعدم قدرة نظام الحزب الواحد على ضبطها وتوجيهها اجتماعيا، وسياسيا واقتصاديا، بسبب تدني مستوى أداء وفعالية مؤسساته السياسية العاجزة على تلبية مطامح الفئات الجديدة وطموحاتها، كان لابد من تغييرات يقوم بها النظام، توفر الظروف والشروط الملائمة للتطور والإنماء السياسي.

جاءت الإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية التي يرجع سبب إقرارها إلى أحداث 05 أكتوبر 1988. لكن هل هذه الإصلاحات أدت إلى توفير مناخ تنموي سياسي يسمح بعبور الفجوة بين الحاكم و المحكوم ، أم أن هذه الإصلاحات مجرد وسيلة لضمان غاية الاستمرارية و البقاء و التكيف للنظام القائم ؟ [1]، يرتكز فهمنا لواقع العمل السياسي في الجزائر على ضرورة فهم القوى الفاعلة الكامنة وراء الاشكال السياسة التي تعطي المظهر الخارجي للعملية السياسية ، فالميكانزم الحقيقي للمؤسسات السياسية لا يمكن فهمه من دون دراستها أثناء تفاعلها وعملها ، فلن يكون مفيدا الاهتمام بنظمها وترك وظائفها مثلا ، بل دراستها من حيث هي واقع حركي أو من حيث كونها نشاط هي واقع حركي أو من حيث كونها نشاط فعلي مضمونه أفعال شاغليه.[2]

أولا: الإصلاحات السياسية.

لقد اعتبرت الإصلاحات السياسية التي أعقبت أحداث أكتوبر 1988 في نظر معظم من الدارسين، نقطة تحول في الحياة السياسية الجزائرية، وهذا خلال الانتقال من الأحادية الحزبية إلى مرحلة التعددية، كما أنها أدت إلى ظهور تطورات سياسية واضحة في البناء السياسي العام، إذ أدت إلى أفول الدولة البيروقراطية، وبروز النظام القائم على استقلال المجتمع المدني عن المجتمع السياسي، والفصل بين السلطات، وإنهاء الدور السياسي للعسكرتارية ولو نظريا.[3]

---

[1]- بومدين طاشمة، **البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر**، الإسكندرية: دار الوفاء القانونية، ط1، 2015، ص: 251.

[2] - علي الدين هلال، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص:148.

[3] - بومدين طاشمة، **المرجع نفسه**، ص:252.

1 – المبادرة بالتعديل الجزئي لدستور 1976.

عرفت الجزائر عدة عمليات لتعديل دساتيرها ، فقد أوقف العمل بدستور 1963 أول دستور للجزائر المستقلة وذلك بموجب الأمر الصادر في 10 جويلية 1965 ، إثر انقلاب 19جوان 1965 ، كما تم تعديل دستور 1976 ثلاث مرات (1981،1979 ، 1988) قبل أن يوضع دستور جديد للبلاد سنة 1989 ، عذا الزخم في عملية المراجعة الدستورية في الجزائر يمكن أن يرد كما ذهب إليه الأستاذ "فرانسوا بنديك" إلى أن التغيرات الدائمة في الدستور تعكس الصعوبات التي يواجهها الحكام في إيجاد الحلول المقبولة لمشاكل الحكم " ، و من جهة أخرى تكشف عن الرغبة المستمرة في البحث عن عملية تأسيس الدولة على الرغم من الاستقرار الدائم ، فإن التحولات و المراجعات الدستورية تعكس رغبة البحث عن هياكل وإجراءات أكثر ملاءمة للحقائق السوسيولوجية والثقافية لكل دولة.

وعليه، فإن بعد أحداث أكتوبر 1988، أعلن رئيس الدولة بتنظيم استفتاء شعبي يوم 03 نوفمبر 1988 للفصل في الإصلاحات التي تنوي السلطة إجراءها على الساحة السياسية، وقد تمت صياغة مشروع التعديل دون مشاركة حزب جبهة التحرير الوطني كطرف في الإصلاح، حيث لم يعلم أعضاء اللجنة المركزية بتفاصيله إلا يوم صدور بيان رئاسة الجمهورية في 24 أكتوبر 1988.[1]

بتاريخ 23 فيفري 1989 تم الاستفتاء على الدستور والموافقة عليه من طرف الشعب بأغلبية 73,43 % من الأصوات المعبرة، يشكل هذا الدستور بداية عهد جديد في الحياة السياسية، تكريس نهاية الحزب الواحد، وإقراره التعددية السياسية والتخلي عن الفلسفة الاشتراكية. جاء دستور 1989 كنظام جديد والسبب يعود ظاهريا ورسميا لجملة من العوامل منها عجز الحكومة عن الاستجابة لمطالب الشعب المتزايدة نتيجة وطأة وأثار الأزمة الاقتصادية العالمية ، رغم الخطاب السياسي ، وعجزها أيضا عن التحكم في تسيير الاقتصاد الوطني ، فضلا عن استفحال ظاهرة البطالة و المحسوبية وبروز طبقة برجوازية طفيلية تمكنت من جمع ثروات مالية ضخمة يصعب جمعها في نظام حر إلا بمرور أجيال ، ضف إلى ذلك التعسف و المضايقات والمعاملة السيئة التي كان يتعرض لها المواطن لدى تعامله مع

[1] - بومدين طاشمة، **المرجع نفسه**، ص ص: 252 – 253.

الأجهزة البيروقراطية و السلطوية الأخرى ، مما ترتب عنه فقدان الثقة في الحاكم فكانت القطيعة بين الحكام و المحكومين.[1]

2 -دستور 23 فبراير 1989:

إذا كانت الدساتير السابقة تتصف بكونها تنتمي لفئة دساتير البرامج، التي تدعو إلى ضرورة بناء الدولة الاشتراكية، واهمية بناء حزب طلائعي، فإن دستور 1989 يصنف في خانة دساتير القوانين، يقوم على مبدأ الديمقراطية الليبرالية القائمة على التعددية الحزبية، الفصل بين السلطات، الملكية الخاصة، ويتضح ذلك من السياسات الاقتصادية والاجتماعية لدى الحكومات المتعاقبة بعد إقرار الدستور في 23 فيفري 1989 التي أصبحت تتميز بميولها أكثر نحو الليبرالية.

فما يلفت الانتباه في دستور 1989، انه جاء بأسس جديدة تختلف اختلافا جذريا عن الدساتير السابقة، فلأول مرة يأخذ بالديمقراطية القائمة على التعددية السياسية، وبالليبرالية كمنهج اقتصادي، وحقوق أخرى لم تنص عليها الدساتير الأولى (دستور1963، دستور 1976) كحق انشاء الجمعيات، وحق الاضراب، إضافة الى مبدأ الفصل بين السلطات. كما نص الدستور على ضمان حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية، اذ جاء في المادة 31 منه بان الحريات الأساسية وحقوق الانسان والمواطن مضمونة، على ان تقوم الدولة حسب المادة 36 ضمان عدم انتهاك حرية الانسان، وتسمح المادة نفسها بحرية الابتكار والابداع الفني والعلمي، كما نص في المادة 39 بحرية المعتقد وحرية الرأي، اذ اكدت بان حريات التعبير وانشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطنين[2]. تدعم هذا التفتح السياسي باتجاه التعددية السياسية بإصدار قانون رقم 89-11 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي[3]، الذي يتضمن مبادئ وأساليب عمل الجمعيات السياسية، حيث نصت المادة الخامسة منه، انه " لا يجوز للجمعية ذات الطابع السياسي ان تبني تأسيسها او عملها على أساس ديني

[1] -مولود ديدان، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، على ضوء التعديل الدستوري الأخير (06 مارس 2016) والنصوص الصادرة تبعا لذلك، الجزائر: دار بلقيس للنشر، ط1، 2017، ص:291.

[2]-**الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة الداخلية**، دستور 1989، الجزائر: وزارة الداخلية 1989، ص ص :12-13.

[3]-ان تأخر صدور هذا القانون مقارنة مع صدور دستور 1989، يعكس حسب بعض المحللين إرادة النظام في معرفة وجهات نظر مختلف القوى السياسية ومدى بهذا الحق مطالبتها بهذا الحق الدستوري.

فقط، او على أساس لغوي او جهوي او على أساس الانتماء الى جنس او وضع مهني معين"[1].

ان القراءة المتأنية لهده المادة تبين لنا ان المشرع كان يهدف الى عدم ترك مجال النشاط السياسي مفتوحا للأحزاب الدينية ويقصد بذلك الأحزاب الإسلامية، ولكن أضاف المشرع كلمة -فقط-دلالة على الاعتراف بها شريطة ان لا يقوم نشاطها السياسي ديني محض. كما اقر الدستور الحق النقابي لجميع المواطنين، وسمح بحق الاضراب للاتحاد والمنظمات دون ممارسته في الدفاع الوطني للأمن، او في جميع الخدمات او الاعمال العمومية ذات المنفعة العامة، والى جانب هذه الحقوق هناك الحق في العمل والتعبير والحق النقابي.

اما فيما يخص مبدأ الفصل بين السلطات (التنفيذية التشريعية، القضائية)، فان دستور 1989 قد اعتنقه وهذا لغرضه تجنب تداخل السلطات والصلاحيات، واحتمال استحواذ سلطة معينة على سلطة أخرى، وهذا عكس دستور 1976 الذي نص على دمج السلطات، الامر الذي سمح لرئيس الجمهورية ان يكون محور النظام السياسي، يتولى السلطة التنفيذية وقيادة الحزب ومشاركة المجلس الشعبي الوطني في التشريع طبقا للمادة 153 من الدستور، دون رقابة فعلية.

بالرغم من الإصلاحات السياسية التي تضمنها دستور 1989، وإصرار واضعيه على احداث تغييرات سياسية من شأنها ان تكرس تنمية سياسية وبناء مؤسسات ديموقراطية حقيقية الا ان هذه الإصلاحات لا تخلو من انتقادات يمكن ان نذكر منها ما يلي:

- ان دستور 1989 كان بمثابة قرار سياسي، لان صياغته جاءت من طرف الشخصيات السياسية على مستوى رئاسة الجمهورية، دون استشار الشعب صاحب السيادة، حتى الحكومة حسب تصريح رئيسها آنذاك لم تساهم في صياغة الإصلاح. ولعل هذا المشكل مطروحا دائما في التقاليد السياسية الجزائرية، التي تقوم على هذا النوع من المسؤولين الذين من الصعب ان يتخلوا عن هذه العادات والتقاليد الموروثة عن الماضي، خاصة في غياب السلطات الحقيقة المراقبة للشخصيات السياسية. لذلك من الصعب تحقيق تنمية سياسية في إطار نمط سياسي يرغب في احداث إصلاحات دون استشارة الشعب واشراكه في قراراته المصيرية.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القانون رقم 11/89 المؤرخ في 05 جويلية 1989**، المتضمن قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 05 جويلية 1989.

- ان قرار وضع الدستور لم يأخذ بعين الاعتبار العامل الزمني، ففي مدة زمنية قصيرة تم انقلاب دستوري، هدفه تغيير النظام على أسس ومبادئ جديدة في مادته 40 التي فتحت المجال امام التعددية السياسية، الامر الذي يؤكد التيار الليبرالي في إرساء قواعد هو تحقيق أهدافه.

منحت الإصلاحات الدستورية صلاحيات جد واسعة للسلطة التنفيذية من خلال رئيس الجمهورية، فعلى الرغم من محاولة التقليص في تلك المكانة لصالح المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة، الا ان رئيس الجمهورية، ظل محافظا على مكانية لعدة أسباب منها:

1- انتخاب رئيس الجمهورية بطريقة مباشرة يحقق له استقلالية عضوية اتجاه المجلس، ويجعل منه المعبر عن الشعب مباشرة والناطق باسمه، وهذا ما أكده الدستور بان جعله مجسدا لوحدة الامة وصاحب الحق في مخاطبة الشعب والرجوع اليه مباشرة، مما يسمح له بتقوية مركزه في قيادة الدولة، وإذا كان المشرع الدستوري الجزائري يهدف من وراء ذلك تحقيق الديموقراطية، الا انه يمكن ان تستخدم صلاحيات رئيس الجمهورية لأغراض غير ديموقراطية.

2- ان الأنظمة السياسية المعاصرة تقر أولوية السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية دستوريا، وان لم يكن ذلك فعليا، نتيجة للتنظيم المحكم للأحزاب وضرورة تضامن ممثليها على مستوى السلطتين والتشريعية لمواجهة المعارضة.

3- ان اسناد مهمة وضع مشروع لتعديل الدستور او اعداد مشروع دستور جديد للبلاد، الى لجنة فنية، او اشخاص بقيادة السلطة التنفيذية، لا يعد في معظم الحالات إلا هذه الأخيرة، لذلك كان من المفروض اسناد تلك المهمة الى هيئة تأسيسية منتخبة.

4- أن الدستور وضع في وقت لم تكن فيه المعارضة موجودة علنيا او معترف بها، حتى تعطي رأيها بشأن التعديلات والإصلاحات وباعتبارها الوسيلة الأساسية في توعية الشعب وتوسيع المشاركة، واضفاء الطابع الديموقراطي في الحياة السياسية.

وبهذا الشكل لا يسمح بتحقيق التوازن بين السلطات، وبالتالي يتعذر تجسيد عمل تنموي سياسي كهدف استراتيجي تسعى اليه الدولة.

ثانيا: الاصلاحات الإدارية.

مما لا شك فيه ان الإدارة الجزائرية كانت ولا تزال إدارة مقلدة وجامدة ومنغلقة، وهذا منذ الاستقلال الى اليوم، ما انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلاد، فعوض ان يكون الجهاز الإداري طرفا فاعلا في الإسراع بعملية التغيير السياسي كهدف استراتيجي تسعى اليه الدولة أصبح جهازا في يد نخبة بيروقراطية همها الوحيد خدمة مصالحها الفردية على حساب المصلحة العامة، فالأمر الذي انعكس سلبا على مسار التنمية الإدارية والسياسية.

نتيجة للوضع الذي الت اليه البيروقراطية الإدارية الجزائرية. حاولت الدولة احداث تغييرات في نمط التسيير الإداري، لتواكب الإصلاحات السياسة الجديدة، وجعل الإدارة أداة رئيسية وفعالة في عملية التنمية، وبالتالي القضاء على العراقيل التي تواجه الجهاز الإداري في تأدية مهامه ووظائفه الأساسية.

يتبين لنا من خلال دراسة دستور 1989، ان اهم الأسس التي قام عليها النظام الإداري الجزائري، تتمثل في اللامركزية الإدارية، ومبدأ الانتخاب لتمثيل الإرادة الشعبية، فطبقا للمادة 16 من الدستور، يعتبر المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، وهذا يعني تقاسم السلطات بين الجهاز المركزي والهيئات المحلية، فيما يتعلق باتخاذ القرارات وسلطة تنفيذها.

حتى تجسد الدولة قاعدة اللامركزية الإدارية، قام النظام السياسي بتدعيم الإصلاح الإداري الذي اقره دستور1989 بجملة من القوانين[1] لتحقيق إدارة محلية قادرة على تخطي المصاعب التي تواجه الهيئات المحلية في ظل التغيرات الجديدة.

انطلاقا من النصوص القانونية المتعلقة بالنظام الإداري المحلي (قانون البلدية، وقانون الولاية)، حاول المشرع تفادي سلبيات النظام الإداري السابق، وإدخال نمط اداري جديد بشأنه ان يتماشى والتغيرات السياسية الجديدة للنظام السياسي الجزائري.

الا انه لم يراع أصلا المبادئ التنظيمية المطلوبة في النظام الجديدة للدولة والذي يهدف الى تحقيق الديموقراطية، وتوسيع المشاركة الجماعية في اتخاذ القراران، اذ انه لم يمنح

[1]-من جملة القوانين التي جاء بها إصلاح النظام الإداري المحلي:
-قانون رقم 08/90 المتعلق بقانون البلدية، الصادرة بتاريخ 07 ابريل 1990.
-قانون رقم09/90 المتعلق بقانون الولاية، الصادر بتاريخ 07 ابريل 1990.

للمجالس المنتخبة الصلاحيات الضرورية لتأدية وظائفها الحقيقية، باعتبارها الوسيلة الرئيسية لتجسيد الديموقراطية والتعددية السياسية. فعلى الرغم من محاولة السلطة تحقيق التنسيق بين العمل السياسي المتمثل في التعددية السياسية والعمل الإداري المتمثل في الإصلاح الإداري اللامركزية، تبقى عقبة امام المجالس المحلية المنتخبة، مما ينعكس سلبا على التنمية السياسية والتطور والعمران بصفة عامة.

كما لا يفوتنا ان الإصلاح الإداري غيب عنصر الثقافة الإدارية، التي تقوم على احترام العلاقات الإنسانية في المعلومات الإدارية، وتهدف الى التغيير الجذري في أسس التنظيم والتسيير الإداريين مع مراعاة العامل البيئي في إقامة إدارة فعالة تخدم مسالة التنمية السياسية الشاملة.

ثالثا: الإصلاحات الاقتصادية.

ينبغي الإشارة إلى أن الجزائر عرفت عدة إصلاحات خلال ربع قرن الأخير ووظفت فيها عدة مليارات من الدولارات ولكن دون تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، ورغم تشجيع جميع الحكومات منذ 1985 للتصدير خارج المحروقات، إلا أن النتائج لم تكن مرضية وبقاء الاعتماد على البترول لوحده ورغم كل ذلك فان الطابع الريعي للدولة مستمر لكونها مصدر الثروات وموزع الخدمات والمزايا، ومصدر التوظيف والتشغيل و أحيانا مصدرا للرفاهية الاجتماعية،[1] نظرا لكبريات العراقيل التي تواجه الاقتصاد الوطني خاصة منذ الثمانينيات، لم يستطع النظام الاقتصادي القائم على سياسة التخطيط ان يعالج اثارها، لا سيما في مجال خدمة المديونية الخارجية، التي أصبح يتطلب خدمتها منذ 1987 حوالي 70% من الموارد بالعملة الصعبة، ففي غضون خمس سنوات فقط من سنة 1987الى 1991 ارتفع مجموع الفوائد المدفوعة أكثر من عشرة مليار دولار، هذا ما أثر بشكل كبير على معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي اتجاهات الاستثمار في الجزائر.

الجدول رقم 1: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر على النحو التالي:

1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
%0.9	%3.6	%4	%5.6	%4.1	%5.2	%1	%1.1	%1.8	%2.9

[1] - بن عياش سمير، أثر الفواعل المحلية على تنفيذ السياسات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة 2012، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 02، 2013، ص: 39-40.

Voir : M Houcine BENISSAD, Réformes économiques en Algérie ; l'indicible Ajustement structurel. Alger: O.P.U, 1991, P: 19.

كما تم تحرير التجارة الخارجية بموجب قانون 19 جويلية1988 بهدف ادماج الإنتاج الوطني داخل إطار المنافسة الأجنبية لتحسينه، وبذلك أصبح للمؤسسات الاقتصادية صلاحيات التصدير والاستيراد، واستعمال ميزانيتها من العملة الصعبة.

على العموم ان هذه الإصلاحات الاقتصادية قد اعترضتها عدة عراقيل، أدت في الواقع التطبيقي الى ظهور تناقضات يمكن ابرازها فيما يلي:

- ان مشروع استقلالية المؤسسات جاء في ظل مناخ اقتصادي متأزم، وبالتالي لا يعقل ترك المؤسسات العمومية تواجه مصيرها لوحدها، مما يفسر التدخلات المستمرة للدولة، وهذا ما يتناقض مع مبادئ الإصلاح، لأنه بذلك يلغي مفهوم الاستقلالية.

- ان الإصلاحات الاقتصادية اتصفت بالجزئية والسطحية، لأنها مست فقط الشكل التنظيمي للمؤسسات الاقتصادية، دون تنمية حركة الإنتاج التي هي أساس كل اقلاع اقتصادي.

- ان الإطار التنظيمي والقانوني للإصلاحات الاقتصادية لم يكتمل بعد، حيث اثبتت الممارسة الميدانية ضرورة وحتمية مراجعة بعض التصورات والمفاهيم كل مرة، وتعديل وتكييف البعض منها.

- ان الإصلاحات الاقتصادية لم تأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي من هذا الإصلاح، الامر الذي أدى الى تفاقم الازمة الاجتماعية كضعف القدرة الشرائية للمواطن، وارتفاع نسبة البطالة، وتجميد الأجور. كما انها لم تولي أهمية العنصر البشري المتخصص، اذ شرع في اصلاح النظام الاقتصادي بمسؤولين عملوا في ظل اقتصاد موجه، ومن الصعب عليهم التأقلم بسهولة مع النظام الجديد.

- أن هذه الإصلاحات لم تأخذ بعين الاعتبار مسالة فقدان الثقة بين الحاكم والمحكوم، الامر الذي صعب على أصحاب القرار تجنيد المواطنين، وخاصة الفئة العمالية حول اهداف هذه الإصلاحات. ان حجم تدخل الدولة عبر الانفاق العمومي في الجزائر ذو علاقة سلبية ويفسر ذلك إلى طبيعة ومكونات هذه النفقات التي غالبا ما تكون لصالح سياسة السلم الاجتماعي

دون تلك النفقات المنتجة، وهذه نتيجة حتمية الطابع الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل الجباية البترولية.[1]

اذا من خلال هذه الملاحظات يمكن القول ان الدافع الأساسي لقرار اجراء الإصلاحات البنيوية ليس تدهور وضعية الاقتصاد الوطني وتفاقم الازمة الاجتماعية فقط، وانما هو أيضا في واقع الامر ذو طبيعة سياسية بحتة، لان انخفاض الريع البترولي أثر سلبيا على تنظيم علاقات القوى داخل نظام الدولة الريعية، لكونه تسبب في اختلاف معايير التوزيع، مما جعل أدوات الاستقطاب والهيمنة التي كانت فيما مضى الوسيلة الناجعة لتحقيق عملية الدمج الاجتماعي، غير قادرة في ظل هذه الظروف على تجسيد الانسجام والتناسق الاجتماعي، الذي شكل في العشريات الماضية، احد اهم عناصر الخطاب السياسي الشعبوي [2].

من هذا، يمكن القول إن الإصلاحات التي شرع في احداثها مع مطلع سنة 1986، من طرف التيار الإصلاحي المؤيد من طرف رئيس الجمهورية " الشاذلي بن جديد"، حاول من خلالها ممارسة الاقصاء ضد الخصوم السياسيين المدافعين عن الاقتصاد الموجه.

المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية الجديدة ودورها في إعادة بناء المؤسسات بعد المرحلة الانتقالية.

للدستور أهمية بالغة في عملية بناء الدولة ومؤسساتها التي تطورت مع كل تعديل دستوري مس أحد جوانبها. فأي دستور لن يكون قادرا على التعبير عن الواقع السياسي ما لم يستوف القواعد والإجراءات التي تساير المصالح الأساسية في المجتمع ويتماشى مع التطورات الحاصلة داخليا وخارجيا حسب كل مرحلة.

ان عملية تشييد المؤسسات هي عملية طويلة المدى، تتقاطع مع الازمات وتأخذ في كل مرة شكل مراجعة تأسيسية أصلية، بهدف إقامة في الأخير نظام دستوري مستقر وكامل من اجل عملية بناء وتأسيس نظام سياسي لصياغة مؤسساته وتوازناته الأساسية.[3]

---

[1] - مختار عرفي، عبد الرحمان شنيني، أثر تدخل الدولة عبر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980 -2018، **مجلة التنظيم والعمل**، العدد03، 2020، ص ص: 107-108.

[2]-يزيد مزعاش، **"تناقضات نمط تنظيم المؤسسة العمومية الاقتصادية في ظل المرحلة الانتقالية"**، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،1994، ص:43.

[3]-بوكرا ادريس **"التدخل بتعديل الدستور لحل الازمة"**، مجلة الديمقراطية، العدد 19، السنة الخامسة، مؤسسة الأهرام، يوليو 2005، ص :99.

أولا: التعديلات الدستورية.

بعد الازمة الأمنية والاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد، كان لابد من إيجاد مخرج لحل الازمة، وهو ما تبلور في جملة المبادرات التي بادرت بها الدولة من خلال ندوة الوفاق الوطني الأولى، بهدف استعادة الامن وتحقيق الاستقرار من خلال اشراك جميع القوى السياسية الفاعلة. الا ان غياب العنصر الأهم في الازمة المتمثل في "جبهة الإنقاذ الإسلامية" حال دون تحقيق الأهداف المرجوة، بل زاد من تأزم الوضع السياسي بفعل موجات اعمال العنف والعنف المضاد، وهو ما عجل من فشل المبادرة في اصلاح الوضع المتدهور في ظل عدم توافر مؤسسات تتسم بالشرعية.[1]

1- دستور 1996 وإعادة بناء المؤسسات:

من جملة الأسباب التي دعت الى ظهور 1996 يمكن اجمالها فيما يلي:

- عدم استجابة دستور 1989 لبعض الأوضاع المتعلقة باستقرار السلطات وديمومة الدولة، فلقد اثبتت الازمة المؤسساتية في يناير 1992 محدودية الدستور وغياب المعالجة المناسبة لحالة اقتران استقالة رئيس الجمهورية وشعور المجلس الشعبي الوطني بسبب حله.
- احداث أكتوبر 1988 وما ولدته من ظروف استثنائية ناجمة عن تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية، اذ وجدت السلطة نفسها ضعيفة امام هذه التغيرات التي كان لابد من مسايرة مطالبها، وذلك من خلال الانتقال الى التعددية السياسية والسماح للقوى السياسية والاجتماعية من ان تنظم نفسها في صورة جمعيات ذات طابع سياسي اقرها دستور 1989في المادة 40[2]، فكان من ابرز مخرجات احداث أكتوبر 1988 انها ساهمت في تعديل المشهد السياسي وعرفت الجزائر بعدها مسارا جديدا في تاريخ تطور نظامها السياسي، انتقل بموجبه من الممارسة الأحادية والتوجه الاشتراكي المكرس دستوريا الى مسار اخر مغاير تماما وهو التوجه نحو الديمقراطية التعددية.

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص:100.

[2]-مولود ديدان، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، الجزائر: دار النجاح، 2005، ص: 425.

2- قانون الجمعيات والأحزاب السياسية:

لقد عرف مفهوم الجمعيات تحولا كبيرا في دستور 1996 بحيث لم يعد يقتصر انشاء الجمعيات على المجال الاجتماعي والثقافي والرياضي، بل تعداه الى المجال السياسي وهوما جسدته المادة 40 منه. ورغم ان الدستور الجزائري كفل حرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات، الا ان ما شهدته البلاد من أزمات خاصة الازمة الأمنية وما ترتب عنه من عمل بقانون الطوارئ وما فرضته من قيود على المجتمع المدني وحرية التجمع حال دون ان تمارس هذه الجمعيات نشاطاتها بحرية، واقتضى الامر منع بعضها الاخر من التأسيس او معاودة عملها. جاء دستور 1996 بهدف إعادة النظر في القانون الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي والبحث عن ضوابط جديدة تحكم الحياة الحزبية ومحاولة سد الفراغات القانونية التي عرفها دستور 1989 من جانب، والعمل على تعميق وتوسيع صلاحيات الرئاسة من جانب اخر[1].

تم الانتقال اذن، من المادة 40 من دستور 89 التي تسمح بتشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي الى المادة 42 من التعديل الدستوري لسنة 1996 التي اقرت حق تشكيل الأحزاب السياسية التي تتضمن ما يلي "حق انشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية وامن التراب الوطني وسلامة واستقلال البلاد وسيادة الشعب وهذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة"[2].

كما نص دستور 1996 على عدة مبادئ أساسية أهمها:

- حضر النشاط الحزبي القائم على أسس دينية او عرقية او جهوية.
- تقليص عدد الأحزاب السياسية من خلال تضييق قوانين الانتخاب، مما أدى الى اختفاء بعضها وانضمام البعض الاخر الى حزب الرئيس، فلقد أعاد الامر 97-09 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية النظر في شروط وحدود ممارسات هذه الأحزاب، لهذا اضطرت الكثير من الأحزاب مغادرة الساحة وحلت نهائيا جبهة الإنقاذ الإسلامية وتم تحويل أسماء بعض الأحزاب بموجب ذلك مثل: حركة النهضة الإسلامية

[1]-هناء عبيد، **"ازمة التحول الديمقراطي في الجزائر"**، في: احمد منيسي(محرر)، التحول الديمقراطي في دول المغرب المغربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004، ص:150.

[2]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**، الصادر بتاريخ 1996/11/28، المادة 42.

الى حركة النهضة وحركة المجتمع الإسلامي(حماس) الى حركة مجتمع السلم. وهو ما يدعو الى تصنيف النظام الجزائري لتأسيس الأحزاب ضمن قائمة الأنظمة الوقائية[1].

3-التعديل الدستوري الجزئي 2008.

ثم جاء التعديل الجزئي الأخير لدستور 1996 بالقانون رقم 08-19 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق ل 15 نوفمبر2008 والمتضمن التعديل الدستوري حيث جاء في هذا القانون ما يلي:

تعدل المادة 5 من الدستور وتحرر كما يلي:

- المادة"05" العلم الوطني والنشيد الوطني من مكاسب ثورة اول نوفمبر 1954 وهما غير قابلين للتغيير.
- المادة"31" تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة. ما يلاحظ على هذا التعديل تغليب كفة السلطة التنفيذية بتقوية اختصاصات رئيس الجمهورية وخلق نوع نت التعاون بين الحكومة والبرلمان وتحقيق استقرار قوي للمؤسسة التنفيذية، ورغم أن هذا الدستور قد تبنى ثنائية المؤسسة التنفيذية وأكد على مسؤولية الحكومة على البرلمان واخذ بنوع من الفصل المرن بين المؤسسات السياسية مع وجود رقابة وتعاون بينهما الا انه قوي ولو نظريا من مركز رئيس الجمهورية.[2]

تحت تأثير هذا المشهد المليء بالشكوك في نزاهة الانتخابات وحرية الترشيح فيها، فاز فيها عبد العزيز بوتفليقة وأزمة الشرعية تلاحقه، لكن قوة الرجل وحنكته السياسية، وعزمه على تجاوز الأزمة ومحو أثارها، حدت به إلى تدشين مرحلة جديدة من تاريخ النظام السياسي الجزائري أساسها المصالحة الوطنية بين كل الجزائريين. [3]

4-التعديل الدستوري 06مارس2016: حيث تضمن:

أ-تقوية الوحدة الوطنية.

ب-تعزيز الدمقراطية.

---

[1]-محمد مصدق يوسفي، الازمة الجزائرية والبدائل المطروحة، الجزائر: دار المعرفة، 1998، ص: 130.

[2] - بومدين طاشمة، **مرجع سبق ذكره**، ص:347.

[3] - محمد بوضياف، **النظام السياسي في ظل خيار المصالحة الوطنية: التطورات والمشاهد المحتملة**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، 2011، ص:9.

ج-دعم دولة القانون.

د-إعطاء المزيد من الاهتمام للقيم المرجعية لمجتمعنا في ابعادها نحو التقدم والرقي.

ه-التطورات التنظيمية والعملية على مستوى بعض المؤسسات الدستورية.[1]

5-التعديل الدستوري 2020:

عالج التعديل الدستوري الجزائري نوفمبر 2020 مسألة اخضاع اللوائح والتنظيمات إلى رقابة المحكمة الدستورية بشكل حاسم، لقد تبين أن الدساتير الجزائرية السابقة نصت على هذه المسألة بشكل مبهم وزاد من غموضها وتناقض أحكامها التعديل الدستوري 2016، ولطن التعديل الدستوري المرتقب 2020 حسمها بثلاث مرجحات وموجبات: الأول سمو الدستور والثاني: مركزية الرقابة عن طريق المحكمة الدستورية، والثالث: النص الصريح على اخضاع التنظيمات لجل أنواع الرقابة على دستورية القوانين.[2]

تنص المادة 190 من الدستور 2020 تفصل المحكمة الدستورية بقرار في دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات ويمكن اخطار المحكمة الدستورية بشأن دستورية المعاهدات قبل التصديق عليها، والقوانين قبل إصدارها، كما يمكن اخطار المحكمة الدستورية بشأن دستورية التنظيمات واللوائح خلال شهر من تاريخ نشرها.[3]

تعد الرقابة على دستورية القوانين في التعديل الدستوري لسنة 2020 رقابة تضمن حماية الدستور من انتهاك السلطات العمومية، الا انها رقابة بحاجة الى بعض التعديلات والإضافات حتى تكون أكثر فاعلية في فرض حماية حقيقية للدستور وكفالة الحقوق والحريات من الانتهاك ولاسيما مسألة الإخطار باعتبارها نقطة الضعف في الرقابة.[4]

فيما يتعلق بتدابير السلم الاجتماعي بعد الحراك 22 فيفري 2019 لقد ورد في مخطط الحكومة الجزائرية لسنة 2020 المؤرخ في 16 /02 /2020 والمتزامن مع احياء الذكرى السنوية الأولى للحراك الشعبي ل22 فيفري 2019 ان الشعب الجزائري عبر في هبة تاريخية

---

[1] -عمار بوضياف، **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2016**، ط1، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع،2016، ص:18.

[2]- بومدين محمد، التعديل الدستوري الجزائري المرتقب في نوفمبر 2020 وحسم مسألة إخضاع التنظيمات لرقابة المحكمة الدستورية، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد 04، العدد02، 2020، ص:276.

[3]- دستور 2020، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، المادة 190، العدد 83، السنة 2020، ص:40.

[4]- غربي أحسن، الرقابة على دستورية القوانين في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 13، العدد 04، 2020، ص: 42.

رائعة وسلمية على تطلع قوي الى التغيير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ودولة القانون، عمد النظام الجزائري الى اتخاذ جملة من التدابير لتهدئة الأوضاع وبناء السلم الاجتماعي في عدة مجالات.[1]

حيث ارتبط الحراك الشعبي في الجزائر بجملة من التحولات السوسيو اقتصادية التي عايشها الشعب الجزائري منذ الاستقلال ، فلقد جاءت هذه الهبة الشعبية كرد فعل على الأوضاع المتردية وانتشار الفساد وسيطرة اقلية حاكمة من المسؤولين وارباب المال على مدخرات البلاد و ترك المواطنين يتخبطون في البطالة، غلاء المعيشة ، الجوع، ضعف الخدمات والتهميش الامر الذي أدى بالعديد من الجزائريين الى الهجرة غير الشرعية، سعى النظام السياسي الى اتخاذ مجموعة من التدابير لبناء السلم الاجتماعي في المجالات السياسية الاقتصادية الاجتماعية والقانونية وكانت هذه التدابير شاملة لمختلف الحياة اليومية للمواطن وتلبي حاجياته واستعادة الثقة بينه وبين النظام السياسي.[2]

النتيجة هي ان نجاح النظام السياسي الجزائري في إعادة بناء السلم الاجتماعي منوط بمدى صدق نواياه تجاه مطالب الشعب والمتمثلة في ابعاد الوجوه القديمة للنظام من المشهد السياسي وبمدى جدية النظام السياسي في محاربة الفساد والمفسدين واسترجاع الاموال المنهوبة، كما عليه مواجهة المشكلات والتحديات التي طرأت على الساحة والمتمثلة في ازمة السيولة النقدية في مراكز البريد، انقطاع المياه، الخ وهناك الكثير من الازمات البنيوية والتنموية التي تواجه النظام السياسي من بينها استعادة الثقة مع المواطن الذي طبقت عليه الشعبوية والاغتراب السياسي لمدة عقود وذلك بالتطبيق الفعلي للوعود والبرامج والمشاريع الهادفة لتحقيق التنمية الشاملة والمستديمة.

المطلب الثالث: في ظل إعادة تفعيل دور الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

أولا: دور الدولة في ظل المرحلة الجديدة:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بصفة رئيسية على قطاع المحروقات الذي تشكل مداخيله في المتوسط أكثر من 40%من الناتج الوطني الخام 60% من إيرادات الخزينة العمومية و97%

[1] - بوحوص بوفنيك، عبد المجيد رمضان، تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي ل22 فيفري 2019، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، المجلد:13، العدد:01، 2021، ص ص: 397- 398.

[2] - **المرجع نفسه**، ص: 402.

من مداخيل البلاد من العملة الصعبة، تسببت التبعية المفرطة لهذا القطاع في جعل الاقتصاد الوطني عرضة لمخاطر تقلبات سوق النفط العالمي، وهو ما فرض على السلطات الجزائرية ضرورة العمل على تنويع الاقتصاد.[1] ان السياسات الاقتصادية المتبعة لمكافحة الفقر في الجزائر فتحسين المستوى المعيشي للمواطنين ومكافحة الفقر من بين اهم الأهداف الرئيسية لها، كسياسة تنمية المناطق الريفية والفلاحية، وسياسات التشغيل، الإجراءات السكنية، التكوين المهني، وكذلك من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي طبق خلال الفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والبرنامج الخماسي 2010-2014.[2]

شرعت الجزائر منذ سنة 2001، في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط)، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 الى 2004. وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي:

1- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي** programme de soutien à la relance économique -PSRE (أو المخطط الثلاثي 2001-2004) الذي خصص له غلاف مالي اولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايير دولار امريكي)، قبل ان يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

2- **البرنامج التكميلي لدعم النمو** programme complémentaire de soutien à la croissance –PCSC(او المخطط الخماسي الاول 2005-2009) الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايير دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار)، ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي

[1]-بن شاعة الحاج، الية الدعم الحكومي في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي، **المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 9، العدد 1، 2021، ص: 754.

[2] - حاجي فطيمة، **سياسات مكافحة الفقر دراسة تحليلية الجزائر والصين نموذجا**، ط1، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2017، ص: 51.

الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر ب 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.[1]

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

هو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010-2014 تمت دراسته والموافقة عليه يوم 14 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية[2]، خصصت له مبالغ مالية اجمالية قدرها 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار امريكي.

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر من الاستقلال، وهذا نظرا للغلاف المالي الكبير الذي تم رصده لإنجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها، ويهدف هذا البرنامج عموما الى:[3]

- ❖ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه، وقد خصص لذلك مبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- ❖ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

[1]-محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص: 147.
[2]-احمد ضيف، نسيمة بن يحي، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، العدد: 07 افريل 2017، المجلد الثاني، ص:171.
[3]-**المرجع نفسه**، ص:171.

الجدول رقم 02: التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة
1-برنامج التنمية البشرية -السكن -التربية، التعليم العالي، التكوين -الصحة -تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية -باقي القطاعات*	9696 3700 1898 619 1800 1679	45.7%
2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية -قطاع الاشغال العمومية والنقل -قطاع المياه -قطاع التهيئة العمرانية	8400 5900 2000 500	39.5%
3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية -الفلاحة والتنمية الريفية -دعم القطاع الصناعي العمومي -دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3150 1000 2000 150	16.05%
المجموع	21214	100%

المصدر: بناءا على مجلس الوزراء الصادر في 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي.

*قطاع الطاقة، الشباب والرياضة، الثقافة، المجاهدين، التضامن الوطني.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن هذا البرنامج يركز على قطاع التنمية البشرية حيث خصص له غلافا ماليا قدره 9696 مليار دينار أي ما يعادل نسبة 45,5 % من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج بهدف التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي والتعليم العالي، اما بالنسبة لتطوير الهياكل القاعدية والتنمية الاقتصادية فهما يهدفان الى ترقية قطاع الاشغال العمومية وتحديثه وكذا دعم التنمية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل ذلك من اجل تحسين الظروف المعيشية وتدني مستويات الفقر.[1]

[1]- احمد ضيف الله، نسيمة بن يحي، **نفس المرجع السابق**، ص:172.

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي امرا ضروريا باعتباره الحلقة المكملة لنشاط القطاع الخاص اذ لا بد من تكثيف دور الدولة الرقابي على القطاعات الاقتصادية بالدرجة الأولى ومحاولة خلق توازن بين الدولة والسوق.[1]

4-رؤية استشرافية لمسار المخطط الخماسي 2015 – 2019.

مفهوم المخطط الخماسي للتنمية: هو مخطط رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار، باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز .... إلخ. ويهدف إلى:

- نموذج قياسي للاستشراف 2050.
- تنويع الاقتصاد بإدماج القطاعات الراكدة في النمو ومنها قطاع المصارف والمالية
- تطبيقات المعرفة في الأداء الاقتصادي.
- الابتكار ونظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصال.
- تجسير العلاقة بين البحث العلمي والإنتاج.
- الإدارة الحديثة للمؤسسة المنتجة.
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة.
- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.
- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص. [2]

وفق هذا المنظور أطلقت الجزائر برنامجين جديدين من أجل الاستجابة للانشغالات الأساسية لقطاعات السكن والصيد البحري:

---

[1]-حوحو فطوم، عيساوي سهام، **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية "سياسة الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر"**، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد 4، 2018، ص: 18.

[2] - بشير مصيطفي، **نهاية الريع الأزمة والحل**، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط2، 2016، ص:27.

- برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء (65مليار دولار) الهادف إلى إنجاز 1,6 مليون وحدة سكنية جديدة في أفق سنة 2019، وسيتم انجاز هذا البرنامج بشراكة بين الشركات الوطنية والدولية مع إدماج التكنولوجيات الجديدة للبناء واحترام المعايير البيئية الوطنية وضمان نقل المعارف والمهارات لاسيما الشباب.
- المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية (2015-2020) الرامي إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني (200ألف طن /سنويا) وذلك بفضل تنمية تربية الاحياء المائية التي ستمثل (70%) من الإنتاج وسيشجع المخطط مواكبة الشركات الحديثة وتعزيز نظام التكوين من اجل تطور مهن الصيد البحري، لكن ثمة قطاعات أخرى مازالت متأخرة عن الركب كالفلاحة البيولوجية التي لا تشغل سوي 700 هكتار. وكذا السياحة البيئية وتدبير النفايات وتنمية الطاقات المتجددة التي مازالت في مرحلة التجارب النموذجية.[1] وقد كانت التنمية منذ الاستقلال من خلال المخططات السابقة المقتصرة في توزيع مشاريع تنموية على أساس جهوي غير متوازن، وتجدر الإشارة الى ان هذه البرامج توزع في شكل برامج أساسية أهمها المخطط البلدي للتنمية PCD والذي يعتبر أداة فعالة للتنمية المحلية وعقد تنموي محلي تشارك فيه الدولة والجماعات المحلية.[2]

ثانيا: دور القطاع الخاص.

1- مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر واهم عوامل نجاحه.

يرتبط تطور دور القطاع الخاص ارتباطا وثيقا باستراتيجية التنمية التي تتبعها الجزائر، ومن ثم، فان دور القطاع الخاص خلال حقبة الستينات والسبعينات كان هامشيا، نظرا لاتجاه الدولة لاتباع استراتيجية التوجه نحو الاقتصاد الاشتراكي، ولكن مع بداية تطبيق السياسات الاقتصادية المتحررة منذ التسعينات والتي سميت بسياسات الانفتاح الاقتصادي بدأ القطاع

[1]- احمد ضيف الله، نسيمة بن يحي، **مرجع سبق ذكره، ص ص:174-175.**

[2] - نور الدين بلقليل، الهاشمي بن واضح، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 2019 كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية pcdدراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج المسيلة وفقا لمشاريع 2015، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية**، العدد 08 ،2017، ص:650.

الخاص في الاتساع نسبيا، وتصاعدت وتيرة ذلك التوجه مع اتفاقيات التعديل الهيكلي والإصلاح الاقتصادي التي بدأ تطبيق التزاماتها منذ النصف الأول من عقد التسعينات من القرن العشرين.[1]

تشير الاحصائيات التطبيقية الى عدة مؤشرات لتحليل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وذلك سواء من ناحية اتساع حجم القطاع الخاص ومساهمته في النشاط الاقتصادي او من ناحية تحسن الكفاءة الاقتصادية، ومنها نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة في اجمالي الاستثمارات ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي. ومن ناحية كذلك استحداث مناصب الشغل. سواء كان ذلك على المستوى الوطني او على المستويات المحلية.

2- مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية الشاملة بالجزائر:

يمثل القطاع الخاص اليوم في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لمساهماته الكبيرة في عديد المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

1.2-مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الناتج المحلي الخام المقياس الأساسي للنمو الاقتصادي، وقد تحسنت مساهمة القطاع الخاص في عملية تكوين الناتج المحلي وهذا كانعكاس واضح لتحول الدولة نحو اقتصاد واليات السوق. والجدول التالي يوضح مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة.

جدول رقم 03: تطور مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة الخام: 2010-2013.

(الوحدة: مليون د.ج)

	2010	2011	2012	2013
قطاع عمومي	4.706.973,0	5.855.054,1	6.057.318,7	5.598.000,5
قطاع خاص	4.962.644,3	5.447.850,7	6.326.169,1	7.210.852,4
المجموع	9.669.617,3	11.302.904,8	12.383.487,8	12.808.852,9

[1]- شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر، **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، المجلد 06، العدد 10 ،2019، ص:244.

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 الى 2011، سبتمبر 2011، ص15.

نلاحظ من الجدول التحسن المستمر في مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة الكلية وبالتالي التحسن المستمر في المساهمة في الناتج المحلي الخام، حيث وصلت نسبة مساهمته في القيمة المضافة الكلية الى 56.29% من اجمالي الناتج المحلي الخام لسنة 2013. لكن بالرغم من التطور المستمر في دور القطاع الخاص في عملية خلق الثروة الا انها تبقى دوت التطلعات المنتظرة من قبل الفاعلين في الاقتصاد الوطني.

2.2-مساهمة القطاع الخاص في تطوير القطاعات الاقتصادية:

لقد أصبح للقطاع الخاص دورا أساسيا في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك بالنظر لما أصبح يتمتع به هذا القطاع اليوم من مزايا وامكانيات كبيرة اهلته للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية الاجتماعية، خاصة مع تطبيق برامج دعم النمو في السنوات الأخيرة.[1] ورغم الظروف السياسية المتميزة بعدم الاستقرار الا ان القطاع الخاص كان له موضع قدم مهم في النشاط الاقتصادي للدولة ومشاركته في نجاعة الاستثمارات المحلية وتسعى الدولة بمساعدة القطاع الخاص الى:[2]

- تقليص العجز المتكرر في ميزانيتها العامة بسبب الأموال الموجه للقطاعات غير الناجحة.
- تحديث الاقتصاد الوطني وفتح المجال أمام القطاع الخاص للنشاطات التي تخلت عنها الدولة.
- مساهمته في إحلال المنتج المحلي محل المنتجات المستوردة.
- تخفيض نسبة البطالة بفضل مشاركة القطاع الخاص في خلق فرص عمل دائمة.
- تحقيق التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات الوطنية الهامة والخاصة.[3]

والجدول التالي يوضح تطور مساهمة القطاع الخاص في الجزائر في القطاعات الاقتصادية الأساسية، حيث نلاحظ من خلاله التطور المستمر لمساهمة القطاع الخاص في كل

[1]-شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، **نفس المرجع السابق**، ص: 246.
[2]-بن زارع حياة، دور القطاع الخاص في التنمية بالدول النامية حالة الجزائر، **مجلة التواصل في الإدارة والاقتصاد والقانون**، العدد 45، 2016، ص174.
[3]- بن زارع حياة، **نفس المرجع السابق**، ص: 174.

القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية باستثناء قطاع المحروقات الذي يبقى فيه القطاع العام هو المسيطر وذلك بالنظر لمتطلبات المادية والخبرات الكبيرة المطلوبة للاستثمار في هذا القطاع.

جدول رقم 04: تطور مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الكلي حسب القطاعات الاقتصادية: 2010-2013.

(الوحدة: مليون د.ج)

	2010		2011		2012		2013	
	قطاع عمومي	قطاع خاص	قطاع عمومي	قطاع خاص	قطاع عمومي	قطاع خاص	قطاع عمومي	قطاع خاص
الفلاحة	8 037,7	1 007 221,1	7 804,7	1 165 909,2	9 931,4	1 411 761,9	14 817,0	1 612 945
المحروقات	3 851 802,6	328 555,1	4 931 709,7	310 389,1	5 035 723,5	500 658,3	4 500 562,2	467 456,1
الصناعة	326 176,3	290 521,9	352 085,0	311 174,9	374 773,4	353 841,8	388 430,1	377 010,3
البناء وأ. العمومية	163 985,4	1 030 128,1	171 526,3	1 091 040,4	178 486,5	1 232 673,1	217 707,9	1 344 397,2
النقل والاتصالات	176 384,2	757 323,4	191 468,4	812 076,3	214 215,8	881 061,9	233 790,7	1 209 332,7
التجارة والخدمات	125 503	1 527 124,7	148 329,8	1 710 723,1	164 137,5	1 946 172,3	184 559	2 199 711

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

يتضح من الجدول السابق هيمنة القطاع الخاص على مجالات التجارة والخدمات والبناء والاشغال العمومية والفلاحة، ويعود هذا الى البرامج الكبيرة المسطرة لتطوير هذه القطاعات.

من جهة أخرى ظلت مساهمة القطاع الخاص في المجال الصناعي متواضعة، مما يؤكد ان التنمية الصناعية مازالت تعتمد نظريا وعمليا على القطاع العام، وتفضيل القطاع الخاص لبعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة الصناعات الغذائية.

وعليه يمكن القول ان القطاع الخاص قد دعم مركزه في الفروع والقطاعات الاقتصادية التي تعتبر تقليديا من اختصاصه كالتجارة والخدمات والبناء والاشغال العمومية والفلاحة.

3.2-مساهمة القطاع الخاص في التشغيل:

لقد أصبح القطاع الخاص يلعب دورا رئيسيا في عملية التشغيل انطلاقا من الرؤية الاقتصادية التي تعمل على إيجاد قطاع خاص رائد وفعال وذو قدرة تنافسية عالية، حيث يعمل كمولد رئيسي للدخل الوطني ويعمل على توفير فرص العمل المجزية للمواطنين ويتحمل مسؤولياته الاجتماعية والبيئية. حيث عرفت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية في اطار تشريعي قانوني بموجبه تم منح الاستقلالية للمؤسسة العامة خاصة في ظل إعادة الهيكلة ودخولها اقتصاد السوق نظرا للمتغيرات الدولية والمحلية في تلك الفترة،[1] وذلك بإخضاعها لأحكام القانون الخاص واعتبارها شركة تجارية وتم ذلك سنة 1995 بصدور القانون المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية وفي 2001صدر قانون جديد يلغي النصوص السابقة والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتسييرها وخوصصتها ونقل الملكية إلى اشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص من غير المؤسسات العمومية وتشمل هذه الملكية، كل رأس مال المؤسسة أو جزء منه، الأصول التي تشكل وحدة استغلال مستقلة في المؤسسات التابعة للدولة.[2]

جدول رقم 05: تطور مساهمة القطاع الخاص في التشغيل: 2010-2013.

(الوحدة: عامل)

	2010	2011	2012	2013
قطاع عمومي	3.346.000	3.843.000	4.354.000	4.440.000
المجموع	9735000	9.599.000	10.170.000	10.788.000
قطاع خاص	6.390.000	5.756.000	5.816.000	6.349.000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الإحصائيات الاجتماعية: التشغيل والبطالة 2010-2013، على الموقع:
http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html

[1] - عديسة شهرة، زكرياء جرفي، دور القطاع الخاص في استحداث مناصب شغل في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1995-2018 باستخدام نموذج ARDL، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 20، العدد 02، 2020، ص:487.
[2]- عديسة شهرة، زكرياء جرفي، **نفس المرجع السابق**، ص: 487.

ثالثا: دور المجتمع المدني:

ان فهم وتحليل فاعلية المجتمع المدني لابد ان يستند لمقاربة تحليلية ونقدية لدور الفواعل ذات الصلة بعملية صنع السياسات العامة في الجزائر وتبعا لما يتميز به الواقع الجزائري من خصوصية طبعها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي انطلاقا من نهاية الثمانينات وتحديدا سنة 1989 أين عرفت الجزائر انتقالا غير سلس من مرحلة الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية التي تضمنها الدستور أنذاك والتي كان من مخرجات سياقها عشرية دموية هي الأخرى أسست لمرحلة جديدة عرفت فيها الجزائر دستوريين أخريين هما دستور 1996دستور 2020،[1]وبالمقابل يعبر الواقع بالخصوص في السنتين الماضيتين عن حراك شعبي قوي ميزته السلمية المنادية بضرورة اجراء تغييرات جذرية وعميقة تمس البنى والهياكل.[2]

1-تطور مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر:

ظهرت منظمات المجتمع المدني في الجزائر بشكل واضح وجلي خلال الفترة الممتدة ما بين احداث أكتوبر 1988 و 1995، حيث لم يعرف مفهوم المجتمع المدني هذا الشيوع الا خلال هذه الفترة ، ويأتي ذلك بسبب التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر على غرار العديد من أنظمة العالم، وما تتطلبه الديمقراطية من تحرير حريات الافراد في التعبير والتنظيم، فظهرت الأحزاب السياسية وفقا لدستور فبراير 1989 وما تضمنه من الاعتراف بالتعددية الحزبية، وتشجيع المشاركة السياسية، كما كان للازمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بداية من 1986 دور في نشأة المجتمع المدني الجزائري، لقد عرفت مؤسسات المجتمع المدني والحركة الجمعوية انتعاشا وكثافة بعد إقرار التعددية فقدر ما كانت مكسبا يؤشر للحرية الممنوحة له بقدر اعتبر تحدي كبير للمجتمع المدني، من منطلق بقاء الدولة تعمل على ممارسة أكبر قدر من الضبط والتحكم في هذه الجمعيات من خلال استخدام سلاح الإجراءات الإدارية في التعامل معها، تورطه في حقل اللعبة السياسية في ظل الانفتاح السياسي غير المدروس.[3]

---

[1] -مغرواي لقمان، دور فواعل المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية لتداعيات الحراك الشعبي في الجزائر على أداء وفاعلية المجتمع المدني :2020-1989، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد 05، العدد01، 2021.ص:355.

[2] - مغرواي لقمان، **المرجع نفسه**، ص:355.

[3] -عمراني كربوسة، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن..أي دور؟ بالإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد16، 2014، ص: 160.

2-مدى فاعلية المجتمع المدني في الجزائر:

ان الدراسة الكمية للحركة الجمعوية وتصنيفاتها المختلفة، بإمكانها تقديم مؤشرات هامة عن تطورها منذ بداية التحول الديمقراطي في الجزائر، الا ان هذه الدراسة تبقى ناقصة إذا لم ترافقها دراسة تهتم بالتطور الكيفي والمؤسسي الذي وصلت اليه مؤسسات المجتمع المدني، وهو الذي يسمح لها بالنشاط والفاعلية، ويعني عدم وجود صراعات داخل التنظيم بإمكانها ان تؤثر على نشاطه، فكلما كان سبب الانقسامات بين الاجنحة والقيادات راجع الى أسباب فكرية، وكان الحل سلميا بعد الحوار والنقاش، كان ذلك دليلا على تطور التنظيم، والعكس صحيح، أي كلما كانت الانقسامات لأسباب شخصية وكان الحل عنيفا فذلك دليل على تخلف المؤسسة او التنظيم.[1] حيث فشلت في إيجاد حلول للتحديات الناتجة عن التطورات السكانية والاقتصادية والسياسية التي واجهها المجتمع العربي عامة والجزائري خاصة في النصف الثاني من هذا القرن هذا الفشل يعود سببه الى الطابع السلطوي الاستبدادي الذي اتصفت به معظم الأنظمة العربية عامة والجزائر خاصة والذي لم يتح مجالا كافيا للمشاركة الشعبية فجاء المجتمع المدني كمحاولة لتوضيح فكرة المشاركة الشعبية، وفي الجزائر استعمل كوسيلة لإخراج النظام السياسي من ازمته والتخلص من مراجعاته القديمة نحو مرجعية جديدة، كالديمقراطية، اقتصاد السوق، فالمفهوم مرتبط بعملية التحول الطويلة التي يعيشها النظام السياسي والاقتصاد الوطني.[2]

3-اليات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر:

إن الأهمية من مشاركة المجتمع المدني في دراسة مدى التأثير على البيئة وضمان حماية البيئة ومواردها الطبيعية وضمان تنمية متواصلة ايكولوجيا، اقتصاديا واجتماعيا بالإضافة الى تحقيق درجة من المتابعة والمراقبة البيئية المستمرة لمشاريع التنمية الى جانب اشراك افراد المجتمع في عملية صنع القرار فيما يتعلق بأحوال البيئة التي يعيشون فيها.[3]

---

[1]-بوجيت (مليكة)، **ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر**، دراسة في الخلفيات، التفاعلات والابعاد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 1997، ص:153.

[2]-عمر فرحاتي، عبد العالي دبلة، أهمية ودور المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية، **مجلة المفكر**، المجلد 1، ص ص: 87-96.

[3]-اوسرير منور، بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، المجلد 5، العدد 7، 2009، ص: 346.

تعد فعاليات المجتمع المدني مرتكزا وركنا أساسيا، على الرغم من البحوث الواسعة التي تناولت الحركة الجمعوية على المستوى العالمي، الا ان المعرفة بها لا تزال محدودة للغاية وذلك بالرغم من كون الحركة الجمعوية تأتي في مقدمة الاستجابة اللازمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المنفلتة وأزمة الثقة المزمنة في قدرة الدولة على توفير المنافع والخدمات العامة وتحسين أوضاع المواطن، وعليه فالفقر متزايد ونسبة البطالة المتعددة وحاجة المجتمع لفعل ثقافي واجتماعي هادف كلها عوامل ومتغيرات تدعم الموقف المطالب بإعطاء الحركة الجمعوية دورا أكثر فعالية في حياتنا الاجتماعية.[1]

على الرغم من الصعوبات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي عامة وفي الجزائر على وجه الخصوص، يمكن تفعيل دور هذه المنظمات من اجل القيام بالدور المنتظر منها الا وهو تحقيق التنمية البشرية، وذلك من خلال الخطوات التالية:

1- ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يضمن على الأقل استقلالية نسبية، هذا على الرغم من الافتراض الذي يرى ان المجتمع المدني العربي سيظل خاضعا لتوجيهات الدولة العربية لمدى عقدين قادمين، وعليه فان الحد والتخفيف من سيطرة الدولة وتغلغلها داخل كيانات المجتمع المدني، ومحاولة احتوائها لمجاله، يعد من مستلزمات التعامل مع الحقبة القادمة التي ستشهد لا محالة تنامي قوى وفاعلين اجتماعيين جدد.

2- ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي وتأكيده، فالديمقراطية هي الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني، حيث تمثل الإطار المناسب لحقوق الافراد والمواطنين، كحق اختيار الحكام، حرية التعبير وحق الاجتماع.

3- تكثيف عمل الجمعيات والتنظيمات من اجل تحقيق استقلاليتها، هذا من خلال تشجيع هذه التنظيمات على اتباع أسلوب التمويل الذاتي بواسطة مشاريع إنتاجية دائمة تؤمن لها دخلا ثابتا.

[1]- صالح زياني، تشكل المجتمع المدني وافاق الحركة الجمعوية في الجزائر، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 8، العدد 17، 2018، ص ص: 100-101.

4- تحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي والاندماج فيه لتحقيق الحاجيات التي تعجز الدولة عن تلبيتها له، وهذا الدور تجند له وسائل الاعلام والاتصال، من خلال اختيار البرامج التي تثير الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية الواسعة، كما يأتي التعريف بأهمية العمل الجمعوي ونشاط الجمعيات، من خلال البرامج التي تقدمها هذه الجمعيات وأهدافها وعملها بجدية، بعيدا عن المساومات السياسية والشخصية.[1]

أصبح المجتمع المدني يعني بالكثير من القضايا المجتمعية التي تهم الافراد لدرجة أن مشاركته في صنع العديد من القرارات التي تهم المجتمع أصبح لا غنى عنها بسبب الدور الكبير والفعال الذي باتت تلعبه في ترقية المجتمع من خلال ترسيخ قيم المواطنة، بزرع الأفكار الصحيحة ووضع بصمة على طرق التنشئة الاجتماعية وكذا في تحقيق التنمية الاجتماعية، وفي هذا الاطار، يرى المعهد العربي للتنمية والمواطنة بأن المواطنة هي عامل أساسي في تحقيق التنمية الحقيقية التي تنعكس على الفرد والمجتمع والدولة بصورة مخرجات حضارية تساهم في البناء الإنساني والحضاري.[2]

المبحث الرابع: تقييم دور المنظومة السياسية في تحقيق العدالة الاجتماعية

إن اهم ما يميز النظام السياسي الجزائري، هو تشابه العديد من المراحل منذ الاستقلال، حيث كان لها قسط الوافر في تبيان طبيعة هذا النظام والعوامل البيئية السياسية التي يعيش فيها المواطن الجزائري فمع تجربة التحرر من الاستعمار الذي استمر لمدة طويلة، ورثت الجزائر كل التناقضات الفكرية والسياسية التي عرفتها الجزائر قبل الاستقلال من جهة، والتي جمعها هدف الاستقلال من جهة ثانية.

حيث كانت مهمة جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة تنحصر في تحرير البلاد والعباد من الاستعمار الفرنسي واستعادة الشعب الجزائري لشخصية العربية والإسلامية، ولذلك السبب لم يكن هناك هدف واضح خلال الثورة لوضع سياسية واضحة للبلاد بعد الاستقلال، ولعل من الأسباب التي جعلت قادة الثورة يتحفظون على ذلك هو عدم وضوح الرؤية لديهم عن النظام السياسي الذي ستأخذ به الجزائر.[3]

---

[1]-بوجيت مليكة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 152-153.

[2]-زبير غزالة، المجتمع المدني والحركات الجمعوية في الجزئر، **مجلة التنمية البشرية**، المجلد 6، العدد 2، 2017، ص: 271.

[3]-سنوسي خنيش، النظام السياسي الجزائري: بين الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، **مجلة أبحاث**، المجلد 1، العدد 1، 2016، ص: 38.

على الرغم من الاتفاق على إقامة دولة جزائرية ديمقراطية واجتماعية وذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية، إلا أن طبيعة وخصوصيات النظام السياسي لم تكن واضحة ومتفق عليها، وان كان الجميع متفق على ان حزب جبهة التحرير هو القائد للثورة وله الأولوية على الدولة.[1]

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي في الجزائر.

يجد المحللون والدارسون لنظام الحكم في الجزائر صعوبة كبيرة في مهمتهم نظرا لقلة المعلومات المتداولة، والتي تبقى في كثير الأحيان سرية، رغم ذلك اجتهدت العديد من الدراسات لتصنيف النظام السياسي الجزائري بالعودة أساسا إلى حقيقة الأدوار التي تمارسها المؤسسة العسكرية ورئيس الدولة في الجزائر والتي بينت أن النظام السياسي الجزائري "نظام سلطوي بيروقراطي"* حيث تهيمن كل من مؤسسة الجيش ومؤسسة الرئاسة على المشهد السياسي، فالمؤسسة الجيش حسب الادبيات الانتقالية لها دور محدد في العملية التغييرية في أي دولة. وكان النظام السياسي الجزائري يتمتع بشرعية من نوع خاص الشرعية الثورية التي استمدت قوتها الرمزية من جبهة التحرير وقوتها الفعلية من الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، والتي ارتكزت على مقاومة المحتل الفرنسي وتحقيق الاستقلال. كما شكلت الشرعية التحررية المساواتية في سنوات الستينيات والسبعينات دعم القضايا العادلة للشعوب والوقوف مع حركات التحرر والنضال من أجل نظام عالمي عادل مصدر قوي لزيادة شرعية النظام السياسي الجزائري.[2]

إذا كان الحزب قد استطاع ان يجمع كل تلك الوسائل، الا انه لم يستطع ان يفرض سيطرته ويجمع المجتمع على دوره القيادي، والدليل على ذلك الاحداث التي عرفتها الجزائر مع بداية السنوات الأولى للاستقلال والمحاولات التي رافقت ذلك بهدف التفرد بالسلطة، وتصاعد

---

[1]-خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة الى تجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص:136.

*- تعددت الاطروحات التي تناولت بالتحليل النظام السياسي الجزائري، حيث اصبح النظام السياسي يتمشى بعقلية الشعبوية التي نشأت بعد الاستقلال، إن الدولة الجديدة تصطبغ بكل صفات الدولة النيوباترمونيالية؛ إذ السلطة مخصخصة ومشخصنة، ولا تخضع إعادة إنتاج النظام لأليات العقلانية البيروقراطية الحديثة ولا لأدوات التسوية القانونية.لمزيد من المعلومات أنظر:نوري دريس، "الجيش والسلطة والدولة في الجزائر من الإيديولوجيا الشعبوية إلى الدولة النيوباترومونيالية "**مجلة سياسات عربية**، العدد35، 2018، ص:34.انظر أيضا: بن بختي عبد الحكيم ،المعارضة والنخبة العسكرية في ميزان التحول السياسي دراسة مقارنة لحالة الجزائر والأرجنتين ،**مجلة اكاديميا**، العدد الأول، 2013،ص ص:179-188.

[2] - بوسدر رشيدة دور المشاركة السياسية في الانتقال الديمقراطي في الجزائر(1989-2012)، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 09، 2017، ص ص:149-150.

حركات المعارضة المختلفة، وحتى المسلحة كما جرى مع حزب جبهة القوى الاشتراكية التي تم القضاء عليها بواسطة الجيش. وفي هذا الصدد يقول الدكتور "سعيد بوشعير": "والذي لا ينبغي تجاهله في هذا المجال هو ان الجيش، باعتباره القوة الوحيدة المنظمة والمالكة للقوة والقادرة على التأثير فعلا في القرار السياسي، فقد كان له دوره الحاسم في القضاء على معارضي بن بلة ومنافسيه على السلطة... "[1].

هنا يمكن القول ان فترة الرئيس احمد بن بلة لم تكن طويلة، باعتبار انها لم تدم أكثر من ثلاث سنوات. ولم تشهد فيها الجزائر تكون الدولة الحديثة، ولم يكن النظام السياسي فيها مستقرا، بسبب ما خلفه المحتل من خراب ودمار. هذا الى جانب "تحديد دور البرلمان"[2]، مع تقوية دور رئيس الحكومة الذي كان يتمتع بسلطات واسعة على مستوى الدولة من دون مساندة اشخاص النظام نفسه، والذي لم يكن تحت أي نوع من أنواع الرقابة، والتمهيد لتدخل الجيش في شؤون الحكم، وهذا ما أثر سلبا على أجهزة الدولة وأدى الى نوع من الغموض في علاقة الإدارة بالحزب، وتميزها بنوع من التحفظ تجاه الحزب.

حيث كان هناك تياران متصارعان – مثلما يذهب الى ذلك الدكتور: "عبد الحميد براهيمي"-أحدهما يدعم الرئيس "احمد بن بلة" وكان يتمنى تخويل جبهة التحرير الوطني السلطة العليا، بإعطاء الأولوية للحزب على الجيش والإدارة، اما الثاني فتجمع حول وزير الدفاع "هواري بومدين" من اجل احباط التيار الأول وذلك بالاعتماد على الجيش والإدارة. فتضاعفت الدسائس والاشاعات ضد الرئيس "احمد بن بلة" وتميزت الخمسة أشهر الأولى من عام 1965م بهيجان غير عادي ينبئ بضربة قوية وشيكة لصالح إحدى المجموعتين. الا ان الجيش الذي كان يسيطر عليه قدماء الجيش الفرنسي كان حاسما[3]. وهذا ما يبرر الانخراط الفوري للإدارة في دواليب الحكم الجديد بعد انقلاب 1965م.

بعد الانقلاب العسكري، أخذ مفهوم الدولة في تلك المرحلة بعدا جديدا-ولو نظريا-وكان ذلك بالإعلان على بناء جهاز دولة قوي وفعال ومؤسسات عقلانية تستجيب لمطالب الشعب،

---

[1]-السعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، **مرجع سابق ذكره**، ص:60.

[2]-Ammar Bouhouche, **"The Essence of Political Reforms in Algeria**: 1962-1992", LES Annales de l'Université d'Alger, Alger,N°:8, 1994, p:22.

[3]-عبد الحميد براهيمي، **في أصل الازمة الجزائرية: 1958-1999**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص:103.

حيث اعتمدت التأميمات الواسعة التي مست البنوك الأجنبية والمناجم في عام1967م، والمحروقات في عام 1971م [1]، من اجل توحيد الجزائريين. وهذا ما كرسه ميثاق 1976، الذي أكد على الخيار الاشتراكي المؤسس على ملكية الدولة التي هي اعلى اشكال الملكية الاجتماعية، كما جعل من المؤسسة الاشتراكية البنية الملائمة لما تقوم به الدولة في بناء الاشتراكية[2].

بالرجوع الى الإصلاحات التي عرفتها الإدارة السياسية، كالإصلاحات المحلية: قانون البلدية والولاية، وإصلاح الوظيفة العامة، وإصلاح التكوين الإداري... نجد النظام السياسي قد اعتمد على الجهاز الإداري بتكييفه مع متطلبات السياسة التنموية. وعموما، فانه يمكن القول، بان الانسجام بين الإدارة (كجهاز تنفيذي) والسلطة السياسية(كحكومة)، لم يكن ليظهر لو لا المساندة المستمرة التي قدمها الجيش للنظام السياسي. الا انه كان بالإمكان تفادي استيراد المنظومة القانونية الفرنسية، لأنه لا يعقل – باي حال من الأحوال-الاخذ بمنظومة إيديولوجية اشتراكية من جهة، وان تكون المنظومة القانونية المطبقة فيها ليبرالية الاتجاه من جهة ثانية. وهذا ما أدى بدوره الى بروز الانحراف البيروقراطي من خلال خطاب قسنطينة عام 1974م، باعتبار ان الرئيس الراحل "هواري بومدين" كان قد أعلن صراحة عن رفضه لمفهوم الصراع الطبقي، ومن ثم تحوله الى رأسمالية الدولة بدلا من اشتراكيتها.

بذلك نجد ان اهتمام السلطة السياسية ببناء دولة قوية من القاعدة ساهم بقدر كبير في تكوين طبقة بيروقراطية قوية، عملت على اضعاف الحزب، وأصبحت هذه القوة مع الطبقة البورجوازية الناشئة هما اللتان تقودان الشعب الجزائري والدولة الجزائرية. وعليه فلم تكن معاملة حزب جبهة التحرير الوطني الا في إطار البيئة السياسية التي تعمل في إطارها، ومن اجل الاهداف التي تحددها السلطة الحاكمة[3] وحدها.

هذا ما أدى الى غياب الديمقراطية في النظام السياسي الجزائري، حيث أصبح النظام السياسي مغلقا من جهة، كما أدى ذلك الى تهميش الحزب، الذي لم يعقد ولا مرة مؤتمره، ولم يعايش هيئاته المركزية، من جهة ثانية. بالإضافة الى ظهور طبقة جديدة، تمثلت في الموظفين

[1]-Ammar Bouhouche, **Op.cit**.,p :24.

[2]-**الميثاق الوطني**، 1976، ص: 116.

[3]-خيري عزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص:131.

الدائمين للحزب، حيث طبق عليهم قانون الوظيفة العامة الصادرة في جوان 1966م، والذي له خلفيات اقل ما يقال عنها انها لا تتماشى وخيارات الحزب الذي أصبح دوره من الناحية العملية، ولا سيما على صعيد المشاركة " أقرب الى مفهوم التعبئة منه الى المشاركة كمبدأ سياسي وكإجراء نظامي وكجوهر للمفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية"[1].

كما نجد بان دستور الجزائر للعام 1976 لم يحدد رقابة صلاحيات رئيس الجمهورية، واولاه صلاحيات واسعة، على الرغم من انه اقر مبدأ الفصل بين السلطات. مع ملاحظة انسحاب يكاد يكون كلي من طرف أعضاء مجلس الثورة. وهذا ما أدى الى فشل الخيار الاشتراكي، وتهميش مجلس المحاسبة، والاعتماد الكلي على الريع البترولي لأجل التغطية على الفشل الذي عرفته التجربة الاشتراكية في الجزائر. ويرى البعض ان الجيش هو الذي حكم الدولة وقاد النظام السياسي الجزائري-ولا يزال-منذ السنوات الأولى للاستقلال، غير ان الصور التي ظهر بها الحكم وطريقة بسط نفوذ الجيش اختلف من مرحلة الى اخرى[2].

بسبب الانغلاق السياسي الذي تميز به النظام الجزائري، ظهر الانغلاق الإداري أيضا، نظرا لاتخاذ الإدارة كأداة وحيد للتنمية التي يتبناها هذا النظام، وهذا ما أدى الى بروز الأساليب البيروقراطية الهجينة والمتمثلة أساسا في الامراض المكتبيةBureaupathologie . مما أدى الى التذمر الجماهيري الواسع الذي ظهر في احداث5 اكتوبر 1988م. اذ يقول الدكتور "محمد بلقاسم حسن بهلول" في هذا الصدد ((ان هذا الانفجار الشعبي العام قد سبقته انفجارات شعبية محلية بتيزي وزو، وبجاية، في ربيع 1980م، وفي قسنطينة، وسطيف، بعد ستة اعوام، وفي وهران بالغرب الجزائري، وفي ورقلة بالجنوب، وفي برج بوعريريج وغيرها من المدن. وقد رفعت جميع الشعارات، اما الدعوة بالاهتمام بالأمازيغية* كثقافة وطنية، واما التنديد بالمظالم الاجتماعية كالمحسوبية والامساواة، واما التعبير عن التذمر من مشاكل التموين والبطالة))[3].

هذا ما أدى بالنظام السياسي الى ان يتبنى-ابتداء من عام 1980م-تعديلا للسياسة التنموية والانفتاح الاقتصادي من جهة، وتقليص الدور السياسي للجيش من جهة ثانية، الامر الذي سمح

---

[1]-محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، **مرجع سابق ذكره**، ص:106.

[2]-عبد الباسط دردور، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 73-81.

*-ولا زالت هذه القضية مطروحة، رغم الاعتراف بها كلغة وطنية ؟؟؟.

[3]-محمد بلقاسم حسن بهلول **مرجع سابق ذكره**، ص:14.

لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة ان ترجح كفة المدنيين وزيادة نفوذهم على حساب دور المؤسسة العسكرية التي افتقدت وجود قيادة حقيقية –عكس المرحلة السابقة التي ظل فيها الجيش ركيزة للنظام السياسي- الا ان هذا الجديد قد أدى الى بروز تناقضات جديدة تمثلت في هيمنة الحزب بحكم القانون، وهذا ما يؤكده خطاب رئيس الجمهورية الذي القاه بتاريخ 10 أكتوبر 1988م، والذي لم يذكر فيه الحزب اطلاقا، وانما ندد باحتكار السلطة[1].

بناءا على ذلك، تم تنظيم الحزب من القاعدة الى القمة عبر المؤتمر السادس والمؤتمر الاستثنائي، كما اصبح الحزب حاضرا في كل المستويات الإدارية-وتم كل هذا بناءا على البيان الذي أصدرته رئاسة الجمهورية بتاريخ 24 أكتوبر 1988م، حيث يحدد العناصر الرئيسية التي يتضمنها الجانب الثاني من مشروع الإصلاحات السياسية الذي نوقش في القاعدة، وفي مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني، قبل ان يعرض على الاستفتاء الشعبي[2] بواسطة الخلايا، وممثلي العمال، والنواب الذين استطاعوا ان يؤثروا بطريقة مباشرة او غير مباشرة على الحكومة، لان العديد من القوانين عدلت بعد ان ناقشها المجلس الشعبي الوطني.

الى هنا يمكن القول بان الإدارة السياسية-والى غاية هذه المرحلة-قد ظهرت في موقف متناقض مع نفسها: تفتح اقتصادي هش مبني على ريع البترول، مقابل انغلاق سياسي متشدد لم يكرس من خلاله المفهوم الحقيقي للشرعية السياسية، التي يجب ان تتماشى ومتطلبات البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بالرجوع دائما الى المواطن بهدف التعبير عن طموحاته ومطالبه ورضاه.

المطلب الثاني: النظام السياسي الجزائري وحتمية الانتقال الديمقراطي.

إذا كان دستور 1989م قد تبنى العديد من احكام دستور 1976م، ذات الطابع القانوني التنظيمي، من دون الاخذ بالاتجاه الفكروي او الإيديولوجي الاشتراكي، خصوصا في مجال تنظيم السلطات السياسية، فان اهم المصادر التي شكلت مضمون دستور عام 1989م، قد تمثلت في الشرعية الدستورية بدلا من الشرعية الثورية والفصل بين السلطات، والاهتمام (ولو

[1]-سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، **مرجع سبق ذكره**، ص:178.
[2]-**المرجع نفسه**، ص:180.

نظريا) بالإسلام. وهذا ما نجده أيضا في نص تعديل الدستور لعام 1996م. وهكذا يتبين ان الإطار المؤسساتي الذي كان قد وضع لتنظيم مرحلة الانتقال الى الديمقراطية.

اما فيما يخص السلطة والنظام السياسي القائم، فان التعديلات المقترحة التي تضمنها مشروع دستور 1996م، لا تمس باي شكل من الاشكال أساس الدستور نفسه، بل انها تهدف الى تصحيح الاختلالات الواردة في الدستور وتعزيز أسسه، وهو شرط ضروري من اجل إنجاح عملية تدعيم الديمقراطية والتعددية، واستكمال البناء المؤسساتي للدولة على أسس انتخابات حرة وديمقراطية[1].إن الاستئثار بالسلطة الى حد بعيد العقد الذي تكلم عليه "توماس هوبز" كما نعلم أن الرئيس الحالي تم عرض عليه الرئاسة من طرف العسكر ولكنه رفضها ولكن بعد 05سنوات تم الاتفاق وتقلد السلطة سنة 1999 من أجل تحقيق أهداف محددة، أولها استباب الامن والعودة للحياة الطبيعية وبالتالي جاء منقذا باعتباره ليس طرفا في الازمة فكان الاستفتاء على ميثاق المصالحة الوطنية من اجل توفير الامن والطمأنينة مقابل تربعه على كرسي الحكم دون مساءلة.[2]

المرحلة الانتقالية التي عرفتها الجزائر-على سبيل المثال-أظهرت تناقضات عديدة لعل من أهمها الجدل الكبير، والقائم في تحديد علاقة الإدارة العامة، كجهاز تنفيذي وبحكم علاقته المباشرة بالمواطن، بالسلطة السياسية، وظهور ديمقراطية ليبرالية، وصنع القرارات الاستراتيجية الكبرى دون الرجوع الى القاعدة الشعبية واستشارتها، وهذا ما جرى فعلا من خلال الاصلاحات السياسية والقانونية والمؤسساتية والاقتصادية، في نهاية التسعينات. والاشكالية الأساسية –من كل ما سبق-تبقى تتمحور أساسا حول الكيفيات التي من شانها ان ترجع النظام الى حالة السلم والاستقرار والعودة الى المصالحة الوطنية والعفو الشامل والتقليص من العزوف السياسي الناتج عن انغلاق النظام السياسي، وأزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم- والتي عادة ما تنعس سلبا على الاستقرار السياسي للدولة والمواطنين.

رغم الارهاصات الأخيرة للتحولات نحو الاستقرار أولا والديمقراطية ثانيا، تظل المعضلة الجزائرية ممثلة لتناقضات منظومة الديمقراطية في بيئة سياسية تفتقر الى بعض

[1]-خميس حزام والي، **مرجع سبق ذكره**، ص:146.

[2] - جحيش يوسف، التطور المؤسساتي للنظام السياسي الجزائري: دراسة للسلطتين التنفيذية والتشريعية، **مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية**، العدد 5، 2015، ص: 240.

المقومات الأساسية للنضوج المجتمعي والسياسي، والوفاق الوطني حول ابجديات الهوية والتنظيم السياسي[1].

على صعيد الازمات الاقتصادية، أدى البرنامج الاقتصادي الذي تم تبنيه الى رفع العجز في الميزانية الى 40%، وتدمير 50% من الإنتاج الزراعي[2]، لكن المشكل في هذا يكمن في أن سياسة الانفتاح هذه قد اتاحت لهذه الطبقة الجديدة الفرصة لكي تتجه للاستثمار الرأسمالي، مستغلة علاقاتها داخل الإدارات وفي المناصب العليا، مما أدى الى تحييد مسار التحديث الثقافي والاجتماعي عن مساره المنتظر، فضلا عن كونها طبقة لم تساهم في أي دفع في مجال الحريات السياسية والاجتماعية بقدر ما كانت مهتمة بتعظيم أرباحها ومنافعها.[3]

إن هذه الاحداث أدت بالنظام الحاكم آنذاك الى اعتماد سياسات جديدة، رافعة شعار إقرار التعددية السياسية، وفاتحة الباب أمام المشاركة الشعبية. فقد تم إقرار التعددية بصدور دستور 1989، الذي فتح الباب أمام حق إنشاء أحزاب سياسية، ونظمت على إثر ذلك انتخابات محلية وأخرى تشريعية عادت كل منهما الأغلبية الساحقة للجبهة الإسلامية للإنقاذ. وكان رد فعل النظام قويا إزاء الاحداث التي انفجرت مجددا على إثر توقيف المسار الانتخابي الذي في أدى الى تجدد موجة العنف.[4]

ذلك في اعقاب اعلان الرئيس السابق "اليمين زروال" تقليص مدته الرئاسية واجراء انتخابات رئاسية مبكرة – بطرح منهج جديد للخروج من ازمة الشرعية السياسية في الجزائر واحداث العنف الدموية التي خلفت أكثر من مئة ألف قتيل وخسائر مادية تتراوح ما بين 20 و25 مليار دولار، وفي هذا السياق قدم مشروعا للمصالحة الوطنية أكثر انفتاحا على التيار الإسلامي بما في ذلك الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وبصفة عامة يقوم مشروع الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" على عناصر ثلاثة أساسية، اذكرها فيما يلي:

---

[1]-احمد منيسي (محررا)، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004، ص:133.

[2]-احمد منيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص:142.

[3] -ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001، ص:129.

[4]-سعد الدين إبراهيم، "المجتمع المدني ومستقبل الديمقراطية في الوطن العربي" مقدمة تحليلية، ترجمة عبد الوهاب علوب، في: صامويل هانتيغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين**، الكويت، دار سعاد الصباح، 1993، ص ص: 50-51.

1- العفو عن الإسلاميين والمتشددين الذين تمردوا على النظام لكنهم لم يتورطوا في أحداث العنف او الإرهاب[1]*.

2- عقاب من ثبت تورطه في تلك الاحداث وإتاحة الفرصة لمن يعلن استسلامه للاستفادة من تخفيف العقوبة بموجب قانون الوفاق المدني. مع ربط إمكانية العفو الشامل بالرجوع الى الاستفتاء الشعبي وحده.

3- إبقاء الحظر المفروض على نشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بما ان هناك حكما قضائيا نهائيا بحل الجبهة.

الى هنا أصل الى القول، بان الانتخابات في الجزائر، ومنذ بداية التعددية، تعطي نتائج مختلطة بالنسبة لحقيقة الانتقال الديمقراطي. حيث تميزت هذه الانتخابات باستمرار ظاهرة انخفاض المشاركة الشعبية، وبالطعن في مصداقيتها وتزويرها لصالح أحزاب معينة في السلطة من جهة، كما نجد ان الانتخابات التشريعية التعددية في الجزائر لم تعكس المفهوم الحقيقي للتداول على السلطة من جهة ثانية.

في مجال الديمقراطية وقانون الانتخابات، وبالرجوع الى المواثيق الثورية والدستورية للجزائر، نجد ان الجذور الأولى للديمقراطية في الجزائر تعود الى بداية الحركة الوطنية خاصة في مرحلة الثلاثينيات تم برز بيان اول نوفمبر، وميثاق الصومام، وبرنامج طرابلس خصوصا، حيث ان هذا الأخير قدم مفهوما مختلفا عن الديمقراطية الليبرالية، والذي يتمثل في الديمقراطية الاشتراكية، دون اهمال- الى حد ما- المرجعية الحضارية والتاريخية لهذا الشعب الجزائري العربي المسلم، وهذا ما نجده في الميثاق الوطني لعام 1976م، الذي يؤكد بأن : "طبيعة الديمقراطية الاشتراكية تختلف اختلافا جوهريا عن الديمقراطية الشكلية في البلدان الرأسمالية

*- **الإرهاب**: إطار أرحب أوسع من "الأصولية "-مع كل تحفظ -ويقصد به أي عمل عنيف يقوم به فرد او جماعة او دولة لتحقيق اهداف سياسية معينة بوسائل غير مشروعة وغير مألوفة، لإلحاق اضرار جسمية بالخصم او للإعلان عن المظالم التي لحقت بالمرسل. ويتضمن ذلك اعمال القتل والقاء القنابل والخطف واخذ الرهائن واختطاف الطائرات والاغتيالات. اما العنف السياسي فيهدف الى المساس بالنظام السياسي، أي معيار التفرقة بينه وبين الأنواع الأخرى من العنف هو اشتراك النظام السياسي كطرف فيه، ومدى الخطر الذي يتعرض له هذا النظام سواء كان هذا العنف موجه منه (أي النظام السياسي) او موجه ضده او ضد أحد رموزه افرادا / او جماعات. وبذلك فهو يعني الاستخدام الإنساني للقوة بغرض ارغام الغير واخافته وارعابه لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية لها ابعاد وخلفيات سياسية لمصلحة فرد او جماعة. (راجع: حسن بكر، **العنف السياسي في مصر**: أسيوط بؤرة التوتر –الأسباب والدوافع 1977-1993، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والبشر، 1996، ص:54).

التي تقوم أجهزتها على التملك الخاص لوسائل الإنتاج واغتصاب السلطة... فالديمقراطية الاشتراكية تضمن للجماهير الشعبية ممارسة الحكم... وتدافع عن مكتسبات الثورة..."[1].

هذا ما أكدته أيضا مواد دستور 8 سبتمبر 1963م، التي نصت على ضرورة الممارسة الحقيقية للسلطة من قبل الشعب، ونفس الشيء نجده في ميثاق عام (1964م)، وفي ميثاق (1976م)، الذي نص على ديمقراطية اشتراكية أساسها الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وممارسة السلطة من قبل الشعب[2].

اما دستور فيفري 1989م، فقد نص ايضا على ان الدولة الجزائرية هي دولة ديمقراطية شعبية[3]، وهنا نلاحظ استمرارية النظام الديمقراطي في الجزائر، مع محاولة ابعاد الدستور عن كل نهج فكروي او إيديولوجي. وبالتالي فان دستور 1989م يعبر عن دستور قانون، وليس دستور برنامج ولو ان لكل برنامج قانون والعكس صحيح. وقد نص دستور 1989م على عدد من الإصلاحات السياسية أهمها:

1- تكريس الفصل ما بين الحزب والدولة وإلغاء التأطير الدستوري للتنظيم السياسي الوحيد، والمتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني، ومن تم السماح بالتعددية السياسية. حيث نصت المادة: 39، على ان:" حريات التعبير والجمعيات والتجمع مضمونة للمواطنين"، كما نصت المادة :40 على ان " حق انشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف به".

2- الغاء النص المتضمن ان رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة، ويعين الحكومة ويحدد سياستها. كما تم بعض التقليص لصلاحيات رئيس الجمهورية في ميدان المبادرة بتقديم القوانين الى البرلمان، حيث انتقل هذا الحق الى رئيس الحكومة.

3- استحداث العديد من النصوص في مجال حقوق الانسان والحريات الأساسية.

---

[1]-الميثاق الوطني (1976)، **مرجع سبق ذكره**، ص:71.

[2]-**المرجع نفسه**، ص:70-71.

[3]- **المرسوم الرئاسي رقم: 89-18**، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989، المادة:1، ص: 236.

4- التأكيد على استقلالية السلطة القضائية وحماية القاضي ضد أي شكل من اشكال التدخل او الضغط. كما تم النص لأول مرة على استقلالية القضاء في المادة :29، وإقامة مجلس دستوري وظيفته حماية الدستور بموجب المادة:153.

5- انهاء الدور السياسي للجيش، اذ نص دستور 1989م على انحصار مسؤولية الجيش في حفظ الاستقرار والسيادة الوطنية والدفاع عن حدود البلاد، على عكس دستور 1976م، الذي كان ينص على دور الجيش في البناء الاشتراكي. لكن في نفس الوقت لا يمكن-وكما أثبته الواقع المعيش-فصل الجيش عن العملية السياسية.

هكذا نجد ان دستور 1989م قد جاء حاملا للعديد من الاحكام التي لم نعهدها في النصوص القانونية والفكروية السابقة، الا انه لم يحدد طبيعة الديمقراطية في الجزائر. ورغم الإصلاحات السياسية الظاهرة التي ادخلها دستور 1989م، الا ان هذه التجربة تهاونت بعد اقل من ثلاث سنوات، على خلفية استقالة-او بالأحرى اقالة-الرئيس السابق "الشاذلي بن جديد".

اما دستور 28 نوفمبر 1996م[1]، الساري المفعول حتى الان، والذي يعد الوثيقة الدستورية الرابعة في تاريخ الجزائر المستقلة، والذي جاء في ظروف ازمة سياسية حادة لم تعرفها البلاد من قبل من جهة، ولسد الفراغات القانونية والتقنية في دستور 1989م وتعميق وتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية من جهة ثانية. وشملت التعديلات الواردة في دستور 1996م عدة مبادئ أهمها:

1. حظر النشاط الحزبي القائم على أسس دينية او عرقية.
2. انشاء غرفة برلمانية ثانية تتشكل بالجمع ما بين الانتخاب والتعيين، اذ ينتخب ثلثي الأعضاء بالانتخاب المباشر والسري، ويعين رئيس الجمهوري الثلث الباقي.
3. النص على حق الرئيس في التشريع بمراسيم رئاسية في غياب البرلمان، مما يعني منح الرئيس سلطات تشريعية وتنفيذية.
4. تقليص عدد الأحزاب من خلال تضييق قوانين الانتخاب، التي جاءت بعد شهور قليلة من صدور هذا الدستور.

[1]-**المرسوم الرئاسي رقم-438**، المؤرخ في 7 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، المعدل ب: القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 ابريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 ابريل 2002 والقانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 8 ديسمبر 1996، العدد: 76.

5. اخضاع كل القوانين التي يصدق عليها المجلس الشعبي الوطني لمراقبة مجلس الامة.
6. ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة.

كما اتسم دستور 1996م بالمبالغة في شروط تقرير القوانين الاستثنائية والطارئة، وتوسيع صلاحيات عملها. وهو ما قد يعطل العديد من المبادئ الديمقراطية التي يقررها هذا الدستور[1]. كما يرى البعض ان السلطة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية على حساب المؤسسات الدستورية الأخرى تتسع لتشمل الأحزاب السياسية[2].

تكمن الضمانة الحقيقية للديمقراطية في تقوية المؤسسات الإدارية في الدولة والمجتمع، بمعنى قيام حكومة تتسم بالكفاءة والانجاز، وبرلمان قوي ومجالس محلية منتخبة تتسم بخدمة الذات من القاعدة، وقضاء مستقل وفعال، وجماعات تتمتع بالطابع المؤسسي للمجتمع المدني.

كل هذا يفترض مؤسسات لتدريب وتأهيل المستويات العليا في المجتمع المدني او الوقفي وفي الدولة، وأجهزة منظمة وعناصر مدربة، وقدرات سياسية تعززها إنجازات النظام السياسي نفسه، على ارض الواقع دون الاتكال على الريع البترولي في كل مرة يرتفع فيها سعر البرميل في سوق النفط العالمية. ولكي تصبح العملية السياسية تعبر عن القوى الفعالة في المجتمع دون تعسف، او سيطرة جماعة، او مهنة، او فرد بهدف احتكاره للسلطة السياسية[3]، فان الامر يتطلب أيضا تحقيق مستويات ملائمة للحياة الكريمة للمواطن الجزائري، واستقرار المؤسسات الديمقراطية من اجل توطيد الأسس لمجتمع مدني ووقفي فعال لتحقيق التنمية المستدامة.

هذا ما يدعو الى ضرورة التركيز على تحديد طبيعة النظام السياسي من خلال تعميق الفكر السياسي المحدد له من جهة، على الاهتمام بمبدئي الديمقراطية والانتخابات من جهة ثانية، تم الاهتمام بالياته التطبيقية والمتعلقة بالنظم الانتخابية والتقسيم الإقليمي، وبالتالي الاهتمام الرسمي بالممارسة السياسية الديمقراطية الناجعة من خلال التعددية السياسية الفعالة، واحترام حرية الراي السياسي وقانون الاحزاب[4].حيث تعاني معظم الأحزاب الجزائرية من

---

[1]-احمد منيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص:137.

[2]-إسماعيل قيرة واخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص:137.

[3]-عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، المنصورة: دار الأصدقاء للطباعة والنشر، 2003، ص: 540.

[1]-القانون **العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية**، الصادر بمقتضى الامر رقم: 97-09، المؤرخ في 06 مارس 1997، الجريدة الرسمية، العدد: 12، المواد من 2الى 43، ص: 30-35.

مشكلات عدة، فكثير من الأحزاب تأسست بموجب القوانين المؤسسة للتعددية وليس من خلال مشروع برنامج تسعى لتحقيقه.

من ناحية أخرى تعاني معظم الأحزاب من مشكلات داخلية أهمها الفشل في ترسيخ الممارسة الديمقراطية داخل صفوفها وبين أعضائها، حيث تميزت الحياة الحزبية بسيادة النزعة السلطوية والاحتكار الشخصي والجيلي للسلطة[1]، مما أدى الى بروز انقسامات عديدة في صفوفها وتعطيل الحياة الحزبية السليمة واستنفاذ طاقتها في صراعات داخلية من اجل الزعامة. وما يلاحظ على قانون الأحزاب السياسية أيضا، والمشكل من 46 مادة، هو ابعاد الإسلام والعروبة والامازيغية من العمل السياسي؟! من جهة، وتضييق الخناق على الأحزاب المعارضة من جهة ثانية.

المطلب الثالث: الأزمات التنموية والمؤسساتية.

تؤدي الديمقراطية الى إقامة دولة حق والقانون التي تتميز بامتثال الحكام والمحكومين للقانون، واحترام الإدارة لتلك القواعد القانونية التي تسير المجتمع، الامر الذي لم يزل لم يتحقق بعد في الجزائر والذي يقترب أكثر من الدولة الشرطي التي تناقض دولة القانون، والدليل على ذلك كثرة قضايا الفساد وتهم التزوير في الانتخابات وغيرها[2]. وتتعقد الأمور أكثر عندما يكون من الضروري الخروج من دولة القانون بأسباب يعتقد انها قهرية وان متطلبات بقاء الدولة يتطلب تدخل الجيش، مثل ما حدث بعد احداث أكتوبر 1988 وتطبيق الحالة الاستثنائية وحالة الطوارئ منذ 1992 الى غاية 2011.

1- أزمة الشرعية السياسية:

انه من الصعب على أي حاكم او نظام او حكومة ان تسير الصراعات بداخلها الامر الذي يضمن لها حكم أطول واستقرار أكثر الذي قد يتحقق داخل الأنظمة لفترة من الزمن بسبب الخوف او الاجتياح او العرف، بينما أحسن العلاقات بين الحكام والمحكومين وأكثرها انسجاما هي تلك المبنية على قبول المحكومين صحة وسمو سلطة الحكام، كما يؤكد ذلك ماكس ويبر

[1]-احمد منيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 158.

[2]- Mohamed Elyes Mesli**. L'Algerie en Question**. Alger : Editions Houma.2000. p p :173-176.

Max Weber[1]. فبعدما أعطيت عدة تعاريف للمشروعية مثل الجماعة السياسية، الدعم وتأثيره على النظام، يقول Ted Gurr يمكن اعتبار الأنظمة ذات مشروعية انطلاقا من مدى اعتبار مواطنيها لأنفسهم انهم على أحقية وفقا للقانون وعلى استحقاق للدعم، فهي درجة ومدى وعي النخبة والعامة على ان القادة والأنظمة تتوافق مع المعتقدات الأساسية للمجتمع. فالنظام والقائد الذي يتمتع بمشروعية هو ذلك الذي يتميز بالوطنية الحقيقة، وهو يمثل جزء من تاريخها الوطني يعمل وفق قيم المجتمع ويحمي حدودها، حتى وان بدت بعض القرارات غير حكمية وكان بعض القادة لا يتسمون بشعبية كبيرة، اذ ان العملية الحكومية او القيادية التي لا تتسم بالمشروعية لا يمكنها أن تسير او تستمر في السلطة[2]. كما عرف دافيد ايستن ان السلطة هي نوع من القوة السياسية معترف بها على أساس انها مشروعة ومقبولة من طرف الذين يخضعون لها على أساس أنها تتوافق والقيم والإجراءات المقبولة من طرفهم. " وقد وصف هذه العملية ب " ان كل جماعة حاكمة والتي لها الجرأة على جمع الصلاحيات والامتيازات لصالحها، عليها الاستناد على مبدأ قبول من طرف هذه الجماعة كتبرير لأدائهم السلطوي... ان هذه المبادئ المذهبية تسمى بأسس المشروعية. [3] تعتبر ازمة الشرعية السياسية نتيجة لمختلف الازمات البنيوية التنموية وهي تعبر عن المحكومين للانصياع الطوعي لأوامر السلطة السياسية على اعتبار ان غالبية الافراد يرون ان النظام السياسي القائم لا يحقق أهدافهم وتوقعاتهم، فهي نوع من الفراغ التبريري في ممارسة القيادة السياسية القائمة للسلطة السياسية على المحكومين ومن امثلتها لجوء العديد من النظم السياسية الى الشرعية الثورية لتبرير هيمنتها وبقائها في الحكم عوضا على الشرعية القانونية او الدستورية.[4] كما ترتكز نظمها الاقتصادية والاجتماعية والبيروقراطية على القطاع العمومي أساسا بسبب انتشار قومية

[1]- Max Weber. **The Theory of Social and Economic Organization** (translated by A. M Henderson and Talcot Parson). new York: Oxford University Press. 1947. p p124-126. P 1.

[2]- Michael C. Hudson. **Arab Politics the Search For Legitimacy**. London: Yale University Press. 1977. P 2.

[3]- Mohamed Tahar ben Saada**. le Regime Politique Algerien de la légitimité historique a la légitimité constitutionnelle**. Alger : ENA. 1992. P 108.

[4]- حسين عبد القادر، الشرعية السياسية في ظل الأنظمة السياسية العربية-الواقع والمأمون، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، المجلد 6 الغدد 2، 2017، ص:167.

شعبوية[1] تقوم على عملية الحشد والتعبئة الاجتماعية وممارسة السلوك السياسي الانعزالي من طرف النخبة السياسية الحاكمة.

تفتقد معظم الأنظمة العربية المعاصرة للمشروعية وأزمة الثقة* المتبادلة بين النظام السياسي والمحكومين ويرجع ذلك للطبيعة الغير المستقرة والمتغيرة لهذه الأنظمة واحتكار السلطة من طرف شخص واحد، والى جانب عدم استقرار هذه الأنظمة كميزة الأساسية فيها، يصعب التنبؤ بمستقبلها كذلك، اذ تغذيها الاشاعات ونقص المعلومات الامر الذي يجعل من العملية السياسية غامضة ومن القادة السياسيين مسكنون بشبح عدم الاستقرار والخوف من المجهول. ومع انعدام او قلة درج مشروعية لأنظمة العربية نجد الكثير من السلوكيات الغير رشيدة كالاغتيالات والانقلابات العسكرية والقمع التي قد تبدو نتيجة لحسابات عقلانية، الامر الذي خلق نوع من الشك وعدم الارتياح الشعبي وفقدان الثقة في العملية السياسية فيجعل من عملية التنمية السياسية بعيدة التحقيق.

لا يخرج النظام السياسي على هذه القاعدة، اذ ورغم أسس المشروعية التي تبناها في مرحلته الأولى أي في مرحلة الاشتراكية والقائمة أساسا على مرتكزات خمس من تاريخ ودين وتحقيق الاندماج والتنمية والسياسة الخارجية[2]، ويمكن ان نضيف المرحلة الحالية من التجربة الدستورية الجزائرية بعد الانتخابات الرئاسية ل 12 ديسمبر2019، حيث يتم حاليا طرح دستور جديد لجمهورية جديدة، من كل ما تقدم يتبين لنا ان مركز النظام الدستوري الجزائري ظل باستمرار هو أن رئيس الجمهورية المهيمن على البرلمان والحكومة.[3]

---

[1]-**الشعبوية:** تعتبر الشعبوية ان الشعب كله بمثابة القوة الثورية، وتنظر الى الشعب بكونه كيانا متجانسا لا تخترقه الاختلافات في الرؤى والمصالح والاهداف. انظر: هناء عبيد، ازمة التحول الديمقراطي في الجزائر، لمزيد من المعلومات راجع: زناتي فؤاد، تطور نظام الحكم وإشكالية الاستقرار السياسي في الجزائر، **حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية** جامعة وهران 2، المجلد 7، العدد 3، 2018، ص: 161.

* - **ازمة الثقة المتبادلة بين النظام الحاكم في العالم العربي والمواطن** : إن أساس الشرعية السياسية هو وجود ثقة سياسية بين الحاكم و المحكوم ، فهي التي تمنح إحساسا لدى المحكومين بان هذه السلطة التي تحكمهم وتدير شؤونهم العامة تمثلهم وتمثل مصالحهم ، اما غيابها او نقصها فهو اكبر مؤشر على وجود ازمة شرعية سياسية ، فالثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم هي الضامن القيمي والنفسي لاستمرار النظام ، وهي الأساس الذي على أساسه يستطيع النظام اتخاذ القرارات المصيرية في الدولة، وتصدي للمشكلات وحل الازمات التي يتعرض لها المجتمع، اما عندما تبدأ هذه الثقة بالاهتزاز يكون النظام السياسي في بداية اتجاهه نحو أزمة الشرعية، حيث صار المواطن العربي يعاني من أزمة ثقة اتجاه حكومته والسلطة التي تحكمه ، اصبح لايثق فيما تقول وفيما تفعل ولا يؤمن في تصريحاتها والوعود القادمة من الحكومات العربية، وحتى هده الأخيرة باتت لا تثق في ولاء هذا المواطن. لمزيد من المعلومات أنظر: أمين بلعيفة، عبد النور زوامبية، أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، العدد01، 2019، ص:279.

[2]- Mohamed Tahar ben Saada، **Ibid**. p: 109.

[3]- محمد مجدان، التجربة الدستورية الجزائرية وبناء الديمقراطية، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد 12، العدد 16، 2021، ص: 23.

من كل ما سبق حسب تطور التجربة الدستورية الجزائرية وحول خصائصها يتضح انه رغم قيام الجزائر بإصدار دساتير، والقيام بتعديلات دستورية وتبني إصلاحات سياسية الا ان الامر لم يختلف عن عادات الحكم التسلطي الأحادي الاحتكاري وذلك لان النظام الحاكم في الجزائر لم يكن يهدف الى احداث تغيير حدري في الحياة السياسية من خلال هذه الإصدارات والتعديلات الدستورية ومن خلال الإصلاحات السياسية بل كان هناك نوع من الانتقائية تميز بها هذا النظام فقد هدف الى حماية نفسه والبقاء في السلطة.[1]

2- أزمة المشاركة السياسية:

تعتبر تنمية روح المواطنة إحدى مقومات التنمية السياسية والمشاركة السياسية*، هذه الأخيرة تعد مؤشرا قوي الدلالة على مدى تطور او تأخر النظام السياسي لدولة ما.

لقد اختلفت الأنظمة السياسية باختلاف الأسس التي تقوم عليها عملية اختيار نظام معين وفرض نظام اخر، فطالما بقي هاجس وضع نظام سياسي يتلاءم مع البيئة التي يوجد فيها يراود المفكرين والسياسيين والحاكمين، فهناك أنظمة يتم فيها تقلد الحكم عن طريقة الوراثة، وأخرى عن طريق القوة، وأخيرة عن طريق السبل التي تتفق مع المعايير الحديثة لإسناد السلطة، تتمثل الديمقراطية التي تعتمد على الانتخاب كألية لتدوير السلطة.[2]

تسعى كل الفواعل السياسية لأشراك أكبر قدر من المواطنين في العملية السياسية وبغض النظر عن أهمية الحدث السياسي فإنها تصطدم بعزوف نسبة معتبرة من المشاركة في الاحداث السياسية وتحديدا لما يتعلق الامر بالانتخابات، وقد تجلى ذلك في نسبة المساهمين في الحركات الاحتجاجية العربية في المجتمع ،بداية فإن عزوف هذه الطبقة عن المشاركة في الاحداث يدل على رفضها لها، والخطورة في هذه الظاهرة انها أصبحت تقترن بثقافة اللامبالاة التي باتت سائدة في المجتمعات العربية عامة والجزائر خاصة، والعزوف السياسي ليس فقط عن

---

[1]- محمد مجدان، **المرجع نفسه**، ص ص: 26-27.

* - **المشاركة السياسية:** تعتبر أساس الديمقراطية من خلال اتساع الاقتراع الشامل وامتداده بدرجات مختلفة من دولة الى أخرى لكل أعضاء المجتمع حيث الرجال مثل النساء ومن خلال أيضا المؤسسات الشرعية التي تشجع وتيسر اللقاءات والتجمعات السياسية والتواجد الحزبي او التنظيمي، ويساهم تشجيع المشاركة في تطبيق الشرعية السياسية مما يجعل الانسان كائنا سياسيا، ويشير شومبيتور وكذلك المنظرون الانجلوسكسون من روبرت داهل الى جبرائيل الموند وسيدني فيربا وكذلك البرت هيرشمان الى تقلص المشاركة السياسية التي تتطلب اقتراعا جماهيريا واسعا حيث يفضل البعض التجمعات الصغيرة. لمزيد من المعلومات انظر: سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**، جامعة عين شمس،2005، ص:17.

[2]- قيرع سليم، ازمة المشاركة السياسية وانعكاساتها على البناء المؤسساتي في الجزائر، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 5، العدد 2، 2019، ص: 251.

الانتخابات وانما عن كل ماله علاقة بالسياسة وان كان البعض يحمل الأنظمة السياسية مسؤولية ذلك كونها كرهت المواطن في كل ما تعلق بالسياسة بسبب التزوير والانغلاق السياسي والعزلة السياسية مما يجعل المواطن لا يثق في السياسة لعلمه المسبق بالنتائج وعدم ثقته السياسية في العملية السياسية.[1]

أما عن مكانة المرأة في عملية اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي، فرغم اتجاه الدولة نحو تعزيز حقوق المرأة السياسة من خلال التعديل الدستوري لسنة 2008، تم القانون العضوي المتعلق بتمثيل النساء في المجالس المنتخبة، الا ان الواقع يقر بعدم استعداد المجتمع السياسي لهذا الامر كما بينا ذلك سابقا. كما يظهر ضعف المرأة كذلك من خلال المكانة البسيطة التي تحتلها في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي حيث تمثل نسبة النساء ربات العمل ب 6% فقط سنة 2006، ويعتبر عدد النساء في الوظائف العليا ضعيف جدا مقارنة بعدد الرجال حيث من بين 3823 رجل نجد فقط 131 امرأة سنة 1995 وهذه الأرقام لم تتغير كذلك في سنوات2000 حيث من بين 40489 رجل يحتل وظيفة عليا نجد 367 امرأة. كما ان عدد الوزيرات في الحكومة سن 2002 هن أربعة، وهو نفس الرقم سنة2006 لينقص الى 03 وزيرات في الحكومة الحالية.[2] وقد اتضح لنا من خلال العديد من الدراسات أن المعوقات أمام المشاركة السياسية للمرأة كثيرة ومتجذرة داخل المجتمعات العربية ركز معظم هذه الدراسات على المناخ الاجتماعي الذي لا يقبل بأحقية المرأة في المشاركة، كما تناولت هذه الدراسات الابعاد الاقتصادية التي تعوق مشاركة المرأة وتناولت أيضا عوامل أخرى تؤثر على المشاركة ومنها الفقر وغياب العدالة الاجتماعية والمناخ السياسي العام للدولة، ووجدت الدراسات أن الجزائر على سبيل المثال لا الحصر بالرغم من تاريخ المرأة الكبير كشريك أساسي إلى جانب الرجل في النضال السياسي ضد الاحتلال إلا ان هناك ضعف في مشاركتها على المستوى السياسي ويرجع ضعف ترشح المرأة الجزائرية إلى عدة عوامل أهمها ان انخراط المرأة في الحياة الاجتماعية اسفر عن صعوبة في إيجاد مترشحات لكل المناطق.[3]

---

[1] - عربي بومدين، بوزيدي يحي، أثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية: دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد05، 2014، ص ص: 90-91.

[2]- **République Algérienne Démocratique et Populaire. CNES.** Rapport National sur le Développement Humain 2007**, p : 47.**

[3]- تقرير جمعية نهوض وتنمية المرأة، **المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي**، ص ص: 14-15.

الخلاصة والاستنتاجات

مما سبق يتضح، أنه يوجد أزمة العدالة الاجتماعية في الجزائر ويعيشون مختلف مظاهر الحرمان الاجتماعي، وهذا ما أثر على بناء الحكم الراشد الذي يقتضي توفير بيئة محلية تمكينية لجميع الأفراد، إلى جانب العمل على تحقيق المساواة في توزيع الثروة مع توفير الخدمات الاجتماعية ومتطلبات الحياة لجميع المناطق بدون تحيز، إضافة إلى تأمين المساواة والتكافؤ في فرص الحياة لأفراد المجتمع، وتمكين المرأة والسماح لها بالتحصيل العلمي والمشاركة في الحياة السياسية بدون تمييز قائم على أساس الجنس بين الرجل والمرأة. ومن هذا المنطلق لابد على الدولة الجزائرية من تبنى استراتيجية شاملة ومتكاملة الأبعاد، قائمة على مرتكزات الحكم الراشد لتحقيق العدالة الاجتماعية التي تعد جوهر بناء الحكم الصالح.

إن للسلم أهمية في حياة الإنسان، سواء السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي داخل النسق السياسي والاجتماعي للدولة أو السلام العالمي على مستوي جميع الدول وعليه من خلال دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الجزائر نستنتج إن مشكلة السلم المجتمعي في ظل النظام الأحادي من ناحية سياسية هو مشكل أزمة سياسية وأزمة استقرار سياسي وهذا ما تبين واضحا في الصراع حول من يملك السلطة أثناء الاستقلال داخل النظام السياسي بين الأطراف المختلفة.

أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فان انخفاض في مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي في هذه المرحلة أثر بصفة مباشرة على الاستقرار الاجتماعي، وذلك بسبب انخفاض معدل النمو الاقتصادي، وازدياد معدلات الفقر والمتأثرة مباشرة من نقص التوظيف ومعدلات البطالة.

أيضا التذبذب الواضح حول معدلات النمو الاقتصادي وأثره المباشر على الدخل الفردي انعكس على العدالة التوزيعية بين الأفراد إذ وابتداء من سنة 1980 عرفت مؤشرات قياس الدخل ارتفاعا محسوسا بالرغم من تغليب السلطات الحكومية للسياسات الاجتماعية وتدعيم الأسعار على حساب الكفاءة الإنتاجية.

التدني في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أثرت على الاستقرار المجتمعي في المرحلة الأحادية وأيضا بسبب استراتيجية النمو غير المتوازن بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ومن جهة أيضا متغير اللاستقرار السياسي أدى إلى زعزعة استقرار المجتمع.

نستنتج مما سبق إن أزمة الاستقرار الاجتماعي في الجزائر في مرحلة التعددية السياسية كانت نتاجا لأزمة سياسية واقتصادية في نفس الحين باعتبار ما عاشت الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 حتى الان ظن المجتمع انه حلما ديمقراطيا بمعني إن بصدد بناء دولة القانون والمؤسسات التي تعتبر أساس السلم والاستقرار الاجتماعي التي لا يظلم فيها أحد، لكن سرعان ما تبين للجميع إن هذا الحلم ما هو إلا نتاج وحصيلة الصراع القائم بين أجنحة النظام السياسي.

أيضا لمشكلة العدالة التوزيعية لها أثار اجتماعية بالدرجة الأولى مما أدى إلى تدهور الظروف الاجتماعية، حيث برزت البطالة بشكل مخيف ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية ثم ظهور تفاوت طبقي اقتصادي واجتماعي ارتفاع درجة التفاوت في التوزيع المداخيل ومعدل الاستهلاك بين المواطنين مما أدى إلى زيادة التفاوت في توزيع الخدمات الأساسية بين مختلف مناطق الدولة مما ولد انفجار اجتماعي.

الفصل الثالث: فعالية السياسة العامة التوزيعية من أجل ضمان العدالة الاجتماعية في الجزائر.

الفصل الثالث: فعالية السياسة العامة التوزيعية من أجل ضمان العدالة الاجتماعية في الجزائر.

المبحث الأول: أزمة العدالة الاجتماعية وعلاقتها بالسياسة التوزيعية.

إن موضوع المبحث يتضمن ارتباط مشكلة العدالة الاجتماعية بالسياسة التوزيعية في الجزائر اللاعقلانية في توزيع الموارد الطبيعية خلقت مشكلة العدالة الاجتماعية وذلك باعتبار أن الدولة الجزائرية هي دولة ريعية تعتمد على تمويل سياساتها الإنفاقية على الريع البترولي وايضا على الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة وعلى هذا الأساس أن طبيعة هذا الاقتصاد تهدد الاستقرار الاجتماعي لأنه لا يعرف استقرار اقتصادي فهو مرتبط بمداخيل الطاقة.

أيضا لمشكلة العدالة التوزيعية لها أثار اجتماعية بالدرجة الأولي مما أدى إلى تدهور الظروف الاجتماعية، حيث برزت البطالة بشكل مخيف ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية ثم ظهور تفاوت طبقي اقتصادي واجتماعي ارتفاع درجة التفاوت في التوزيع المداخيل ومعدل الاستهلاك بين المواطنين مما أدى إلى زيادة التفاوت في توزيع الخدمات الأساسية بين مختلف مناطق الدولة مما ولد انفجار اجتماعي. من جهة أخرى إن اختلال القيم السياسية والاجتماعية في الجزائر قد ظهر مع انطلاق مشروع البناء بعد الاستقلال وأدى تفاقم أزمة الدولة الى تعميق ذلك الاختلال مما دفع الى فساد القيم السياسية والقيم الاجتماعية ككل هذا ما أثر بشكل سلبي على العدالة الاجتماعية.

المطلب الأول: الدولة الريعية*: فتعرف دولة ما بـــــ: -"الريعية" حيث تعتمد على عائدات صادراتها من المواد الأولية لتغطية الجزء الأكبر من إنفاقها الحكومي وذلك مع تغطية حيز

* - **الدولة الريعية :** هي حالة خاصة من الاقتصاد الريعي لاتها ترتبط بدور الأقلية في توليد الريع الخارجي بما يعني ان الدولة تصبح المستفيد المباشر من هذا الريع باعتبار أن السيطرة الاقتصادية تمكن عادة من الاستحواذ على السيطرة السياسية الامر الذي يدفع الى الاستلاء على الريع الاقتصادي ، دون تخوف من الغالبية ،أي تعتبر دولة ما بالريعية لا لكونها تنتج البترول وتعتمد عليه في اقتصادها فحسب بل لكونها تدير عملية بيعه وانفاقه لوحدها وبالطريقة التي تشاء فباستطاعة الحكومة إنفاق ريع البترول بمرونة تمكنها من تحقيق سياسة الرفاهية من دون القيود الموجودة في العالم الحر هو شرط مهم حتى تنعت الدولة بالريعية. لمزيد من المعلومات أنظر : ستيتي الزازية، الدولة الريعية في البلدان العربية ،**مجلة الواحات للبحوث والدراسات**،المجلد08، العدد 01، 2015، ص:506.

صغير من عائداتها غير الريعية وتذهب عائدات هذه المصادر الريع إلى خزانة الدولة وليس لمؤسسات خاصة أو أفراد، وحيث جري تسمية الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز والمعتمدة بصورة شبه كلية على تغطية إنفاقها من خلال عائدات تصدير المواد الأولية، دولا ريعية. وحسب الفكر الاقتصادي الحديث فإن النظرية الاقتصادية تعرف الريع بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي يفوق الكلفة الحدية للإنتاج مع هامش معين من الربح ومن زاوية أخرى فان الريع هو كل ما يفوق السعر المطلوب لعرض عناصر الإنتاج في السوق، وبعرف الاقتصاد الريعي في المنظور الحديث على انه الاقتصاد الذي تعتمد فيه الدولة على مصدر واحد للدخل، وهذا المصدر غالبا ما يكون طبيعيا ليس بحاجة الى اليات انتاج معقدة سواء كانت فكرية او مادية كالنفط والغاز، ولذلك فإن اقتصاد ذلك البلد يكون رخوا اذ يعتمد المبادلات التجارية، وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية ولا الزراعية أي أهمية.[1] وعن أي مقاربة نركز لتحليل الاقتصاد الجزائري؟ من المعلوم أن موضوع علم الاقتصاد هو كيفية خلق وتوزيع الثروات بواسطة الأسعار، والتي تشكل العلاقات فيما بينها نظاما منسجما، لكن هل من الممكن تحديد موضوع الاقتصاد في حالة الجزائر؟

حيث أن نظام الأسعار المحلي مختل وبعيد عن المنطق الاقتصادي، يعتقد الباحث أن المقاربة النيوكلاسيكية لا تمكن من فهم تحليل تدفقات القيم في المجال الاقتصادي للجزائر، كون هذه المقاربة تجعل من الأسعار مفهوما أساسيا لتفسير القيمة بالتالي لفهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية.

لابد من فهم خصوصية الأنظمة الشمولية واعتمادها على الريع الطاقوي في المحافظة على استقرارها السياسي والاجتماعي وديمومة كيانها من خلال استشراء السلم الاجتماعي.

لعل المقاربة الريعية هي الأقرب لتفسير التراكم المحقق جراء وضعيات البعض داخل الجهاز الحكومي أو حوله، وذلك بفضل سياسات الحكومات المتعاقبة لان الريوع المحصلة جراء بيع عائدات النفط.

[1] - مايح شبيب الشمري وأخرون، **الدولة الريعية وسياسات تنويع الاقتصاد تجربة دولية**،ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2018، ص ص:24-25.

هي موارد تكنزت خارج المجتمع، وبالتالي نفسر الطابع السلطوي لهذا النظام من جهة كما أنها تفسر لماذا لم تلتزم الأنظمة بمسؤولياتها اتجاه المجتمع وحقه في حكم راشد وهذا عبر ثلاث أسباب:

- أثر الرسوم: إن توفر الحكم علي موارد هامة، تمكنه من خفض مستوي الضغط الجبائي (بشكل رسمي أو بغض الطرف عن التهرب الضريبي) ومنه يتجنب المساءلة حول أوجه إنفاق الرسوم.
- أثر الإنفاق: خلق طبقة من المستفيدين من الريع تضعف المؤسسات وتقلص من المطالبة بالإصلاح.
- تمتع الحكم بالوسائل الكفيلة بمنع تشكل أية مجموعات اجتماعية مستقلة عن الدولة.[1]

وتكاثر مصادر الريع في البلاد العربية يفسر أداءها الاقتصادي البائس ندرك إذن أن تزايد التدفقات المالية الناجمة عنها شكلت عاملا رئيسيا يفسر النتائج البائسة للاقتصاديات العربية مقارنة مع اقتصاديات بلدان نامية أخري لا تتمتع بموارد ريعية مماثلة لكنها شهدت تنمية متسارعة، ففي الواقع لم تندرج إدارة توزيع المداخيل المتأنية من موارد الريع في العالم العربي ضمن آليات تنمية تجمع بين القطاعين العام والخاص لكسر التأخر التقني والعلمي الذي تعاني منه المجتمعات العربية، و الخروج من العقلية الريعية لإرساء آليات اقتصاد متجدد وديناميكي في الجزائر يكسر الحلقة المفرغة للبطالة والهجرة والنتائج الاقتصادية البائسة و تزايد الظلم الاجتماعي و استمرار وجود جيوب واسعة من الأمية، وحتي يكون استقرار سياسي و اجتماعي و انخفاض التوتر والعنف في العالم العربي لابد من الخروج من الارتهان للاقتصاد الريعي.[2]

لقد أدت فورة أسعار النفط إلى أن تجعل مثل هذه الممارسات أكثر سهولة وأشد إغراء غير أنها لا تؤدي علي الإطلاق إلي تعزيز تقاليد مقاولة وإنتاج ديناميكية ومساع إنمائية منتجة ،فإن أموال النفط تلعب هذا النحو دورا غريبا في معظم هذه البلدان لأنها، وإن كانت قد أدت إلي حراك اجتماعي في صفوف شتي فئات المجتمع قد عززت كذلك دور النخب التقليدية التي

[1]- باديس بن عيشة، في نشأة الدولة والاقتصاد في الجزائر، أية مقاربة للتحليل، **مجلة الباحث**، العدد 03 ،2004، ص ص:141-146.
[2]- جورج قرم، اخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي، **القبس، اراء**، بيروت: العدد 04، أبريل،2010، ص:49.
*- جورج قرم، استاذ في جامعة القديس يوسف، بيروت ووزير مالية سابق في لبنان.

تملك الحق في توزيع معظم الموارد المالية للمجتمع ولكن يجب علي المرء أن يتفكر من جديد أن الدور الاقتصادي للدولة في هذه البلدان دور كبير وقوي إلي أقصي حد على الرغم من كل الخطابات المعادية للاشتراكية التي تصدر عن النخب الحاكمة.[1]

تتميز بني الدول الريعية بالبعدين الآتيين:

1- **البعد المؤسسي والسياسي**: يؤدي اعتماد الدولة علي الريع إلى إضعاف أدائها الإداري والسياسي، وذلك في كفاءة هيكلها وقدراتها الاستخراجية فيتحول إلى كيان رخو، حيث تصبح مهمة الدولة توزع الأرباح وبذلك تتحول مهمتها التوزيعية بشكل محتمل إلى مصدر من مصادر مشروعية بقاء النظام الحاكم، وبناء على عدم اعتماد الدولة علي قطاعها الضريبي يعفي النظام الحاكم نفسه من المحاسبة السياسية ويزيد انفصاله عن القوي الاجتماعية الفاعلة.[2]

امتدادا للهشاشة المؤسسية ينتج عن الاعتماد على الريع والضخ المستمر للفوائض ظهور ما يسمي بالزبونية (clientalism) التي تتمثل في تبادل الخدمات السياسية بين لاعبين غير متماثلين لتعزيز مواقعهم من خلال علاقة (الرعاة-العملاء) patron client[3]

يعتقد "شرابي" أن من اليسير في المجتمع من هذا النمط على مفهوم الولاء البدئ في أساسه، أن يتكيف مع ظهور شبكات الرعاية المعقدة انما المرنة، ان الرعاية (patronage) والزبائنية (clientism) ممارسات تدمج الفرد عموديا في الحياة الاجتماعية علي أساس الامتثال وقبول شرعية الوضع القائم وصيرورته مروضا تجاه قواعد سلوكه.[4]

حيث تتبلور العلاقة في إطار رغبة لاعبين داخل جهاز الدولة في الاستحواذ على جزء أكبر من عائدات الدولة لصالح مؤسساتهم، وذلك في مقابل دعمهم للدوائر العليا في هرم السلطة، التي تمنحهم الحماية وهي علاقة معقدة وهي ما تسمي البحث عن الريع.-rent (seeking) وينتج عن هذا النمط المؤسسي ظاهرة دولة ملوك الطوائف.[5]

---

[1]- نزيه الأيوبي، ترجمة أمجد حسين، **تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص ص:451 – 452.

[2]-Gwenn Okruhlik, Rentier Wealth, Unruly Law, and **the Rise of Opposition:ThePolitical Economy of Oil States, Comparative Politics**, vol .31,no.",apr.,1999pp:295-296.

[3]- تامر بدوي، **الاستثناء المغربي: بحث في خصوصية التحول الديمقراطي في المغرب**، المركز الاستراتيجي، 2015، ص:03.

[4]- نزيه الأيوبي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 342.

[5]- تامر بدوي، **مرجع سبق ذكره**، ص:03.

2- **البعد الاقتصادي**: على الرغم من حافز عائدات النفط للناتج المحلي الإجمالي على المدي القصير يضر الاعتماد على الريع على المدي البعيد أداء الاقتصاد هيكليا، حيث تظهر أعراض ما يسمي بالمرض الهولندي (dutchdisease) وتظهر أعراض هذا المرض في صورتين:

أ- ارتفاع قيمة العملة بدرجة تفوق قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى عجز سلع التصدير غير النفطية عن المنافسة في الأسواق العالمية مع انخفاض قيمة الواردات وبالتالي اجتياحها للأسواق المحلية.

ب- ضعف أداء القطاعات غير النفطية على المدي المتوسط والبعيد من ثم تراجع الناتج المحلي غير النفطي.[1]

بالإضافة إلى نتائج السياسة الاقتصادية التي تم انتهاجها بعد الاستقلال، والتي ذكرنا أهم الجوانب سابقا، فقد أدى النموذج التنموي إلى تحويل الجزائر إلى "دولة ريعية"، يمثل فيها النفط العنصر الأساسي للاقتصاد الوطني.

وصف الجزائر بالدولة الريعية، وصف تبناه العديد من الكتاب الذين اهتموا بفهم طبيعة الدولة والحكم في الجزائر*.لقد برز دور البترول بعد تأميم آبار النفط الموجودة في جنوب البلاد، عقب الاستقلال، وبعد تطوير الصناعة النفطية، مما أدى إلى ارتفاع الإنتاج النفطي تدريجيا، وارتفاع الصادرات الجزائرية من النفط والغاز، وهو ما تم فعلا.

[1]- **المرجع نفسه**، ص:04.

* - من بين هؤلاء الكتاب نجد: عبد المجيد بوزيدي، عبد اللطيف بن آشنهو، ووليام. ب، كواندت، إسماعيل قومزيان.

والجدول رقم 06: يوضح ذلك نسبة الصادرات من المحروقات.

السنة	النسبة %
1970	69
1975	92
1980	97
1985	98
1990	97
1995	93.5
2000	98
2002	96.89

Source : Dahmani, Ahmed ،L'Algérie a l'épreuve ،Alger : Casbah édition, paris : l'Harmattan1991 ، p : 145.

إذ يلاحظ أن قطاع المحروقات ظل يهيمن على الصادرات، بنسبة تفوق 95 %، و لاسيما في السنوات الأخيرة، حيث انتقلت الصادرات إلى نسبة تفوق 98% سنة 2000، و يرجع ذلك إلى التطور الذي تعرفه [1] الصناعة النفطية، بعد أن تم فتح قطاع المحروقات أمام الاستثمارات

[1]-Fatiha Talahite, **« Economie administrée corruption et engrenage de la violence en Algérie**» Revue Tiers Monde ،Paris, Tome XLI, N° 161, Janvier-Mars 2000, pp.49-74.

الأجنبية المباشرة منذ 1991و اعتمادا على هذا المعطى الأساسي، فان الجزائر لا تختلف عن الدول العربية النفطية الأخرى في كونها دولة ريعية، أو كما أسماها "لوشياني" بدول رصد التخصصات، للإشارة إلى الدول التي تعتمد في عوائدها في الأغلب أكثر من 40 % من النفط، ومن مصادر أجنبية أخرى"[1]، أي حالة تلك الدول التي يؤول فيها توزيع الريع الخارجي إلى فئة محدودة تعيد توزيع استخدام هذه الثروة على الغالبية.

الجزائر التي تبلغ عوائدها النفطية بين 18 و20 مليار دولار سنويا، تقوم في الداخل بتوزيع الريع النفطي المقتطع من السوق العالمية. هذا ما خلق انعكاسات على السلوك السياسي والاجتماعي، سواء على مستوى رسمي، أو على مستوى شعبي، وفي نظرة كل واحد منهما للنشاط السياسي والاجتماعي.

إنّ اعتماد الجزائر على اقتصاد ريعي مصدره الغاز أساسا، أدى بالدولة لأن تكون وظيفتها توزيع المنافع على أفراد المجتمع، وعليه تحدد دورها باعتبارها مؤسسة لتوزيع المنافع. هذا ما جعل القادة في قمة النظام السياسي كمسؤولين عن توزيع الريع، يضغطون بكل ثقلهم للحؤول دون أية قدرة إنتاجية مستقلة للبلاد، و دون أي توسيع للمشاركة و بشكل غير مراقب[2]و من تم أخذ الفساد في النمو حيث أن البقاء في السلطة أمام انعدام آليات الرقابة و انعدام الشفافية بخصوص إبرام الصفقات، يصبح الفساد ذا أهمية، و ينتشر في أغلب المجالات السياسية [3]لقد ساهم الريع البترولي في خلق عقلية ريعية لدى النخبة الحاكمة، و لدى الفئة التكنوقراطية التي تحدثنا عنها سابقا مما جعلها ذات نظرة خاصة للعائد دون أي جهد، و بكل الطرق مهما كانت مشروعة أو غير مشروعة كما أن الطبقة السياسية بدورها اكتسبت تلك العقلية، إذ تراجع الفكر العقلاني لديها و صعدت قيم الشطارة و النهب و الاحتيال.[4]

---

[1]-جياكومولو شياني، **"دولة التخصصات مقابل دول الإنتاج : مدخل نظري"** في كتاب : غسان سلامة (و آخرون محررون) ، الأمة و الدولة و الاندماج في الوطن العربي، الجزء الأول، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1989 ،ص :301.

[2]-غازي حيدوسي، **ترجمة خليل أحمد خليل**، الجزائر: التحرير الناقص، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر ،1997، ص:55.

[3]-Smaîl Goumeziane،Le mal Algérien, Economie politique d'une transition inachevée, 1962 ،1994Paris : Fyard, 1994, p.34

[4]- توفيق المدني،**"المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي العسكر في السلطة ومسيرة البروقراطية نحو بناء الدولة التسلطية"** على الموقع الألكتروني:

-www.awu.dam.org/book/97/study /114tm3/60ok.sdo34.htm

وساعده في ذلك النظام السياسي (Rent-Seeking) وهكذا أخذ الفساد السياسي، شكل البحث عن الريع الأحادي المتسلط، والنمط الاقتصادي الموجه، في مرحلة البداية، ثم ساهمت الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة، والفوضى الاقتصادية خلال العشرية الماضية في توفير المناخ الملائم لسيادة سلوك البحث عن الريع حيث أصبح الجميع يمتلك عقلية اللهث وراء الريع هذا ما انعكس بشكل سلبي على السلم الاجتماعي.

و بشكل عام، و كما أشار إلى ذلك الباحث "رياض الصيداوي" فإن "الريع البترولي أعاق الديمقراطية والسلم الاجتماعي في الجزائر، إذ ظلت الدولة تعتقد تفوقها على المجتمع منفصلة عنه، فالنفط أدى إلى خلق علاقات زبونية تعتمد على الولاء و ليس على العقد، الولاء مطلقا يخضع إلى ثنائية الطاعة أو الردع، أما العقد فهو تنامي اختياري متجدد.(مبني على الرضا العام و قابل للإلغاء و التجديد"[1] اذا فقد انعكست طبيعة الاقتصاد الوطني على جل السلوكات والممارسات السياسية، مثل الانتخابات التي تحولت إلى وسيلة تسمح للفرد بالترقية في عملية لهث سريعة نحو مراكز السلطة الريعية.

المطلب الثاني: مشكلة العدالة التوزيعية.

لعل أبرز آثار الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، والآثار الناجمة عن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، كانت آثار اجتماعية بالدرجة الأولى، حيث نتج عنها فشل مشروع التنمية، والاتجاه نحو سياسة الانفتاح، وتعميقا لأزمة العامة بدلا من حل الأزمة التي أصبح النظام يتخبط فيها منذ أواخر التسعينات، إلى أن تقرر تطبيق سياسة انفتاح والتي انجر عنها زيادة تراجع الانتاج، وتفاقم التضخم، وتوقف الاستمرار. مما أدى إلى تدهور الظروف الاجتماعية، حيث برزت البطالة بشكل مخيف، ارتفعت الأسعار وتدهورت القدرة الشرائية، ثم ظهور تفاوت طبقي اقتصادي واجتماعي نتيجة غياب العدالة في التوزيع، رافقه ظهور الفقر وانهيار الخدمات الاجتماعية مما أدى كل هذا إلى تعميم الفساد. وتظهر مشكلة العدالة التوزيعية من خلال عدة مؤشرات، نلخصها فيما يلي:

[1]-رياض الصيداوي،**"الديمقراطية الجزائرية في محيط عربي"**، جريدة الزمان، لندن، العدد 1232، على الموقع الألكتروني:
http://217.158.9/azzaman/articles/2002/6/6-12/797.htm

أولا: ارتفاع درجة التفاوت في توزيع المداخيل ومعدل الاستهلاك بين المواطنين:

بلغ عدد الأجراء الذين يقل دخلهم عن 6000 دج، نسبة 33 % أي مستوى يتجاوز قليلا الأجر الأدنى. ومن بين النتائج الأولية المنبثقة عن استغلال عينة مستخرجة من التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصاء سنة2000 حول استهلاك الأسر، تشير تلك النتائج في آن واحد إلى بروز ظاهرة تركيز الثروة وانتشار الفقر.

حيث تملك نسبة 25 % من الأسر الأكثر فقرا 7.5 % من ميزانية الاستهلاك، في حين أن نسبة 25 % من الأسر الأكثر ثراءا تبلغ لديها نسبة 53 % من ميزانية الاستهلاك ولا تبقى إلا حصة 39.5 % من ميزانية الاستهلاك لباقي الأسر التي تمثل نسبة 50 % من السكان[1]وتعكس هذه النسب، تنامي ظاهرة التفاوت الطبقي، من خلال بروز التفاوت في الدخول والاستهلاك، والذي أخذ في السنوات الأخيرة يبرز بشكل كبير. ولهذا سجل تفاقم الفقر في أوساط السكان وتسجيل ظهور، (فقراء جدد كانوا ينتمون لطبقات المتوسطة منذ بداية التسعينات، وفي المقابل تم تسجيل ظهور أغنياء جدد[2]أو طبقة الأثرياء.

ثانيا: زيادة التفاوت في توزيع الخدمات الأساسية بين مختلف مناطق الدولة:

عرفت الجزائر ولازالت تعرف تباينات كبيرة من حيث استفادة المواطنين من الخدمات الأساسية، لاسيما بعد تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي، وتخلي الدولة عن التكفل المباشر لبعض الخدمات العمومية. وعليه تبرز الإحصائيات زيادة التفاوت في توزيع الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والسكن وتوزيعها بين مختلف مناطق البلاد، وهي مؤشرات علمية وواقعية تعكس مشكلة العدالة التوزيعية في الجزائر.

الصحة: تتجلى عدم العدالة التوزيعية فيما يخص الخدمة الصحية، من خلال وجود تباينات كبيرة من حيث توزيع الأطباء العامين والمتخصصين، إذ نجد أن الفئة الثانية غير كافية على المستوى الوطني (أي المناطق الداخلية)، ونجدها تتركز في المدن الشمالية.

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي «**مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000** "، الدورة العامة 19، نوفمبر 2001 ص:202.

[2]-غازي حيدوسي، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص: 58-59.

كما أن نسبة التغطية السكانية من حيث عدد الأطباء مقابل السكان، سجل سنة 2000 مثلا اختلالا صارخا بين الشمال والجنوب، إذ تقدر نسبة التغطية، طبيب واحد لكل 318 ساكن في الجزائر العاصمة، في حين نجد طبيب واحد لقرابة 2000 ساكن في ولاية أدرار.

أما فيما يخص وجود وقرب الهياكل الصحية، يتضح أن المراكز الصحية متوفرة عموما في المراكز الحضرية فقط، حيث نجد أن المريض في ولايات الجنوب وغيرها من المناطق الداخلية الأخرى، يكون مجبرا لقطع عشرات الكيلومترات للوصول إلى العيادة الصحية [1]

التعليم: سجل في السنوات الأخيرة، وجود اختلالات كبيرة في مجال تمدرس السكان، حيث أن هناك فارقا كبيرا بين الجنسين على حساب النساء، إذ كشف إحصاء أجري سنة 1998 أنه من بين 30.08 % التي تمثل إجمالي السكان بدون تعليم، قدرت نسبة النساء 62.05 %. كما أن الأمية لدى النساء بلغت نسبة كبيرة 40.27%مقابل 23.27 % لدى الرجال.

من جهة أخرى، فان نسبة الأمية حسب التوزيع الجغرافي، نجدها مرتفعة في المناطق المعزولة، والتجمعات السكانية الثانوية، وعليه فان تحليل نسبة التمدرس حسب الجنس والولاية يكشف أن نسبة الأمية تتراوح بين 1.48 % بولاية بشار مثلا إلى 30 % في الجلفة بالنسبة للرجال، ومن 2.89 % بالجزائر إلى 46 %بولاية الجلفة للنساء.[2]

السكن: إن ظروف السكن تعطي صورة واضحة وكاملة عن تفاوت الاجتماعي بين المواطنين عبر البلاد، إذ أن دراسة وضعية الفقر في الجزائر، أن 229 بلدية من مجمل 1541 بلدية، تضم 2.262.036 مواطن يعاني الحرمان، سواء من حيث الكثافة الفردية في السكن الواحد، أو فيما ميزات البناء، أو إيصالها بشبكات الشرب، وهذا ما تعكسه أوضاع المناطق الشمالية الشرقية والهضاب العليا الوسطى. كما أن العديد من المناطق في البلاد تعرف أزمة سكن حادة، وخصوصا في المناطق الشمالية، وهذا نتيجة النزوح الريفي في السنوات الأخيرة، مما سبب اكتظاظ في المدن، مما جعلها هي الأخرى تعيش وضعية الحرمان لكن بدرجات متفاوتة، إذ أنه بين 229 بلدية فقيرة في الميدان السكن، تقع 139 بلدية في المناطق الشمالية، نجد 39 بلدية تعاني أقصى درجات الحرمان[3]

[1] - أنظر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي **"مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000 "، المرجع السابق الذكر**، ص 190.
[2] -**المرجع نفسه**، ص: 192.
[3] - **المرجع نفسه**، ص: 201

بعد أن تعرفنا على بعض مؤشرات مشكلة العدالة التوزيعية، نحاول أن نتعرف على آثارها، وعلاقاتها بانتشار الفساد السياسي ونموه بشكل مذهل.

من بين نتائج تفاقم مشكلة انعدام العدالة في توزيع الثروات والمداخيل، والخدمات بين المواطنين، انتشار ظاهرة الفقر، واتساع دائرة الإقصاء والتهميش، نتيجة تزايد التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، فالإحصائيات الرسمية تتحدث عن نسبة 14 % من السكان تحت خط الفقر، في حين إحصائيات أخرى تتحدث عن وجود 40%. من السكان تحت الحد الأدنى للفقر، و 50 % من العاطلين في الأرياف يعيشون أقصى درجات الفقر[1]إن الانتشار العمودي والأفقي للفقر والبطالة معا، و ما نتج عنهما من تهميش إجمالي واقعي، مع تلاشي مظاهر التضامن في المجتمع، إضافة إلى عدم فعالية من تبقى من شبكات الحماية الاجتماعية، و التي أصبحت مجالا يدخل في مأطورها النخبة المثقفة، و الطبقة الوسطى التي انهارت نهائيا، و وجدت نفسها مستبعدة من الحياة العامة، كل هذا قاد إلى بروز مفهوم المقاطعة، و تكريسه في الواقع، أي عزوف الفقراء عن المشاركة السياسية، أصبحوا مواطنون لا يعبرون عن تواجدهم و مطالبهم إلا عن طريق الاحتجاج، أو التغاضي عن فساد المسؤولين و عدم المبالاة. الأخطر من ذلك، أصبح الفقر يشمل الطبقة الوسطى[2]، والتي تعد القاعدة الأساسية للنشاط السياسي الحزبي أو النشاط الجمعوي عموما، فقد تحول الإطار، والمعلم، والأستاذ إلى معاداة السياسية والسياسيين، وأصبح غير مبالي بالقضايا المطروحة سياسيا، واقتصاديا مثل قضية الفساد السياسي، بسبب انتشار اليأس في صفوف هذه الطبقة، أو في صفوف النخب الاجتماعية العاملة في وسط الحكومات، أو المعارضة، وهو ما سيدفع إلى فساد الطبقة الوسطى ماديا وأخلاقيا.

وعليه فقد أدى التفاوت الاجتماعي والاقتصادي غير المشروع، إلى بروز تبعية داخلية، أي تبعية الأفراد أو الفئات الاجتماعية المهمشة لأصحاب الثروة، ويعبر الكاتب "حليم بركات" عن هذا الوضع بقوله: "أنه في ظل البنية الطبقية الهرمية التي تحتكر فيها القلة السلطة وثروات البلاد...الخ. وتتكون القاعدة من غالبية السكان، يعاني الشعب فيها حالة تبعية داخلية شبيهة

[1]-وهو ما صرح به الباحث **"محي الدين عالم"** رئيس فريق خبراء الباحثين الدوليين في ظاهرة الفقر بالجزائر.

[2] -عروس الزبير، **المجتمع المدني، الأداة الرأي والفقراء الجدد" سلسلة دفاتر مركز الاقتصاد التطبيقي للتنمية**، الجزائر: العدد الثلاثي الثالث 2000، ص 17.

بالتبعية الخارجية، ومتممة لها، فتمارس عليه وضده مختلف (أنواع الاستغلال والهيمنة والقهر الإذلال اليومي[1]

وضعية التبعية هذه، كانت نتيجة لانتشار ظاهرة الفقر، إذ ازدادت تبعية المحكومين، تبعيتهم للمستخدمين والمسؤولين، والاندماج في النظام الاجتماعي والاقتصادي في ظل معايير غير ايجابية ولا يملكون أي رقابة، لأنهم منشغلون فقط، بتوفير لقمة العيش، لذا تزداد تبعيتهم للمستويات العليا في ذلك النظام ولا يمكنهم تغيير الأوضاع المزرية.

ومن تم، كيف يمكن للمحكومين وهم يعانون من تبعية مفرطة، أن يعوا جيدا خطورة ظاهرة الفساد السياسي المنظم الذي تعرفه الجزائر، أولا، ثم على فرض أنفسهم في الميدان من خلال عملية الرقابة ومحاسبة القيادة السياسية، ثانيا، وأخيرا كيف لهم وأن لا يساهموا في ممارسة الفساد، بعد أن أصبحوا في وضعية اغتراب سياسي واجتماعي.

المطلب الثالث: أزمة القيم السياسية والاجتماعية.

لا يمكن إغفال دور القيم السائدة سواء، في المجتمعات الإنسانية أو في المجتمع الجزائري أم سواء في أوقات السلم أو الأمان، و في هذا الصدد يقول أستاذ العلوم السياسية حامد عبد الله ربيع: "... ففي تنظيرنا لنظرية القيم ميزنا بين أربعة مستويات متصاعدة و متتابعة؛ أولا القيمة الجماعية العليا التي لا تتمركز حول المفهوم الديموقراطي(والشورى) و ثانيا: المستوى الثاني في ذلك النظام المتكامل للقيم هو أسلوب الممارسة(حسب كل حضارة)، و ثالثا: المستوى الحديث عن القيمة الفردية العليا(علاقة الحاكم بالمحكوم)، ثم رابعا: على أن المشاركة السياسية أيضا من منطلق فردي لا يمكن أن تقتصر على قيمة واحدة(التنوع و التجانس)... وهذا ما هو متوفر في حضارتنا الإسلامية... قبل أن تتعرض للفشل"[2] وعليه فإن اختلال القيم الاجتماعية في الجزائر، قد ظهر مع انطلاق مشروع البناء بعد الاستقلال، وأدى تفاقم أزمة الدولة إلى تعميق ذلك الاختلال، مما دفع إلى فساد القيم السياسية الوطنية و القيم الاجتماعية ككل و قد لعب التسلط ، والاحتكار السياسي والاقتصادي دورا كبيرا تغذيه أزمة القيم، التي تعقدت أكثر

[1]- بركات، حليم، **المجتمع العربي في القرن العشرين**، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص ص:23-24.

[2]- أحمد شهاب الدين، تحقيق وتعليق وترجمة: حامد عبد الله ربيع، **سلوك المالك في تدبير الممالك**، القاهرة: دار الشعب، 1980 م. ص ص: 143-148.

مع سياسية الدولة الانفتاحية المتوحشة على الصعيد السياسي و الاقتصادي و ما خلفته من تكاليف باهظة أخلت بسلم القيم.

لقد برز ذلك الاختلال على مستوى قيم النخبة الحاكمة، والتي وصفها الكاتب" محمد الميلي" بأخلاق الحاشية:" الحاشية نجمت عن تزوير العمليات الانتخابية التي جرت في الجزائر، مما أدى إلى خلق وتكوين حواش مختلفة، كل حاشية تتبع كتلة من الكتل التي تشارك في وضع القرار، وبالتالي نجم عن ذلك أخلاق تتمثل في التملق والانتهازية"[1]

هذه القيم الفاسدة تجسدها القيم النخب السائدة في سلوكها، مما يعبر عن تحللها الأخلاقي وتخليها عن هويتها الثقافية، وتبعيتها منذ الاستقلال للدول الغربية، وابتعادها عن المجتمع بسبب تباين قيمها مع قيمه، وهذا ما قاد إلى الإفساد الروحي والمادي للفئات القيادية وانحطاطها.

لقد ساعد الوضع المتدهور الذي يعيشه المجتمع على انحراف القيم الاجتماعية، وسيادة قيم النهب والاحتيال والنفاق والخداع، هذا دون إغفال الضرر الكبير الذي لحق بالدين والمعتقد، إذ تراجع دور الإسلام في التأثير على سلوك الفرد و الجماعة، وهذا بتزايد الانفصام ومحاولة الفصل بين الدين و الدولة، و منتم وجدت القيم الأصلية للمجتمع الجزائري لتشبعه بالقيم الإسلامية، وجدت نفسها في صراع مع منظومة من القيم الوافدة، قيم التجديد، الحداثة والتقدم المستندة على مرجعية غربية، أصبحت النخب المتغربة تغار عليها وتدافع عنها.[2]

تراجعت بعض القيم والرموز المستمدة من الإسلام على الرغم من وجود وبقاء القيم الإيجابية في المجتمع الجزائري. إلا أن الأخطر هو امتلاك النخبة الحاكمة أو ما أسماها الباحث "معمر بودرسة"، بالنخبة الجديدة "التي أصبحت لديها قيم الاحترام، التربية، التضامن، الوفاء بالعهود وغيرها من القيم النبيلة، قيم لا يشترك فيها أفراد المجتمع المتحضر... استبدلت بقيم مرفوضة اجتماعيا، اخترقت ثقافة تلك النخبة المسيرة و المهيمنة بعد الاستقلال" [3]، وهكذا

[1] - محمد الميلي، **الجزائر...إلى أين؟، المستقبل العربي**، بيروت، العدد 271، سبتمبر 2001، ص:24.

[2]- برهان غليون، **المحنة العربية، الدولة ضد الأمة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص:257.

[3]-Maamar Boudarsa ،**La ruine de l'économie Algérienne sous Chadli**، Alger: édition rahma, 1993, pp.188-189.

أصبحت مشبعة بالقيم السلبية كعقدة التفاوت، الامتياز، تعميم الفساد، المحاباة، نهب المال العام، و موارد الدولة وأكثر من ذلك نهب الموارد النادرة.

إذن فما يفسر اليوم تداعي ظاهرة الفساد في الدولة والمجتمع حجم الاختلال الذي تعرضت له القيم الاجتماعية السائدة بسبب عدة عوامل داخلية وما نتج عنها من تحلل وتفسخ أخلاقي، لكن يظل المجتمع الجزائري خزانا به من القيم والمثل العليا ما يضمن له الحفاظ على بقائه، وبعث الحضارة من جديد متى توفرت العوامل الموضوعية والذاتية في التغيير.

المبحث الثاني: واقع إعادة توزيع الدخل في الجزائر حسب المقاربة العمودية.

تهدف عملية إعادة توزيع الدخل وفق المقاربة العمودية إلى التقليص والتخفيف من الفوارق والتمايزات بين الطبقات الاجتماعية، أي التخفيف من حدة التفاوت في توزيع الدخل وتنفذ هذه العملية وفقا لمنطق التضامن، أو ما يطلق عليه منطق المساعدة، وذلك باستخدام أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق الاجتماعي العام (التحويلات الاجتماعية)، الضرائب المباشرة وغير المباشرة، أي الضريبة على الدخل، الضريبة على الشركات، الضريبة على رسم القيمة المضافة.

المطلب الاول: الدعم الحكومي.

يقصد بالدعم الحكومي عبارة عن نفقات تقدم على شكل تحويلات نقدية أو عينية إلى أفراد أو قطاعات بهدف إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الهشة أو محدودي الدخل.

أولا: أشكال الدعم الحكومي: الدعم الحكومي في الجزائر يأخذ شكلين، دعم صريح والذي يرصد له سنويا غلاف مالي في إطار نفقات التسيير من ميزانية الدولة ويطلق عليه عادة تسمية التحويلات الاجتماعية، ودعم ضمني وهو دعم غير مرصود في ميزانية الدولة.

الجدول رقم 07: يوضح بالتفصيل أهم اشكال وأليات الدعم في الجزائر.

دعم حكومي صريح explicit subsidies	دعم حكومي ضمني Implicit subsidies
✓ دعم السكن ✓ الدعم الموجه للمجتمع -الإعانات العائلية، الرعاية الصحية، دعم التعليم. -دعم أسعار المواد الاستهلاكية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب الغذائية، الحليب، السكر، زيت الطعام). -دعم الكهرباء والغاز والماء. ✓ الصادرات الزراعية، مدخلات الإنتاج الزراعي ومياه الري. ✓ دعم فئة المتقاعدين. ✓ دعم ذوي الاحتياجات الخاصة والمعوزين وذوي الدخل المنخفض. ✓ دعم المجاهدين. ✓ الدعم الموجه لبعض المؤسسا ✓ ت الحكومية والإنتاجية والخدمية مثل الخطوط الجوية الجزائرية والجزائرية للمياه وغيرها.	✓ من خلال تخفيض الأسعار: -دعم المواد الطاقوية مثل (الديزل، البنزين، المازوت، الكيروسين، غاز الطبخ، الكهرباء). -دعم توازن شركة سونلغاز. ✓ من خلال دعم فوائد القروض: -دعم لأسعار الفائدة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وقروض السكن. -يتضمن الدعم الموجه للمؤسسات، دعم لأسعار الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار وانشاء الشركات. ✓ من خلال خفض الضرائب والرسوم الحكومية: -السكر، الادوية، الأسمدة والمخصبات، اعلاف الحيوانات، مدخلات الإنتاج الصناعي.

المصدر: بن قيدة مروان، بوزكري الجيلالي، **"اصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي"**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17 / العدد 26، الجزائر،2021، ص: 22.

1- التحويلات الاجتماعية (Transfert Sociale): إن التحويلات الاجتماعية هي عبارة عن نفقات ذات طابع اجتماعي وهي من اهم بنود نفقات التسيير في الميزانية العامة للدولة، والتي توجه لقطاعات معينة، بغية تقديم الدعم النقدي أو العيني لفئات اجتماعية معينة، وهو ما يجعل هيكلها يتطور بمرور الوقت. [1] صرح الوزير الأول بالجزائر السيد احمد اويحي غداة تعيينه شهر اوت 2017 بان النمط الجزائري في الاقتصاد يجمع بين أسلوب السوق والحماية الاجتماعية، معادلة تضم متغيرين اثنين هما حرية الأسعار والدعم الحكومي في آن واحد وهي معادلة عند التطبيق تبدو صعبة التحقق الا في حالة واحدة وهي انتاج سياسات اجتماعية جديدة ومناسبة لهذا النوع من المعادلات وذلك بضم متغيرات

[1] -غرادين حسام، **مرجع سبق ذكره**، ص: 157.

أخرى قد تكون غير متبعة في السابق تدعمها رؤية استشرافية لردم الهوة من دور السوق ودور الحكومة الاجتماعي في اقتصاد يمر بمرحلة تحول.[1]

2- فعالية الدعم الحكومي الجزائري في التخفيف من التفاوت في الدخل.

تهدف سياسات الدعم الحكومي في الأساس إلى الحد من الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة والأكثر حرمانا ولقد ساعد الدعم الحكومي في الجزائر سواء كان صريحا أو ضمنيا في حماية الفقراء، وخفف العبء عن محدودي الدخل من خلال توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الأساسية، وضمان مجانية التعليم والصحة، ساهم لو قليلا في تحسن عملية الإنفاق الاستهلاكي حيث انخفض حصة أغنى 10% من السكان من 31,74 % سنة 1988 إلى 26 % سنة 2011، وفي مقابل ذلك ارتفعت حصة أفقر 10 % من 2,76 % سنة 1988 الى 3,5 % سنة 2011، ورغم كل ذلك الا ان الدعم في الجزائر في غالب الأحيان لا يذهب الى مستحقيه رغم المبالغ الضخمة المرصودة له، وذلك راجع لكون أغلب الدعم المقدم يصرف بصفة شاملة، ولا يقتصر على الفئات الهشة فقط.[2]

أرسل مصدر حكومي في الجزائر غداة التغيير الحكومي (ماي 2017) إشارات عن إجراءات في الأفق لترشيد سياسة دعم الأسعار والتحويلات الاجتماعية، وهي التحويلات التي ظلت لفترة طويلة رقما مهما في الميزانية العامة للدولة بسبب اتجاه الحكومات السابقة نحو دعم الجبهة الاجتماعية ولكنها لم تشكل عبئا على الخزينة لسببين اثنين هما توازن الميزانية بفضل الريع من المحروقات ثم محدودية الضغط السكاني ممثلا في عدد العائلات. ومع تبدل المعطيات أي تراجع الريع من المحروقات بنسبة لامست 52 بالمائة في ثلاث سنوات، وزيادة الطلب الاجتماعي تحت ضغط الديموغرافيا بزيادة سنوية قدرها 1.9 بالمائة أي قريبا من 0.8 مليون نسمة سنويا، تحول الدعم الى عبئ مالي على الموازنة بنسبة لامست 23.7 بالمائة في مشروع ميزانية 2017 بزيادة قدرها أكثر من نصف نقطة مئوية عن قانون مالية 2016 (23.1 بالمائة). اذن ينتظر بدءا من العام 2018 اتجاه نحو تقليص فاتورة التحويلات الاجتماعية بما فيها دعم أسعار المواد الأساسية وهو اتجاه شرع فيه فعلا عند تصميم موازنة

[1] - بشير مصيطفي، **الجزائر 2030 رؤية استشرافية**، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط2، 2020، ص:13.
[2] - غرادين حسام، **مرجع سبق ذكره**، ص:183.

الدولة للعام 2017 (من 2.2 مليار دولار في 2016 الى 1.8 مليار دولار في مشروع مالية 2017).[1]

3- علاقة الدعم بالعجز في ميزانية الدولة.

يساهم ارتفاع الدعم الحكومي المباشر (التحويلات الاجتماعية)، في زيادة عجز الميزانية خاصة في ظل تراجع الإيرادات العامة نتيجة تراجع مداخيل الجباية البترولية بسبب انخفاض أسعار المحروقات ابتداء من النصف الثاني من سنة2014، ويتضح لنا من خلال الجدول رقم (07) أدناه أن التحويلات الاجتماعية تشكل أكثر من 80 % من عجز الميزانية لسنة 2016.

الجدول رقم 08: علاقة العجز في الميزانية العامة بالتحويلات الاجتماعية.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نفقات التسيير	2255,1	2736,1	3945,1	4691,3	4131,5	4494,3	4617,0	4585,5
التحويلات الاجتماعية	1207,9	1239,3	2065,1	1868,5	1574,4	1609,1	1830,3	1841,6
اجمالي النفقات	4199,7	4657,6	6085,3	7054,4	6024,1	6995,7	7656,3	7297,5
رصيد الميزانية	-924,3	-1600,9	-2611,2	-3249,9	-2128,8	-3068,0	-3103,8	2285,9 -
رصيد الميزانية باستثناء التحويلات الاجتماعية	283,6	-361,6	-546,1	-1381,4	-2128,8	-554,4	-1273,5	-444,3
التحويلات الاجتماعية/ رصيد الميزانية (%)	130,7	77,5	79,1	57,5	74	52,5	59	80,6

المصدر: غرادين حسام، **المرجع نفسه**، ص ص: 183-184.

ما يمكن استنتاجه مما سبق هو ان الجزائر اتجهت على غرار الكثير من الدول النامية الى تبني نظام الدعم (الصريح والضمني) من خلال تقديم اعانات نقدية (**دعم** المعوزين والمعاقين) وأخرى عيبة (الدعم السلعي، دعم الطاقة، دعم الإسكان والتعليم والصحة)، وانفقت عليه مبالغ مالية هامة من دخلها القومي تجاوزت 4800 مليار دج سنتي 2012 و2013، بغية

[1]- بشير مصيطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 13-14.

تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها إعادة توزيع الدخل والثروة بين مختلف الفئات الاجتماعية، وتأمين الحد الأدنى من الغذاء في اطار اشباع الحاجبات الأساسية للرفع من المستوى المعيشي والصحي للمواطن، وتصحيح بعض حالات فشل السوق، كالطلب على التعليم، والصحة، والسكن، ورغم ان سياسة الدعم المنتهجة حاليا حققت منافع كثيرة للمواطنين كتخفيف حدة الفقر، وتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الأساسية، والتخفيف من ازمة السكن وتحقيق مجانية التعليم والصحة وتحقيق الاستقرار السياسي واستشراء السلم الاجتماعي الا ان ما يعاب عنها افتقارها للكفاءة والعدالة والفعالية، لأنها سياسة شاملة وعشوائية غير مستهدفة للفقراء والمحتاجين، فسياسة الدعم الحالية تتميز بطابع شمولي تتحيز لصالح الأغنياء على حساب الفقراء ويستفيد منها سكان المدن أكثر من المقيمين في الأرياف.

سياسة الدولة في الدعم الاجتماعي للعائلات ظلت صالحة حتى بداية الثمانينات حيث ظلت إشارات التفاوت الطبقي خافتة بسبب غياب البرجوازية الصغيرة وتقارب المداخيل إضافة الى الرقم المتواضع لعدد السكان (26 مليون نسمة)، وبعد 1982 تاريخ تفكيك مؤسسات القطاع العام تمهيدا لنموذج النمو المبني على اقتصاد السوق بداية التسعينات بدأ تشكل البرجوازية الصغيرة وتشكل رأس المال الخاص وزادت المداخيل لدى شريحة واسعة من العائلات بينما بقيت السياسة الاجتماعية للدولة دون تغيير. حان الأوان لتطوير سياسة الدعم الاجتماعي الواسع باعتماد منظومة اليقظة الاقتصادية الاجتماعية المبنية على الدعم المدروس أي الدعم التفضيلي وذلك عن طريق عملية التحرير الكلي للأسعار مع تعويض العائلات المتضررة بمنحة جديدة تدخل النظام المالي للدولة نسميها منحة الدعم، تضاف الى شبكة الأجور والمنح وتستمر في حالة التقاعد والتسريح من العمل.[1]

لتطبيق ذلك نحتاج الى ثلاثة اليات: قاعدة إحصائية عن مداخيل العائلات وهي سهلة الإنجاز بسبب تقدم منظومة المعلومات ومحدودية عدد العائلات اقل من 09 مليون عائلة وبالنسبة للأجور فان الأرضية جاهزة لدى الوظيف العمومي والقطاع الاقتصادي.

[1]-بشير مصيطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 14-15.

اما القطاع الخاص فالأمر سهل أيضا عن طريق صندوق الضمان الاجتماعي لغير الاجراء وذوي الاحتياجات الخاصة 3.3 مليون شخص عن طريق وزارة التضامن منحة الإعاقة.

يبقى فقط القطاع الموازي وقطاع عديمي الدخل الدائم والبطالين وهؤلاء يمكن احصاؤهم عن طريق التصريحات الشرفية للعائلات. الأداة الثانية هي تحليل قاعدة الإحصاء المذكورة وتحويلها الى قاعدة بيانات عن طريق نماذج تحليل المعطيات، والاداة الثالثة هي تصميم سياسة جديدة للدعم لدى الحكومة وفق نتائج هذا التحليل ويفترض إطلاق قطاع وزاري خاص بالاقتصاد او التخطيط او التنمية او الاستشراف للتكفل بهذا الملف وغيره من ملفات الدولة المالية والاقتصادية.

يفضل ان يكون التعويض المذكور تصاعديا من الصفر بالمائة الطبقة عالية الدخل الى 100 بالمائة الطبقة عديمة الدخل والمتوسطة، وبين النسبتين يحسب التعويض على حسب مؤشر الدخل، ويقيم الدخل بالقيمة الحقيقية وليس الاسمية أي باعتبار التضخم ومستوى الأسعار، وتحين هذه النسب كل سنة حسب تطور الأسعار وتطور المداخيل ما يعني منظومة كاملة لليقظة[1]. سيكون أثر هذه السياسة جد إيجابيا بسبب الادخار المتوقع لفائدة الميزانية ومن المتوقع عند تطبيق إجراءات ترشيد الدعم الاجتماعي للعائلات تراجع العبء على موازنة الدولة في الجزائر كهدف استراتيجي افاق 2019 بحوالي 50 بالمائة أي تراجع التحويلات من 16.3 مليار دولار الى 8 مليار دولار وبالتالي سيكون حجم الأثر الايجابي قريبا من 8.3 مليار دولار. وبالنسبة لدعم أسعار الغذاء أتوقع في حال تطبيق هذه السياسة ادخارا لدى الميزانية قدره 800 مليون دولار سنويا وهو رقم لافت في الظرف المالي الذي تمر به البلاد.[2]

ثانيا: اصلاح الدعم الحكومي في الجزائر.

في ظل سياسة الدعم الحالية في الجزائر، والتي تتميز بعدم فعاليتها واتساع نطاقها، وتكلفتها الغالية، لابد من إعادة النظر فيها من خلال اعداد استراتيجية متكاملة لإصلاح الدعم الحكومي في الجزائر.

[1]-بشير المصيطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 15.
[2]- **المرجع نفسه**، ص: 16.

1-الجهود المبذولة لإصلاح الدعم في الجزائر: مع بداية 2016 خطت الجزائر خطوة جريئة نحو اصلاح الدعم، حيث قامت بتعديل تدريجي على أسعار الوقود لأول مرة منذ عام 2005. ومن بين التدابير المتخذة. تعديل الضريبة على القيمة المضافة على المواد البترولية من 0.01 دينار للتر الى 5 دينار للتر بالنسبة للبنزين الممتاز، والى 4 دينار للتر للبنزين العادي، والى 2 دينار للتر للديزل. وتعديل الضريبة على القيمة المضافة على الديزل، واستهلاك الكهرباء الذي يتجاوز 205 كيلوواط/فصل، واستهلاك الغاز الذي يتجاوز 2500 وحدة حرارية/فصل من 7% الى 17% . حيث قضت هذه الإجراءات بما يلي:

- رفع سعر الديزل من 13.7 دينار للتر الى 18.76 دينار للتر، والبنزين الممتاز من 23 دينار للتر الى 31.42 دينار للتر، والبنزين الخالي من الرصاص من 22.6 دينار للتر الى 31.02 دينار للتر، وهذا بنسبة زيادة لأسعار البنزين والديزل ما بين (34%-38%).
- زيادة تعريفة الكهرباء بنسبة (15%-31%) للقطاع الاستهلاكي وقطاع الاعمال الذين يتجاوز استهلاكهم 250 كيلوواط/فصل.[1]
- زيادة أسعار الغاز الطبيعي بنسبة (15% -42%) للقطاع الاستهلاكي وقطاع الاعمال الذين يتجاوز استهلاكهما 2500 وحدة حرارية/فصل.

في ذات الصياغ ومع مطلع 2018، تم زيادة تسعيرة الرسم على المنتجات البترولية وذلك ب 5 دينار للتر للبنزين و2 دينار للديزل، اذ ارتفعت أسعار البنزين الممتاز وبدون رصاص ب 14 دينا ر للتر، وب 13 دينار للتر للبنزين العادي، و4 دينار للديزل كما هو في الجدول.

[1] - بن قيدة مروان، بوزكري الجيلالي، **"اصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي "**، مرجع سبق ذكره، ص:30.

جدول رقم 09: مقارنة أسعار البنزين والديزل بين سنتي 2017 و2018 بعد الرسم الجديد.

الوحدة: دج	2017 السعر في محطة الوقود	2018 الرسم الجديد على المنتوجات البترولية: +5دج/للتر بالنسبة للبنزين و+2دج/للتر بالنسبة للديزل.		
البنزين العادي	32.69	38.64	5.95	%18.20
بنزين ممتاز	35.72	41.67	5.95	%16.66
البنزين دون الرصاص	35.33	41.28	5.95	%16.84
الديزل	20.42	22.80	2.38	%11.65

Source : MINISTER DES FINANCES, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2018, p32.

2-خطوات اصلاح الدعم في الجزائر.

هنالك مجموعة من الخطوات لابد من اتباعها لإصلاح سياسة الدعم في الجزائر نذكر منها:

- لابد ان يكون الغاء الدعم تدريجيا حتى تبتعد الحكومة عن اثار صدمة الأسعار: على الحكومة الجزائرية ان تنتقل الى تدريجيا من نظام الدعم الشمولي للسلع والخدمات الى نظام تحويل نقدي مستهدف للفقراء والمستحقين فقط. لذا ينبغي ان تزيد الأسعار مع الوقت وبحسب الظروف القائمة ونوعية الخدمات والسلع المدعمة واهميتها بالنسبة للمجتمع الجزائري بطبقاته المختلفة، كما يجب التركيز على أوجه الإعانات الأكثر كلفة بالنسبة للميزانية.
- اعداد برنامج للتحولات النقدية المستهدفة مبنى على معايير وشروط دقيقة: في إطار توجيه الدعم لمستحقيه فقط والابتعاد عن الدعم الشمولي، على الحكومة الجزائرية اعداد برنامج للتحولات النقدية يستهدف الفقراء ومحدودي الدخل ضمن خطة الإصلاح، بشرط وضع عدة معايير واليات للانتقاء الموضوعي لكل الية إيجابيات وسلبيات (coady2004) نذكر منها مثلا: (دخل الاسرة او قرائن مرتبطة به تعكس مستوى المعيشة، مواصفات السكن، عدد الأطفال المتمدرسين، حجم الاسرة، عدد الاناث بالأسرة، المستوى التعليمي لمعيل الاسرة وسنه، مكان السكن والبعد عن المرافق العامة، فاتورة الكهرباء، عمالة أطفال، الطلب على السلع الرديئة، عدد المرضى

العاجزين، معدل الامية فوق سن 15 سنة، عدد الافراد الذين يعيشون في غرفة واحدة).تتعدد هذه الاليات بحسب خصوصية كل بلد، كما ينبغي التحديث الدوري لمعلومات المستهدفين بالدعم، ورقمنتها وربطها بنظام مركزي. ضف الى ذلك ينبغي التأكد من مصادر الدخل والثروة غير المصرح بها في إطار القطاع غير الرسمي، انتاج القطاع الزراعي او الحيواني...الخ.

- ينبغي ان يكون اصلاح دعم الطاقة ضمن أولويات الإصلاح بالجزائر: نظرا لتكلفتها الكبيرة وشموليتها واثارها الداخلية والخارجية. لكن ينبغي ان تمس الزيادات أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع للأسر مرتفعة الدخل والشركات الصناعية، اما المنتجات ذات الأهمية لاستهلاك الأسر الفقيرة لابد ان تكون الزيادات تدريجية وبحسب كمية الاستهلاك، حيث تزيد التسعيرة بزيادة كمية الاستهلاك خاصة أوقات الذروة مثل (الكهرباء، وغاز البوتان وغاز المدينة)، كما ينبغي إعادة النظر في تسعيرة البنزين والديزل لأنها لا تزال الارخص عالميا وذلك بشكل تدريجي، كما ينبغي تحفيز وتشجيع المواطنين الى التحول الى الغاز المسال في مركبات التي تشتغل بالبنزين وكذلك الديزل.
- إيجاد نظام للحماية الاجتماعية أكثر كفاءة وفعالية: على الحكومة الجزائرية ان تقوم بتقييم وإعادة النظر في أنظمة الحماية الاجتماعية المطبقة وتحديد أولويات إصلاحها، والتي أصبحت لا تستجيب للاحتياجات القائمة، حيث صممت منذ ثلاثة عقود في ظل العشرية السوداء، وتقوم شبكات الحماية الاجتماعية على عدد من الهيئات تعاني من مشاكل العجز والاستدامة المالية. كما يجب على الحكومة ربطها ببرامج الاستهداف خاصة بطاقات تقييم الفقر للأسر، وتقييم ومتابعة تأثير الإعانات بين مختلف فئات الدخل مع الوقت.[1]
- اختيار الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة: في ظل الاثار الاقتصادية المرتبطة بجائحة كورونا(كوفيد-19) على مستوى الاقتصاد العالمي وعلى الجزائر خصوصا، يكون من الصعب تمرير اجندة اصلاح الدعم خاصة مع تراجع أسعار النفط والضغوط

[1] - بن قيدة مروان، بوزكري الجيلالي، **المرجع نفسه**، ص: 31.

على الميزانية، لذا لابد من اختيار الظروف الاقتصادية المناسبة لعملية الإصلاح التدريجي للدعم بالجزائر.[1]

المطلب الثاني: السياسة الجبائية في الجزائر.

أولا: الإصلاح الضريبي.

اعتمدت الجزائر في نظامها الضريبي ابتداء من الإصلاح الضريبي 1992 على مجموعة من الضرائب يمكن ذكر أهمها في العناصر التالية:

1- **الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG):** أنشئت من خلال قانون المالية سنة 1992، جاءت لتشمل مجموعة كبيرة من المداخيل كانت قبل ذلك تشكل ضرائب مستقلة هذه المداخيل هي المرتبات والأجور والمنح العمومية، الأرباح الصناعية والتجارية، مداخيل القيم المنقولة، المداخيل العقارية.[2]

2- **الضريبة على أرباح الشركات (IBS):** وهي ضريبة خاصة بالأشخاص المعنويين تطبق فيها معدلات 19% بالنسبة لأنشطة انتاج السلع، و23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، و26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

3- **الرسم على القيمة المضافة (TVA):** إن إدخال هذا الرسم في منظومة الجباية الجزائرية كان ضرورة ملحة للرفع من النظام الجبائي الجزائري، وعصرنته، وفق المعايير الدولية المعمول بها في مختلف النظم الجبائية المتطورة، وهو جاء ليستبدل نظام الرسم على رقم الاعمال الذي بقي معمولا به إلى غاية 31مارس 1992 والمتميز بالرسمين " الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)والرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات (TUGPS).[3]

---

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص: 32.

[2] - حراق مصطفى،**" كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد، دراسة حالة الجزائر "**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الرابع، 2016، ص: 51.

[3] - حراق مصطفى، **المرجع نفسه**، ص ص: 51-52.

ثانيا: تطور حصيلة الإيرادات الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2002-2018.

يعكس الوزن الضعيف للضريبة غير المباشرة مقارنة بالضريبة المباشرة ضمن الإيرادات الضريبية في 2018 وتراجعه من 2002 الى 2015، بتناقض واضح مع ارتفاع القيمة المضافة في مختلف الأنشطة الاقتصادية خارج المحروقات، حجم التهرب الضريبي ونسبيا عدم النجاعة في التحصيل الضريبي.

جدول رقم 10: تطور هيكل الإيرادات الضريبية (بالنسب المئوية من الإيرادات الضريبية)

	2002	2007	2012	2014	2015	2016	2017	2018
الضرائب على المداخيل والارباح	23,2	33,7	44,8	42,1	43,9	44,7	45,9	44,7
الضرائب على السلع والخدمات	46,3	45,3	37,5	36,7	35,0	35,8	36,8	40,2
الحقوق الجمركية	26,6	17,4	14,6	17,7	17,5	15,7	13,9	11,8

المصدر: بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2018، ديسمبر 2019، ص:62.

في نفس السياق، يعكس تطور مكونات الضرائب على المداخيل والارباح ومكونات الضرائب على السلع والخدمات، هيمنة حصة الضرائب على المداخيل (IRG) بالنسبة للضريبة المباشرة من جهة، والاقتطاعات والضريبة على القيمة المضافة على الواردات بالنسبة للضريبة غير المباشرة، من جهة أخرى.

كما تعكس توجهات ارتفاع وزن الضرائب على الأجور بالنسبة للضرائب المباشرة، الذي تأكد في 2018، والحصة الأكثر ارتفاعا للضريبة على القيمة المضافة والرسوم الأخرى على الواردات بالنسبة للضرائب غير المباشرة، هيمنة الاقتطاعات عند المصدر، الأكثر سهولة عند التحصيل من الضرائب على الأرباح والضريبة على القيمة المضافة على النشاطات الداخلية. وهو امر متناقض مع أهمية وعاءاتها الضريبية المعنية (فائض صافي الاستغلال للشركات والقيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي خارج المحروقات)، ويشير بوضوح الى الحاجة الماسة لتطبيق سياسة اصلاح حازمة للمنظومة الضريبية لغرض تحسين التحصيل لهذا النوع من الضريبة.

جدول رقم 11: تطور هيكل الضرائب على المداخيل والارباح (بالنسب المئوية)

الضرائب على المداخيل والارباح	2002	2007	2014	2015	2016	2017	2018
الضرائب على الأجور	47	48,4	60,4	57,7	57,3	56,8	58,4
ضرائب أخرى	53	51,6	39,6	42,3	42,7	43,2	41,6

المصدر: التقرير السنوي 2018، **المرجع نفسه**، ص:63

جدول رقم12: تطور هيكل الضرائب على السلع والخدمات (بالنسب المئوية)

الضرائب على السلع والخدمات	2002	2007	2012	2015	2016	2017	2018
رسم على القيمة المضافة والاقتطاعات على الواردات	35,4	49,5	57,9	58,7	54,4	50,8	45,6
رسم على القيمة المضافة والاقتطاعات على الأنشطة الداخلية	45,2	48,6	39,3	39,3	37,9	37,3	38,6
رسم على القيمة المضافة على المواد البترولية	4,4	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
اقتطاعات على المواد البترولية	14,5	1,2	0,1	0,0	5,9	9,2	13,3

المصدر: التقرير السنوي 2018، **نفس المرجع**، ص:63.

جدير بالذكر ان حصة الاقتطاعات والضريبة على القيمة المضافة على المنتجات البترولية ضمن الضريبة غير المباشرة، كانت تمثل20% من الضرائب على السلع والخدمات في 1997. وخلال السنوات 2000، لم تتوقف هذه الحصة عن التراجع لتبلغ مستويات شبه معدومة في السنوات الأخيرة. في 2016 و2017 و2018، سمحت الإجراءات الخاصة بزيادة بعض الرسوم على المحروقات (الوقود)، بتزايد هذه الاقتطاعات، التي بلغت 300 مليون دينار في 2015، لتصل ما يقارب 52,3 مليار في 2016، و93 مليار دينار في 2017 وأخيرا 141,7 مليار في 2018 (13,3% من الضرائب على السلع والخدمات).

فيما يخص الإيرادات غير الضريبية، فقد تضاعفت بما يفوق ثلاث (03) أضعاف بين 2015و2018، منتقلة من 374,9 مليار دينار في 2015 الى 1215,7 مليار دينار في 2018 (1240,9 مليار دينار في 2017). ونتجت هذه الارتفاعات المعتبرة في الإيرادات غير الضريبية، أساسا، عن الارتفاع الاستثنائي في الأرباح المدفوعة من طرف بنك الجزائر، والمقدرة ب 610,5 مليار دينار في 2016 وب 919,8 مليار دينار في 2017 وب 1000 مليار دينار في 2018، مما أدى الى رفع حصة الإيرادات غير الضريبية في الإيرادات خارج المحروقات من 13,7% في 2015 الى 31,5% في 2018.

ثالثا: تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر.

قصد تحسين فعالية النظام الضريبي الجزائري نضع الاقتراحات التالية:

1-اقتراحات التأهيل على المستوى المحلي: إن التحول العميق الذي شهده الاقتصاد الجزائري يحتم على السلطات تعديل النظام الجبائي الجزائري، حتى يتكيف مع الحركية الاقتصادية بمعطياتها، الذي ينصب على المستوى المفاهيمي أي اصلاح الضرائب حتى تتحقق كفاءة النظام الضريبي يجعله يستوفي مميزات (المرونة، البساطة، الفعالية، العدالة) ولتحقيق الأهداف المسطرة،[1] نقترح ما يلي:

- رغم ادراج النظام الضريبي في منطق الإصلاحات الا ان ذلك غير كافي بحيث يجب ان تستند طريقة تحديد المعدلات الضريبية على دراسات ميدانية حتى تعكس واقع المجتمع الجزائري.
- ضرورة انشاء لجنة لدى المديرية العامة للضرائب توكل لها مهمة التشريع الضريبي قصد تحديد ثم معالجة مختلف الثغرات التي يتضمنها النظام الضريبي الجزائري.
- يجب اصلاح شامل للإدارة الضريبية في الأداء الوظيفي الضريبي
- رغم التعديلات التي عرفها النظام الضريبي الجزائري الا انه يوجد بعض الجوانب تحتاج الى مراجعة والتي تتمثل فيما يلي:

❖ إعادة صياغة السلم المتصاعد للضريبة على الدخل الإجمالي بشكل يقترب من العدالة الضريبية.

❖ الغاء التأخير الشهري لاسترجاع الرسم على القيمة المضافة المحمل على مشتريات البضائع والخدمات.

❖ إعادة النظر في تنظيم نظام الاقتطاع من المصدر وتوسيع مجالات تطبيقه، حيث رغم أهميته في محاربة التهرب الضريبي الا ان اقتصاره على بعض المداخيل يطرح اشكالا حول مدى عدالته، كما انه يشكل ضغطا على سيولة المكلف، حيث

[1]- ربيع قرين، **" تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري –دراسة تحليلية للفترة 2000-2018"**، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 16، العدد 02، 2019، ص:159.

انه لا يراعي الوضعية المالية للمكلف المعني، كما ان مواعيد استحقاقه متقدمة جدا ولا ينتظر الى نهاية السنة.[1]

- ضرورة زيادة فعالية مكافحة التهرب الضريبي من خلال توفر إرادة سياسية قوية لمكافحة التهرب ونشر الوعي الضريبي.
- ضرورة توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي الى جانب تطهير الإدارة من العراقيل والبيروقراطية والمحسوبية، بالإضافة الى ذلك يجب توفير بيئة ملائمة للاستثمار من خلال توفير جميع الهياكل القاعدية الضرورية لإقامة الاستثمار، مع ضرورة وجود مصادر للتموين بالمواد الأولية وتوفير اليد العاملة المؤهلة.
- العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بربط وتحصيل الضريبة.
- ضرورة الإعلان عن عفو ضريبي شامل يسمح للمتهربين وأصحاب الأنشطة الغير الشرعية من الانتظام لدى إدارة الضرائب، وإعادة جدولة الضرائب المترتبة عليهم لصالح النظام الضريبي.
- تحسين الموارد البشرية والتقنية لإدارة الضرائب، وفي هذا المجال نلح على ضرورة تعميم الاعلام الالي في جميع الادارات الضريبية.
- تبسيط قانون الضرائب حتى يسهل على المكلف فهم ذلك القانون ومن تم احترامه.
- إعادة النظر في أجور موظفي مصلحة الضرائب، وذلك لتحفيزهم على رفع مردودية العمل، ابعادهم عن اغراءات الممولين.
- رفع مستوى موظفي جهاز الضرائب، من خلال تكوين متخصص في الضرائب والذي يعمل على رفع مستوى تأهيل وتدريب تلك العناصر، مع وضع برنامج تكوين دوري قصير المدى لتلك العناصر كلما كان جديد في الميدان الضريبي.[2]
- إقامة تعاون مستمر بين إدارة الضرائب ومختلف الإدارات الحكومية، وينتج عن هذا التعاون تزويد إدارة الضرائب بما تحتاجه من معلومات وتوضيحات حول نشاط المكلفين.

[1] - ناصر مراد، بن عياد سمير، **" شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري"**، مجلة دراسات جبائية، العدد 3، ديسمبر 2013، ص: 411

[2] - ناصر مراد، **"شروط فعالية النظام الضريبي مع إشارة الى حالة الجزائر"**، مجلة الإصلاح الاقتصادي والتكامل الاقتصادي العالمي، العدد 6، 2009، ص ص: 71-72.

- اللجوء الى التعاون الدولي في إطار تبادل المعلومات التي تفيد في الكشف عن الوضعية المالية للمكلف، ويتم ذلك من خلال عقد اتفاقات دولية لمكافحة التهرب الضريبي.[1]
- عوائق النظام الضريبي الجزائري تمثلت في أربعة مجموعات تنقسم الى:

أ-المشكلات التشريعية: يعاني النظام الضريبي في الجزائر بالأساس من مشكلات من شأنها ان تعوق تطبيق السياسة الضريبية ككثرة التعديلات المستثمرة والمتعددة من خلال قوانين المالية العادية والتكميلية.

ب-المنازعات الجبائية: لقد حاول المشروع الجزائري مسايرة التحولات الطارئة في مختلف الميادين الاقتصادية وذلك بتعديله لنصوص وسنه لأخرى، مما أدى الى تعددها وتعقيدها وصعوبة تفسيرها، وبالتالي يجعل المكلفين يتخلفون عن تسديد ما عليهم من ضرائب ومن تم قيام منازعات بينهم وبين الإدارة مما يحول دون أداء النظام الجبائي بكل فعالية.[2]

ج- **الاقتصاد الغير الرسمي**: تتركز شواهد الازمة المؤسساتية في الدول العربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص في العديد من المؤشرات منها تزايد حجم التعاملات الاقتصادية التي يتم خارج الأطر المؤسسية الرسمية وبعيدة عن أعين الحكومات وأجهزتها الرقابية حيث بلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام في عام 2006 نسبة 34.2% وهو أيضا فاقد ضريبي كبير ومهم.

د-الفساد الإداري والمالي: تعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي من أكبر الإشكالات التي تواجه الدول في كيفية الضبط والسيطرة على إيراداتها، من الضرائب، فعندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فإن هذا يؤدي بالبعض الى تقديم اقرارات ضريبية تظهر وعاء ضريبي غير حقيقي.

ه-المشكلات الاجتماعية: تتمثل هذه الأسباب بضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين ويقصد بالوعي الضريبي درجة الادراك الكامل من قبل الافراد لمسؤولياتهم وأن يقبلوا مبدئيا بإمكانية إنقاص أو تخصيص جزء مساهمتهم المالية التي يجب أن يؤدوها للمجتمع.[3]

---

[1] -ناصر مراد، **المرجع نفسه**، ص: 72.

[2]- بومدين حسين واخرون، **"تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر"**، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 2، ص ص: 167-168.

[3]- بومدين حسين واخرون، **المرجع نفسه**، ص ص: 169-171.

3- مقترحات التأهيل على المستوى الخارجي: يتحتم على السلطات العمومية إعطاء الجباية المقاربة الدولية عن طريق معرفة أهم التحديات التي تنتظر النظام الجبائي الجزائري حتى يتكيف مع معطيات العولمة، لاسيما تلك التحديات المتعلقة بجباية التجارة الالكترونية، جباية البيئة، والتجانس الضريبي في إطار الفضاءات الاقتصادية المشتركة.

أ- **التجانس الضريبي:** أداة مهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي، وتفادي عوائق المنافسة، وتطور التجارة البينية، وهو ما تفطنت اليه الجماعة الأوروبية، لذا فإن الاحتكاك والتطلع والاطلاع على تجارب التجمعات الجهوية الأخرى أمرا ضروريا لرسم استراتيجية التكامل الاقتصادي خاصة تجربة الاتحاد الأوروبي والاستفادة منها في إطار المغرب العربي او الوحدة العربية.

ب- جباية التجارة الالكترونية: في ظل التحول المتسارع نحو عالم الاعمال الالكترونية بدأت السلطات الحكومية في العديد من الدول المتقدمة بدراسة فروع التجارة الالكترونية ومجالاتها من أجل صياغة نظم ضريبية جديدة تتماشى وهذا العالم الجديد، الا ان هذه الاجتهادات اصطدمت بالعديد من المشاكل أهمها سيادة الدولة، العدالة الضريبية، صعوبة إثبات التعاملات والعقود، عدم وجود اليات محددة لإخضاع التعاملات التجارية الالكترونية للضريبة، وهوما يستدعي عصرنة النظم الضريبية من أجل مواجهة تحديات التجارة الالكترونية من خلال مراجعة الاطار التشريعي وفق متطلبات التجارة الالكترونية لاسيما إقرار التعاقدات والتوقيعات الالكترونية، واستخدام نظم خاصة بتأمين قواعد البيانات.

ج-جباية البيئة: تعتبر الجباية البيئية إحدى أهم الأدوات المستخدمة في المحافظة على البيئة ومواجهة أبعاد مشكلة التلوث البيئي، إذ أصبحت من أهم المقاربات الدولية المستخدمة في رسم السياسات البيئية، لما لها من الأهداف (ضمان بيئة صحيحة، توجيه الاستهلاك، إيجاد مصادر تمويلية جديدة، توجيه وتخصيص الموارد على نحو أكفأ)، وعليه أستوجب تعديل الأنظمة الجبائية بما يسمح باستيعاب التطبيقات الجديدة لضرائب التلوث مثل:

- ضرائب الانبعاثات (خاصة غاز CO_2).

- الضرائب الغير مباشرة على مدخلات الإنتاج.[1]
- ضرائب النفايات.
- قواعد وأحكام الإهتلاك المعجل على معدات الإنتاج التي توفر الطاقة، وتحد من التلوث.
- معونات الاستثمار على اقتناء التكنولوجيا المخفضة لمستوى التلوث.

من اجل إعطاء المقاربة الدولية الناجعة للجباية علينا بدراسة أثر العولمة على الأسس الضريبية من جهة، ومن جهة ثانية دراسة المعالجات الجبائية الخاصة بالازدواج والغش الضريبي الدوليين، التجارة الالكترونية، والأدوات الجبائية لحماية البيئة، وذلك بالوقوف عند أهم التجارب الدولية لتجارب التجانس الضريبي والتجارب الرائدة في الجباية البيئية.[2]

المبحث الثالث: واقع إعادة توزيع الدخل في الجزائر حسب المقاربة الافقية.

تستند عملية إعادة توزيع الدخل وفق المقاربة الافقية الى منطق التأمين او الضمان الاجتماعي والذي يهدف الى تغطية الاخطار الاجتماعية المؤدية الى فقر الدخل (المرض، البطالة، حوادث العمل، الشيخوخة، العجز...)، عن طريق تقديم أداءات او تعويضات نقدية أو عينة للمؤمنين اجتماعيا أو ذويهم، والتي تمول عن طريق الاشتراكات الاجتماعية المسددة من قبلهم سلفا.

المطلب الأول: واقع نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر.

إن المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية لأي بلد هي مرآة لمستوى تطوره الاجتماعي والاقتصادي فهي تعكس مستوى التشاور الحاصل بين مختلف الأطراف أو الفاعلين في الساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (الحكومة، النقابات العمالية، وارباب العمل)، ولقد ارتبطت أنظمة الحماية الاجتماعية، ولاسيما الضمان الاجتماعي عبر العالم خلال تطورها بالتاريخ مختلف الحركات الاجتماعية التي ميزت البشرية.

ونتيجة للتطور المتواصل، أصبح الضمان الاجتماعي اليوم سواء في الجزائر او العالم، جزء من المحيط المباشر للعامل وعائلته، نظرا لما يوفره أليات اجتماعية حديثة كفيلة بمعالجة

[1]-ربيع قرين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 163-164.
[2]-**المرجع نفسه**، ص:164.

الاثار الناجمة عن مختلف المخاطر الاجتماعية التي يمكن للعامل ان يتعرض لها هو واسرته، والتي قد تتسبب لهم بفقدان الدخل، وهو ما انعكس إيجابا على إعادة التوزيع الدخل القومي وعلى أداء الاقتصاد الوطني.[1]

أولا-نشأة وتطور نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر

لقد شهد هذا النظام مجموعة من التغييرات القانونية والهيكلية تماشيا مع تلك التي مر بها الاقتصاد الوطني ككل والتي تخدم الأهداف المسطرة من قبل الدولة، حيث مر نظام التأمينات الاجتماعية الجزائري بثلاث مراحل نلخصها فيما يلي:

1- مرحلة ما قبل الاستقلال : إن أول ظهور لنظام الضمان الاجتماعي في الجزائر يعود إلى ظهور الأمرين رقم 04 و 49 سنة 1945 التي أسست لنظام الضمان الاجتماعي في الجزائر والتي حددت في بادئ الأمر طبيعة الأخطار المؤمنة والأشخاص المستفيدين منها وكيفية التعويض ، وفي 10جوان 1949 أصدر الجلس الجزائر القرار رقم 045/ 1949 المتعلق بتنظيم هيئات الضمان الاجتماعي بالجزائر ، وعلى الجانب التنظيمي فقد صدر مرسوم في 20 02 1950 متعلق بتنظيم صناديق الضمان الاجتماعي بالجزائر والذي مهد لتأسيس مختلف الصناديق وأولها صندوق التأمينات الاجتماعية ،قم صدر قرارين تنفيذيين الأول 28 03 1951 والثاني 30 07 1951 حيث حددت بموجبها هيئات الضمان الاجتماعي[2] بثلاثة صناديق رئيسية: الصندوق المركزي الجزائري للتأمينات الاجتماعية ، صناديق التأمينات الاجتماعية المهنية ،صناديق التأمين ذات النظام الخاص . [3]

2- مرحلة ما بين 1962 – 1983: وقد عرفت هذه المرحلة بمحاولة تكييف المنظومة مع التوجه الاشتراكي للدولة وطابعها الاقتصادي ومن بين اهم محطاتها صدور أول قرار من المجلس التأسيسي يخول بموجبه الاتحاد العام للعمال الجزائريين مهمة إدارة وتسيير الصناديق وتعيين المدراء والموظفين ووضع النظام الداخلي في 1962 فيما تم إعادة تنظيم المجلس الإداري للصناديق في الأول من فيفري 1963 وحدد تشكيلته في 1965 ، وتم انشاء

---

[1]-غرادين حسام، **مرجع سبق ذكره**، ص:214.

[2]- محمودي حسين، غجاتي هشام، **"واقع الحماية الاجتماعية في الجزائر، دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الاجراء cnas، وكالة سطيف "**، مجلة البشائر الاقتصادية ،المجلد 06 ، العدد 01، سنة 2020، ص: 338.

[3]- محمودي حسين، غجاتي هشام، **المرجع نفسه**، ص: 338.

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبعدها تم اصدار التنظيم الإداري للصناديق حيث تم انشاء 06 صناديق تغطي 06 أخطار رئيسية ،وفي هذه الفترة تم ادخال التأمينات الفلاحية 13 أفريل 1971 .[1]

3-مرحلة ما بعد 1983: تعتبر القوانين الصادرة في الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة بتاريخ 05 جويلية 1983 من بين أبرز المنعطفات التي عرفها الضمان الاجتماعي في الجزائر فهو بمثابة حجر أساس الذي يقف عليه نظام الضمان الاجتماعي اليوم إذ شهدت تلك القوانين بعض التعديلات فقط وتمثلت تلك القوانين الصادرة سنة 1983 فيما يلي:

- القانون رقم 83-11 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية.
- القانون رقم 83-12 المتعلق بالتقاعد.[2]
- القانون رقم 83 -13 المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية.
- القانون رقم 83 – 14 المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي.
- القانون رقم 83 -15 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي.
- القانون رقم 83 – 16 المتعلق بإنشاء الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية.

كانت تهدف هذه الإصلاحات التي شهدها قطاع الضمان الاجتماعي سنة 1983 الى توحيد المنافع وأحادية الأنظمة.[3]

ثانيا: هيئات الضمان الاجتماعي في الجزائر.

تعتبر التنمية الاجتماعية من بين أحد المسائل التي حضت باهتمام كبير سواء على الصعيد الدولي أو الوطني وهي تسعى له كل دولة أي تعمل جاهدة على تحقيقها، وتعرف التنمية الاجتماعية على أنها ذلك التطور الذي تعرفه البشرية في علاقاتهم المشتركة او ما يطلق عليه بالتوافق في العلاقات الاجتماعية ولقد وضعت معايير تستند عليها التنمية الاجتماعية وهي الحجم بمعنى الكثافة السكانية ، أي عنصر الكفاية أي القدرة على تحقيق التوازن والتوافق بين

[1]- حسان سامية، وارث دنيا كوثر، **"نظام التأمين الاجتماعي بين ضمان الحقوق وحتمية تنويع مصادر التمويل "، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسي**ة، المجلد 04، العدد 02، سنة 2019، ص:1643.

[2]- نور الدين بربار، **"إصلاحات الضمان الاجتماعي في الجزائر وأثرها على توازناته المالية "**، مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارية المعاصرة، المجلد 02، العدد 01، جانفي 2019، ص:100.

[3]- نور الدين بربار، **المرجع نفسه**، ص:100.

عدد السكان ومتطلباته إلى الحرية والمشاركة،[1] والجزائر كغيرها من دول العالم تسعى جاهدة لتحقيق تنمية اجتماعية تضمن حماية لمختلف الأفراد بالمجتمع ومن بين السبل التي انتهجتها على غرار الغير من أجل تحقيق هذا المراد نجد مؤسسات الضمان الاجتماعي التي تعد آلية فعالة وتلعب **دورا** فعالا فيما يحقق التنمية الاجتماعية من خلال التكفل بمختلف الفئات الاجتماعية ومن مختلف المخاطر الاجتماعية منها ما تتعلق بممارسة المهنة وأخرى إنسانية عامة.[2] يتكون نظام التأمينات الاجتماعية من خمسة مؤسسات أساسية هي كالتالي:

1- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: ويقوم بتغطية الأخطار الاجتماعية لفئة العمال الذين يتقاضون أجور بصفة عامة بالإضافة إلى بعض الفئات الخاصة مثل (المعوقين، المجاهدين، الطلبة، ....)، ويغطي هذا الصندوق مختلف أداءات التأمينات الاجتماعية لفئة الاجراء.[3]

2- **الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غير الاجراء:** تم إنشاءه بموجب المرسوم 92-07 المؤرخ في 1992/01/04 المتعلق بتنظيم الإطار القانوني والإداري والمالي وذلك من خلال التغطية الاجتماعية لغير الاجراء (تغطية الاداءات) وذلك بعد القيام بعملية التحصيل من هذه الفئة، [4]حصل هذا الصندوق على الاستقلالية المالية سنة 1995 ويتولى القيام بالمهام التالية:

- تنظيم ومراقبة ومتابعة نشاط الوكالات الولائية.
- تسيير أداءات التأمينات الاجتماعية لفئة غير الاجراء
- تحصيل الاشتراكات من غير الاجراء لإعادة توزيعها على شكل أداءات.[5]

3-الصندوق الوطني للتقاعد: بموجب القانون 83 -12 المؤرخ في 02 جويلية 1983 والمتعلق بالتقاعد تم تأسيس نظام وحيد للتقاعد وشهد قانونه الأساسي عدة تعديلات وذلك حسب

---

[1]- بن صالح عادل،" **دور هيئات الضمان الاجتماعي في تحقيق التنمية الاجتماعية على ضوء التشريع الجزائري**"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المانيا: المركز الديمقراطي العربي، المجلد 03، العدد 17 ،2019، ص:207.

[2]- بن صالح عادل، **المرجع نفسه**، ص:207.

[3]- تهتان مراد وآخرون، **مشروع بحث حول " ضبط وتقييم تكاليف الحماية الاجتماعية في مؤسسات الحماية الاجتماعية المختلفة واليات توظيف مواردها بفعالية في الجزائر "**، مخبر التنمية المحلية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المدية، 2011، ص:02.

[4]- محمد زيدان، محمد يعقوبي، **"فعالية الموارد التمويلية المتاحة لمؤسسات التأمين الاجتماعي الجزائري "**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير، تجارب بعض الدول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 03و04 ديسمبر، 2012، ص:12.

[5]- محمد زيدان، محمد يعقوبي، **المرجع نفسه**، ص:12.

الامرين رقم 96 -18 المؤرخ في 06 جويلية 1996، ورقم 97 -13 المؤرخ 31 ماي 1997، وكذا القانون رقم 99-03 المؤرخ في 22 مارس 1999 يمنح للأجير معاش التقاعد ويقوم هذا الصندوق بمنح معاش التقاعد للأجير بسن معينة وبشروط معينة.[1]

4- الصندوق الوطني للتامين عن البطالة: لقد تم انشائه طبقا للمرسوم التشريعي رقم 94 – 11 المؤرخ في 26 ماي 1994 المنشئ لنظام التامين عن البطالة، فحسب المادة 30 من المرسوم تعهد إدارة نظام التامين عن البطالة وتسييره الى صندوق وطني مستقل ويحدد القانون الأساسي للصندوق ومهامه بمرسوم تنفيذي. [2]وتتمثل مهمة الصندوق في اطار القوانين المعمول بها فيما يلي " المادة 04 " يضبط باستمرار بطاقة المنخرطين ويضمن تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التامين على البطالة ورقابة ذلك ومنازعاته، ويساعد ويدعم بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وادارتي البلدية والولاية إعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التامين على البطالة يؤسس ويحفظ صندوق الاحتياطات حتى يتمكن من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف .[3]

5-الصندوق الوطني للتامين عن العطل المدفوعة الاجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء الاشغال العمومية والري: جاء تأسيسه سنة 1997 لمساعدة عمال قطاعات البناء والأشغال العمومية والري على ضمان دخل مستمر، بسبب ظروف العمل التي تتسم بالموسمية والانقطاعات المختلفة بسبب الظروف الجوية التي تجعل أداء العمل خطيرا فعلا على صحة العمال أو أمنهم او مستحيلا نظرا بطبيعة العمل المنجز أو تقنينه، وفي هذا الإطار، يتولى الصندوق مهام عديدة منها:

- يتولى تسيير العطل مدفوعة الاجر والبطالة الناجمة من سوء الأحوال الجوية التي يتمتع بها العمال المنتمون القطاعات المذكورة
- يقوم بتسجيل المستفيدين ومستخدميهم.
- يتولى تحصيل الاشتراكات المقررة في التشريع والتنظيم المعمول بهما.[4]

---

[1]- بوكساني رشيد، "**إصلاحات وواقع سوق التأمينات في الاقتصاد الجزائري** "، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 01 ،2006، ص:54.

[2]- **المرجع نفسه**، ص:35.

[3]- **نفس المرجع السابق**، ص:36.

[4]- غرايدن حسام، **مرجع سبق ذكره**، ص:224.

- يشكل احتياطيا ماليا قصد ضمان دفع هذه التعويضات في كل الظروف.
- يساهم في إنشاء الخدمات الاجتماعية لصالح العمال في ميدان اختصاصه وذوي حقوقهم.[1]

المطلب الثاني: تمويل منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر.

1- هيكل موارد الضمان الاجتماعي.

تتشكل مصادر التمويل أساسا من اشتراكات التي يدفعها أصحاب العمل والعمال، بالإضافة إلى الضرائب، وتدخلات الدولة.

أ – **الاشتراكات الاجتماعية:** تعتبر الاشتراكات اهم مصدر لتمويل منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر وتقوم فكرة الاشتراكات الاجتماعية في الأساس على مساهمة كل مؤمن اجتماعيا في تمويل خدمات ومزايا الضمان الاجتماعي قبل الاستفادة منها، وهذا ما يفسر على أرض الواقع بوجود علاقة بين قيمة مساهمته والأداءات والمزايا التي يستفيد منها، وتبلغ نسبة الاشتراك الوحيد للعمال الاجراء 34,5 % من الاجر الخاضع للاشتراك كما هو منصوص عليه قانونا وتوزع هذه النسبة ابتداء من أول أكتوبر 2006 على النحو التالي:

- 25% من أساس الاشتراك في الضمان الاجتماعي يتكفل بها المستخدم.
- 9% من أساس الاشتراك في الضمان الاجتماعي يتكفل بها العامل.
- 0,5 % من أساس الاشتراك بعنوان حصة صندوق الخدمات الاجتماعية.[2]

ويتكون أساس اشتراكات الضمان الاجتماعي من مجموع عناصر المرتب أو الدخل المتناسب ونتائج العمل، باستثناء الاداءات ذات الطابع العائلي والتعويضات المرتبطة بالظروف الخاصة بالإقامة والعزلة.[3]وتخفض حصة صاحب العمل المستحقة على المستخدمين

---

[1] - **نفس المرجع**، ص:224.

[2] - المرسوم التنفيذي رقم 06 -339 المؤرخ في 09/25 /2006، المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 94 – 187 المؤرخ في 06 / 07 / 1994، الذي يحدد توزيع نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي، الجريدة الرسمية، رقم 60، المؤرخة 2006/09/27 ، المادة الأولى ،ص:18.

[3] - أمر رقم 95-01 المؤرخ في 01/21 /1995، يحدد أساس اشتراكات واداءات الضمان الاجتماعي، الجريدة الرسمية رقم 05 المؤرخة في 01 /1995/02، المادة الأولى، ص: 06.

بعنوان اشتراكات الضمان الاجتماعي بنسبة 50 % عن تشغيل كل شخص معوق أو الأشخاص المعوقين الذين يشتغلون عنده.[1]

ب – الدولة كمصدر احتياطي في تمويل التأمينات الاجتماعية:

رغم تمويل التأمينات الاجتماعية عن طريق الاشتراكات تبقى هذه المصادر الممولة للتامين الاجتماعي غير كافية ما يجعل الدولة تتدخل لتغطية العجز المالي وما يجعلنا نبحث عن مصادر أخرى للتمويل كل ذلك من أجل تحقيق العدالة والمحافظة على الاقتصاد الوطني، وكذلك من أجل تغطية كافة احتياجات الافراد والمواطنين [2]وهذا ما يؤكد استمرارية استجابة المنظومة السياسية لمطالب الشعب.

- المنح العائلية والمنح المدرسية
- النفقات التي تسمى نفقات التضامن الوطني، من خلال منح فارق تكميلي للمتقاعدين الذين يقل مبلغ معاشاتهم عن الناتج من الاشتراكات عن الحد الأدنى القانوني 75 % من الاجر الوطني الأدنى المضمون و2,5 مرة الاجر الوطني المضمون بالنسبة للمجاهدين والتعويضات التكميلية المقررة لفائدة منح التقاعد الصغيرة ومنح العجز وكذا معاشات التقاعد والتثمين الاستثنائي.[3]
- تتحمل ميزانية الدولة فارق المبلغ الذي ينتج عن تخفيض حصة صاحب العمل عن كل شخص معوق يتم توظيفه أو تشغيله.[4]

ان تدخل الدولة في هذا الإطار وان كان محدودا فهو يؤثر على الوعاء المالي للدولة وخزينتها ومهما كانت نسبة ضآلة تمويل للميزانية الدولة للتأمينات الاجتماعية يبقى مهم جدا لأنه له علاقة بالاقتصاد الوطني وبمصير الدولة بأكملها ، في الحقيقة تعد الدولة مصدر هي غير كافي لان ذلك يدخلها في ازمة من زاوية التامين الاجتماعي ذلك لأنه يعد اهدار للأموال

---

[1] - أمر رقم 95 – 27 المؤرخ في 12/30 / 1995، يتضمن قانون المالية لسنة 1996، الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في 31 /12 /1995، المادة 163، ص:71.

[2]- حسابن سامية، وارث دنيا كوثر، **نظام التأمين الاجتماعي بين ضمان الحقوق وحتمية تنويع مصادر التمويل**، مرجع سبق ذكره، ص:1653.

[3] - Ministère du travail, de l'Emploi et de la sécurité sociale , **« Présentation du système de sécurité social Algérien »**,2010,p :5 .

[4] - المرسوم التنفيذي رقم 97 – 425 المؤرخ في / 11/ 1997، يحدد كيفية تطبيق الامر رقم 95-27 المؤرخ في 30/ 12 / 1995، والمتضمن قانون المالية لسنة 1996، والمتعلقة بتخفيض حصة اشتراك صاحب العمل بالنسبة للمستخدمين الذين يشغلون الأشخاص المعوقين، الجريدة الرسمية، رقم 75، المؤرخة 1997/11/12، المادة 4، ص:19.

العامة وكم من تصريحات حكومية في هذا الشأن بالأرقام أفادت ضرورة التحكم والحوكمة الرشيدة في هذا النوع من النفقات، هذا ما يجعل من الدولة كمصدر فعاليته نسبية وليست مطلقة لان حجم التأمينات الاجتماعية كبير جدا واشكالها متعددة ومتنوعة والحقوق الاجتماعية نطاقها واسع.[1]

2- تحديات نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر.

تحاول مؤسسات نظام التأمين الاجتماعي الجزائري عامة والتأمين الصحي خاصة المحافظة على توازناتها في ظل التغيرات الاقتصادية الحاصلة والتكيف مع التغير الديمغرافي، لقد أصبحت الإصلاحات في مجال الضمان الاجتماعي حتمية وجزءا لا يتجزأ من سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يمكن اتخاذها كسياسة لتجميع رؤوس الأموال اللازمة لدفع عجلة التنمية. الا ان نظم التأمينات الاجتماعية تواجه عدة عراقيل تحول دون وصوله الى الأهداف المأمولة:

- الإمكانيات المالية المحدودة من اجل صيانة تحسين المستوى المالي للخدمات المقدمة.
- نقص التنسيق بين مختلف البرامج.
- الطوابير التي تواجه المواطنين امام صناديق الحماية الاجتماعية.
- عزوف ارباب العمل في مختلف القطاعات من التصريح بالعمال لدى الصندوق الوطني.
- التغطية الفعلية للنظام اقل من المستهدف، فالتهرب التأميني من المشاكل الأساسية.[2]
- عدم وجود رؤية وطنية جامعة وواضحة حول توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية والتوسع في أنواع التقديمات وهذا يتطلب تحديد واضح لمسؤولية واعباء كل من شركاء الإنتاج وخاصة الدولة ومن المعروف انه ليس هناك من امر نهائي في الميدان الاجتماعي فعلى الحكومة والشركاء المختلفين ان يحددوا دوريا حالة وسبل تطوير الحماية الاجتماعية

[1]- حساين سامية، وارث دنيا كوثر، نظام التأمين الاجتماعي بين ضمان الحقوق وحتمية تنويع مصادر التمويل، **مرجع سبق ذكره**، ص:1654.
[2]- محمودي حسين، غجاتي الهام، واقع الحماية الاجتماعية في الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، ص:343.

- عدم قدرة الحكومة على تحمل التزامات مالية جديدة في حال توسيع التغطية الاجتماعية او زيادة الفروع العاملة، وذلك لعدم قدرتها على تحمل الموازنة العامة أعباء إضافية مخصصة للحماية الاجتماعية.
- الحاجة ماسة الى تعميم ثقافة الضمان الاجتماعي حيث نلاحظ بعض القصور لدى بعض أصحاب العمل والعمال في فهم أهمية ودور مؤسسات الضمان الاجتماعي، فنجد تهربا من قبل أصحاب العمل في تصريح عن الاجراء وفي تسديد الاشتراكات عن اجورهم الفعلية.
- بعض القرارات السياسية التي تؤثر سلبا على أداء مؤسسات الحماية الاجتماعية.
- مسالة التقاعد المبكر التي تشكل ضغطا ماليا كبيرا على معظم أنظمة التأمينات الاجتماعية وهذا راجع للسياسة التي اتبعت لتحفيز التقاعد المبكر للحد من البطالة.
- العجز المالي الذي تعاني منه مؤسسات الضمان الاجتماعي مما يقتضي المساعدة لهذه المؤسسات من اجل تطويرها ومنحها بعض الامتيازات أو الإعفاءات وتشجيعها على استثمار أموالها لتحقيق عوائد إضافية تساعد على التغطية الاجتماعية.[1]

المطلب الثالث: تقييم كفاءة وعدالة نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر

سطرت التنمية المستدامة التي وظفتها مختلف الخطابات السياسية ،شعارا اعتمدته مختلف الدول التي سعت أغلبها إلى تطبيقه وتفعيل مقوماته ومبادئه وصولا الى تحقيق أهدافه ، حيث شكل التضامن بين الأجيال من خلال المحافظة رأسمال البشري والاجتماعي والاقتصادي والبيئي للأجيال الصاعدة ، والتضامن داخل الأجيال من حيث التوزيع العادل لظروف الرفاه ، المبادئ المشتركة التي تعتمد عليها التنمية المستدامة بين مختلف الدول، ليتحول البعد الإنساني بدل البعد الاجتماعي إلى أولوية يستلزم مراعاتها عند استشراف مخططات النمو والرؤى الاستراتيجية على المديين المتوسط والطويل، عكفت الجزائر كغيرها

[1] - فضيلة عاقلي، **"الإطار القانوني لنظام التأمينات الاجتماعية في الجزائر (الضمان الاجتماعي)"**، الجزائر: مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد :06، العدد 02، ديسمبر 2019، ص ص:173-174.

من الدول إلى تبني المفاهيم والتطبيقات الجديدة التي أفرزتها العولمة في جميع المجالات ، مع مراعاتها للمكتسبات التي حققتها خلال اكثر من خمسة عقود من استقلالها.[1]

1- التحديات الراهنة التي تهدد توازن صناديق الضمان الاجتماعي.

تواجه منظومة الضمان الاجتماعي العديد من التحديات تتمثل في الارتفاع الباهظ للنفقات التمويلية، الى جانب الأعباء المتعلقة بالحوادث والامراض المهنية والمشاكل المتعلقة بالحوادث والامراض المهنية والمشاكل المتعلقة بالجانب التنظيمي والتسييري للمنظومة وفقا لما يلي:

-الدفع الجزافي لتمويل المستشفيات.

-الأعباء الخاصة بالتحويلات نحو الخارج.

-الأعباء المتعلقة بنفقات تعويض الادوية.

-الأعباء المتعلقة بحوادث العمل والامراض المهنية.

-كثرة المشاكل المتعلقة بالجانب التنظيمي والتسييري للمنظومة.[2]

-ضمان اتساق السياسات الاجتماعية والاقتصادية داخليا وخارجيا.

-ارصاء وضمان التكلفة المعقولة والاستدامة المالية لنظم الضمان الاجتماعي.

-تصميم نظم الضمان الاجتماعي تتسم بالفعالية والكفاءة وتسييرها وإدارتها.[3]

2-اصلاح منظومة الضمان الاجتماعي والتوجه نحو الاستدامة.

رغبة في مواجهة التحديات المشار اليها أعلاه وبغية التخفيف من أثارها، شهد قطاع الضمان الاجتماعي برنامجا اصلاحيا طموحا تضمن ثلاثة محاور كبرى نوردها تبعا.

-تحسين نوعية الخدمات لفائدة المؤمنين الاجتماعيين:[4]

- تطوير وزيادة عدد هياكل الضمان الاجتماعي الجوارية.
- اعتماد نظام الدفع من قبل الغير.

---

[1]- عبد الله قادية، **"منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر: بين المكاسب الاجتماعية والمتغيرات الاقتصادية التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد نموذجا"** ، مجلة الدراسات القانونية ،المجلد 07 ،العدد01 ،2021 ،ص:195.

[2]- ماموني فاطمة الزهراء، **"واقع الضمان الاجتماعي في الجزائر والافاق نحو تعزيز الحماية الاجتماعية المستدامة"**، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 33، 2019، ص ص: 104-105.

[3]- التقرير السادس، **الضمان الاجتماعي من اجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، منظمة العمل الدولية**، ط1، 2011، ص ص:69-93.

[4]- ماموني فاطمة الزهراء، **المرجع نفسه**، ص: 106.

- التعاقد مع القطاع الصحي: التعاقد مع الصيادلة، المستشفيات، الطبيب المعالج.
- ترشيد النفقات المتعلقة بالعلاج نحو الخارج.

-عصرنة تسيير إدارة الضمان الاجتماعي:

- إدخال البطاقة الالكترونية للضمان الاجتماعي "بطاقة الشفاء".
- انشاء المركز الوطني للبطاقة الالكترونية للمؤمن لهم اجتماعيا الشفاء.
- انشاء المدرسة العليا للضمان الاجتماعي.

-الحفاظ على التوازن المالي لمنظومة الضمان الاجتماعي:

- اصلاح اليات تحصيل وتمويل اشتراكات الضمان الاجتماعي.
- ترشيد وضبط الانفاق: في مجال الادوية، فرض قيود خاصة للاستفادة في إطار نظام الشفاء، إعادة النظر في العلاقة التمويلية التي تربط هيئات الضمان بالقطاع الصحي العمومي.
- التدابير التحفيزية: تشجيع الإنتاج المحلي للأدوية والمواد الصيدلانية، وضع معايير لضبط فاتورة الدواء في إطار تشجيع الدواء الجنيس، فرض المبدأ العام في تعويض الدواء والانتساب لنظام التعاضديات.[1]

-استراتيجية توسيع تغطية الضمان الاجتماعي.

-توسيع الضمان الاجتماعي في بعديه الافقي والعمودي.

-استراتيجية ضمانة الاستدامة.

-ضمان الاتساق مع سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

-ضمان الملائمة الاجتماعية.

-ضمان الاستدامة الاقتصادية والضريبية والمالية.

-استراتيجية ضمان الإدارة السديدة والرشيدة.[2]

[1]- ماموني فاطمة الزهراء، **نفس المرجع السابق**، ص ص: 107-114.

[2]- التقرير السادس لمنظمة العمل الدولية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 109-123.

الخلاصة والاستنتاجات

من خلال تحليل واقع وحجم التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر واجراء دراسة تحليلية لواقع إعادة توزيع الدخل وفق المقاربة العمودية، منطق التضامن والمساعدة الاجتماعية، والمقاربة الافقية، منطق التأمين او الضمان الاجتماعي، نستنتج النتائج التالية:

- ✓ عملية توزيع الدخل أي الانفاق الاستهلاكي في الجزائر عرفت بعض التحسن لكن لم ترقى الى درجة العدالة في التوزيع، حيث بقيت درجة التفاوت في حدود المتوسط، حيث مازال يستحود أغنى 20% من السكان على أزيد من 40% من إجمالي الدخل.
- ✓ رغم ان سياسة الدعم المنتهجة حاليا حققت منافع كبيرة للمواطنين كتخفيف حدة الفقر، وتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الأساسية، والتخفيف من ازمة السكن، وتحقيق مجانية التعليم والصحة، وتحقيق الاستقرار السياسي، الا ان ما يعاب عنها افتقارها للكفاءة والعدالة، لأنها سياسة شاملة وعشوائية غير مستهدفة للفقراء والمحتاجين، فسياسة الدعم الحالية تتحيز لصالح الأغنياء على حساب الفقراء ويستفيد منها سكان المدن أكثر من المقيمين في الأرياف.
- ✓ إن محدودية تصاعدية الضرائب، والاخلال بمبدأ المقدرة التكليفية في توزيع العبء الضريبي من خلال تحمل بعض الفئات التي يقل دخلها عن الاجر الوطني المضمون أعباء دفع الضريبة على الدخل الإجمالي وتحمل المستخدمين الاجراء للنسبة الأكبر من الضريبة على الدخل مقارنة مع أصحاب الشركات والتجار وأصحاب المهن الحرة واستفادة الأغنياء من بعض الإعفاءات التي تستهدف الفقراء كلها أسباب تجعل النظام الضريبي الجزائري لا يحقق العدالة.
- ✓ تواجه منظومة الضمان الاجتماعي بالجزائر تحديا تمويليا كبيرا، يتمثل في عجز حصيلة الاشتراكات الاجتماعية عن تغطية نفقات الضمان الاجتماعي المتزايدة، وهذا العجز راجع للفجوة في تغطية العمال في سوق العمل.
- ✓ يتأثر أداء المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي بمختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والوبائية التي يشهدها المجتمع المحلي والدولي.
- ✓ إن اعتماد الجزائر على مجانية العلاج أثر بشكل سلبي على التوازنات المالية للقطاع.

- ✓ ضعف التكامل والاندماج بين منظومة التعليم والاقتصاد، أدى الى عدم ملاءمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض وعاء الاشتراكات.
- ✓ رهان التوازن المالي بين النفقات والايرادات يظل تحدي منظومة التأمين الاجتماعي في الجزائر عامة.
- ✓ تعتبر الاشتراكات المصدر الرئيسي الذي يمول قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر.
- ✓ تسجيل تفشي ظاهرة التهرب والتحايل على نطاق واسع، فمن وسائل التهرب عدم تسجيل الكثير من العاملين في القطاع الخاص والتزوير في اجر الاشتراك بتصريح مبلغ اقل من الحقيقة وذلك ما يؤدي الى اثار سيئة تنعكس على انخفاض مستوى منح ومعاشات التقاعد فيما بعد لهم، وتقود الى انهيار المستوى المعيشي وتقلل من الطلب الكلي مما يزيد من الركود تبعا له.
- ✓ تتميز صناديق الضمان الاجتماعي الجزائري باحتياطيات مالية معتبرة من شأنها ان تكون دافعا حقيقيا للنمو الاقتصادي لو أحسن استغلالها من طرف مسيري القطاع.

أمام تزايد المخاطر الاجتماعية وضعف القدرات المالية والاقتصادية للأشخاص أصبح من اللازم التفكير في طرق كفيلة للحد من هذه التحديات والأزمات من خلال انشاء نظام الضمان الاجتماعي وتفعيله باعتباره معيارا ومؤشرا مهما وفعالا للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وذلك طبيعة العلاقة التبادلية والتكاملية بين هذا النظام والاقتصاد الوطني حيث يلعب دورا أساسيا في عملية الحفاظ على رأس المال البشري، أعطت الجزائر اهتماما كبير لهذا القطاع تماشيا مع الإصلاحات التي باشرتها مع مطلع الالفية الجديدة وجسد هذه الإصلاحات في عصرنة نظام الضمان الاجتماعي، هذه الإصلاحات ساهمت بشكل كبير في الحفاظ وتحسين خدمات الضمان الاجتماعي زيادة على حماية التوازن المالي لمنظومة التأمينات الاجتماعية خاصة في الآونة الأخيرة، لكن فعالية الإصلاح على الندى الطويل يبقى مرهون بالمتغيرات والمسببات التي تفرضها البيئة التي ينشط فيها نظام الضمان الاجتماعي.

الفصل الرابع: استراتيجيات السياسة التوزيعية من أجل عملية التغيير وتحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر.

الفصل الرابع: استراتيجيات السياسة التوزيعية من أجل عملية التغيير وتحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر.

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية الطاقوية في عملية التغيير في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية.

نتطرق في هذا المبحث إلى وظيفة ودور السياسات الطاقوية من خلال تبيان كيفية ضمان وتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع وذلك بمعرفة وفهم طبيعة السياسة الطاقوية في المطلب الأول.

أما في المطلب الثاني، نتناول مفهوم حكما نية الموارد الطاقوية وكيفية تثمين عوائدها وانعكاساتها على البناء والتماسك الاجتماعي، يتضمن دور السياسة التوزيعية في عملية تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي وذلك من خلال تبيان القدرة التوزيعية التي يتمتع بها النظام السياسي في تحقيق العدالة التوزيعية في الدخل على مستوى الناتج المحلي الإجمالي أو على مستوى الدخل الفردي الحقيقي ومن جهة أخري أيضا تركيز على مدى عدالة السياسة التوزيعية في القطاعات الاستراتيجية وأيضا في القطاعات الاجتماعية التي تلعب دورا فعالا في تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم السياسات الطاقوية.

- **معنى السياسات الطاقوية:**

يمكن تعريف السياسات الطاقوية بأنها مجموعة محددة من القواعد والإجراءات التي تطبقها بعض الدول مستخدمة أساليب وأدوات محددة في سياساتها لبلوغ أهداف معينة وهذه الأهداف والغايات لا يكفي أن تكون منسجمة بعضها مع البعض الأخر وحسب بل ومنسجمة أيضا داخل إطار عملي أو استراتيجية عملية، أي يكن أن يحققها الناس في عالم الواقع، وهذا التعريف لسياسات الطاقة يبدو نوع ما مثالي وليس مسألة عملية لأنه لا توجد مثل هذه المثل في السياسات سواء على صعيد الدول أو الأفراد أو الجماعات.[1]

[1] - سمير التنير، **التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا**، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007، ص:55.

السياسة الطاقوية هي تلك السياسية التي تتبني كليا تسيير الطاقة والتي تقوم بها كل الدول وتعمل بها علي أساس الجودة والفعالية الطاقوية وذلك من خلال معايير واستراتيجيات التنمية الطاقوية وتشارك في تقوية إمكانيات وقدرات الدول وتلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام البيئية.[1]

تعرف السياسة الطاقوية على أنها تلك الموارد الواجب استعمالها من اجل تحقيق النشاط الأساسي وسير السياسة العامة داخل المؤسسة أو الدولة بصفة عامة فهي عبارة عن استراتيجية تقوم على عملية تحديد الموارد الطبيعية الضرورية والتي تسمح بوضوح الأهداف المستقبلية ما يساعد المؤسسة أو الدولة علي تحديد الخطط القصيرة والمتوسطة المدى وتطبيق سياستها الصناعية دون إهمال دور العوامل التكنولوجية في تحقيقها.[2]

وفي تقرير "تشني" حول السياسة القومية للطاقة في مايو 2001، بأنها هي المعين الذي ننهل منه لإدامة رخائنا وطريقة عيشنا، فينبغي أن يكون هناك أمن للطاقة أولوية للتجارة الأمريكية والسياسة الخارجية.[3]

السياسة الطاقوية ترتبط بشكل خاص بمستويات أسعار البترول التي يباع بها، حيث أصبحت حصة كل دولة تتأثر بارتفاع الأسعار وانخفاضها والسياسة التي تتخذها الشركات البترولية.[4]

يعرفها المختصون في علم الاقتصاد النفط بمجموعة النشاطات أو العمليات المتعلقة باستغلال الثروة ومصادرها الطاقوية، سواء بإيجادها خاما وتحويلها إلى منتجات سلعية صالحة للاستعمال والاستهلاك المباشر وغير المباشر من قبل الإنسان.[5]

---

[1] -Bouamamawahiba,au sujet de la politique d'efficacité énergétique en Algérie ;approche systémique pour un développement durable cas écot- bat, mémoire de magister ,faculté de technologies universités Abou Baker Belkaid –Tlemcen ,2013.p :10 .

[2] - عروب رتيبة، بوسبعين تسعيدت، **مداخلة بعنوان: "أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعي الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر حقائق وأفاق"**، في الملتقي الوطني الاستراتيجية الصناعية في الجزائر استمرارية أم قطيعة، دذس، ص ص:03-04.

[3] - ريتشارد هاينبرغ، ترجمة مازن جندلي، **غروب الطاقة الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم،2006، ص:25.

[4] - بلمراط أحمد، **البترول ومصادر الطاقة البديلة خلال الفترة 1960 -1989**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992-1993، ص:169.

[5] - أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2013، ص:03.

تعرف السياسات الطاقوية من خلال الموارد الطاقوية والتي تعد عصب الحضارة الحديثة وتعتبر أحد طرفي معادلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي حيث تحدد مؤشرات التقدم لدي أي دولة بمعدل نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة، كما أن عملية التنمية في أي دولة تتوقف على اقتصاديات هذه الطاقة من حيث المورد والنقل والتكلفة ومن هنا يتبين أن هناك علاقة بين الطاقة والتنمية بمفهومها الشامل، والطاقة ليست سلطة مادية بل هي مفهوم مجرد يستخدم لتفسير عدد كبير من الظواهر الطبيعية.[1]

تعني أيضا بالخطة الطاقوية التي تتدخل في تحقيق التوازن بين مختلف التحديات والأهداف مما يجعل ملف الطاقة دورا حاسما من حيث استدامة مصدرها، أثارها المجتمعية والاقتصادية، وأسعارها في العملية التنموية الشاملة.

تكتسي السياسات الطاقوية أهمية بالغة ضمن فعاليات التنمية ومحاورها الاقتصادية، السياسية، التقنية، الاجتماعية، والبيئية، لتكون بذلك أحد بنود الأساسية في عملية الارتقاء الاجتماعي والإنساني والحضاري.

تتجسد أهمية السياسة الطاقوية في أنها الركيزة الأولي لاستمرارية العملية التنموية، لاسيما في الدول التي تعتمد على عوائد الطاقة لتغذية وتمويل نموها الاقتصادي.[2]

مستوي تقدم المجتمعات يتجلى من خلال القدرة على التحكم في الطاقة واستغلال مختلف مصادرها بالطريقة المثلي لتحقيق النتائج والأهداف المسطرة.[3]

تعني السياسة الطاقوية بإيجاد التوازن الذي يحقق تلبية الاحتياجات مع استدامة قاعدة الموارد الطاقوية.[4]

---

[1] -بوفليح نبيل، **دور صناديق الثورة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2010 -2011، ص:60.

[2] - صباح براجي، **دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012-2013، ص:17.

[3] - عبد علي الخفاف، شعبان عاظم خيضر، **الطاقة وتلوث البيئة**، الاردن: دار المسيرة ،2007، ص:11.

[4] - بن نونة فاتح، **سياسة الطاقة والتحديات البيئية في ظل التنمية المستدامة حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،2006-2007.

المطلب الثاني: السياسة الطاقوية والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لعملية تحقيق العدالة الاجتماعية.

تعتبر السياسات الطاقوية عنصرا أساسيا من عناصر التنمية المستدامة حيث يؤثر أسلوب الإنتاج هذه السياسات وتوزيعها واستخدامها على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية لأي تنمية يراد تحقيقها تشكل سياسات الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها على الصعيدين المحلي والوطني وحتى على المستوي الدولي عنصرا أساسيا من عناصر الاستقرار الاجتماعي والنمو المستدام في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، وفي خلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة وبالتالي فإن سياسات الطاقة ترتبط بصورة أساسية بركائز التنمية المستدامة.

التنمية الاقتصادية تعتمد على الموارد الطاقوية لتحقيق الأهداف الإنمائية وتعظيم المنافع الاجتماعية والطموحات البشرية في التقدم والعيش الأمن، مما يجعلها تتفاعل مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وتؤكد النقاشات حول التنمية المستدامة على ضرورة وضع الأهداف والقيام بالأنشطة لتعزيز دور السياسات الطاقوية في النهوض بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية منها.

أولا: تقليص الفقر.

في ظل التزايد السكاني المفرط فإن، تحقيق التنمية المستدامة، يتطلب ضمان ظروف معيشية ملائمة لهم خاصة في المناطق الأكثر فقرا، وذلك بالاعتماد على كفاءة إدارة الموارد المتاحة مع توفير فرص عمل مناسبة وظروف صحية وتعليمية حسنة لتعزيز النمو، مما يستلزم توفر المصادر الطاقوية بصورة كافية منتظمة وآمنة بالاعتماد أسلوب متكامل يتضمن ما يلي:

إدارة مصادر المتاحة والحفاظ عليها وتطويرها وفق ما يلبي الاحتياجات الأساسية للحضارة البشرية، تطوير البنية الأساسية في مواقع التجمعات البشرية والفقيرة منها على وجه الخصوص وتزويدها بنظم الطاقة المناسبة للتنمية والتقنيات الآمنة للاستخدام الأمن والمستدام توفير نظم الطاقة والنقل المستدام لمختلف المناطق والتجمعات البشرية.[1]

[1] - صباح براجي، **مرجع سبق ذكره**، ص:23.

قد حاول العديد من الاقتصاديين السعي نحو الاهتمامات الاقتصادية وذلك بالتركيز على ضرورة التخطيط من أجل تجديد الموارد الطبيعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى تدعيم قيم المشاركة والعدالة الاجتماعية التي تهدف إلى تضييق الفجوة في مستويات المعيشة بين الأغنياء والفقراء.[1]

ثانيا: تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك:

تتسبب أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة في هدر كبير للموارد مما يخلق مشاكل تهدد المجتمع المحلي والعالمي.

تعتبر الموارد الطاقوية ولاسيما الناضبة منها ذات استخدام واسع في مختلف القطاعات الاقتصادية مما يتطلب تشجيع كفاءة الاستخدام لهذه الموارد من خلال وضع سياسات تسعير ملائمة من شأنها خلق فضاء لزيادة كفاءة الاستهلاك بالإضافة إلى ضرورة الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي تحرص على إلزامية الاستغلال المستدام ووضع استراتيجية طموحة لتنمية الموارد الطاقات المتجددة.

وعليه يجب إعادة توجيه الطاقة كمتغير ضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين نوعية الحياة وخلق مؤشرات لرصد التغيرات الهامة خاصة في ظل أنماط الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية، لاسيما على المدى الطويل.[2]

أما الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية في استراتيجيات التنمية كان السبب في فشل الكثير من البرامج التنموية، ونتج عن ذلك العديد من الآثار السلبية على المجتمع، ومن ثم دعت الضرورة إلى توجيه اهتمام أكبر للبشر في السياسات والبرامج الرامية إلى حفز التنمية حيث تزايدت الدعوات إلى الرعاية الأبعاد الاجتماعية وخاصة قضايا الفقر والبطالة والتهميش كما انشغل الفكر التنموي بالجوانب البشرية وتحسين نوعية الحياة بمعناها الشامل للنواحي المادية والمعنوية.[3]

---

[1] - مريم أحمد مصطفي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005، ص ص:197 -198.

[2] - صباح براجي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 24.

[3] - محمد محمود الإمام، **الطريق الرابع نحو تنمية تكاملية مستقلة، هموم اقتصادية عربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص:88.

يركز البعد الاجتماعي على تنمية الموارد البشرية من خلال الاهتمام بالجوانب الصحية التعليمية والثقافية وتعزيز القدرات المجتمع على التغلب على الفقر وتوفير مناصب العمل إضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية حيث يري الكثير من الباحثين أن مشاكل التنمية في الدول النامية لا يمكن حلها دون القضاء على الفقر وإعادة التوزيع الدخل والثروة بشكل عام.[1]

إن السياسات الطاقوية تعتبر عنصرا أساسيا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تقليص مستوي الفقر وأيضا التغيير في أنماط الإنتاج والاستهلاك وإعادة توزيع الدخل والثروة بشكل عادل، وأيضا الاهتمام بالجوانب الصحية والتعليمية والثقافية وتعزيز قدرة المجتمع على التغلب على الفقر وتوفير مناصب عمل وبالتالي تحقيق العدل الاجتماعي.

المطلب الثالث: حوكمة الموارد الطاقوية وتثمين عوائدها وعدالة توزيعها في عملية تحقيق العدالة الاجتماعية.

تعترض الاقتصاديات الريعية* ومن بينها الاقتصاد الوطني القائم على الريع النفطي للدولة الجزائرية، لأزمات حادة خاصة وأن أغلب الدراسات تشير إلي بلوغ استخدام الطاقة الناضبة الذروة، مما يطرح تسارعا في مخاطر الندرة، التقلبات في الأسعار في الأسواق الدولية وتهديد الأمن الطاقوي المرتبط بقضايا حساسة كالأمن البيئي والغذائي، والنمو الاقتصادي والسلم المجتمعي، وهذا ما يؤدي بصورة منطقية حرمان الأجيال المستقبلية من الاستفادة من منافع الموارد التي تم استنزافها يجعل الإدارة الرشيدة لموارد الطاقة المتاحة والتي تعد متغيرا استراتيجيا في دوال التنمية للدول النامية والمتقدمة توجها هاما لتخفيف حدة المشاكل المطروحة.

---

[1] - مريم أحمد مصطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص:208.

* **- الاقتصاد الريعي**، هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد في إدامة أنشطته علي الإرادات الناجمة عن عمليات بيع الثروة الريعية كالنفط والغاز والطاقة الكلاسيكية غير المتجددة ، في هذا الإطار يشكل أداء القطاع الريعي خاصية العضوية لأداء الاقتصاد ككل ففي الدول النفطية على سبيل المثال لا تشكل المحروقات مصدرا للتصدير والحصول علي العملة الصعبة فحسب بل تشكل المصدر الرئيس لموارد الميزانية العامة، وأكثر من ذلك فهي تتحكم في ديناميكية قطاعات الاقتصاد الأخرى خارج المحروقات التي يتوقف أداؤها أساسا على سلوك وقوة أداء القطاع الريعي.
وفي الجزائر يشكل القطاع الريعي فرصة أمام المجتمع لتوفير الموارد المالية الضرورية لتمويل مشاريع التنمية لاسيما في ظرف يتميز بضعف الادخار الوطني. لمزيد من المعلومات: لطرش الطاهر، بحث بعنوان:" **حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع محاولة تحليل أثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري** "الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10 جوان 2013 ص:04.

أولا: حوكمة الموارد الطاقوية: لا تنصرف إلى توجه منفرد أو إلى مفهوم مادة معينة إنما هي مفهوم متشعب يشمل مختلف الميادين سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال مفهوم حوكمة الموارد الطاقوية تعد المصادر الطاقوية الناضبة أبرز المورد التي تكتسي نقاشا واسعا في إطار نموذج التنمية المستدامة والتي تعد متغيرا هاما في نموذج التنمية على المستوي العالمي.

تعرف الحوكمة بصورة عامة على أنها أسلوب ممارسة السلطات للإدارة الرشيدة كما يعرفها المجمع العربي للمحاسبين القانونيين على أنها مجموعة من الممارسات والمسؤوليات المتبعة لتقديم توجه استراتيجي وضمان تحقيق الأهداف والتحقق من ادارة المخاطر بشكل ملائم واستغلال الموارد على نحو مسؤول.

أما النظام العام لحوكمة الموارد الطاقوية الكلاسيكية تعود إلى إدارة الموارد الطاقوية غير المتجددة كالنفط والغاز للحصول على استحقاقات الاستدامة خاصة وأن استخدام هذه الموارد يتضمن جملة من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية ، التي تحتاج إلى أن تكون متوازنة مع الفوائد الممكن تحقيقها، فالإدارة الجيدة يمكن أن تسهم في التنمية المستدامة وبالتالي فالاستثمار في قطاع النفط والغاز أن يولد أفضل عائد اقتصادي للدولة وفي الوقت نفسه حماية حقوق الإنسان، أي تحقيق أقصي قدر من المنافع والسبيل إلى ذلك يكون من خلال الحوكمة الجيدة التي تعتمد على صنع القرار على أساس الشفافية ومشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة من الحكومة والمجتمع المدني وخاصة الخبراء وأصحاب المعرفة .

إن غياب الحوكمة يؤدي إلى أثار سلبية على الاقتصاد والتي يمكن أن تتشعب إلى أثار سياسية واجتماعية خطيرة كالفساد والاعتماد المفرط على الريع النفطي والغاز في الحصول على العوائد التي تدخل في برامج التنموية على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى.[1]

خاصة في البلدان النامية والنفطية منها سوف تتأثر خطط التنمية فيها وبالتالي لابد من استخدام الاحتياطي المتناقص عبر الزمن بعناية والحد من مستويات الاستهلاك غير العقلاني، وزيادة كفاءة الطاقة، وتوجيه العوائد نحو الاستثمار في تنويع الاقتصاد خارج المحروقات من

[1] - صباح براجي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 56 -57.

خلال بناء اقتصاد غير قائم بصورة محورية على مداخل الصادرات والجباية على مصادر الطاقة التقليدية.[1]

إن النظام العام لحوكمة الموارد وبصورة خاصة الكلاسيكية منها ينصرف إلى دراسة وتحليل الفرص المتاحة لتحقيق انتقال عادل يعتمد على النظم المستدامة للطاقة دون إغفال توزيع المنافع وتحديد الأولويات للتخفيف من حدة الفقر والالتزام بمشروع وطني عالمي لحوكمة الموارد الطاقوية دون إغفال التنسيق بين الجهود لتوجيه السياسات العامة نحو مجموعة أوسع من المصالح.

ثانيا: تثمين الموارد الطبيعية: أصبحت الموارد الاقتصادية من الموضوعات الحيوية والجوهرية نظرا لارتباطها الوثيق بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول، وتزداد أهمية هذه الموارد بزيادة حجم استعمالها وكذا إمكانية زوالها ما يتطلب وضع استراتيجيات كفيلة بالحفاظ عليها وحسن تسييرها خاصة في الجانب الاقتصادي.

هي تلك الموارد التي وهبها الله للإنسان ومنها ما هو كالشمس، الرياح، الأمطار، وغير متجدد كالوقود الأحفوري مثلا والذي يعتمد أساسا الطاقة المحركة لكل الصناعات وتتلخص أهمية عقلنة استهلاك هذه الموارد والحفاظ عليها كونها **المحرك** الأساسي للعملية الإنتاجية فالاستهلاك غير المسؤول لها يترتب على قاعدة من الموارد الطبيعية المتداعية.[2]

ثالثا: العدالة التوزيعية: وترتكز العدالة التوزيعية على سياسة التوزيع وإعادة التوزيع وينصرف الأداء التوزيعي للنظام السياسي إلى تخصيص الثروة والسلع والخدمات والفرص الوظيفية والتعليمية على الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع وبهذا الصدد يمكن التمييز بين الاعتمادات الحكومية لتلبية، الاحتياجات المادية للأفراد والاعتمادات المخصصة لتنمية النشاط الاقتصادي كالقروض أو السلفيات التي تقدم للمشروعات الصغيرة والاعتمادات الموجهة إلى مرافق الصحة والأمن والتعليم ...الخ.

[1] - كريستوفر فلانين، نيكولاس ليبنس، **ترجمة محمد الحديدي، ما بعد عصر النفط تصميم اقتصاد قائم علي الطاقة الشمسية**، ط1، د ب ن: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1992، ص:09.

[2] - عروب رتيبة، بوسبعين تسعدين، **مرجع سبق ذكره**، ص:03.

من سياسات التوزيع التعليم يعتبر من أهم المكونات الأداء التوزيعي للنظام السياسي لارتباط مستوي التعليم بالمهارات والإنتاجية، حيث يتيح للمواطن أن ينفذ إلى العملية السياسية وبدافع عن حقوقه من ناحية أخري ثم بدوره يساعد الأفراد على تحسين أحوالهم المعيشية من ناحية أخرى.

أيضا الرفاه الاجتماعي ويشمل الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، فيدخل ذلك في سياسة الرفاهية الاجتماعية ما يعرف بسياسة الدعم الذي تقدمه الدولة للسلع الأساسية وللتجار والمزارعين وأصحاب المشروعات الصغيرة وأصحاب العقارات.

يرتبط بسياسة التوزيع ما يعرف بسياسة إعادة التوزيع الدخل لصالح الدخل المنخفض أو المحدود، وهذه السياسة تتبنها البلدان الشيوعية بوضوح وعلانية.

تعاني الدول النامية في عمومها اختلالا في توزيع الثروات والدخول فعادة ما نجد أن إعادة التوزيع عن طريق الحكومة يتم لصالح الأغنياء بما يفضي إلى اتساع المسافة بينهم وبين الفقراء.[1]

نستنتج أن العدالة التوزيعية من خلال سياسة التوزيع وإعادة التوزيع الدخل تساهم في عملية الاستقرار الاجتماعي ولكن يتحقق ذلك إذا كانت الإرادة السياسية لديها نية في تحقيق العدل الاجتماعي من خلال دعم نظم التعليم وسياسة الرفاهية الاجتماعية وذلك على حساب طبيعة الدول والنظم السياسية المختلفة، فنجد في الأنظمة السياسية الديمقراطية أن الإرادة السياسية تساهم بجدية في تحقيق العدالة التوزيعية في الدخل والثروة وتحقيق الارتقاء والمكانة الاجتماعية بين شرائح المجتمع.

بينما الأنظمة السياسية غير الديمقراطية فإن سياسة التوزيع وإعادة التوزيع نجد عكس ذلك فنجد غياب الجدية في الإرادة السياسية ورداءة الأداء الوظيفي للنظام السياسي فذلك راجع لطبيعة وخصوصية هذه الأنظمة وأيضا أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم نظرا لغياب العقد الاجتماعي.

إلا أن الديمقراطية الحقيقية هي تلك الديمقراطية التي تقوم على الإرادة السياسية الحقيقية والمنتخبة انتخابا حقيقيا قائم على المشاركة السياسية الحقيقية بعيدا على التزوير

[1] -نور دين دخان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:34-36.

والانقلاب على الشرعية السياسية كما حصل في مصر انقلاب على نظام "محمد مرسي "والجزائر في الانتخابات الرئاسية نظرا لغياب الرئيس بسبب المرض على الساحة السياسية مما أوضح وبين على الانقلاب على الشرعية الدستورية والسياسية على السواء.

المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عملية تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر.

تتمثل استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عملية تحقيق السلم الاجتماعي من خلال رفع معدل النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل وضمان الاستقرار الاجتماعي كمؤشرات على الاقل تطمئن جليا المواطن في الحفاظ على السلم الاجتماعي ومن ناحية أخري لابد من وجود سياسات التعليم ناجعة من أجل التنمية وأفاقها للتغيير الاجتماعي والسياسي الايجابي في مجتمع مستقر وأمن من شتي أبعاده، ومن ناحية أخري يجب أن تكون رؤية استراتيجية لمتطلبات التنمية الصحية المستدامة والاستراتيجية للتمويل السكني ما لها من دور فاعلي في تغيير الوضع الراهن والحفاظ على السلم الاجتماعي، بخصوصية الديمومة والدينامية، ومن ناحية أخري ما للاستراتيجيات مكافحة الفقر والبطالة من خلال سياسات الدعم الحكومي والبرامج التنموية من تقليل انعكاسات هذه الظواهر السلبية على المجتمع وما لها من تراكمات على مختلف الظواهر الاخرى كالجريمة والخيانة والقتل والعنف ....الخ من أثر على السلم الاجتماعي في الوطن العربي عامة والجزائر على وجه الخصوص.

هذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على سياسة الدعم ربما كان لديها أداء على عملية التغيير والحفاظ على السلم الاجتماعي في الجزائر.

كما لا يسعنا ألا ننسى استراتيجية التنمية السياسية والتي تعتبر كمتغير وسيط بين أية ألية فهي تتوسط جميع الأليات بمعني وجود ارادة سياسية حقيقية معبرة عن الارادة الشعبية من اجل تحقيق جميع طموحات وأهداف المواطنين والحفاظ على السلم الاجتماعي لكي يعيشوا في بيئة أمنة مطمئنة بعيدة عن الخوف والجوع والفقر والبطالة وأزمة التوزيع تتضح في ذلك جليا حول وضوح الأولويات، وضوح الأهداف، وضوح السياسات، وضوح البرامج وتطبيقها ديمقراطيا من أجل رفع مستوي الأداء الاجتماعي والفاعلية الاقتصادية والسياسية فهذا بمثابة الحافز.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والاضطرابات الاجتماعية.

أولا: النمو الاقتصادي.

إذا كانت الطاقة عاملا ضروريا لحياة الإنسان، فهي تستخدم في نفس الوقت كمؤشر ومقياس للتطور الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، خاصة ما يتعلق باستهلاك الطاقات الحديثة، لكن الناس ليسوا كلهم متساوين فيما يحصلون عليه من الطاقة، ففجوة التفاوت في استهلاكها بين سكان الريف والحضر وبين الأغنياء والفقراء كبيرة وتزداد اتساعا. فالفرد في أفريقيا يستهلك 2.8 مرات أقل من متوسط الاستهلاك العالمي ومن 7 إلى 14 مرة أقل من الفرد الأوربي[1].

كما أن هناك أكثر من 2 مليار من البشر في العالم لا يحصلون على الطاقة التي تلبي حاجاتهم من التنمية الاقتصادية وتوفر لهم خدمات الرفاهية.

يرتبط نمو استهلاك الطاقة بالنمو الاقتصادي، فكلما زاد استهلاك دولة من الطاقة، دل ذلك على نموها الاقتصادي والاجتماعي، غير أن استهلاك الطاقة ليس دائما دالة النمو الاقتصادي، لأن الزيادة في استهلاكها مرتبط أيضا بالنمو الديمغرافي المتزايد. فمشكلة الطاقة لدى الدول المتقدمة مرتبطة بالزيادة في الرفاهية، وتطرح من زاوية تختلف عنها لدى الدول المتخلفة التي تعاني من نمو سكاني متزايد، ومن هنا قد تأتي بعض الصعوبة في تقدير العلاقة بين هذين المتغيرين: ارتباط مؤشر معدل استهلاك الطاقة بمعدل نمو الدخل القومي لدى مختلف الدول.

كما يلاحظ أيضا أن متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تؤدي في مراحلها الأولى إلى الزيادة السريعة في استهلاك الطاقة وذلك بسبب إقامة صناعات متعددة وحركة التعمير وإنشاء المدن وارتفاع الدخول مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الطاقة، ولكن مع التطور الاقتصادي والاجتماعي يزداد الإقبال على السلع والخدمات التي لا يتطلب إنتاجها سوى

[1] - J. P. FAVENNC et J. B. DUBREUIL, **Quelle énergie pour l'Afrique**, in: Revue Medenergie, N ،16 °Juillet 2005, p. 66.

مستويات قليلة من الطاقة وهذا يعكس في النهاية علاقة متغيرة وليس علاقة خطية ثابتة بين نمو استهلاك الطاقة ونمو الناتج المحلي.[1]

في الجزائر النفط يحتل مكانة هامة في التنمية الاقتصادية وقد سمحت الزيادة في عائدات النفط عن الزيادة في حجم الانتاج وأسعار الطاقة بارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4% متوسط سنوي بين 2001 و2007 مع افتراضات معدل النمو الاقتصادي 3 % ومعدل النمو السكاني 1,6 سنويا للفترة 2007-2030.

إن معدل النمو في الطلب على الطاقة سيتراوح ما بين 2,8 % و4,3 % سنويا الطلب على الطاقة الأولية في الجزائر ستصل الى 61,5 مليون طن مكافئ في 2020 الي 91,54 مليون طن من النفط مكافئ في 2030 عند السيناريو المنخفض.[2]

الاقتصاد الجزائري يكاد يعود كليا لعائدات الريع الطاقوي الذي كان يمثل في 2008 ،50 % من الناتج المحلي الاجمالي PIB و75% من الضرائب وأكثر من 98% من الصادرات فالنمو الاقتصادي في البلد منذ 2001 استقر على الطلب العام فهو تابع بصفة أساسية لعائدات النفطية فالنفط والغاو هما مصدران طبيعيان غير متجددين وفي هذا الوقت السريع فإن احتياطات النفط والغاز الموجودة لا تكفي لتلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية ككل.[3] فتحليل سيناريوهات الطاقوية تضع اكتشاف حول التحديات الطاقوية الوطنية لمواجهة جميع المخاطر الداخلية والخارجية (سعر المؤشرprix de baril ، النمو الاقتصادي، النمو السكاني، وحماية البيئة)[4] من أجل التغيير والحفاظ على السلم الاجتماعي في الجزائر.

إن مستقبل الطاقة في الجزائر في عام 2030 يمكن استعلامه من خلال السيناريو الحالي لاستهلاك الطاقة الذي يمكنه تصوير التطور الحالي لاستهلاك الطاقة على المدى الطويل ويستند ما في هذا السيناريو الحالي والأساسي إلى عدد من الافتراضات المتعلقة بالجانب الديمغرافي والاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي السكان، العمل، والأسر) وعلى السياسات

[1] -حسين عبد الله، البترول العربي، **دراسات اقتصادية سياسية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2003ص :135.

[2] -Souhila cherfi, **lavenir énergétique de l'Algérie** :Quelles seraient les perspective de consommation de production d'exportation du petrole et du gaz en Algérie à l' horizon 2020 -2030 , recherche économique et managiriales,N°7-juin2010,pp :14-15.

[3]- Souhila cherfi, **op.cit**. : 15.

[4]-**Ibid**, p : 16.

والتدابير المتعلقة باقتصاد الطاقة وحماية البيئة وتحديد الإجراءات اللازم تطبيقها بحيث يسمح بوضع أحسن سيناريو مستقبلي للجزائر.[1]

الارتباط المطلق للاقتصاد الجزائري ومؤشرات تطوره بالعوائد الطاقوية التي تخضع لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، يجعل العمل على تثمين هذه العوائد ومحاولة تكريسها في دعم التحول نحو بناء اقتصاد مستدام عنوانا للسياسة والرؤية المستقبلية في الجزائر، وفيما يلي أهم مؤشرات ارتباط الاقتصاد الجزائري بالعوائد الطاقوية يمثل قطاع المحروقات في الجزائر نسبة هامة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا ما يفسر دوره المحوري في تحديد معدل النمو الاقتصادي، ويمكن توضيح تطور نسبة قطاع المحروقات من إجمالي الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية وفق معطيات الجدول الموالي:

[1] -Lyes berrached,**étude prospective de la demande d'énergie ,finale pour l'Algérie à - l'horizon2030**,mémoire de magister, université M'hamed Bouguara,boumerdes,faculté des sciences de l'ingénieur ,2010,2011,p :04 .

الجدول رقم 13: توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية خلال الفترة 2005-2010.

الوحدة: ملايير الدينارات.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2005
اجمالي الناتج الداخلي الخام	7662.0	8514.8	9366.6	11090.0	10034.3	12049.4	7662.0
قطاع المحروقات	3352.9	3882.2	4089.3	4997.6	3109.1	4180	3352.9
نسبة قطاع المحروقات من اجمالي الناتج الداخلي الخام %	44.3	45.6	43.7	45.0	31.0	34.7	44.3
قطاعات اخري	3715.1	4141.0	4744.8	5438.5	6209.4	7129.9	3715.1
نسبة مساهمة القطاعات الاخرى من اجمالي الناتج الداخلي الخام %	49,2	48,6	50,60	49,1	61,9	59,2	49,2
حقوق ورسوم على الواردات	494,0	491,5	532,5	653,9	715,8	739,1	494,0
نسبة مساهمة حقوق ورسوم على الواردات في الناتج الداخلي الخام %	6,5	5,8	5,7	5,9	7,1	6,1	6,5

المصدر: **بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية**، ديسمبر 2011، ص:26

لضمان الاتساق في السياسات على المستوي الكلي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والمنافع المشتركة وتدعو الحالة الى اعتماد سياسات ذات قاعدة عريضة تأخذ بعين الاعتبار أثارها الاجتماعية، ويجب أن يضع صناع السياسات باعتبارهم ليس فقط المفاعيل النظرية لتغيير كل سياسة من السياسات بل وأيضا جميع المفاعيل المركبة السياسات المالية والنقدية والضريبية والصناعية والتجارية والاستثمارية وذات الصلة بتنمية القطاع الخاص فيجب

اعتماد سياسات لا ترمى فحسب الى تحقيق أسرع معدل ممكن للنمو الاقتصادي بل وأيضا إلى مراعاة نوعية النمو.[1]

يجب أن يراعي التحول إلى نموذج بقيادة القطاع الخاص دور القطاع العام نظرا لأهمية أوجه التآزر بين القطاعين، فاستكشاف أوجه التكافل بينهما من خلال توازن وشراكة صحيحين يزيد الانتاج والرفاه العام وفي حال اعتماد الخصخصة، يجب تحقيق المنافع للاقتصاد ككل.

يجب تنظيم الأسواق المالية من أجل تفادي فقاعة أسعار الأصول التي تؤثر سلبا على صناديق التأمينات الاجتماعية في حالات المحن وتزيد من اسعار الوحدات السكنية، كما يجب أن يستهدف دعم الجهات الانتاج مجالات ذات العائدات الاجتماعية الافضل، وبشكل عام لا يجب تعزيز الأسواق على أسس أيدولوجية بل على أساس العدالة الاجتماعية، والنمو الاقتصادي.

بالتالي تساهم هذه البيئة في تفادي الأنشطة الريعية التي تعود بالفائدة أصلا على فئة محدودة من المجتمع كما تشجع تحقيق الربح من خلال الارتقاء بالإنتاجية، في ظل المنافسة العادلة والشفافية وحرية الدخول الي مختلف القطاعات الاقتصادية.[2]

ثانيا: الاستقرار الاجتماعي والاضطرابات الاجتماعية.

لقد ساهمت الوضعية الاجتماعية طيلة فترة الإصلاح وبعدها وإلى اليوم في تكريس الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي، بسبب الحرمان الاجتماعي فهذه مؤشرات تعبر عن مدى وجود سلم اجتماعي في الجزائر الذي بات ظاهرا للعيان والإحساس بالبؤس والذل من خلال أساليب التوزيع والمساعدة المقررة في إطار الشبكة الاجتماعية، فضلا عن سوء الأحوال والتوقع حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية في الجزائر، فمعظم العاملون باتوا خائفين على مناصب عملهم وساد نوع من عدم اليقين بشأن مناصب عملهم ومداخيلهم، فأصبحت الفئة العظمى غير متيقنة من الاستمرار في مناصب عملها بين اليوم والغد، وكذا توقع انقطاع مداخيلهم وعدم انتظامها، وقد زاد من حدة الوضع تحويل عقود

[1] - تقرير منظمة العمل الدولية، **نظرة جديدة الي النمو الاقتصادي، نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة**، ط1، 2012، ص:26.
[2] - **المرجع نفسه**، ص :26.

العمل من عقود الاستخدام الدائم إلى عقود العمالة التعاقدية، وقد تجل بوضوح عدم الاستقرار والاضطراب الاجتماعيين في الإضرابات والتظاهرات المناهضة للإصلاحات الاقتصادية والمناداة بضرورة عدم تحمل تكلفة الإصلاحات ودفع فاتورة المديونية، ففي عام 1990 بلغ عدد الإضرابات 2023 إضرابا وتم تنظيم إضرابا عاما لمدة يومين سنة 1991.[1]

لعل ما يبرز حدة الانعكاسات الاجتماعية السلبية على المجتمع الجزائري هو الاعتراف الضمني لخبراء الصندوق والبنك الدوليين، من خلال إقرارهما لشبكات الضمان الاجتماعي ضمن برامج التكييف الهيكلي بغية القليل من حدة هذه الآثار على الفقراء، وذلك بتشكيل شبكات الضمان الاجتماعي والعمل على إصلاحها باستمرار بما يخدم مصلحة الطبقات المتضررة وذلك من خلال إنشاء:

- برنامج الأشغال العامة ليحل محل الدعم العام.
- نظام التأمين ضد البطالة لتسهيل إعادة هيكلة القطاع الصناعي.

فأجرة العامل غير كافية لتغطية حاجاته الغذائية لتمكينه من تجديد قوة عمله، مما انعكس على صحة الفرد ذاته سوء التغذية.[2]

فيما يخص الاضطرابات الاجتماعية في الجزائر عرفت الجزائر ما بين 2011 و2014 عدة انفجارات اجتماعية هذا ما أثر على السلم الاجتماعي ففي دراسة أجرتها مجلة "ذي الأيكونومست"28 /12/ 2013 صنفت الجزائر في خانة "خطر مرتفع". وتوقعت أن تشهد اضطرابات اجتماعية عام 2014، بسبب عجز الحكومة عن التجاوب مع مطالب المواطنين من ذوي الفئات الهشة، تخص بالدرجة الأولى السكن والشغل والزيادة في الأجور ويوجد في الخانة نفسها وهي الخانة ما قبل الأخيرة ضمن خمس درجات كل من المغرب وإسبانيا. ورأت الدراسة أن أسباب الاضطرابات، خصوصا في العالم العربي، منها الجزائر هي أسباب سياسية في حين ستكون أسباب الاضطرابات في الدول الأوروبية اقتصادية. وجاءت الجزائر حسب تصنيف "ذي إكونوميست" في الخانة ما قبل الأخيرة، وهي الخانة المجدولة ضمن صنف

[1] - SAID CHIKHI "،AJUSTEMENT STRUCTUREL CONFIGURATION SOCIALE ET PRECARISATION DES CONDITIONS D'EXISTENCE EN ALGERIE، CREAD ALGER، aout 1991.p.23.

[2] - فطيمة حفيظ، **الاصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي** (الجزائر، تونس، المغرب) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر – باتنة 2010-2011، ص:162.

"خطر عال"، والتي تشير إلى احتمال اندلاع احتجاجات واضطرابات اجتماعية خلال عام 2014 بنسبة مرتفعة وهي الخانة نفسها التي صنف فيها كل من المغرب وإسبانيا وباكستان وأوكرانيا وهايتي والبرازيل والبيرو وغيرها.[1]

تضيف "ذي إكونوميست" بخصوص تنصيف الجزائر وبعض الدول العربية في خانة "الخطر المرتفع" أن سبب الاضطرابات التي من المحتمل أن تشهدها سنة 2014، ستكون مرتبطة بالنظم السياسية، في حين إن سبب الاضطرابات والاحتجاجات في دول أخرى، وخاصة في أوروبا، تكون بسبب دواع اقتصادية.[2]وعليه نستنتج أن دواع مشكلة السلم الاجتماعي في الجزائر مرتبطة بالنظام السياسي فهي مشكلة سياسية بالدرجة الأولي فلابد أن هناك إرادة سياسية لحل المشكلة.

دائما نلاحظ في شتي المراحل الانتقالية أنها تسفر عن خاسرين ورابحين مع تزايد الفروقات خلال مراحل الانطلاقة الاقتصادية وفترات النمو الاقتصادي السريع ويجب الاعتراف بهذه الحقيقة لا للاذعان لها، وبدلا من ذلك يجب تعترف الحكومات بهذا الواقع وتعتمد سياسات التصدي له ثم يجب أن تعمل على الانتقال بالاقتصاد نحو عدالة أكبر إلى ذلك يمكن الحوار الاجتماعي أن يلعب دورا مهما في تحديد التوازن الاجتماعي الصحيح من حيث أنظمة حماية الاستخدام وضمان مستوى مقبول اجتماعيا من الأجور في المقابل، قد يؤدي الاستقرار في منظومة العلاقات الاجتماعية والعمالية بدوره الى نتائج متوقعة وبالتالي يشجع الاستثمارات فضلا عن الاسهام في ضمان العدالة الاجتماعية من خلال المساهمة في توزيع منافع النمو الاقتصادي بعدالة أكبر.[3]

[1] - نوارة باشوش،" **تكهنات بوقوع احتجاجات بالجزائر في 2014**، في دراسة أجرتها مجلة الايكونومست البريطانية28 .12 .2013 "علي الموقع الالكتروني:

-http://www.echoroukonline.com/ara/articles/189766.html

[2] - **المرجع نفسه.**

[3] - تقرير منظمة العمل الدولية، **مرجع سبق ذكره**، ص:26.

المطلب الثاني: سياسات التعليم من أجل التنمية وآفاقها.

أولا: سياسات التعليم من اجل التنمية:

يعد التعليم في الدول النامية من أهم العوامل المؤثرة في التنمية ولذا فهو يتطلب أن تتبنى الحكومات في هذه الدول سياسة قومية تعترف بأن التعليم مطلب حيوي وأساسي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

وتقوم سياسة التعليم من أجل التنمية على مجموعة العناصر التالية:

أ- أن أي سياسة للتعليم من اجل التنمية لابد وان تعترف بان التعليم لابد وأن يكون جزء من خطة التنمية الشاملة.

ب- أن أي سياسة للتعليم من اجل التنمية يجب أن تكون على أسس علمية مخططة حتى يساعد على تحقيق ونشر الفرص الاقتصادية والعائد لكل جماعات المجتمع.

ج- أن استراتيجية الاستثمار يجب أن تأخذ في حسبانها مطالب القوى البشرية داخل البلاد ومستويات التعليم القادر على إشباع هذه المطالب وقوة المستويات المختلفة للنظام التعليمي في علاقته بالإسهام في التنمية الاقتصادية والقوة النسبية للطلبة وغيرها من العوامل الأخرى التي تؤثر على العائد من الاستثمار في التعليم.

د- أن السياسة يجب أن تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية في التعليم والتي تسهم في التنمية الاقتصادية وتهيئ لها مكانا في التخطيط التعليمي.

وبناء على ذلك تكون الوظائف الأساسية للمؤسسة التعليمية هي:

- البحث العلمي حيث يعتبر أحد الوظائف التقليدية للمؤسسة التعليمية.
- اكتشاف وتنمية المواهب زيادة قدرات الناس على التكيف مع ظروف العمل والوظائف المختلفة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية.
- مواجهة الحاجات المستقبلية لأولئك الذين يتمتعون بقدر عال من المهارة والمعرفة وتهدف المؤسسة التعليمية أن تكون عاملا من عوامل التغير الاجتماعي في المجتمع المحلي.[1]

[1] محمد عبد الفتاح محمد، **الاسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص ص:243-244.

إن النظام التربوي كقطاع من النظام الاجتماعي العام يجب أن تتبع التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع هذا إذا أردنا الحفاظ على توازن وترابط كل عناصر ومكونات المجتمع، لأن التخطيط للتربية والتعليم لا يتم في فراغ بل في محيط اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي وتحت حاجيات وتحديات عوامل كثيرة ومتداخلة الأمر الذي يستلزم التكامل بين التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية وفق مشاريع اجتماعية واقتصادية شاملة وهادفة.

إن المؤسسات التعليمية مكلفة بإنتاج يد عاملة ماهرة ومدربة تساهم في إنماء الثروة البشرية بأي شكل من الأشكال وهي المسؤولة عن النمو العام للمجتمع. فالتخطيط للتعليم إذن يكمن في ربط تطور النظام التربوي العام بأهداف المجتمع وتطلعاته المستقبلية كما ينحصر دوره في جعل عامل التعليم أكثر فعالية ونجاعة وذلك بملائمة أهداف التعليم لمتطلبات المجتمع.

لقد برزت العلاقة بين التعليم والتنمية منذ زمن بعيد وهذا ما أكدته وتؤكده الكثير من الوقائع والشواهد نظرا لأهمية التعليم في إحداث الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتهيئة الظروف المناسبة لذلك كما تشير الكثير من الدراسات والأبحاث المتعلقة باستراتيجية التنمية وعلاقتها بالتعليم التي بدأت تظهر بوضوح في السنوات الأخيرة إلى التساؤل عن أهمية ما يسهم به هذا الميدان) التربية والتعليم (في التنمية فقد كانت فترة الستينات والسبعينات من هذا القرن فترة العصر الذهبي للتخطيط ، إذ أصبح التخطيط يمثل اتجاها علميا حديثا أخذت به الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وعم استخدامه كوسيلة فعالة بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها التعليم. فقد شهد التعليم في الدول النامية عامة والعربية خاصة نموا لم يسبق له مثيل سواء من حيث حجم التعليم أو الميزانية المخصصة له. واهتمام هذه الدول بالتعليم في هذه المرحلة بالذات يعود إلى تحررها من الاستعمار ورغبتها في بناء دولها وتحقيق تقدمها والخروج من دائرة التخلف.[1]

[1] - غربي صباح، **دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي**، دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الادارية في جامعة محمد خيضر ببسكرة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص: تنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص:156.

ثانيا: سياسات التعليم من اجل التنمية لضمان الاستقرار الاجتماعي في الجزائر:

إن حاجة الدولة الجزائرية إلى الإطارات التقنية والإدارية أصبحت ذات أهمية متزايدة مع تطور متطلبات العالم الحديث. وإذا كانت التربية من أهم العوامل الحضارية لتنمية القدرات والخبرات الإنسانية فإن السياسة التربوية تقتضي أن تتخذ التربية من إعداد هذه الإطارات أحد أهدافها الرئيسية يزيد العملية التربوية والتعليمية ارتباطا بالواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.

إذا كان الاستعمار قد منع كل محاولات الإصلاح الرامية إلى تحقيق استقلالية اقتصادية وثقافية في البلاد المستعمرة فهذا حتى تبقى تابعة له اقتصاديا وثقافيا وسياسيا لهذا كان هدف الاستعمار دائما هو تحقيق التقدم والازدهار على حساب تأخر وتخلف الشعوب التي يستعمرها وما أن بدأت هذه الشعوب تستعيد حريتها واستقلالها حتى بدأت تشعر بالحاجة إلى بناء اقتصاد قوي وارساء قواعد لبناء تكنولوجيا متطورة. هذا ما جعل البلدان العربية الإسلامية تهتم بالتربية التقنية حسب أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وامكاناتها المادية والبشرية خاصة وأن الازدهار الاقتصادي والتقدم التقني والتكنولوجي في هذه الظروف العالمية أصبح ضرورة تتوقف عليها حياة الأمم والشعوب التي (تريد أن تحافظ على بقائها بين الأمم المتقدمة).[1]

إن أغلب النظم التربوية السائدة في القطار العربية أعجز ما تكون مواكبة هذه التطورات السريعة التي حدثت على مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وما أن انتبهت الحكومات غلى هذا التفاوت حتى وجدت نفسها أمام تحديات كبرى أهمها إصلاح المنظومة التربوية حتى تكون في مستوى طموحات هذه الكفاءات في مختلف التخصصات.

لعل من أسباب تخلف النظم التربوية في البلدان العربية هو أن العناية كانت منصبة على الزراعة والصناعة والتجارة دون العناية بقطاع التربية والتعليم بل اعتبرته بعض البلدان ميدانا سلبيا يمثل عالة على الاقتصاد (قطاع مستهلك وغير منتج) وهذا خطأ كبير ارتكب في حق التربية والتعليم.[2]

[1]-غول لخضر، **التعليم والتنمية في البلدان النامية**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 28، قسنطينة، 2007، ص:231.
[2] - غربي صباح، **مرجع سبق ذكره**، ص:159.

الواقع هو أن أي استثمار اقتصادي أساسه الإنسان وعليه فالتربية لا تعد استثمار اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا فحسب بل هي استثمار حضاري لابد منه. لذا فإن الاهتمام المتزايد اليوم بميدان التربية والتعليم والسعي إلى إصلاحه يبشر بالخير والدليل على ذلك وجود اهتمام بتكوين وإعداد إطارات فنية وكفاءات عالية كهدف من أهداف التربية. لكن هذه العملية ليست سهلة بل تتطلب وعيا وعملا جديا متواصلا وفعالية لأن الإطار المطلوب اليوم ينبغي أن يكون في مستوى التطورات التي يشهدها العالم المعاصر.

إذا نظرنا إلى سرعة تطور العلوم والتكنولوجيا علمنا مدى صعوبة إعداد الأجيال حيث النوعية المطلوبة والمخرج الوحيد من هذه الصعوبات هو أن تبنى العمليات التربوية على الخبرة والمهارة وإفساح المجال للاكتشاف والابتكار وتشجيع المواهب ورعايتها منذ الصغر.

إن وتيرة التغيير الحالي في الجزائر يستدعي إعادة النظر في قضايا التربية والغايات المرجوة منها خاصة وأن الاستراتيجية التعليمية التي ورثتها الجزائر منذ الاستقلال سادها نوع من عدم الاستقرار والوهن وهذا ما يستدعي تقييما جادا لمعرفة فيما إذا كانت سياستنا التربوية تستجيب لمتطلبات التنمية.

حتى تكون المدرسة في مستوى الأحداث يجدر بنا أن نكيف برامجها ومناهجها وأساليبها وهياكلها البشرية مع تفاعلات المحيط الاجتماعي ومتطلبات التنمية وأن تساير التطور الحاصل من حولها خاصة وأن الجزائر تعرضت لهزات بدلت حياتها تبديلا يكاد يكون جذريا يتطلب نظاما تربويا جديدا ملائما يستمد قوته من المقومات الأساسية للأمة ويستقي من ينابيع الحضارة العربية الإسلامية ما يرتبه ويدعمه ويجعله مقوما أساسيا للتطور والازدهار لتحقيق الاستقرار.[1]

المطلب الثالث: استراتيجية التنمية الصحية المستدامة والتمويل السكني في الجزائر

أولا: متطلبات التنمية الصحية المستدامة في الجزائر.

[1] غربي صباح، **المرجع نفسه**، ص ص:159-160.

إن لكل سياسة عامة مبادئ وأهداف معينة، وعملية إصلاح المنظومة الصحية في الجزائر هي سياسة عمومية وطنية، اتخذها السلطات العمومية في سبيل تحسين وتطوير قطاع الصحة وتقريب هياكله ومؤسساته الصحية من المواطن الجزائري، بهدف التكفل بالصحة العامة للسكان من خلال اتخاذ مبدأ الوقاية خير من العلاج، وهذا المبدأ ارتكزت عليه جل عمليات الإصلاح التي قامت بها السلطات العمومية منذ استرجاع السيادة الوطنية.

باسترجاع الأمن إلى حدٍ كبير بعد -ولقد تميزت العشرية الأخيرة في الجزائر سنوات من الفوضى والأعمال التخريبية التي طالت حتى الصيدليات والتي يمكن وصفها بمجموعة من السلوك التي تهدد توازن النظام ككل، وتبنت خلالها السلطات العمومية عملية إصلاح شاملة مست جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك بهدف الوصول إلى التنمية الوطنية المستدامة وتوفير وسط معيشي لائق للمواطن الجزائري.

من بين هذه الإصلاحات، إصلاح النظام الصحي الذي بات من الضروري تصحيح مساره الذي حاد عن أهدافه الحقيقية في توفير خدمات صحية جيدة يتطلع لها كل مواطن جزائري، وعليه28 ماي 1998 م بقصر الأمم -27- فقد جاءت في هذا الإطار الجلسات الوطنية التي انعقدت أيام 26 كإشارة إلى ضرورة تكييف المنظومة الصحية مع « ميثاق الصحة » بالجزائر العاصمة و التي تم فيها وضع التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي تعرفها البلاد، ويهدف هذا الميثاق إلى تحديد المبادئ الرئيسية والأولويات التي ينبغي أن تميز السياسة الوطنية للصحة بما في ذلك البعد التنظيمي والتمويلي لعملية الإصلاح.[1] أقرت وزارة الصحة الجزائرية تخصيص 23,4 مليار دولار لمشروعات الرعاية الصحية حتى سنة 2025، حيث تسعى إلى تأسيس وتطوير 700 مؤسسة صحية خلال السنوات الأربع القادمة، والعمل عمى سد العجز في عدد الأسرة، الذي تعاني منو معظم الولايات الجنوبية وذلك من خلال افتتاح عدد من المؤسسات الصحية مع بداية 2013، والتي تم تأسيسيا وتطويريا مؤخرا، وتتضمن 90 مستشفى عمومي، و8 مؤسسة صحية متخصصة في طب العيون اولحروق مرضى السرطان والكلي.

[1] - خروبي بزارة عمر،" **إصلاح المنظومة الصحية في الجزائر (1999-2009)**، دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية الاخوة خليف بالشلف "مذكرة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم السياسية والاعلام، تخصص، رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص:07

كما تخطط لإنشاء عيادات متعددة الخدمات في القرى والأرياف، إضافة إلى 200 عيادة متنقلة للبدو الرحل في الصحراء والمناطق الجبلية.

كما تسعى في ذات الخطة التنموية 2011–2016 إلى تطوير بعض المستشفيات وانشاء المؤسسات الاستشفائية الجامعية والعمل عمى توزيعيا عبر مختلف الولايات، وتحسين نوعية الخدمات الصحية المقدمة لمرضى، من خلال إنشاء مستشفيين جامعيين في كل من ولايتي ورقمة وبشا، ووصل العمل فيها بنسبة 50 % حتى الآن، ومن المتوقع البدء في إنشاء مستشفى ثالث بولاية الأغواط في غضون الأشير القميمة المقبلة، كما تدرس وزارة الصحة مشروع إنشاء أكاديمية للطب بشراكة فرنسية، تسعى لمدفع بالبحوث العلمية في قطاع الصحة.

تسعى الجزائر إلى مضاعفة عدد المراكز الطبية في ولايات الجنوب، حيث خصصت 100 مليار دينار لإنجاز نحو 300 عيادة متخصصة و250 هيكل صحي، وتخصيص 21 مليار دينار للتكفل بالمصابين بالسرطان خلال العام الجاري.[1]

في مجال الصحة ترى السلطات الجزائرية أن الرفع من التنمية الصحية الوطنية يتطلب الاعتماد على الآليات التالية:

- مضاعفة الهياكل الصحية وترميمها وتأهيل الإمكانات التقنية وفتح الاستثمار الاستشفائي في وجه القطاع الخاص الجزائري والأجنبي.
- التعيين المتوازن للأطباء الأخصائيين خاصة في مناطق الجنوب والهضاب العليا وتطوير التكوين وتدعيم التأطير؛ التكفل بالانتقال الوبائي الذي يعرفه المجتمع الجزائري من خلال 26 برنامج وقاية و8 برامج علاج و4 برامج دعم بتكلفة إجمالية قدرها 92 مليار دج.
- إعداد خارطة صحية جديدة تساعد على ترشيد التغطية الصحية من حيث الوقاية.
- إصلاح منظومة تسيير الأدوية من خلال إنشاء الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية وترقية الأدوية الجنيسة ومحاربة الأدوية المزيفة.

[1]- خامت سعدية، عجو نورة، **تقييم جودة الخدمات في المؤسسات الصحية العمومية في الجزائر**، دراسة حالة علي المؤسسة الاستشفائية العمومية بالأخضرية، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، –البويرة ،2011-2012، ص ص:115-116.

إن جودة الرعاية الصحية تتأثر كذلك بالعوامل البيئية المختلفة، لذا يتطلب الأمر مساهمة العديد من الأطراف ذات العلاقة في ضمان حماية البيئة من اجل تخفيض معدل تعرض السكان للعوامل البيئية التي تؤثر سلبا على الصحة.[1]

من جانب آخر ينبغي أن تحتل الصحة مكانة في برامج العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فالصحة الجيدة تعزز التنمية الاجتماعية والانتاجية والاقتصادية، وتساهم في الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة، ويتطلب ذلك.

- وضع سياسة صحية وطنية واضحة.
- ايجاد نظام وطني للرعاية الصحية.
- تعزيز دور القطاع العام والمستشفيات الحكومية، واعطاء الاهمية للقطاع الخاص باعتباره سندا لجهود الدولة في مجال الصحي.
- السعي لإشراك فئات المجتمع المختلفة في عمليات تخطيط وتنفيذ وتقييم النشاطات الصحية.
- تمويل البحوث الصحية الاستراتيجية، التي تركز على المنتجات الصحية والتي تشتد الحاجة اليها أكثر من سواها، وليس تلك التي تحقق أكبر قدر بالضرورة.
-الاهتمام بالتأطير الصحي في القطاع العمومي، خاصة الاطباء والممرضين ذلك أنهم هم المنفذون ومحركو التنمية الصحية المستدامة.
-ترسيخ مبدأ تعاون القطاعات الأخرى ذات العلاقة بالشأن الصحي –التعليم المياه والصرف الصحي – الاسكان والحياة الحضرية والريفية، الطاقة، الزراعة، والبيئة وغيرها تنفيذ نشاطات وفعاليات التنمية الصحية.[2]

ثانيا: استراتيجية التمويل السكني في الجزائر.

يعتبر السكن من الحاجيات الأساسية للإنسان في أي المجتمع هو الذي يتحقق فيه الاستقرار النفسي والاجتماعي للفرد أو المواطن، لذلك تحرص الجزائر كغيرها من الدول على توفير سكن لائق للمواطن وفي سبيل ذلك اعتمدت الجزائر عدة سياسات اختلفت حسب

[1] - Kaid Tlilane, N, Espace, **Emploi et Environnement** : Cas de l'Algérie, Laboratoire Economie et Développement, Université Abderrahmane Mira, 2005, p : 7.

[2] - بومعراف إلياس، عماري عمار، **من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، ص ص:35-36.

المرحلة التي تمر بها.[1]ومن بين هذه الاستراتيجيات يركز الباحث علي استراتيجية التمويل السكني في الجزائر.

بدأت أفاق السكن في الجزائر تتطور ببطء أمام أخطر أزمة سكن عرفاها البلاد خلال ثلاثين سنة الأخيرة أزمة متولدة في واقع الحال من تداخل جملة من المتغيرات المؤثرة في آن واحد على المجتمع والاقتصاد الوطني وعلى رأسها **النمو الديمغرافي** الذي يعتبر معطي قاعدي تسبب في وتيرة العمران والتمدن، كما أن أثاره الأخرى على التنمية متعددة ومعقدة.

لاسيما على مستوي النفقات الاجتماعية العامة كالسكن والتشغيل فعناصر التقدير الحالية تشير إلى ضرورة انجاز 300ألف مسكن سنويا وذلك للحفاظ على السلم الاجتماعي في حدود مقبولة.

فالتمويل السكني حيث تجمع العديد من الدراسات على انه ساهم بشكل كبير فيما بلغته الأزمة السكنية في الجزائر من تعقيد بسبب غياب المرونة والتخصص في سلوك وتصرف مختلف الهيئات والمؤسسات المالية، وبسبب اقتصار التمويل في كثير من الأحيان على المساعدات الحكومية خاصة الأصناف السكنية الاجتماعية سواء الموجهة منها للبيع أو الموجهة للكراء.

يشكل السكن موضوع للدراسات المعمارية وكذلك موضوع دراسات تندرج في سياق العلوم الإنسانية التي تهدف الي فهم العلاقة الدلالية التي تربط بين التنظيم الفيزيائي والتنظيم الاجتماعي.

كما تدرجه الدراسات السياسية والاقتصادية ضمن المقاربة التي تعتبره من غايات التخطيط التنموي. بل يعتبر ذلك من أهدافه الكبرى.

يعتبر قطاع ديناميكي بإمكانه أن يؤثر في قطاعات اقتصادية أخرى، وان يساهم في صيرورة التنمية من أجل التغيير والحفاظ على السلم الاجتماعي. [2]

يرتكز عملنا في هذا الإطار يبحث عن الكيفية التي يساهم بها الإصلاح المالي الجديد في ترقية الوضع السكني في الجزائر. فيعتبر السكن الحاجة الاجتماعية الأكثر حساسية، والتي

[1] - بوستة إيمان، **قواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال الدعم المالي للأسر**، مجلة المفكر، العدد11، جامعة خيضر –بسكرة، د ذ س ن، ص:382.

[2] -عمران محمد، **استراتيجية التمويل السكني في الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 06، 2011، ص ص:03-04.

تتحول في حالة عدم تلبيتها إلي عامل يحمل إرهاصات انفجار اجتماعي ينطوي فعلا علي مخاطر جمة، والرهان في الجزائر، فيما يتعلق بالسكن جد أساسي لأنه يتعلق بضرورة تخفيض عجز حالي يقدر بـــ:1,2 م وحدة سكنية بالتالي أهم داعي يتمثل في محاولة معرفة القدرات الوطنية ، وعن الشروط والميكانيزمات المرنة للتمويل التي كثر عليها الحديث من خلال النقاش الحالي المتعلق بالإصلاح المالي الجديد، فالهدف الأسمى للاستراتيجية الوطنية في الخروج بالقطاع من منطق التسيير الهجين، أين تختلط فيه الوظيفة الاقتصادية بالوظيفة الاجتماعية الي درجة أصبح معها اليوم من المستحيل التفريق بين الوظيفتين أو حساب تكاليف كل منها الي منطق اقتصادي، يعلق وبصفة شفافة كل التحولات الاجتماعية التي تقوم بها الدولة حسب إمكاناتها لصالح الأسر الأكثر حرمانا.[1]

يعد مشكل السكن من أهم المشاكل التي تواجهها المجتمعات، خاصة المجتمعات الحضرية. فعلى الصعيد الاقتصادي، يمثل السكن في المتوسط نسبة تتراوح بين 60 إلى 70 % من مجموع النشاط الصناعي العمراني، ويشغل في المتوسط عمالة تتراوح ما بين 150000 إلى 170000 عامل (أي يتراوح بين 7 إلى 9 % من الفئة النشطة)، كما يمثل الاستثمار السنوي في إنجاز السكنات نسبة تتراوح بين 6 إلى 8 % من الناتج الوطني الخام وبين 25 إلى 33 % من مجموع الاستثمارات لفترة زمنية معينة[2].

السكن لم يعد ينظر إليه كمجرد خدمة تستنزف خيرات مادية ومالية للمجتمع وفقط، لكن ينبغي أن ينظر إليه على أنه محرك للتنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق خلق فرص عمل مع إمكانية تدريبها وبصفة دورية، وكذلك دافع لرفع من إنتاجية العمل لتساهم بدورها في تنمية الصناعات المحلية في مختلف حاجيات مـــواد البناء.[3]

المسكن هو الخطوة الأولى لتحقيق البناء الأسري أولاّ، ثم سلامة المجتمع واستقراره ثانية، لأنه لا يمكن تصور الأمن والاستقرار الاجتماعي إذا لم تكن هناك علاقة ودية ومبينة على أساس الاحترام المتبادل بين أفراد المجتمع، ولن يتحقق ذلك إلاّ إذا توفرت عدالة اجتماعية

[1] - عمران محمد، **المرجع نفسه**، ص:07.

[2]-Jean peythieu, **Le financement de la construction de logement**, édition sirey, Paris, France, 1991, p : 01.

[3]- Jean Peythieu, **op.cit**., p : 3.

حقيقية في مجال توزيع السكنات بالخصوص لإرضاء الشريحة العريضة من المجتمع، والتي تتطلع لمثل هذه الخدمات الاجتماعية.

المطلب الرابع: استراتيجية مكافحة الفقر والبطالة في الجزائر.

الفقر ظاهرة عالمية ذات أبعاد اقتصادية وامتدادات اجتماعية متعددة، وهي ظاهرة يكاد لا يخلو منها أي مجتمع، مع التفاوت في حجمها والآثار المترتبة عليها، وللفقر وجوه عدة، فبالإضافة للدخل المنخفض تعد الأمية وسوء الأحوال الصحية وعدم المساواة بين الجنسين والتدهور البيئي كلها مظاهر للفقر، وهو ما تضمنته أهداف الألفية.

إذا كانت التنمية البشرية هي عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الناس، وأهم هذه الخيارات هي العيش حياة طويلة في صحة جيدة، والتعلّم، والتمتع بمستوى معيشة لائق، بالإضافة إلى خيارات أخرى كالحرية السياسية وحقوق الإنسان وبيئة صحية، فان الفقر من منظور التنمية البشرية يعني انعدام هذه الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، ولذلك فإن التصدي للفقر أولوية ملحة من أجل التعجيل بالتنمية والحد من انعدام المساواة.[1]

من أوجه أساليب مكافحة الفقر تحسين الصحة والتغذية، حيث أثبتت عدة دراسات أنه توجد علاقة سببية تبادلية بين الصحة والتنمية، فالصحة تؤثر بطريقة مباشرة على النمو من خلال تأثيرها على الإنتاجية حيث أن الصحة الجيدة تعطي الفرد المقدرة على بدل مجهود أكبر خلال نفس وحدة الزمن، والعمل لوقت أطول خلال نفس اليوم، والعيش حياة إنتاجية أطول[2] وعليه فإنه يمكن القول بأنه لا يمكن تحقيق تنمية بشرية في ظل تفشي الفقر والحرمان الاجتماعي، ولذلك يستوجب على أي سياسة تستهدف القضاء على الفقر والبطالة أن تتضمن الإجراءات التالية:

- ✓ تمكين الأفراد من التحكم بقدر أكبر في عيشهم ومواردهم وذلك عن طريق:
  - ضمان الأمن الغذائي
  - وضع سياسات للتشغيل بهدف محاربة البطالة.

[1] -عبد الله عطوي، **السكان والتنمية البشرية**، ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 2004، ص. 144

[2] - عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، دذب ن: الدار الجامعية، 2003، ص. 89

- ضمان فرص الحصول على الأصول اتقاء لحالات الضعف.
- ضمان السكن والتعليم والصحة للجميع.
- بناء شبكات الأمان الاجتماعي.

✓ تعزيز المساواة بين الجنسين لتمكين المرأة وتفجير طاقتها وقدرتها الإبداعية غير المستعملة على نحو كامل.

✓ التعجيل بالنمو المناصر للفقراء: فبدون تحقيق النمو الاقتصادي، فإنه يستحيل تخفيض الفقر وخاصة فقر الدخل، لكن النمو وحده ليس كاف، فلابد للنمو أن يكون مناصرا للفقراء وذلك من خلال:

- يوسع الفرص كأولوية قصوى للسياسة الاقتصادية.
- يخلق بيئة تمكينية للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والنشاط الزراعي.
- يعيد هيكلة نفقات القطاع العام والضرائب لدعم الحد من الفقر وتعزيز الضمان الاجتماعي.

4-ضمان الدولة الفعالة: أي الملتزمة فعلا بالقضاء على الفقر وتوفير بيئة تمكينية تيسر المشاركة السياسية الواسعة للفقراء، وضمان المساءلة والشفافية في الحكم، وتشجيع التدفق الحر للمعلومات، وأن يكون هدف القضاء على الفقر واضحا وراسخا في السياسة الاقتصادية للدولة، بدلا من تكون التدابير المناهضة للفقر مجرد إجراءات مسكنة.[1]

انتهجت الجزائر سياسات متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة ظاهرة الفقر والبطالة، وهذا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فقد كانت تلك السياسات والاستراتيجيات تهدف في مجموعها إلى التأثير على مختلف المتغيرات، التي تحدد درجة تفشي أو عمق الفقر والبطالة، وتشمل سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر كل من السياسات الاقتصادية، والسياسات الاجتماعية، والتي تشمل سياسات الدخول) كما في حالة التحويلات العينية والنقدية(مجموعة السياسات السعرية) كما في حالة السياسات التي تقدم دعما مباشرا للسلع الغذائية(ومجموعة سياسات الأجور وسوق العمل) كما في حالة تحديد أسعار الصرف، أسعار الفائدة، والسياسات الائتمانية والإصلاح الزراعي).

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص. 274 -277.

أولا: السياسات الاقتصادية المتبعة لمكافحة الفقر والبطالة في الجزائر.

يعد تحسين المستوى المعيشي للمواطنين ومكافحة الفقر والبطالة من بين أهم الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية الحالية في الجزائر، كسياسة تنمية المناطق الريفية والفلاحية، وسياسات التشغيل، الإجراءات السكنية، التكوين المهني، وكذلك من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي طبق خلال الفترة 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، والبرنامج الخماسي 2010-2014.*

أخذ هدف محور تحسين ظروف معيشة السكان وتطوير المنشآت الأساسية حصة الأسد من التمويل بمبلغ 1908,5 مليار دج و1703,1مليار دج على التوالي، بنسب 45,5 % و40,5 % وهذا راجع لرغبة الدولة في تحقيق الهدف النهائي وهو القضاء على الفقر، بالإضافة إلى أنه تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، في برنامج التنمية المحلية والبشرية.

الجدول التالي رقم 14: يبين لنا المخصصات المالية لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان.

الوحدة: (مليار دينار)

البيان	المخصصات المالية
السكنات	550
الجامعة	141
التربية الوطنية والتكوين المهني	258.5
الصحة العمومية، للعيادة	95.5
الثقافة، والشباب والرياضة	66.6
إيصال الغاز والكهرباء للمنازل، وتزويد السكان بالماء	192.00
برامج لتنمية البلدية	200
تنمية مناطق الجنوب	100
تنمية مناطق الهضاب	150
أعمال التضامن الوطني	95
عمليات تهيئة الإقليم، وتطوير الإذاعة والتلفزيون	45.4

* - لمزيد المعلومات حول **برامج التنموية لدعم النمو الاقتصادي** أنظر: الملاحق رقم (01-02-03)

المجموع	2923.3 مليار دج

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، على الموقع الإلكتروني:
www.premier Ministere.gov.dz/Arabe/media/pdf,p:04

من أجل تحسين ظروف معيشة السكان تم التركيز على السكنات بتخصيص مبلغ 550 مليار دينار لتطوير وانشاء حوالي 101000 مسكن، ويليه قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني بمبلغ 258.5 مليار دج، من أجل إنشاء المزيد من الهياكل التعليمية من أقسام، ومطاعم، قصد تحسين ظروف التمدرس، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بمبلغ 141 مليار دج من أجل فتح مقاعد وجامعات، وفروع جامعية للطلبة، وهذا بهدف تحسين ظروف التحصيل العلمي على مستوى الجامعة، كما تم الاهتمام بمشاريع التطهير والتزود بمياه الشرب، ومشاريع إيصال الغاز والكهرباء للبيوت، وتأهيل الم ا رفق التربوية والمنشآت الرياضية.

كما تم تخصيص 1703,1 مليار دج من أجل تطوير المنشآت الأساسية بما فيها تحديث خطوط السكك الحديدية، إنشاء مترو الجزائر، و3 مطارات جديدة، وانشاء عدد معتبر من محطات النقل في كثير من الولايات.

بينما نجد أن برنامج دعم التنمية الاقتصادية خصص له مبلغ 337,2 مليار دج، وذلك من أجل دعم مشاريع الفلاحة والصناعة، ترقية الاستثمار، الصيد البحري، السياحة.

أما قطاع الخدمة الوطنية فتم تخصيص له 203,9 مليار دج، وهدف إلى تطوير قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتطوير جهاز العدالة، وقطاع التجارة والمالية.

بلغت قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو 4203 مليار دج أي ما يقارب 55مليار دولار، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، والجدول التالي يبين لنا أهم مخصصات هذه الفترة.[1]

ساعدت هذه البرامج على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والاستمرار في تعزيز الاتجاه الإيجابي للتوازنات الاقتصادية الكلية المالية. لعل من أهم النتائج المحققة: انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 5.58 مليار دولار سنة 2006، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي

[1] -حاجي فطيمة، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر –بسكرة -2013-2014، ص ص:160-161.

إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبته 6.8 % سنة 2003، نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2006 نسبة 12.3 - إلى أكثر من النصف خلال الفترة 1999 أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33 % سنة 2000 و1.64 % سنة 2005.[1]

ثانيا: السياسات الاجتماعية المتبعة لمكافحة الفقر والبطالة في الجزائر

إلى غاية بداية التسعينات كان تدخل الدولة لصالح الفئات الفقيرة يتمثل في آليات دعم أسعار تشكيلة واسعة من السلع مثل المواد الغذائية، وبعض المرافق العمومية (الماء، النقل، السكن) ...الخ وقد أعيد النظر في جهاز الدعم المعمم للأسعار بوضع آليات جديدة، تتمثل في منح التعويضات للدعم المباشر، تعويضات مقابل نشاطات ذات منفعة عامة وتتمثل أهمها في التالي:

1- الشبكة الاجتماعية:

تم تأسيس هذه الشبكة في إطار جهاز دعم الدولة للفئات الاجتماعية المحرومة، حيث تأسست سنة 1994 لصالح الأشخاص عديمي الدخل، وهذا الإجراء كان لتعويض إلغاء الدعم الذي كان موجها سابقا للسلع الغذائية الأساسية، شمل برنامج الشبكة الاجتماعية سنة1992 أربعة أصناف من التعويضات هي:

- تعويض الأجر الواحد الممنوح لكل أجير ذي دخل يساوي أو يقل عن 7000دج، على أن يكون الزوج عديم الدخل.
- التعويض التكميلي للمعاش الذي يساوي أو يقل مبلغ دخلهم عن 7000 دج/شهريا.
- التعويض التكميلي للمنحة العائلية الموزعة على الأطفال العمال الأجراء بمبلغ 60 دج/شهريا عن كل طفل.
- التعويض للفئات الاجتماعية دون دخل الموجه لكل الأشخاص البالغين سن 18 وأكثر دون عمل.

[1] - زوين إيمان، **دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري-قسنطينة-2010-2011، ص:118.

في سنة 1994 تم إدخال تعديلات على التعويضات الثلاث الأولى لتصبح على عاتق المستخدمين، بينما تم استبدال التعويض للفئات الاجتماعية بدون دخل بنوعين من المساهمات وهما:

المنحة الجزافية للتضامن، وكذا التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة، وقد أسندت مهام تسيير الشبكة الاجتماعية لوكالة التنمية الاجتماعية في جانفي 1997، والتي أصبحت تسير سبعة برامج أهمها هي[1]:

✓ برنامج المنحة الجزافية للتضامن:

خصصت هذه المنحة في إطار جهاز دعم الدولة للفئات المحرومة التالية:

- أرباب الأسر أو الأشخاص الذين يعيشون وحدهم وليس لهم دخول.

-الأشخاص المعاقين حركيا وغير القادرين على العمل.

-أرباب الأسر أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم وليس لهم دخل والذين يزيد سنهم عن 60 سنة.

-النساء المسؤولات عن أسرهن واللاتي ليس لديهن دخول مهما كان سنهن.

العائلات الضعيفة الدخل والتي لديها شخص أو مجموعة أشخاص معوقي يزيد عمرهم عن 18 سنة.

تراوحت قيمة هذه المنحة من 900 دج في الشهر سنة 1996 إلى 1000 دج سنة 2001، ووصلت في مارس 2009 إلى3000 دج/شهريا، وقدرت العلاوة المضافة لكل شخص متكفل بـــــ: 120دج/ شهريا.

القاصر والمعوقين أو الذين لديهم مرض مزمن ولديهم أكثر من 18 سنة، بالإضافة إلى مالكي بطاقة الإعاقة وليس لديه أية موارد.[2]

[1] -وكالة التنمية الاجتماعية، **دليل الإجراءات العامة لوكالة التنمية الاجتماعية لسنة 2003**، الجزائر، ص: 4.

[2] - Agence de développement social، Programme d'appu au développement socio-économique، L ocal du Nord Est Algérien :évaluation des besoins en formation de l'Agence de développement social ،département des opérations du projet -D.O.P، référence marché de service 001/ADP/ 06، LOTS N°1. 2009, P7.

✓ برنامج التعويضات للنشاطات ذات المنفعة العامة

يدفع هذا التعويض للأشخاص في سن العمل، والذين ليس لديهم دخل مهني مقابل مشاركتهم في أشغال ذات مصلحة عامة في ورشات البلدية، كما تم تحديد مبلغ التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة سنة 2001بـــ: 3000 دج، لكل مستفيد بعدما كان يقدر بـــ: 2800 دج للفترة من 1995 إلى 2000، ووصل المبلغ إلى 5000دج سنة2011.[1]

✓ **برنامج الأشغال العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة**: تجسد هذا البرنامج ابتداء من سنة 1997 وهو مسير من قبل وكالة التنمية الاجتماعية، يهدف هذا البرنامج إلى الخلق المكثف للشغل في المناطق المحرومة ويشمل:

- إنجاز ورشات صغيرة الحجم في مجالات الصيانة، واصلاح الطرقات، التطهير، التهيئة العمرانية، الزراعية، الغابات، الري، صيانة الأملاك العقارية والحضرية.
- يقارب الأجر المخصص لهؤلاء العمال في الورشات الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- يكمن المبدأ الأساسي للأشغال العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة في التكفل بالأشغال اليدوية البسيطة، التي لا تتطلب لإنجازها تكوينا معينا أو خبرة مسبقة[2]، يتم اختيار المشاريع المؤهلة للتمويل من طرف وكالة التنمية الاجتماعية وفقا لمجموعة من الشروط هي:
  - أن تحقق نتائج إيجابية مقابل تكلفة مخفضة.
  - استعمال مكثف لليد العاملة بحيث تمثل التكاليف الأجرية نسبة 60 % من التكلفة الإجمالية.[3]

✓ الوظائف المأجورة بمبادرة محلية:

منذ سنة 1990تبنت الحكومة برنامجا خاصا للتخفيف من حدة البطالة، وذلك من خلال إنشاء صيغة جديدة لإدماج الشباب في الحياة المهنية، ويهدف هذا البرنامج إلى إنشاء وظائف

---

[1] - **Ibid**, PP: 8-9.

[2]- **Ibid**, P:10 .

[3] -وكالة التنمية الاجتماعية، دليل الإجراءات العامة لوكالة التنمية الاجتماعية لسنة 2003، **مرجع سبق ذكره**، ص 21

شغل مأجورة بمبادرة محلية، لدى المؤسسات أو الإدارات المحلية لمدة تتراوح من 3 إلى 12شهرا، إلا أن هذه الوظائف المنشأة مؤقتة وتتركز في مجملها في القطاع الخدمي.

- ✓ **الأشغال الموسمية بمبادرة محلية**: وضع هذا البرنامج في بداية سنة 1999 وهو مصمم كأداة للخلق المكثف لمناصب الشغل، يهدف هذا البرنامج إلى إدماج المهن للشباب البطال بدون مؤهلات، من خلال أشغال مؤقتة تمكنهم من اكتساب تجربة، والحصول على عمل دائم على مستوى بلدية إقامتهم.

- ✓ **برنامج عقود ما قبل التشغيل:**

ظهر هذا البرنامج ابتداء من سنة 1998، وهو موجه للشباب طالب العمل والمتخرجين من الجامعات، وكذا التقنيين السامين المتخرجين من المعاهد الوطنية للتكوين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19و 35 سنة، ويهدف إلى تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم في سوق العمل، كما أن هؤلاء الشباب المدمجون في هذا البرنامج يكونون في وضعية ما قبل التشغيل لدى مستخدمي القطاع العمومي والخاص، لفترة أولية مدتها12 شهرا قابلة للتجديد لفترة 6 أشهر، وابتداء من أفريل 2004 أصبح العقد سنة، وقابلة للتجديد لمدة سنة في المناصب الإدارية، و 6 أشهر في القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة.[1]

- ✓ **القرض المصغر المسير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:**

وضع الترتيب الخاص بالقرض المصغر سنة 1997، تم تسييره من قبل وكالة التنمية الاجتماعية لعدة سنوات، وقد أعيد النظر في هذا الترتيب عام 2003 والذي أدى إلى إنشاء هيئة متخصصة، وهي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تحتوي هذه الوكالة على 10 فروع جهوية، وهي ممثليات على مستوى الولاية (تنسيقيات) وعلى خلايا مرافقة على مستوى الدائرة، ومن أجل تعزيز نشاط الوكالة قامت الدولة بإنشاء صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر، عن طريق المرسومين التنفيذيين 04-16 و 05-2المؤرخين 22/ 10/ 2004 و03/ 01/ 2005 الذي تضمن ما يلي:

[1] - Agence développement social ،programme d'appu ،**Op.Cit** ،P.9

- تضمن البنوك تعويض 82 % من القروض التي تمنحها للمستفيدين الذين يقدمون مشاريع تتراوح تكلفتها ما بين 100000 دج و 400000 دج [1].
- يوجه القرض المصغر للأشخاص البالغين من العمر 18 سنة وأكثر والذين هم في حالة بطالة، أو في حالة شغل غير ثابت، أو عديمي الدخل وبشكل خاص للمرأة، والأشخاص الذين يرغبون في خلق شغل خاص بهم، كما يوجه القرض المصغر أيضا للأشخاص الذين لهم دخل صغير، وكذا مداخيل غير ثابتة.

وتقترح الوكالة ثلاث مستويات من التمويل هي:

- التمويل الثنائي: مقترض وANGEM: سلفة بدون فائدة ممنوحة للمقترض بعنوان شراء مواد أولية، هذه السلفة تمنح للمشاريع الصغيرة التحويلية حسب دراسة تقنو اقتصادية مبسطة، وبيان المساهمة الشخصية 10 % من التكلفة الإجمالية للمشروع على الأقل، وسلفة الوكالة بنسبة 90 % على الأكثر من التكلفة الإجمالية، والتي لا يمكن أن تفوق 30000 دج، يتم تسديدها على مدى 15 شهر.
- التمويل الثنائي "بنك ومقترض": هذه الصيغة من التمويل تتعلق بالمشاريع التي تتراوح تكلفتها الإجمالية بين 50000 دج و 100000 دج، يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهر (سنة إلى 5 سنوات) وتمويل هذا المشروع مجزأ بين المقترض والبنك، المساهمة الشخصية تكون 5 % على الأقل، والقرض البنكي يكون 95 % على الأكثر، ويرتفع هذا المستوى إلى 97 % إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها، أو إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة على مستوى الجنوب أو الهضاب العليا، والمساهمة الشخصية في هذه الحالة تكون 03 % على الأقل.[2]
- التمويل الثلاثي: " بنك ومقترض وANGEM «: هذا التمويل يتعلق بالمشاريع التي تفوق تكلفتها100000دج وتقل أو تساوي 400000دج، بين المقترض والبنك والوكالة، يتم تسديدها على مدى 12إلى 60 شهر وتتهيكل بالطريقة التالية:
  - مساهمة شخصية 2 % على الأقل.

[1] - رسالة الوكالة، **مجلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**، العدد 22، الجزائر، 2007، ص:02.
[2] - حاجي فطيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:169-170.

- قرض بدون فائدة 02 % على الأكثر.
- قرض بنكي متوسط المدى 92 % على الأكثر.

في حالة ما إذا أنجز المشروع في منطقة خاصة بالجنوب أو الهضاب العليا، أو إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة يكون التمويل على النحو التالي:

- مساهمة شخصية 3 % على الأقل.
- قرض بنكي متوسط المدى 92 % على الأكثر.[1]

2-الصندون الخاص بالتضامن الاجتماعي:

أنشئ هذا الصندوق سنة 0000 وهو يشكل ميكانيزما هاما في محاربة الفقر والبطالة والإقصاء، وهذا بتدخله المتعدد القطاعات، والذي يمكن من إدماج السكان المحرومين في المحيط الاجتماعي، والاقتصادي عن طريق:

- تنمية المناطق المعزولة.
- تحسين الأوضاع المعيشية لسكان المناطق المحرومة، وذلك بالمساهمة في تحسين عملية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية (تمدرس، علاج، ماء صالح للشرب، تطهير).
- التكفل بالسكان المحرومين كالأشخاص المعوقين، المسنين، النساء المنعزلات، الأطفال في وضعية صعبة، الأشخاص ذوو الأمراض المزمنة، الأشخاص بدون مأوى.
- المساعدات لفائدة الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي عن طريق تمويل مشاريع جمعوية، وبهذا فإن الصندوق يتدخل في الآتي:

- نشاطات التضامن المدرسي (نقل مدرسي، منح، أدوات مدرسية، وجبات الأطفال المتمدرسين، تجهيز الأقسام المدرسية بمختلف الوسائل المتنقلة، التدفئة...إلخ)
- نشاطات تضامنية خلال شهر رمضان كفتح مطاعم لفائدة العائلات المعوزة.
- المساعدة في السكن لفائدة الفئات الاجتماعية المحرومة.
- الربط بشبكات المياه الصالحة لشرب والتطهير والغاز الطبيعي والكهرباء في المناطق الريفية المحرومة والمعزولة. وتتمثل مصادر تمويل الصندوق من:

[1] - **المرجع نفسه**، ص:170.

- الحاصل من المساهمة في التضامن الوطني.
- الحاصل من رسوم التضامن التي جاء بها قانون المالية لعام 2000
- المساهمات الإرادية لكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.
- حصيلة الإيرادات الناجمة عن عمليات البيع للممتلكات العمومية.[1]

بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمكافحة الفقر، نجد أن هناك برامج أخرى تسعى إلى مكافحة هذه الظاهرة.

1- المخطط الوطني للتنمية الريفية المستدامة:

ركزت الدولة جهودها لتنمية المناطق الريفية وذلك راجع إلى:

- تركز أكثر من 34,7 % من الفقراء في الريف الجزائري للفترة 2000-2006، حيث تعرف المناطق الريفية أشكالا للفقر والبطالة أكثر حدة.
- شكل سكان الريف 59 % من سكان الجزائر سنة 2012 بمجموع 21.83 مليون نسمة مقارنة ب 12,2 مليون نسمة عام 1998.[2]

تتميز دخول الأسر الريفية بأنها منخفضة مقارنة بالمدن وذلك راجع لأن الفلاحة تعتبر المصدر الأساسي لها [3]، بينما تساهم في الصناعة بنسبة 8.8 % و 12.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، وعليه لقد شكل البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية آلية هامة من أجل القضاء على الفقر، حيث يهدف المخطط إلى تحقيق الآتي[4]:

- مواصلة تلبية حاجات السكان المحليين الأساسية، وتحفيز المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب على التنمية، وذلك قصد تقليص تدفقات الهجرة وقلب اتجاهها.
- دعم الأنشطة المولدة للدخل ولمناصب الشغل المساعدة على تحسين الأمن الغذائي للأسر.

[1] - مجلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، **مرجع سبق ذكره**، ص:09

[2] - حاجي فطيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص:17

[3] -Bessaoud Omar, **la stratégie de développement rural en Algérie**, options Méditerranéennes séries A Montpellier CIHEAM, N°71, 2006, PP :79-80.

[4]- Ministère de l'agriculture et du développement rural et ministère délégué chargé du développement rural, Conception et mise ouvre du projet de proximité de développement rural (PPDR), guide de procédures version du 7/06/03, 2006, P : 7.

- تدعيم حصول سكان الريف على الخدمات الأساسية (الماء، الكهرباء، الغاز) ، وكذا مواصلة برنامج السكن الريفي.
- دعم المؤسسات لتمكين كل فلاح منخرط في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، من الاستفادة في أقصر الآجال من عمله، تعود عوائد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على الشرائح المحرومة [1]، كما تم سنة 2004 إعداد استراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة للفترة (2005-2015)، وقد اعتمدت هذه الاستراتيجية على " مبدأ تساوي الفرص والقضاء على التهميش"، من خلال المساهمة بفعالية في سياسات تهيئة الأقاليم وتقليص التفاوت، والاختلالات من خلال ترقية الفلاحة، وجعلها قائمة على المؤسسة، ومسؤولة بيئيا، ناجحة اقتصاديا، قائمة على المستثمرات الفلاحية(حوالي 400000مستثمرة). تتوفر على أكثر من 05 هكتارات من بين المليون مستثمرة فلاحية الموجودة في البلاد عموما نجد أن الاستراتيجية الجديدة (2005-2015) تهدف إلى تحقيق ما يلي[2]:

✓ تحسين معيشة سكان الأرياف، خلق مداخيل متنوعة لسكان الأرياف من خلال ممارسة نشاطات أخرى غير الفلاحة مثل) الصناعة، السياحة، الخدمات.

✓ تهيئة وتطوير الأقاليم الريفية وحماية البيئة، كما تستدعي هذه الاستراتيجية مشاركة العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات، والتنظيمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، المصالح، الإدارات، مؤسسات التكوين... إلخ)، ومساعدة الفلاحين الفقراء من خلال تقديم مساعدات تقنية، مع المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي انضمت إليها الجزائر.[3]

[1] -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2008**، الجزائر، 2006، ص:34.

[2] - Bessaoud Omar, **Op. Cit**, PP:85-86.

[3] - حاجي فطيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص:174.

2-برامج ترقية التشغيل:

إن فقدان مناصب الشغل وغياب المداخيل من الأسباب الأساسية لظهور الفقر والبطالة، وفي هذا الإطار وضعت الدولة إجراءات تساعد على خلق المداخيل وترقية التشغيل، والإدماج المهني، من أجل المعالجة الفعالة للبطالة والفقر، تمثلت في الآتي:

أ- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشئت الوكالة سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296، وتعمل على إعالة الشباب العاطل لإنشاء مؤسسة مصغرة بحيث تقل تكلفتها عن10 ملايين دج، وعلى الشاب المستفيد أن تكون مساهمته الشخصية تتراوح بين 5 % إلى 10 % من كلفة المشروع، وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الآليات الهامة لترقية التشغيل الذاتي خاصة بعد ت ا رجع دور الدولة في ترقية مناصب الشغل، كما يجب أن تتوفر مجموعة الشروط عند منح هذه القروض لإنشاء مؤسسة مصغرة أهمها[1]:

- ✓ يمكن للمؤسسة المصغرة أن تنشأ من طرف شاب بمفرده أو مجموعة من الشباب أصحاب المشاريع.
- ✓ يجب ألا يكون الشاب أو الشباب يشغلون مناصب عمل مأجورة عند إيداع الملفات فيما يخص استثمار الإنشاء.
- ✓ يجب أن يتراوح سن الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع بين 19 و35 سنة عند إيداع ملفاتهم، مع تعهد بخلق منصبين دائمين إضافيين.
- ✓ الحد الأقصى لمبلغ استثمار الإنشاء أو التوسيع هو 10 ملايين دج.
- ✓ يجب على الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع أن يساهموا في استثمار الإنشاء أو الت وسيع بمساهمة شخصية يتغير مستواها حسب مستوى الاستثمار وموطنه.

[1] - التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، على الموقع الالكتروني:

–www.premier ministre.gov.dz, Arabe/media/pdf/meite2010

- ✓ قابلية استثمارات التوسيع تحدد انطلاقا من دراسة مطابقة لمصالح الوكالة بعد استيفاء مرحلة استغلال استثمار الإنشاء[1].

ب-الصندوق الوطني للتأمين من البطالة -CNAC:

يعمل هذا الجهاز على حماية الأجراء الذين يفقدون بصفة غير إرادية مناصب شغلهم لأسباب اقتصادية، وعلى إعادة إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على الشغل، وفي سنة 2004 كرس هذا الجهاز إمكانية تمويل أنشطة العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم من 30-50 سنة، أصبح هذا الصندوق عمليا منذ جانفي 2006 وكان النشاط الأول للصندوق هو التأمين على البطالة، كما توسعت مهام الصندوق إلى المساهمة في تطوير عملية خلق النشاطات لفائدة البطالين كما يلي:

- ✓ المساهمة في تمويل النشاطات في إطار القرض المصغر وبشكل خاص من خلال المساهمات المالية في صندوق الضمان للمخاطر الناجمة عن القروض المصغرة.
- ✓ إمكانية المساهمة في تمويل خلق نشاطات من طرف البطالين المؤهلين للتأمين على البطالة، أو عن طريق مساهمات القروض التكميلية للمستفيدين من القرض المصغر، أو عن طريق المساهمة في تركيبة مالية خاصة مع المؤسسات المالية.
- ✓ تطوير مراكز المساعدة في العمل الحر وهو فضاء مخصص للحاملين للمشاريع والرغبين في مرافقتهم في مسعاهم لخلق مؤسسات، وللصندوق الوطني للتأمين على البطالة 13 مديرية جهوية، تغطي كل واحدة منها ثلاثة إلى أربعة ولايات.[2]

ج-الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل: أنشئ هذا الجهاز سنة 2004 ويعمل على مرافقة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها، ويخص هذا الجهاز الشباب العاطل عن العمل،

[1]- Dispositif micro entreprise (ANSEJ) :le pari de l'avenir ،www.ansej.org.dz

[2] - حاجي فطيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص:179-180.

والحرفيين والنساء بالمنازل، وتتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50000 دج 400000 دج[1].*

3-صندوق تنمية مناطق الجنوب:

- يشتغل هذا الصندوق منذ سنة 2001 أنشئ بموجب المرسوم رقم 242-2000 المؤرخ في 16 أوت 2006، وقد خصص هذا الصندوق لـــ:
  - تحسين الإطار المعيشي والتجديد الحضري.
  - فك العزلة والربط بين المنشآت القاعدية.
  - تغطية الاحتياجات من الطاقة، مع حماية وتثمين الأملاك.
  - كما تهدف البرامج الممولة من طرف هذا الصندوق إلى تحسين مستوى البلديات الجنوبية، للوصول إلى الحد الوطني للتنمية.[2]

عرفت نسبة الفقر والبطالة ارتفاعا بشكل كبير في التسعينيات، نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار مختلف السلع والخدمات، بسبب تحرير الأسعار وانخفاض العملة الوطنية " الدينار " بأكثر من 50 ٪، في الوقت الذي بقت فيه الأجور ثابتة، هذا قد عجل بتدحرج الطبقة المتوسطة لتنظم إلى الطبقات الفقيرة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الفوارق الاجتماعية.

أما فيما يخص شدة الفقر والبطالة فهي عالية بشكل طفيف في المنطقة الريفية، وذلك راجع لارتفاع نسبة الأمية في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، بالإضافة إلى أن النشاط الغالب في هذه المناطق هو الزراعة، وبالتالي تنخفض دخول أصحاب هذه المهنة.

---

[1] - ناصر مراد، **"تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر"**، مداخلة في مؤتمر: تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، 1و3 جويلية 2007، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص: 311.

* - إضافة إلى كل من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات تهدف هذه الوكالة، إلى تشجيع الاستثمارات من خلال التي تقدمها وتقرير المزايا الضريبية بالاستثمار والذي ينعكس ايجابيا في إحداث مناصب شغل للتخفيف من حدة البطالة ومن أهم الإجراءات المتخذة لفائدة المؤسسات نجد ألية النظام العام ونظام الترخيص الاستثنائي.

وأيضا نجد برامج خاصة بالإسكان التي عملت الحكومة منذ بداية التسعينيات على تعزيز التدابير المتضمنة تسهيل استفادة المواطنين من السكن طبقا لمستوياتهم الاجتماعية، حيث اتخذت عدة إجراءات في إطار الدعم العمومي لحصول كل فئة من فئات المجتمع على صيغة السكن المطابقة لمستوى دخلها، ولطبيعة المحيط الذي تقطن فيه، كما شملت إجراءات المساعدة العمومية أيضا المقاولين، الذين يساهمون في بناء البرامج السكنية ذات الطابع الاجتماعي، ومنها تلك التي أصبحت تعرف بالسكنات العمومية المدعمة. لمزيد من المعلومات أنظر الموقع الإلكتروني: -**التدابير المتخذة لفائدة التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي، قطاع السكن**، بوابة الوزير الأول، على الموقع التالي:

http://www .premier.ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/meice2010ar.pdf

[2] - حاجي فطيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص:182.

نتيجة لذلك انتهجت الجزائر سياسات متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة هذه الظاهرتان، وهذا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فقد كانت تلك السياسات والاستراتيجيات تهدف في مجموعها إلى التأثير على مختلف المتغيرات التي تحدد درجة تفشي أو عمق الفقر والبطالة، وتشمل سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر والبطالة كل من السياسات الاقتصادية، والسياسات الاجتماعية.

ثالثا: تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمكافحة الفقر والبطالة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

إن تحديد مدى فعالية السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تخفيض نسبة الفقر والبطالة، يتطلب منا معرفة مدى نجاح البرنامج في تحقيق الأهداف الرئيسية التي حددت له، باعتبار أن رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة يؤديان بالضرورة إلى تخفيض نسبة الفقر.

لقد عرفت جميع المؤشرات المرتبطة بمستوى معيشة السكان في الجزائر تحسنا خلال الفترة التي تزامنت مع تطبيق البرنامج التكميلي والبرنامج الخماسي للفترة من 2005-2014، فعلى سبيل المثال ازداد نمو الاستهلاك الفردي بمقدار 3,6 %، ويرجع ذلك إلى الزيادة التي شهدها الدخل الصرفي الفردي الذي ارتفع بمعدل 5,4% خلال نفس الفترة، نتيجة زيادة حجم الأجور بمقدار 5,2 % خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وإلى 14.66 % خلال البرنامج الخماسي. كما شهد كل من قطاع التعليم والصحة بعض التحسن مما كان له أثر على تخفيض نسبة الفقر.

عموما نجد أن النتائج المحققة خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي ساهمت في تخفيض نسبة الفقر في الجزائر، لكنها لم تقضي عليها حيث أن مؤشر حد الفقر العام قدر سنة 2011 بـــــ 5 %. وبفضل الانجازات المحققة استطاعت الجزائر أن تحقق أغلبية أهداف الألفية للتنمية قبل سنة 2015 لكن كل سياسات الدعم اتسمت بعدم العدالة في التوزيع ولم تستفد منها الطبقات المحرومة مما أثر على تفاقم أزمة العدل الاجتماعي في الجزائر وخير دليل علي ذلك أغلب الاحتجاجات التي عرفها المجتمع منذ بدايات ثورات الربيع العربي كما سميت اعلاميا انها عرفت عدة احتجاجات منذ 11جانفي 2011 حتي سنة 2014

والتي هي أيضا عرفت عدة اضرابات من بينها اضراب رجال الأمن الوطني عبر كامل تراب الوطن اضافة أغلب الاحتجاجات بمناطق الجنوب والتي عرفت ايضا اضطرابات اجتماعية خاصة بعين صالح والتي عرفت عدم استقرار اجتماعي بخصوص استغلال الغاز الصخري وماله أثر علي البيئة والمجتمع والمواطن بمنطقة الجنوب فملاحظ أنه عدم فعالية مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية هذا ما يبين جليا أنه بالرغم من سياسات الدعم المتأتية من العوائد الطاقوية نجد أنه هناك عدم تطابق الوعود والسياسات والبرامج مع ما هو واقع وما هو معاش لربما كاحتمال لابد من صانع السياسات من أعادة النظر في رسم سياساتهم الكلية التي تمس المجتمع مباشرة وأيضا معرفة أولويات المطالب لمعرفتهم تمام المعرفة السياسية من أجل التغيير والاستجابة الايجابية بعيدة عن ما كل هو سلبي وأيضا الحفاظ علي السلم الاجتماعي بعدالة اجتماعية في مختلف المكانات الاجتماعية والسياسية فطرح الباحث يتمثل في استراتيجية اصلاح دعم الطاقة من أجل التغيير و تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر وذلك من خلال معرفة التكاليف الاجتماعية والاقتصادية لإصلاح دعم الطاقة وأيضا معرفة أهم التحديات التي تواجه اصلاح دعم الطاقة وايضا معرفة المتطلبات والخيارات الرئيسية لإصلاح دعم الطاقة وأهم أليات دعم الطاقة.

المبحث الثالث: استراتيجية إصلاح دعم الطاقة من أجل التغيير وتحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر.

يوفر الدور الأساسي الذي تلعبه مختلف أنواع الطاقة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الحكومات عدة مبررات لصالح دعم أسعار الطاقة واستمرار الرقابة المحكمة علي قطاع الطاقة المحلي ، حيث إن انخفاض الأسعار ، ولاسيما أسعار الكهرباء وأنواع الوقود العالي الجودة مثل المنتجات البترولية يساعد الفئات الأقل دخلا علي الوصول إلي الأشكال الحديثة للطاقة ، كما يساعد الحكومات علي حماية دخل المواطنين خاصة الأقل دخلا ، مما يساهم في التحقيق من حدة الفقر ، هذا بالإضافة إلي أن استمرار مراقبة أسعار الطاقة يساعد أيضا في معادلة التقلبات في أسعار السلع الأساسية وييسر الاستهلاك في مواجهة التقلبات الواسعة في الأسواق الدولية ، وفي كثير من الدول الغنية بالموارد تستخدم الأسعار المنخفضة

للطاقة كأداة لتوزيع المنافع التي تقدمها الدولة للسكان دون الحاجة إلي إمكانيات إدارية واسعة واختبار للدخل.

كما أنها تستخدم أيضا لتعزيز التصنيع والتنويع الاقتصادي الذي يهدف لتوفير فرص العمل وتعزيز القدرة الاقتصادية التنافسية العالمية، وأخيرا تعتبر مراقبة أسعار الطاقة في كثير من الأحيان أداة هامة لإدارة الاقتصاد الكلي خاصة فيما يتعلق بالسيطرة على التضخم.

حيث اتسمت البيئة المحلية لتسعير الطاقة في معظم الدول العربية علي مدي عقود باستخدام الحكومات من بينها الحكومة الجزائرية لدعم صريح وضمني لأشكال الطاقة الأكثر استخداما، النفط الخام والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي، والكهرباء.

إن المنطقة العربية ذاتها تعرف بدرجة ملحوظة من التنوع السياسي والاقتصادي، والذي ينعكس في تنوع أنواع المختلفة من الأنظمة الاقتصادية، بدأ من بعض أكبر المصدرين للهيدروكربونات في العالم مثل الجزائر، المملكة العربية السعودية، قطر، وهذه المجموعة من السياقات السياسية والاقتصادية المختلفة تجعل العالم العربي عامة والجزائر خاصة غنية بالخبرة تستحق الدراسة فيما يتعلق بآثار سياسات تسعير الطاقة، على الرغم من التحدي الذي يخلقه هذا التنوع بالضرورة لأي بحث في هذا المجال.

يركز الباحث في موضوع المبحث حول التكاليف الاجتماعية والاقتصادية لإصلاح دعم الطاقة وأهم التحديات التي تواجه إصلاح دعم الطاقة* إضافة إلى ذلك أهم الخيارات والمتطلبات الرئيسية لإصلاح دعم الطاقة وأيضا دراسة أهم الآليات إصلاح دعم الطاقة من خلا ذكر بعض الأمثلة من بعض التجارب الدول التي نجحت في إصلاح دعم الطاقة على

* - **دعم الطاقة** : يتضمن دعم الطاقة الاستهلاك ودعم الانتاج ، وينشأ دعم الاستهلاك عندما تكون الاسعار التي يدفعونها المستهلكون من الشركات (الاستهلاك الوسيط)والأسر (الاستهلاك النهائي)أقل من سعر مرجعي ما بينما ينشأ دعم الإنتاج عندما تكون الأسعار التي يتقاضها الموردون أعلي من هذا السعر المرجعي ،وفي حالة منتجات الطاقة المتداولة عالميا يكون السعر الدولي هو الأساس في تحديد السعر المرجعي المستخدم في حساب الدعم أما في حالة المنتجات غير المتداولة غالبا (كالكهرباء يتحدد السعر الملائم علي أساس السعر الذي يستعيد للمنتج المحلي التكلفة التي تحملها بما في ذلك العائد المعتاد على رأسمال وتكلفة التوزيع ، وغاليا ما يشار الي هذا المنهج المستخدم في قياس الدعم باسم "منهج الفجوة السعرية". لمزيد من المعلومات أنظر:

-تقرير صندوق النقد الدولي، **اصلاح دعم الطاقة، الدروس المستفادة والانعكاسات**،28يناير 2013، ص:06.

والغرض من الدعم هو حماية المستهلكين بالحفاظ علي انخفاض الاسعار، لكنه يقترن بتكلفة عالية أيضا فتكلفة تمويل الدعم باهظة علي الحكومات – ومن ثم علي دافعي الضرائب – ويمكن أن تعرقل جهودها الرامية لتخفيض عجز الموازنة ودعم الفقراء بشكل مباشر كذلك يزاحم دعم النفقات الاخرى ذات الأولوية ، مثل الإنفاق علي الطرق ، والمدارس ، والرعاية الصحية ويستفيد من الدعم كل المستهلكين سواء كانوا أغنياء أم فقراء من خلال ما يدفعونه من أسعار منخفضة أو تستطيع الحكومات الحصول علي مردود أكبر إذا ما ألغت الدعم أو خفضه مع توجيه الأموال بشكل مباشر وحصري إلي البرامج التي تساعد الفقراء. لمزيد من المعلومات: أنظر تقرير صندوق النقد الدولي، **إصلاح دعم الطاقة**، مذكرة موجزة، 2009، ص:01.

سبيل المثال لا الحصر من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف التغيير وإدارة التغيير للحفاظ على السلم الاجتماعي في الجزائر.

المطلب الأول: التكاليف الاجتماعية والاقتصادية.

يظل إصلاح أسعار الطاقة في الدول العربية عامة والجزائر خاصة تحديا صعبا على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ولقد أدت موجة الانتفاضات السياسية، التي اجتاحت الحكومات العربية منذ مطلع عام 2011 أكثر من أي عامل أخر إلي جعل هذا الإصلاح هو التحدي الأكثر أهمية المفتاح الأساسي الذي سيجعل إصلاح أسعار الطاقة مجديا في العالم العربي خاصة في المستقبل من الناحية السياسية هو قدرة الحكومات واستعدادها لمعالجة النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي سوف تترتب علي رفع أسعار الطاقة، وذلك بتصميم إصلاحات أسعار بطرق تناسب الظروف الوطنية مع تنفيذ تدابير تخفيف فعالة تحمي الفقراء وتساعد الاقتصاد في التكيف على المدي الطويل ونركز في هذا الشأن على التكاليف الاجتماعية والاقتصادية المحتملة لإصلاح الدعم.

تواجه الحكومات عددا من التحديات الحقيقية عند تعديل أنظمتها الخاصة بتسعير الطاقة وعلى الرغم أن الطاقة مكلف ويعتبر طريقة ارتدادية لتوزيع الدعم، فإن خفض الدعم الطاقة أو رفع هذا الدعم، في غياب برامج تعويضية سيؤثر على الدخل الحقيقي ويؤدي غلي انخفاض رفاهية الأسر، ولرفع الدعم عن الطاقة أثر ذو شقين على الأسر:

- شق مباشر من خلال ارتفاع أسعار الطاقة المستهلكة مثل الكهرباء والوقود المنزلي.
- وشق غير مباشر من خلال ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية الأخرى التي تستخدم الطاقة كأحد مدخلاتها المتوسطة.[1] وتشكل الطاقة عادة جزءا مهما من سلة المستهلك ولكن السلع الاستهلاكية الاخرى مثل الموارد الغذائية التي يتوقف سعرها في كثير من الأحيان علي مدخلات الطاقة خلال عمليات الإنتاج والنقل والتخزين يمكن أن تؤدي إلي زيادة كبيرة في تكاليف المعيشة علي جميع مجموعات الأسر ، ونظرا إلي الكثافة العالية نسبيا لاستخدام الطاقة سببا في العديد من الأنظمة الاقتصادية العربية ومن

[1] - تقرير التنمية الانسانية العربية، **"دعم الطاقة في العالم العربي"**، سلسلة أوراق بحثية ،2012، ص:42.

بينها الاقتصاد الوطني الجزائري ، يحتمل أن يحدث إصلاح تسعير الطاقة تأثير كبير غير مباشر علي دخل الأسر، وعادة تتأثر الأسر ذات الدخل المنخفض تأثيرا سلبيا بدرجة أكبر وذلك بسبب انخفاض مستويات الاستهلاك وعدم القدرة علي توفيق استهلاك السلع الأساسية مثل الغذاء والطاقة في مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة.

يمكن أن يؤثر إصلاح تسعير الطاقة على القدرة التنافسية للصناعات والشركات المحلية حيث ستؤدي الأسعار المرتفعة للطاقة المرتبطة بإصلاح التسعير لزيادة تكلفة المدخلات الصناعية والتي يمكن أن تشمل مدخلات الوقود (الغاز الطبيعي والكهرباء والنفط الخام والبنزين)،أو منتجات تعتمد علي النفط مثل المواد الخام لصناعات البلاستيك وصناعة الاسمنت لقطاع التشييد وصناعات الأسمدة الكيماوية للأنشطة الزراعية، ويؤدي هذا التأثير المباشر إلي رفع سعر منتجات المصانع الأخرى، والذي سيؤدي بدوره إلي جولة جديدة من الأثار غير المباشرة علي التكاليف ووقفا علي الهيكل التنافسي للصناعة.

قدرة الشركات على تمرير زيادة التكلفة إلى المستهلكين النهائيين، تؤدي الزيادة في هيكل التكاليف لخفض هوامش ربح الصناعة المحلية مما يخفض من قدرتها التنافسية العالمية.

فضلا عن أن هذا قد يجعل حصول هذه الشركات على تمويل أكثر صعوبة، مما يؤدي إلي زيادة تكلفة تمويل المشروعات الجديدة وتعويض خططها الاستثمارية طويلة الأجل، ومن المرجح أن يكون التأثير أكبر علي الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة والصناعات التي تواجه منافسة عالية (مثل صناعات البتروكيماويات) أو التي تواجه منافسة عالية أو تخضع لرقابة على الأسعار أو كليهما مثل (الكهرباء) تمنعها من تمرير التكاليف المرتفعة إلى المستهلكين النهائيين وسيكون لدي المنشآت الصناعية أو الشركات على المدى الطويل، الخيار لتعديل تكنولوجيا إنتاجها (على الاقل جزئيا) التعويض عبر زيادة تكاليف المدخلات ومع ذلك [1]، تتطلب التعديلات طويلة الأجل قدرة الشركات على الاستمرار في المدى القصير وان تتاح عليه فرصة الوصول إلي أموال عن طريق التمويل الداخلي والخارجي ، لتنفيذ تعديلات التكنولوجيا وعمليات التحسين.

[1] - تقرير التنمية الانسانية العربية، **المرجع نفسه**، ص:43.

كما يمكن أن يؤثر إصلاح تسعير الطاقة على الصناعة من خلال التأثير على جاني الطلب خاصة وأن صدمة التكاليف المرتبطة بإصلاح تسعير الطاقة قد تؤدي إلى خفض القدرة التصنيعية مما يخفض بدوره فرص العمل ويقلل الطلب الكلي وبسبب انخفاض في النشاط الاقتصادي.

يمكن أن يحدث إصلاح تسعير تأثيرات واسعة في الاقتصاد الكلي من خلال قنوات متنوعة وقد شيد أبو العينين وآخرون، نموذج التوازن العام المحتسب لتقدير التأثير المحتمل لإلغاء دعم الطاقة على مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي، والاستهلاك والصادرات والواردات والاستثمار وفي أحد السيناريوهات بحثوا الحالة التي يتم فيها رفع أسعار الطاقة لما يساوي تكلفتها (يزيد مستوي متوسط سعر المنتجات النفطية بمقدار 831 %).

وجدوا انه في حالة عدم وجود أية تدابير تعويضية ستعرض مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الاستهلاك الخاص وحركة التصدير لأثار سلبية.

كما سيؤدي تعديل الأسعار كما يساوي تكلفة الإنتاج إلى حدوث زيادة حادة في مؤشر أسعار المستهلك.

في المقابل هذه التأثيرات قصيرة الأجل يمكن أن يؤدي إصلاح أسعار الطاقة لتحسين احتمالات نمو الاقتصاد على المدى الطويل، وذلك من خلال تحسين إنتاجية رأس المال والابتكارات التكنولوجية والقدرة التنافسية الدولية وبالحد من كثافة استخدام الطاقة، على سبيل المثال، وجد "هانغ وتو" صلة قوية بين ارتفاع أسعار الطاقة وانخفاض كثافة استخدام الطاقة في الصين، وبالمثل خلص "كورنيالي وفاندوسر" إن الزيادة في أسعار الطاقة، في إطار وسط أوروبا وأوروبا الشرقية كان أهم حافز لاستخدام الطاقة بكفاءة.

بالنسبة لـتأثير الزيادات في أسعار الطاقة على التضخم، يمكن أن تؤدي هذه الزيادات لانكماش التضخم على المدي المتوسط خاصة أن سياسة إلغاء الدعم، رفع أسعار الطاقة تعتبر بمثابة زيادة في الضرائب غير المباشرة، وحيث أن الوقود والكهرباء من مكونات مؤشر أسعار المستهلك، فستنعكس الزيادة في أسعارها إلى الزيادة في التضخم المقاس.

تتيسر الدلائل الأولية من البلدان التي صححت أسعار الطاقة وهي الأردن وإيران إلى أنه يمكن أن تكون هذه الزيادات في السعر المبدئي عالية، على الرغم من هبوط حاد خلال شهور بعد الإصلاح، ومع تغلغل هذا التأثير في الاقتصاد تهبط الدخول الحقيقية، والقدرة الشرائية لأولئك الذين يدفعون الأسعار الاعلى، وهكذا فإن هذه السياسة ترفع الأسعار ولكنها تؤدي إلى انكماش التضخم على المدى المتوسط.

يكمن الخطر في احتمال أن تؤدي أثار الجولة الأولي إلى حدوث الأثار التضخمية للجولة الثانية فقد يحدث هذا مثلا إذا طالب العاملون بزيادة الأجور العامة ويرجع أن تمتد أثار الجولة الثانية على الاسعار لفترة أطول خاصة إذا أدخل التضخم في توقعات الوكلاء الاقتصاديين، وتختلف قوة أثار الجولة الثانية من بلد لأخري وتتوقف على عدة عوامل مثل قوة النقابات العمالية وتوازن القوي أرباب العمل والعمال ومعدل البطالة ومصداقية السياسة النقدية وعموما غالبا ما يسفر وضع استراتيجية ذات مصداقية للتصدي للتضخم عن بيئة يكون فيها التضخم منخفضا ومستقرا مما يساعد على تثبيت توقعات التضخم، وهذا سوف يؤثر بدوره علي سلوك الوكلاء الاقتصاديين فيما يتعلق بتحديد أسعار مما يحد من المخاطر التي تغذيها تضخم الجولة الأولي في تأثيرات الجولة الثانية.[1]

المطلب الثاني: تحديات إصلاح دعم الطاقة.

رغم إقرار حكومات العديد من الدول على مساوي العالم بضرورة إصلاح نظم الطاقة إلا أن ذلك الأمر تكتنفه العديد من التحديات والصعوبات التي تحول في كثير من دول العالم دون تبني برامج حادة للإصلاح أو تجاه بعضها لعدم استكمال الإصلاحات فور البدء في تنفيذها خاصة في الدول النامية، ومن بينها الدولة الجزائرية، ويأتي على رأس التحديات:

أولا: تزايد الضغوط التضخمية والخوف من الاحتجاجات واسعة النطاق.

عادة ما يصاحب تنفيذ برامج إصلاح دعم الطاقة حدوث ارتفاع في المستوي العام للأسعار يؤثر على شرائح واسعة من المواطنين والوحدات الاقتصادية، من خلال الأثار المباشرة وغير المباشرة فمن ناحية تعمل برامج إصلاح الدعم علي رفع كلفة منتجات الطاقة

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص ص :43-44.

بالنسبة للأسر والوحدات الإنتاجية (أثار مباشرة) ومن ناحية تقوم الوحدات الإنتاجية بتمرير تلك الارتفاعات أو جزء منها للمستهلكين وهو ما يعمل على ارتفاع المستوي العام للأسعار وظهور ضغوط تضخمية تدفع باتجاه المطالبات بزيادة الأجور والتعويضات وفي هذه الحالة تظهر أثار الدورة الثانية للارتفاعات السعرية على المستوي العام للأسعار (أثار غير مباشرة)، وتتأثر مستويات القدرة الشرائية ومستويات الدخل المتاح للإنفاق لشرائح السكان من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض.

حيث تشير الدراسات إلى أن ارتفاع سعر لتر الوقود بنحو 0,25 دولار يؤدي الي انخفاض مستويات الاستهلاك الحقيقي الأفقر 20%من الأسر بحوالي 5,5%.

تمثل الارتفاعات السعرية المتوقعة نتيجة اصلاح نظم دعم الطاقة نوعا من التكاليف المباشرة والانية للإصلاح والتي يلزم تحملها لنجاح جهود، وبالتالي ففي الكثير من الاحيان تواجه برامج اصلاح دعم الطاقة بموجات عارمة من الاحتجاجات الشعبية مظهرا لتخوف المواطنين من الأثار المحتملة لتلك البرامج على مستويات معيشتهم [1]مباشرة زعزعة الاستقرار الاجتماعي للمواطنين ويشار في هذا الصدد إلى أن انخفاض مستويات ثقة المواطنين فيما تقدمه الحكومات من بدائل لنظم الطاقة المعمم وانخفاض مستويات كفاءة الحكومة في تبني تدابير تعويضية تخفف العبء عن الفئات الهشة ، أحد أهم أسباب الاحتجاجات الشعبية واسعة النطاق التي تعقب عملية الإصلاح نظم الدعم الطاقوي وينطبق ذلك علي الدولة الجزائرية بشكل اكبر علي الدول التي تنتشر فيها مستويات الفساد والبيروقراطية الحكومية ويشار في هذا الصدد وما يعمق من شعور المواطنين بتفشي الفساد في الجزائر هو ان الخطاب الرسمي لم ينفذ بالاعتراف بالفساد، والوعود بالقضاء عليه، ولكن من دون جدوي فاقتصرت حملات المكافحة علي التضحية أحيانا لبعض الكوادر الإدارية والولائية والوزارية في رموز الحكم نفسه، كذلك ما يعزز ادراك المواطن بوجود الفساد هو تردي واقع الادارة العامة في الجزائر.[2]

ان نقص مستويات مصداقية وشفافية الحكومات فيما يتعلق بإجراءات اصلاح نظم الطاقة كان وراء النجاح المحدود الذي حققته بعض التجارب اصلاح دعم الطاقة في عدد من الدول

[1] -التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **اصلاح دعم الطاقة في دول العربية**، 2014، ص:228.

[2] - بومدين طاشمة، **استراتيجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة 2006-2007، ص ص:253-254.

من أبرزها إندونيسيا 2003، ونيجيريا عام2011 لابد على الدولة الجزائرية أن تستفيد من مختلف التجارب العالمية في اصلاح منظومة دعم الطاقة من أجل التغيير الايجابي والتنمية والحفاظ على السلم الاجتماعي.

ثانيا: المعارضة القوية من أصحاب المصالح.

هناك معارضة قوية محتملة من أصحاب المصالح المستفيدين من برامج الدعم الطاقة في صورتها الحالية مثل المصانع كثيفة الاستهلاك الطاقة والتي سوف تتحمل بتكاليف أكبر لمدخلات الإنتاج وهو ما سيؤثر على مبيعاتها في السوق المحلي وعلى مستويات تنافسيتها الدولية في الأسواق الخارجية، ومن المتوقع أن تكون الشركات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل مصانع الاسمنت والأسمدة والكيماويات هي الأكثر تضررا جراء التحرير التدريجي لأسعار الطاقة، والأكثر معارضة، لسياسات الإصلاح، وتشير التجارب في هذا الصدد إلى أن بولندا لم تنجح في اصلاح قطاع التعدين في البداية لأنها لم تنجح في التغلب على المعارضة القوية من قبل أصحاب المصالح، فيما فشلت المكسيك في إصلاح قطاع الكهرباء نظرا للمعارضة القوية من جانب الاتحادات العمالية.

ثالثا: ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

تحول ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بشكل كبير دون تمكن حكومات العديد من الدول التي تعاني من ارتفاع كلفة برامج دعم الطاقة، من تنفيذ أي برامج تستهدف إصلاح دعم الطاقة، حيث أن تنفيذ تلك البرامج يحتاج لقدر معقول من التأييد الشعبي للحكومات والقدرة على تحمل تبعات هذه البرامج في الأجل القصير والمتوسط لحين إتمام برامج الإصلاح بنجاح، ومن ثم تحد الكثير من الحكومات صعوبات بالغة في اصلاح دعم الطاقة في أوقات الاستقرار السياسي والاقتصادي، ورغم الاعتراف بصعوبة تطبيق أي برامج للإصلاح في ظل هذه الظروف إلا ان ذلك يجب ألا يمنع حكومات الدول التي تعاني من ظروف عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي من الاستفادة من الوقت المتاح لديها في تطوير نظم الدقيقة للاستهداف واعداد دراسات دقيقة حول الاثار المتوقعة للإصلاح بحيث يمكن الاستفادة منها لاحقا عندما تسمح الفرصة للبدء الفوري في اصلاح نظم دعم الطاقة.

رابعا: الأثر على مستويات تنافسية السلع الوطنية.

من المتوقع جراء التحرير التدريجي لأسعار الطاقة ارتفاع أسعار مدخلات الطاقة المستخدمة من قبل المصانع المحلية ، وبالتالي ارتفاع اسعار السلع الوسيطة والسلع النهائية ، وهو ما سيؤثر على مستويات تنافسية بعض المنتجات المحلية في الاسواق الدولية في الأجل القصير وبخاصة فيما يتعلق بالمنتجات كثيفة الاستهلاك الطاقة فيما ان تسهم المكاسب المحققة جراء اصلاح نظم دعم الطاقة على المدى المتوسط والطويل وبخاصة فيما يتعلق بالاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية وانضباط أداء الاقتصاد الكلي في تعزيز التنافسية الدولية للقطاعات المحلية.[1]

خامسا: صعوبة استهداف الفئات غير القادرة.

تعاني الدول النامية ومن بينها الجزائر عادة من صعوبة تطوير برامج استهداف دقيقة للفئات غير القادرة والتي غالبا ما تكون أكثر الفئات المتأثرة جراء التحرير التدريجي للأسعار فلا تتوفر لدي الحكومات بيانات دقيقة عن مستويات الدخل المتاح للإنفاق للعديد من الأسر المعيشية وبالتالي قد لا تتمكن من بناء قواعد بيانات دقيقة وتطوير نظم استهداف كفأة لهذه الأسر وفق التحديات التي تحول دون برامج الإصلاح في الجزائر ومختلف الدول النامية.

سادسا: عدم توفر تقديرات دقيقة تكلفة دعم الطاقة والآثار المترتبة على الإصلاح.

قد لا تتوفر لدي الكثير من الحكومات معلومات دقيقة بشأن كلفة برامج الدعم على المالية العامة بما في ذلك دعم الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي تبقي كلفة برامج الدعم وأثارها السلبية علي جوانب الإنفاق ذات الأولوية وعلي تشويه طريقة توزيع المواد الاقتصادية بل أثارها التوزيعية أيضا ممثلة في تأثيراتها على زيادة مستويات التفاوت في توزيع الدخل لصالح الطبقات الفنية غائبة عن الجمهور المواطنين بما يزيد من مقاومتهم الإصلاح، من جهة أخري قد لا تتوفر، تقديرات دقيقة للعائد المتوخي من برامج الإصلاح وأثارها المتوقعة في الأجل القصير على مستوي الشرائح الداخلية المختلفة وهو ما قد يحول دون كفاءة تنفيذ برامج الإصلاح وتوضح التقارير الدولية، أن نقص المعلومات كان عقبة أمام نجاح 17 تجربة

[1] - التقرير العربي الموحد، **المرجع نفسه**، ص:231.

الإصلاح من بين 28 تجربة عالمية لإصلاح دعم الطاقة واتضح كذلك أن التجارب التي نجحت في الإصلاح اتجهت إلى التقدير الدقيق لحجم دعم الطاقة قبل الشروع في تبني برامج الإصلاح.[1]

المطلب الثالث: الخيارات والمتطلبات الرئيسية لإصلاح نظم دعم الطاقة.

يتعين توخي العناية في تخطيط إصلاح دعم الطاقة وتشير التجارب القطرية إلى العناصر الأساسية الستة لنجاح الإصلاح.

أولا: وجود خطة شاملة لإصلاح قطاع الطاقة ينبغي إعداد هذه الخطة بالتشاور مع أصحاب المصلحة، وينبغي أن تتضمن أهدافا بعيدة المدي واضحة وتقييما لتأثير الإصلاحات.

ثانيا: وجود استراتيجية شاملة للاتصالات لا غني عن تنفيذ حملة الاتصالات يتم اعدادها بتخطيط جيد تساعد على توفير دعم سياسي وعام علي نطاق عريض، وينبغي أن تنفذ هذه الحملة في جميع مراحل عملية الإصلاح، وعلى سبيل المثال، كان إصلاح الدعم في إيران مسبوقا بمشاورات مكثفة مع أصحاب وبحملة فعالة في مجال العلاقات العامة وينبغي أن تقوم حملة الاتصالات بإعلام الجمهور بتكاليف الدعم ومنافع الإصلاح بما في ذلك الوفرات التي تحقق في الميزانية لتمويل الإنفاق ذي الأولوية العالية على التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية والحماية الاجتماعية.

يتعلق أحد العناصر الأساسية الاخرى لنجاح استراتيجية الاتصالات المذكورة بتعزيز الشفافية في إبلاغ بيانات الدعم في الميزانية.

ثالثا: **التدرج والتسلسل بصورة مناسبة في زيادات الأسعار**.

ربما يكون من المفضل التدرج في زيادة الأسعار واتباع ربما من المفضل التدرج في زيادة الأسعار وأتباع مختلف عبر منتجات الطاقة، فحدوث زيادة مفرطة.

الحدة في أسعار الطاقة يمكن أن ينشئ معارضة شديدة للإصلاحات في لاسيما في غياب تدابير اتصالات أو تدابير تخفيفية كافية، مثلما حدث في إصلاح دعم الوقود [2] آليات تعديل أسعار الوقود في البلدان العربية فالبلدان المصدرة للطاقة بكميات كبيرة، الجزائر مخصصة

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص ص:231-237.

[2]- تقرير صندوق النقد الدولي، **دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، دروس مستفادة للإصلاح، مارس 2014، ص :04.

الزيادات في أسعار الوقود في عام 1995و2000، عقبها إعلان وزير الطاقة السيد "شكيب خليل" في 2003 بأنه ينبغي إلغاء دعم الطاقة تدريجيا عاجلا أم أجلا، ويفترض أن المسودة التي تم إعدادها في هذا الوقت لقانون المواد الهيدروكربونية (والذي أسقطه البرلمان في ما بعد قد احتوت إطار عمل وجدول زمني لإلغاء دعم أسعار الغاز تدريجيا ، علي المدي عشر سنوات وإلغاء أسعار المنتجات البترولية ، تدريجيا، علي مدي خمس سنوات أخر ملاحظات تم التصريح بها كانت في 2008 في سياق طلب الجزائر للانضمام لعضوية منظمة التجارة الدولية والتي أنكر حينها السيد "خليل" وجود أي دعم للغاز الطبيعي في الجزائر.[1]

يتيح إتباع استراتيجية متدرجة للأسر المعيشية والمؤسسات أن تعدل أوضاعها كما يتيح للحكومات تطوير شبكات الأمان الاجتماعي.

رابعا: زيادة كفاءة المؤسسات المملوكة للدولة للحد من دعم المنتجين.

يمكن أن يؤدي تحسين كفاءة المؤسسات المملوكة للدولة إلى الحد من العبء الذي يضعه قطاع الطاقة على المالية العامة، فغالبا ما يحصل منتجو الطاقة على موارد كبيرة من الميزانية لتعويض حالات انعدام الكفاءة في الإنتاج ويمكن أن يؤدي تعزيز المركز المالي والأداء التشغيلي لهذه المؤسسات إلى الحد من ضرورة تحويلات الميزانية.

خامسا: وضع تدابير موجهة لتخفيف حدة الأثار.

توجد أهمية حاسمة لوضع تدابير موجهة بشكل جيد لتخفيف حدة تأثير الزيادات في أسعار منتجات الطاقة على الفقراء لبناء دعم عام لإصلاحات الدعم، وتمثل التحويلات النقدية أو القسائم الموجهة للمستحقين المنهج المفضل للتعويض وعندما يتعذر القيام بتحويلات نقدية بسبب محدودية القدرات الإدارية، يمكن التوسع في مبادرات أخري مثل برامج الأشغال العامة مع تطوير القدرات، وثمة أهمية بالغة لتعويض الفئات التي يقع عليها الضرر لأشد من جراء إلغاء الدعم من البداية من خلال زيادة الحماية الاجتماعية الموجهة للمستحقين.

[1]- تقرير التنمية الانسانية العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص:21.

سادسا: عدم تسييس تحديد الأسعار.

يتطلب نجاح الإصلاحات وديمومتها إتباع آلية غير مسيسة تحكما القواعد لتحديد أسعار الطاقة وهو ما يمكن أن يساعد علي خفض احتمالات الرجوع عن الإصلاح.

لا يمثل اعتماد ألية تلقائية لتسعير الوقود في حد ذاته حلا لتحقيق إصلاح مستمر لدعم الطاقة ولكن ينبغي أن يكون جزءا من استراتيجية، أوسع الإصلاح وبوجه عام يمكن أن يعهد بمسؤولية تنفيذ ألية التسعير التلقائية، المذكورة إل هيئة مستقلة لتساعد على حمايتها من الضغوط السياسية وينبغي على المدي الأبعد أن تهدف إصلاحات دعم المنتجات النفطية، إلى تحرير الأسعار بصورة كاملة، ففي الأردن مثلا قامت السلطات بإلغاء الدعم العام للوقود في نوفمبر 2012 واستأنفت في يناير 2013 ألية تعديل الأسعار الشهرية التي كانت قد أوقفت العمل بها في فترة مبكرة من عام 2011 ولتأثير الاجتماعي استحدثت التحويلات النقدية.[1]

سابعا: وقت العمل.

تبين التجربة أن تنفيذ الإصلاحات الهيكلية يكون أسهل واقل تكلفة عندما يحدث في مرحلة مبكرة عندما تتوافر لدي السلطات هوامش أمان على مستوي السياسة تتيح لها المضي بتسلسل يتفق والاحتياجات للبلد المعني ويشير ذلك إلى أن إصلاحات الدعم ينبغي أن تنفذ بصورة استباقية وليس تحت الضغوط.

يمكن أن يساعد صندوق النقد الدولي وغيره من الشركاء بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تصميم إصلاح الدعم وتنفيذه كما يمكنه توفير تمويل مؤقت بخطوات متدرجة تتوافر لها فرص النجاح أكبر.[2]

فمتطلبات نجاح برامج الإصلاح دعم الطاقة تتمثل في النقاط الأساسية.

- تطوير رؤية شاملة لإصلاح الطاقة قطاع الطاقة.
- تنفيذ استراتيجية قوية للاتصال.
- تطبيق منهج تدريجي انتقائي في الإصلاح.

[1] - تقرير صندوق النقد الدولي، دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دروس مستفادة للإصلاح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:04-05.

[2]- **المرجع نفسه**، ص:05.

- تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي.
- تبني تدابير دائمة لتسعير الطاقة وفق لآليات السوق.[1]

المطلب الرابع: آليات إصلاح دعم الطاقة.

أولا: آلية صندوق تثبيت الأسعار.

تتبني العديد من الدول في إطار سعيها لإصلاح دعم الطاقة عدد من الآليات على التالي تعتمد هذه الآلية علي تأسيس صندوق لتثبيت أسعار منتجات الطاقة بهدف امتصاص تأثير صدمات ارتفاع أسعار النفط العالمية وتجسيد تأثيراتها علي المستهلكين المحليين، وتتبلور فكرة هذه الآلية في قيام الحكومة بتحديد سعر مرجعي لمنتجات الطاقة، وفقا لتوقعات في أسعار الطاقة العالمية وبحيث تقوم الحكومة بالتدخل من خلال صندوق تثبيت الأسعار في حالة ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة، بما يفوق الهوامش المحددة و المسموح بها التقلبات بين الأسعار العالمية و المحلية.

تختلف هذه الهوامش من دولة إلي أخري ولكنها تتراوح عادة ما بين 5-15بالمائة، ووفق هذه الآلية تقدم الحكومة الدعم الكامل للفرق بين السعر المرجعي والأسعار العالمية في حال تجاوز الفرق نسب الهوامش المحددة، وبالتالي يزيد العبء المالي على هذا الصندوق حال ارتفاع الأسعار العالمية بما يفوق الهوامش السعرية، ويتحمل بعجوزات مالية في حين تؤول الفوائض المالية إلى هذا الصندوق حال انخفاض الأسعار.

ثانيا: آلية المنهج التدريجي لإزالة الدعم.

تهدف هذه الآلية إلي إلغاء الدعم بشكل تدريجي لتخفيف العبء على كاهل الموازنات العامة، وقد نجح تطبيق هذه الآلية في معظم الدول التي طبقتها مثل البرازيل والنيجر ونيجيريا، وتركيا حيث أعطت نتائج جيدة ويبدو أن تطبيق هذه الآلية قد واجه في بعض الصعوبات في البداية، مثل القبول المجتمعي، لفكرة إلغاء الدعم في حد ذاته لذا فقد قامت معظم الدول التي لجأت إلي تطبيق، هذه الآلية إلي تنمية الوعي الاجتماعي وإلقاء الضوء علي مدي أهمية إلغاء الدعم، والتأكيد علي أن هذه الخطوة تستهدف تقليل مستويات التفاوت في توزيع الدخل، وترشيد

[1] -التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:232-236.

الاستهلاك وتحسين الخدمات الحكومية، المقدمة بالإضافة إلي حرص هذه الدول علي تبني تدابير تعويضية، مصاحبة لتلك الإصلاحات وقد اختلف أسلوب تطبيق هذه الآلية من دولة إلى أخرى.

مثلا البرازيل أبقت على الدعم في بعض المناطق التي تتصف بالحساسية السياسية واستخدمت ضريبة الواردات في تمويل الدعم لبعض المنتجات الموجهة للأسر الفقيرة.[1]

ثالثا: آلية التعديل الضريبي.

تقوم هذه الآلية على فرض ضرائب على منتجي الطاقة في حالة انخفاض الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية وذلك لتمرير أثر الارتفاع في الأسعار العالمية إلي أسعار منتجات الطاقة والعكس صحيح وتعتمد آلية التعديل الضريبي علي اعتماد هامش محدد للفارق بين الأسعار العالمية والمحلية، وبالتالي يتم فرض ضرائب مرتفعة علي منتجات الطاقة في حال تجاوز الفرق بين السعرين مستوي الهامش المحدد وخفض مستويات الضرائب علي الطاقة في حالة انخفاض الفارق بين السعرين دون مستوي هذا الهامش آلية التعديل الضريبي تعمل علي خفض أو رفع الضرائب عندما تتجاوز الأسعار نطاق معين سواء بالصعود أو الهبوط هذا وقد تأثرت الإيرادات المتوقعة للخزانة العامة بسبب الارتفاع المستمر في الأسعار العالمية.

رابعا: آلية التسعير التلقائي.

تعتمد آلية التسعير التلقائي للوقود على تمرير التغيرات في الأسعار العالمية إلي السوق المحلية للمنتجات النفطية وتساعد هذه الآلية في التغلب علي التوقعات التضخمية وذلك إذا تم إتباعها من خلال إطار سليم من السياسات الاقتصادية المناسبة وعبر إجراءات تتسم بالشفافية والمرونة، والتلقائية وتخضع للمراقبة ونجد عدة دول اتبعت هذه الآلية من بينها غانا وذلك أن بلغ اجمالي تكاليف دعم الطاقة حوالي 07 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي تكاليف دعم الطاقة حوالي 07 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2000 [2]يمكن للدولة الجزائرية الاستفادة من التجارب الدولية في مجال اصلاح الدعم سواء من الدول العربية أو مختلف دول العالم، ككل، والاستفادة من جميع التجارب والاستفادة من الدروس ومعرفة كيفية استخدام هذه

[1] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **المرجع نفسه**، ص ص:238-239.
[2] -**نفس المرجع السابق**، ص ص:239-241.

الآليات حتى تستطيع التقدم والتنمية والتغيير والحفاظ على السلم الاجتماعي في الجزائر ومن جهة أخرى معرفة حسن المعرفة خيارات ومتطلبات الرئيسية من أجل الإصلاح الشامل من أجل التطور والتنمية المستدامة والحفاظ على استقرار المجتمع الجزائري.

الخلاصة والاستنتاجات.

تعتبر حوكمة الموارد الطاقوية وبصورة خاصة الكلاسيكية منها ينصرف إلى دراسة وتحليل الفرص المتاحة لتحقيق انتقال عادل يعتمد على النظم المستدامة للطاقة دون إغفال توزيع المنافع وتحديد الأولويات للتخفيف من حدة الفقر والالتزام بمشروع وطني عالمي لحوكمة الموارد الطاقوية دون إغفال التنسيق بين الجهود لتوجيه السياسات العامة نحو مجموعة أوسع من المصالح.

نستنتج أن العدالة التوزيعية من خلال سياسة التوزيع وإعادة التوزيع الدخل تساهم في عملية الاستقرار الاجتماعي ولكن يتحقق ذلك إذا كانت الإرادة السياسية لديها نية في تحقيق العدل الاجتماعي من خلال دعم نظم التعليم وسياسة الرفاهية الاجتماعية وذلك على حساب طبيعة الدول والنظم السياسية المختلفة.

نجد في الأنظمة السياسية الديمقراطية أن الإرادة السياسية تساهم بجدية في تحقيق العدالة التوزيعية في الدخل والثروة وتحقيق الارتقاء والمكانة الاجتماعية بين شرائح المجتمع بينما الأنظمة السياسية غير الديمقراطية فإن سياسة التوزيع وإعادة التوزيع نجد عكس ذلك، فنجد غياب الجدية في الإرادة السياسية ورداءة الأداء الوظيفي للنظام السياسي فذلك راجع لطبيعة وخصوصية هذه الأنظمة وأيضا أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم نظرا لغياب العقد الاجتماعي.

تكمن فعالية السياسات الاقتصادية الطاقوية بمساهمة ايجابية في جميع الظروف والأزمات إذ كانت هناك حوكمة وعقلانية في توزيع الموارد الطاقوية وتثمين عوائدها وعدالة توزيعها بين القطاعات الاستراتيجية الحيوية والاجتماعية من أجل التنمية والتغيير الاجتماعي للحفاظ على السلم الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية بالوصول الي المكانة الاجتماعية والارتقاء الاجتماعي على معيار الكفاءة والاستحقاق.

السياسات الطاقوية هي سياسة كلية عامة مثلها مثل السياسة البيئية والسياسة الصحية والسياسة التعليمية ...إلخ. لكن هذه السياسة هي الممول الرئيسي لكل السياسات الكلية فلابد من ترشيد النفقات العامة من أجل تحقيق العدل الاجتماعي في الجزائر.

إذا كانت تأثير السياسات الطاقوية بمساهمة سلبية فهذا يؤثر بصفة مباشرة على الاستقرار الاجتماعي في الجزائر فباعتبار أن الاقتصاد الريعي قائم على تصدير البترول والغاز أو

الطاقة فبتالي هذه السلع لديها أسعار تتحكم فيها فهي رهينة لذلك إذا كان ثمة ارتفاع لهذه المصادر فيمكن أن هناك استقرار اقتصادي واجتماعي أما إذا كان هناك انخفاض فالعكس صحيح.

إن تحقيق السلم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي خاصة في أنظمة مغلقة على مجتمعها وعلى بيئتها وعي مواطنيها ليس بالأمر الهين أو السهل في أي مجتمع وبالخصوص في الدول الريعية التي تعتمد على تمويل النفقات العامة على عائدات البترول فالدولة الجزائرية هي دولة ريعية فسياساتها الكلية هي رهينة المصادر الطاقوية وهي تمول جميع القطاعات علي أساس سياسات الدعم سواء قطاعات منتجة أو مستهلكة فيجب أن يكون هناك عدالة وقدرة توزيعية ناجعة.

يمكن أن نعرب أن مسالة السلم الاجتماعي هي رهينة السياسة الطاقوية وعليه يجب حوكمة وترشيد النفقات العمومية ويمكن أن يكون نقترح استراتيجية اصلاح الدعم الطاقوي وذلك بدارسة التكاليف الاجتماعية والاقتصادية ومعرفة أهم التحديات والخيارات ومتطلبات الرئيسية وأهم الأليات اصلاح دعم الطاقة والاستفادة من مختلف التجارب الدولية في مجال اصلاح الدعم لمواكبة الاقتصاد العالمي من أجل التنمية والتغيير والحفاظ على السلم الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الخاتمة

الخاتمة:

إن سياسات التوزيع وإعادة التوزيع في الجزائر تتميز بالطابع الشمولي وفق المقاربة العمودية والافقية التي تقوم على الية الدعم الحكومي الصريح والضمني والتي أدت الى التفاوت واللامساواة في الدخل حيث تعتبر كسبب لعدم تحقيق العدالة الاجتماعية مما أدى الى ظهور عدة أزمات تنموية وبنيوية وانتشار الفقر والبطالة وتهديد للسلم الاجتماعي وذلك راجع لغياب اليات واستراتيجيات مجتمعية واقتصادية وسياسية وسياسات حكومية غير فعالة للحد منها، مما يؤدي الى نتائج سلبية على العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي فيستحيل التعايش في موقف مجتمعي سليم وينشب صراع طبقي مستمر والذي قد يتطور الى أكثر من ذلك.

نستنتج مما سبق ذكره أن المقاربات التي تحبس العدالة في إطار مادي اقتصادي يتمحور حول توزيع الثروة، لن يتعدى مشروعها لتحقيق عدالة اقتصادية-اجتماعية، حيث ستكون بدايته من توزيع الثروة، ونهايته في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يترتب عليه سياسات وبرامج وأدوات تنسجم معه.

من يرى ان العدالة السياسية تنبع من توزيع السلطة وعدم حصرها، فان مشروعها سوف ينحصر في عملية الفصل بين السلطات، وما يستتبعه ذلك من نتائج ومترتبات في أكثر من مجال، وعلى أكثر من صعيد.

اما المقاربة التي ترى في العدالة جذرا في النفس، ونبتا في الوعي والوجدان، فسوف يكون مشروعها للعدالة مختلفا، حيث يبدأ من النفس ولا ينتهي عندها، ويشرع من التربية ومن ثم يتجاوزها. أي ان ذاك المشروع سوف يكون مشروعا تربويا-أخلاقيا في منطلقه، يقوم على أسس فلسفية وفكرية ومعرفية، ليتكامل ويشمل مجمل الابعاد الأخرى ذات الصلة من قانونية واقتصادية واجتماعية وغيرها في مراحله اللاحقة.

إن حسم الموقف من الجوهر الفلسفي للعدالة ونواتها الأولى، هو الذي يحدد لنا أي مشروع ننتهج، والسياسات والبرامج والأدوات وجميع الخطوات ذات الصلة، ويؤسس لاتجاهات أكثر واقعية، واوسع شمولية، واشد قدرة على انتاج العدل، ويوفر أرضية صلبة تتيح تشييد مسارات بعد استدامة، وأقرب الى بلوغ الغاية. يتفق معظم الاقتصاديين على أن هناك علاقة سببية بين اللامساواة والنمو، رغم أن طبيعة هذه العلاقة قد لا تكون مفهومة تماما

ورغم أن الآراء بشأن اتجاه السببية قد تختلف تبعا للإطار النظري، يحاجج الادب الكلاسيكي الجديد أن المداخيل تتولد من الإنتاجية الحدية للفرد، فالناس يكسبون ما يولدونه للمجتمع.

من الناحية النظرية فإن الطلب يساوي العرض، وللعوامل والمتغيرات بما فيها اليد العاملة، وتستند العلاقة السببية العكسية إلى نماذج الماركسية الجديدة التي تصف توزيع الدخل على أنه عملية تحددها القوى التفاوضية للشركات الرأسمالية إزاء العمال التي تعتمد عليها بدورها عوامل سياسية ومؤسسية واقتصادية.

هناك كثير من الأدلة التي تشير إلى ان نمو البلدان النامية تقوده الأجور وان إعادة التوزيع الدخل تدريجيا يمكن أن تساعد على تسريع عملية التنمية من خلال تحفيز الطلب الكلي.

كان مطلب تحقيق العدالة الاجتماعية أحد المطالب الجوهرية منذ بدأ الحراك في الدول العربية المختلفة ولا تعتبر العدالة الاجتماعية مفهوما مجردا، بل أنه بتفكيك المفهوم نجده يرتبط ارتباطا كليا بحياة المواطنين اليومية ويترجم من خلال عدالة توزيع الموارد واستهلاكها، متوسطات دخول المواطنين، سهولة الوصول للخدمات العامة، وليتم فعليا تحقيق العدالة، يجب أن يكون ذلك من خلال تبني الحكومات لسياسات عامة في مختلف المجالات. ولا يكفي فقط تبني الحكومات لسياسات عامة معينة بل يجب أيضا ان تضمن عملية صنع السياسات العامة تحقيق العدالة الاجتماعية.

تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية التي تتبعها الحكومات على الفقر بطرق مباشرة واخرى غير مباشرة تتمثل مجمل هذه السياسات في التالي: السياسات المؤثرة في النمو الاقتصادي والطلب على اليد العاملة، سياسات الانفاق الحكومي، سياسات اصلاح النظام التعليمي والتدريبي، سياسات التشغيل، سياسات الاستثمار في الرأسمال البشري، تبني سياسة لإصلاح القطاع المالي، سياسات خفض حجم التوزيع في المستويات العليا من الدخل من خلال الضرائب على الدخل والثروة التصاعدية، سياسات زيادة الدخل الشخصي للمستويات المنخفضة من الدخل، سياسات التمويل الصغير.

تتمحور معظم السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر حول تأسيس شبكات للضمان الاجتماعي لحماية الفقراء من الصدمات الخارجية والداخلية وتشمل هذه البرامج على: شبكات الضمان الاجتماعي، برامج التحويلات النقدية والعينية، برامج الاشغال العامة، وتتمثل الاليات

السياسية في تمكين الفقراء من أسباب القوة عن طريق زيادة قدرة الفقراء على التأثير في المؤسسات الحكومية من خلال إزالة الحواجز القانونية والسياسية والإدارية، الحد من الفساد، واستخدام سلطة الدولة الى الاعمال التي تفيد الفقراء، احترام الأنظمة السياسية للقانون وكذا تشجيع الفقراء في العمليات السياسية، جعل اللامركزية في خدمة الفقراء.

تعد أزمة الفقر من أكثر المشكلات والتحديات التي باتت تؤرق سكان العالم والمنطقة العربية خاصة وقد تضافرت جملة من المتغيرات والعوامل على المستوى المحلي والعالمي في توسيع دائرة الفقراء في الدول العربية، ويتجه الرأي إلى أن القضاء على الفقر يتطلب تركيز الجهد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد خدمات الضمان الاجتماعي للنهوض بأوضاع أشد قطاعات السكان ضعفا، لأن مسالة محاصرة الفقر ومعالجته ومسبباته والتخفيف من أثاره ليست فقط حاجة إنسانية بل صمام أمان اجتماعي وذلك من خلال تطبيق استراتيجية شاملة مستدامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية قائمة على مبدأ الاعتراف.

لابد من التسليم بأن اقتصاديات الربيع العربي تعيش بالفعل ازمة اقتصادية ومالية، ولكنها نتاج سنوات متراكمة من الممارسات الخطأ، وبالتالي فإن حلول تلك المشكلات لا تصلح معها طريقة العلاج بالصدمة، نتيجة لما يترتب عليها من مضار اجتماعية واقتصادية مجربة، في بلدان الربيع العربي قبل الثورات، وفي كثير من الدول النامية، التي وجدت نفسها في وضع لا تحسد عليه، فأداؤها الرقمي يشهد تحسنا في جداول البيانات، بينما الواقع المعيش لأفراد مجتمعاتها يعكس غير ذلك من ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وسوء توزيع الثروة.

ثمة عوامل مشتركة بين دول الربيع العربي لا زالت تعصف بها وتعمق من أزمتها الاقتصادية، ألا وهي عدم النجاح في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، مما حرمها من عوائد النقد الأجنبي، من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو السياحة، أو تصدير النفط في الحالة الليبية.

كما أن عدم التسليم بنتائج العملية الديمقراطية سوف ينتج واقعا ديكتاتوريا جديدا، سوف يطيل من أمد الازمة الاقتصادية، ويعمق من تداعياتها السلبية.

على الرغم من سلبية الحلول المطروحة من قبل صندوق النقد الدولي للمشكلات الاقتصادية والمالية لدول الربيع العربي، فانه ينبغي لحكومات تلك البلاد الا تعتمد على حل واحد يتمثل في الغاء الدعم او خروج الدولة من النشاط الاقتصادي لصالح الاقتصاد الخاص، او تخفيض قيمة العملة المحلية، وانما عليها ان تأخذ بالإجراءات المتممة لهذا الحل، مثل القضاء على الفساد ومنع تهريب السلع الحيوية، وبناء شبكات الأمان الاجتماعي للفئات المهمشة، وسرعة مرونة الجهاز الإنتاجي للاستفادة من خفض العملة المحلية، حتى لا يكون ذلك على حساب ارتفاع قيمة فاتورة الواردات وانهيار الصناعات المحلية.

كما ركزنا على تجارب الدول العربية في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ظاهرتي الفقر وتفاوت الدخل واتضح لنا ان الوطن العربي يعني من معدلات فقر متزايدة منذ منتصف الثمانينات مع شيء من تفاوت الدخل، داخل كل بلد عربي وبين البلدان العربية بدراسة أسبابها وخصائصها وأثارها وتوصلنا إلى أن هذه الظاهرة تعود الى أسباب ومتغيرات متعددة، أهمها اعتماد هذه المنطقة على النفط وغيره من مصادر النمو غير المستقرة، وانتشار الفساد، ذلك بالإضافة الى تراجع دور الحكومات في توفير العدالة الاجتماعية بسبب تراجع النمو الاقتصادي، وكذلك بسبب سياسات إعادة الهيكلة التي لم تكن مبنية على فهم سليم لطبيعة هذه الاقتصادات، والتي لم تواكبها كذلك صمامات أمان للتعامل مع اثارها السلبية، وخاصة فيما يتعلق بالفئات الفقيرة.

في الأخير نستنتج باختصار سبل علاج ظاهرتي الفقر وتفاوت الدخل في السنوات القادمة التي من أهمها السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي ذاتي ودائم، يتحقق بتكامل اقتصادي عربي تكون باكورته منطقة التجارة العربية الكبرى، ذلك بالإضافة إلى الإرتقاء بمستوى الخدمات التعليمية والصحية والسكنية كما وكيفا، وبإيجاد صمامات أمان للتعامل مع الفقر وتفاوت الدخل مثل زيادة الدعم وترشيده ليصل الى مستحقيه، وتمويل المشروعات الصغيرة، وإحياء مؤسستي الزكاة والوقف، وإصلاح نظم التقاعد، وقبل ذلك التشديد على المسؤوليات الأسرية، ومحاربة الفساد بكل صوره ودرجاته.

مما سبق يتضح، أنه يوجد أزمة العدالة الاجتماعية في الجزائر حيث يعيشون مختلف مظاهر الحرمان الاجتماعي، وهذا ما أثر على بناء الحكم الراشد الذي يقتضي توفير بيئة محلية

تمكينية لجميع الأفراد، إلى جانب العمل على تحقيق المساواة في توزيع الثروة مع توفير الخدمات الاجتماعية ومتطلبات الحياة لجميع المناطق بدون تحيز، إضافة إلى تأمين المساواة والتكافؤ في فرص الحياة لأفراد المجتمع، وتمكين المرأة والسماح لها بالتحصيل العلمي والمشاركة في الحياة السياسية بدون تمييز قائم على أساس الجنس بين الرجل والمرأة.

من هذا المنطلق لابد على الدولة الجزائرية من تبنى استراتيجية شاملة ومتكاملة الأبعاد، قائمة على مرتكزات الحكم الراشد لتحقيق العدالة الاجتماعية التي تعد جوهر بناء الحكم الصالح.

إن للعدالة أهمية في حياة الإنسان، سواء العدل الاجتماعي والاستقرار السياسي داخل النسق السياسي والاجتماعي للدولة أو السلام العالمي على مستوى جميع الدول وعليه من خلال دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الجزائر، نستنتج إن مشكلة العدالة الاجتماعية في النظام السياسي الأحادي أو التعددي من ناحية سياسية هو مشكل أزمة سياسية وأزمة استقرار سياسي وهذا ما تبين واضحا في الصراع حول من يملك السلطة أثناء الاستقلال وبعده ودليلها المحافظة على الشرعية الثورية واستخدام الشعبوية وتغليب المنفعة الخاصة على الصالح العام من أجل الاستمرارية في الحكم على مصلحة الشعب داخل النظام السياسي بين الأطراف المختلفة .

نستنتج ان الحكومات في الوقت الراهن تعمل على ترشيد الانفاق العام، وإصلاح سياسات الدعم الحكومي لجعلها أكثر استدامة بما يخدم النمو الاقتصادي الشمولي، وذلك بتوجيهها لصالح الفقراء والفئات الهشة. غير ان تحقيق هذا الامر على ارض الواقع لا يكون بهذه السهولة، خاصة بالنسبة للبلدان التي توسعت في الدعم الحكومي الشمولي.

في هذا الصياغ تعتبر الجزائر من البلدان التي سارت في خطى الدعم الحكومي الشمولي، اذ تخصص مبالغ مالية كبيرة لهذه السياسة، تعادل العجز المالية او ما يفوق ذلك لعدة سنوات. لكن رغم هذه التكاليف الباهظة، فالدعم يستفيد منه أكثر ميسوري الحال مادام للجميع دون استثناء او قيود، وهو ما أثر سلبا على استدامة المالية العالمة للبلد والتوازنات المالية والخارجية، حتى قبل انخفاض أسعار المحروقات(2009-2014)، خاصة دعم الطاقة. ولتدارك هذا الامر قامت الجزائر بخطوات جريئة سنة 2016 و2018 بتعديل أسعار المواد

الطاقوية منذ تثبيتها سنة 2005. لكن رغم هذا التعديل تبقى الجهود المطلوبة للإصلاح أكبر من ذلك.

من خلال تحليل واقع وحجم التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر واجراء دراسة تحليلية لواقع إعادة توزيع الدخل وفق المقاربة العمودية، منطق التضامن والمساعدة الاجتماعية، والمقاربة الافقية، منطق التأمين او الضمان الاجتماعي، نستنتج النتائج التالية:

- ✓ عملية توزيع الدخل أي الانفاق الاستهلاكي في الجزائر عرفت بعض التحسن لكن لم ترقى الى درجة العدالة في التوزيع، حيث بقيت درجة التفاوت في حدود المتوسط، حيث مازال يستحوذ أغنى 20% من السكان على أزيد من 40% من إجمالي الدخل.
- ✓ رغم ان سياسة الدعم المنتهجة حاليا حققت منافع كبيرة للمواطنين كتخفيف حدة الفقر، وتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الأساسية، والتخفيف من ازمة السكن، وتحقيق مجانية التعليم والصحة، وتحقيق الاستقرار السياسي، الا ان ما يعاب عنها افتقارها للكفاءة والعدالة، لأنها سياسة شاملة وعشوائية غير مستهدفة للفقراء والمحتاجين، فسياسة الدعم الحالية تتحيز لصالح الأغنياء على حساب الفقراء ويستفيد منها سكان المدن أكثر من المقيمين في الأرياف.
- ✓ إن محدودية تصاعدية الضرائب، والاخلال بمبدأ المقدرة التكليفية في توزيع العبء الضريبي من خلال تحمل بعض الفئات التي يقل دخلها عن الاجر الوطني المضمون أعباء دفع الضريبة على الدخل الإجمالي وتحمل المستخدمين الاجراء للنسبة الأكبر من الضريبة على الدخل مقارنة مع أصحاب الشركات والتجار وأصحاب المهن الحرة واستفادة الأغنياء من بعض الإعفاءات التي تستهدف الفقراء كلها أسباب تجعل النظام الضريبي الجزائري لا يحقق العدالة.
- ✓ تواجه منظومة الضمان الاجتماعي بالجزائر تحديا تمويليا كبيرا، يتمثل في عجز حصيلة الاشتراكات الاجتماعية عن تغطية نفقات الضمان الاجتماعي المتزايدة، وهذا العجز راجع للفجوة في تغطية العمال في سوق العمل.
- ✓ يتأثر أداء المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي بمختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والوبائية التي يشهدها المجتمع المحلي والدولي.

- ✓ إن اعتماد الجزائر على مجانية العلاج أثر بشكل سلبي على التوازنات المالية للقطاع.
- ✓ ضعف التكامل والاندماج بين منظومة التعليم والاقتصاد، أدى الى عدم ملاءمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض وعاء الاشتراكات.
- ✓ رهان التوازن المالي بين النفقات والايرادات يظل تحدي منظومة التأمين الاجتماعي في الجزائر عامة.
- ✓ تعتبر الاشتراكات المصدر الرئيسي الذي يمول قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر.
- ✓ تسجيل تفشي ظاهرة التهرب والتحايل على نطاق واسع، فمن وسائل التهرب عدم تسجيل الكثير من العاملين في القطاع الخاص والتزوير في اجر الاشتراك بتصريح مبلغ اقل من الحقيقة وذلك ما يؤدي الى اثار سيئة تنعكس على انخفاض مستوى منح ومعاشات التقاعد فيما بعد لهم، وتقود الى انهيار المستوى المعيشي وتقلل من الطلب الكلي مما يزيد من الركود تبعا له.
- ✓ تتميز صناديق الضمان الاجتماعي الجزائري باحتياطيات مالية معتبرة من شأنها ان تكون دافعا حقيقيا للنمو الاقتصادي لو أحسن استغلالها من طرف مسيري القطاع.

امام تزايد المخاطر الاجتماعية وضعف القدرات المالية والاقتصادية للأشخاص أصبح من اللازم التفكير في طرق كفيلة للحد من هذه التحديات والأزمات من خلال انشاء نظام الضمان الاجتماعي وتفعيله باعتباره معيارا ومؤشرا مهما وفعالا للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وذلك طبيعة العلاقة التبادلية والتكاملية بين هذا النظام والاقتصاد الوطني حيث يلعب دورا أساسيا في عملية الحفاظ على رأس المال البشري.

أعطت الجزائر اهتماما كبير لهذا القطاع تماشيا مع الإصلاحات التي باشرتها مع مطلع الالفية الجديدة وجسد هذه الإصلاحات في عصرنة نظام الضمان الاجتماعي، هذه الإصلاحات ساهمت بشكل كبير في الحفاظ وتحسين خدمات الضمان الاجتماعي زيادة على حماية التوازن المالي لمنظومة التأمينات الاجتماعية خاصة في الآونة الأخيرة، لكن فعالية الإصلاح على المدى الطويل يبقى مرهون بالمتغيرات والمسببات التي تفرضها البيئة التي ينشط فيها نظام الضمان الاجتماعي.

تعتبر حوكمة الموارد الطاقوية وبصورة خاصة الكلاسيكية منها ينصرف إلى دراسة وتحليل الفرص المتاحة لتحقيق انتقال عادل يعتمد على النظم المستدامة للطاقة دون إغفال توزيع المنافع وتحديد الأولويات للتخفيف من حدة الفقر والالتزام بمشروع وطني عالمي لحوكمة الموارد الطاقوية دون إغفال التنسيق بين الجهود لتوجيه السياسات العامة نحو مجموعة أوسع من المصالح.

عليه نستنتج أن العدالة التوزيعية من خلال سياسة التوزيع وإعادة التوزيع الدخل تساهم في عملية الاستقرار الاجتماعي وتحقيق السلم الاجتماعي ولكن يتحقق ذلك إذا كانت الإرادة السياسية لديها نية في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال دعم نظم التعليم وسياسة الرفاهية الاجتماعية وذلك على حساب طبيعة الدول والنظم السياسية المختلفة، فنجد في الأنظمة السياسية الديمقراطية أن الإرادة السياسية تساهم بجدية في تحقيق العدالة التوزيعية في الدخل والثروة وتحقيق الارتقاء والمكانة الاجتماعية بين شرائح المجتمع.

بينما في الأنظمة السياسية غير الديمقراطية فإن سياسة التوزيع وإعادة التوزيع نجد عكس ذلك فنجد غياب الجدية في الإرادة السياسية ورداءة الأداء الوظيفي للنظام السياسي فذلك راجع لطبيعة وخصوصية هذه الأنظمة وأيضا أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم نظرا لغياب ثقافة احترام العقد الاجتماعي وانعدام الثقة المتبادلة بين النظام السياسي والمواطن.

تكمن فعالية السياسات الاقتصادية الطاقوية بمساهمة ايجابية في جميع الظروف والأزمات إذ كانت هناك حوكمة وعقلانية في توزيع الموارد الطاقوية وتثمين عوائدها وعدالة توزيعها بين القطاعات الاستراتيجية الحيوية والاجتماعية من أجل التنمية والتغيير الاجتماعي للحفاظ على السلم الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية بالوصول الي المكانة الاجتماعية والارتقاء الاجتماعي على معيار الكفاءة والاستحقاق. فالسياسات الطاقوية هي سياسة كلية عامة مثلها مثل السياسة البيئية والسياسة الصحية والسياسة التعليمية ...إلخ. لكن هذه السياسة هي الممول الرئيسي لكل السياسات الكلية فلابد من ترشيد النفقات العامة من أجل تحقيق العدل الاجتماعي في الجزائر.

أما إذا كانت تأثير السياسات الطاقوية بمساهمة سلبية فهذا يؤثر بصفة مباشرة على الاستقرار الاجتماعي في الجزائر فباعتبار أن الاقتصاد الريعي قائم على تصدير البترول

والغاز أو الطاقة فبتالي هذه السلع لديها أسعار تتحكم فيها فهي رهينة لذلك إذا كان ثمة ارتفاع لهذه المصادر فيمكن أن هناك استقرار اقتصادي واجتماعي أما إذا كان هناك انخفاض فالعكس صحيح.

حيث أن تحقيق السلم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي خاصة في أنظمة مغلقة على مجتمعها وعلى بيئتها وعي مواطنيها ليس بالأمر الهين أو السهل في أي مجتمع وبالخصوص في الدول الريعية التي تعتمد على تمويل النفقات العامة على عائدات البترول فالدولة الجزائرية هي دولة ريعية فسياساتها الكلية هي رهينة المصادر الطاقوية وهي تمول جميع القطاعات علي أساس سياسات الدعم سواء قطاعات منتجة أو مستهلكة فيجب أن يكون هناك عدالة وقدرة توزيعية ناجعة.

يمكن أن نعرب أن مسالة السلم الاجتماعي هي رهينة السياسة الطاقوية وعليه يجب حوكمة وترشيد النفقات العمومية ويمكن أن يكون نقترح استراتيجية اصلاح الدعم الطاقوي وذلك بدارسة التكاليف الاجتماعية والاقتصادية ومعرفة أهم التحديات والخيارات ومتطلبات الرئيسية وأهم الأليات اصلاح دعم الطاقة والاستفادة من مختلف التجارب الدولية في مجال اصلاح الدعم لمواكبة الاقتصاد العالمي من أجل التنمية والتغيير والحفاظ على السلم الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

قائمة الملاحق

الملحق رقم:(01)

-برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على المدى القصير والمتوسط يهدف إلى: مكافحة الفقر والبطالة أولا، وخلق مناصب الشغل ثانيا، وضمان التوازن الجهوي وإحياء الفضاء الإقليمي ثالثا. هذا البرنامج يمتد على ثلاث سنوات وخصص له مبلغ 525 مليار دينار. يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ويعتمد هذا الدعم خصوصا على:

- رفع الطلب الداخلي وإعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي.
- دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لاسيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي، وتشجيع المؤسسة المنتجة الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة المؤسسة المحلية.
- وإعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية، وتقوية الخدمات العمومية، وتحسين الظروف المعيشية، وتنمية الموارد البشرية.[1]

[1] - بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد في 25 أفريل 2001.

الملحق رقم: (02).

- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

يهدف هذا البرنامج إلى مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع الخاصة بالإنعاش الاقتصادي الذي انطلق في مرحلته الأولى، حيث خصص لهذا البرنامج 60 مليار دولار أمريكي، ويهدف إلى تحقيق الآتي:[1]

- تطوير المنشآت القاعدية من خلال تحديثها وتوسيعها وذلك لتحسين الإطار المعيشي من جهة، ودعم نشاط القطاع الخاص من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمن أو التعليم.
- دعم النمو الاقتصادي، وهو يعتبر الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، والهدف النهائي الذي تسعى إلى تحقيقه كل الأهداف السابقة.
- تطوير الموارد البشرية والبني التحتية، حيث تعتبر الموارد البشرية والبني التحتية أهم الموارد الاقتصادية -في وقتنا الحالي.
- ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة.[2]

[1] - بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو، على الموقع الالكتروني:
www.premier-ministere.gov.dz/arabe/media/pdf

[2] - البرنامج التكميلي لدعم النمو2005- 2009 المجالات الرئيسية التي يشملهاعلي الموقع الالكتروني:
- www.el mouradia.dz/arab/infos/actualité/htm

الملحق رقم:(03)

-برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014):

- يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الأعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي تواصلت الدينامية هذه ببرنامج فترة 2004 -2009 رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب. وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الانجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات: 21.214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار).
- 2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية.

- يخصص برنامج 2010 وذلك على وجه الخصوص من خلال: تحسين التعليم في مختلف أطواره (الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي والتكوين المهني) والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية.

كما تضاف قطاعات الشبيبة والرياضة والثقافة والاتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني والمجاهدين إلى هذه الدينامية الجديدة التي تأتي امتدادا للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي المباشر فيه منذ عقد.[1]

[1] -بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد في 24 ماي 2010.

الملحق رقم: (04)

-برنامج توطيد النمو (2015-2019):

مفهوم المخطط الخماسي للتنمية: هو مخطط رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار، باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز .... إلخ. ويهدف إلى:

-نموذج قياسي للاستشراف 2050.

-تنويع الاقتصاد بإدماج القطاعات الراكدة في النمو ومنها قطاع المصارف والمالية

-تطبيقات المعرفة في الأداء الاقتصادي.

-الابتكار ونظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصال.

- تجسير العلاقة بين البحث العلمي والإنتاج.

-الإدارة الحديثة للمؤسسة المنتجة.

- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.

- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة.

- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.

- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص. [1]

[1] - بشير مصيطفي، نهاية الريع الأزمة والحل، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط2، 2016، ص:27.

قائمة الجداول

الرقم	عناوين الجداول	الصفحة
01	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر	175
02	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو	184
03	تطور مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة الخام (2010-2013)	188
04	تطور مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الكلي حسب القطاعات الاقتصادية (2010-2013)	189
05	تطور مساهمة القطاع الخاص في التشغيل (2010-2013)	191
06	نسبة الصادرات من المحروقات (1970-2002)	219
07	أهم أشكال وأليات الدعم في الجزائر	228
08	علاقة العجز في الميزانية العامة بالتحويلات الاجتماعية (2009-2016)	230
09	مقارنة أسعار البنزين والديزل بين سنتي 2017 و2018 بعد الرسم الجديد	234
10	تطور هيكل الإيرادات الضريبية بالنسب المئوية (2002-2018)	237
11	تطور هيكل الضرائب على المداخيل والارباح بالنسب المئوية (2002-2018)	238
12	تطور هيكل الضرائب على السلع والخدمات بالنسب المئوية (2002-2018)	238
13	توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية خلال الفترة (2005-2010)	270
14	المخصصات المالية لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان	286

قائمة الأشكال

الرقم	عناوين الأشكال	الصفحة
01	أسس نظريات العدالة التوزيعية ونتائجها	56
02	تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال السياسات المتكاملة	115
03	الشراكة المثلثة في الحوكمة وصنع السياسات العامة	116
04	الأسباب الاقتصادية على المستوى الكلي للفقر	126
05	استراتيجيات وطرق مكافحة الفقر	127

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المصادر.

01-القران الكريم

02- الدستور الجزائري.

ثانيا: المراجع.

أولا: الكتب.

أ-باللغة العربية:

01- أبراهيم أبراش، **النظرية السياسية بين التجريد والممارسة تداخل النظرية السياسية والخطاب السياسي في العقل السياسي العربي**، ط1، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012.

02- إبراهيم العيسوي، **العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

03- إبراهيم القادري بوتشيش، **خطاب العدالة في كتب الآداب السلطانية**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

04- إبراهيم سعد الدين، "المجتمع المدني ومستقبل الديمقراطية في الوطن العربي" مقدمة تحليلية، ترجمة عبد الوهاب علوب، في: صامويل هانتيغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين**، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.

05- أبو نصر محمد بن محمد شخار، **نظرية العدالة الاجتماعية في التشريع الإسلامي دراسة تأصيلية مقارنة بالنظريات الوضعية**، ط01، الجزائر: جمعية التراث،2021.

06- أحمد إبراهيم منصور، **عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

07- أحمد أبو سيد فتحي السيد عبدة، **الإسلام والعدالة الاجتماعية**: رؤية اجتماعية في الأحكام الشرعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.

08- أحمد رشيد، **نظرية الإدارة العامة: السياسة العامة والإدارة**، القاهرة: دار المعارف، ط5، 1981.

09- أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، ط1، بيروت: مكتبة لبنان، 2004، 213.

10- أحمد شهاب الدين، تحقيق وتعليق وترجمة: حامد عبد الله ربيع، **سلوك المالك في تدبير الممالك**، القاهرة: دار الشعب، 1980.

11- أحمد عبد الرحمن يسري، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام**، ط1، الإسكندرية: ددن،1981.

12- أحمد مصطفى الحسين، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، ط1، عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 2002.

13- احمد منيسي (محررا)، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.

14- أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، الإسكندرية: المطبعة الجامعية، 2006.

15- اسماعيل علي سعد، **مبادئ علم السياسية**، دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004.

16- إسماعيل قيرة واخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

17- أسوالد شبينغلر، **تدهور الحضارة الغربية**، ترجمة أحمد الشيباني، بيروت: مكتبة الحياة ،1964.

18- ب. يودين، **الموسوعة الفلسفية**، ترجمة سمير كرم، لجنة من العلماء السوفييت إشراف روزنتال، بيروت: دار الطليعة، 1967.

19- بدوي ثروت، **النظم السياسية: تطور الفكر السياسي والنظرية العامة للنظم السياسية**، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 1975.

20- برجسون هنري، **منبع الأخلاق والدين**، ترجمة سامي الدوربي، عبد الله عبد الدائم، مصر: الهيئة المصرية العامة للنشر والتأليف، ط2.

21- برهان غليون، **اغتيال العقل**، موفم للنشر، 1990.

22- برهان غليون، **المحنة العربية، الدولة ضد الأمة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

23- بشير المغيربي محمد زاهي، **قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط2، 1998.

24- بشير مصيطفي، **الجزائر 2030 رؤية استشرافية**، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط2، 2020.

25- بشير مصيطفي، **نهاية الريع الأزمة والحل**، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط2، 2016.

26- بول ساموبلسون، **علم الاقتصاد، المسائل الاقتصادية المعاصرة**، ترجمة مصطفى موفق، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

27- بول ساموبلسون، ويليام نوردهاوس، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، ط15، الأردن: الدار الاهلية للنشر والتوزيع، 2001.

28- بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم والأدوات المناهج الإقترابات**، الجزائر: كنوز للنشر والتوزيع،2011.

29- (ـــــ، ـــــ)، **البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر**، الإسكندرية: دار الوفاء القانونية، ط1، 2015.

30- (ـــــ، ـــــ)، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات**، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

31- (ـــــ، ـــــ)، **مدخل إلى علم السياسة مقدمة في دراسة أصول الحكم**، ط01، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع،2013.

32- تامر بدوي، **الاستثناء المغربي: بحث في خصوصية التحول الديمقراطي في المغرب**، المركز الاستراتيجي، 2015.

33- تقي الدين النبهاني، **النظام الاقتصادي في الإسلام**، لبنان، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط6، 2004.

34- ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة**، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004.

35- ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

36- جابريال ألموند، جي بنجهام باويل الابن، ترجمة: هشام عبد الله، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية**، ط1، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997.

37- جبريال ألموند وآخرون، **السياسة المقارنة: إطار نظري**، ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي: جامعة قاريونس،1996.

38- جميل صليبا، **المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية**، لبنان: دار الكتاب اللبناني، 1982.

39- الجهني مانع بن حماد، **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة**، الرياض: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 2003.

40- جورج سول: **المذاهب الاقتصادية الكبرى**، ترجمة: راشد البراوي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1953.

41- جورج كتورة، **طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد**، ط01، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1987.

42- جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**، تر: عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة،1999.

43- حزام والي خميس، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع الإشارة الى تجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2003.

44- حسام الدين علي مجيد، **إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2010.

45- حسن أبشر طيب، **الدولة العصرية: دولة المؤسسات**، القاهرة: الدار الثقافية للنشر التوزيع،2000.

46- حسن بكر، **العنف السياسي في مصر: أسيوط بؤرة التوتر –الأسباب والدوافع 1977-1993**، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والبشر، 1996.

47- حسن موسى الصفار، **الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضماناته**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005.

48- حسين توفيق ابراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005.

49- حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

50- حمدي عبد الرحمان حسن، **العسكريون والحكم في إفريقيا**، القاهرة: مركز دراسات المستقبل العربي،1996.

51- حمدي عبد الرحمان وآخرون، **التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات**، عمان: جامعة آل البيت، 2000.

52- حنة أرندت ترجمة عطا عبد الوهاب، **في الثورة**، ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

53- ديدان مولود، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية: على ضوء التعديل الدستوري الأخير (06 مارس 2016) والنصوص الصادرة تبعا لذلك**، ط1، الجزائر: دار بلقيس للنشر، 2017.

54- (ـــــ، ـــــ)، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، الجزائر: دار النجاح، 2005.

55- ديفيد بوز، ترجمة صلاح عبد الحق، **مفاهيم الليبرتارية وروادها، الفردية والمجتمع المدني**، ط1، الأردن: رياض الريس للكتب والنشر، 2008.

56- ديفيد ج.كوج، **السوفسطائية وأثرها على ما بعد الحداثة**، حروف منثورة للنشر الالكتروني،2014.

57- رحمة بن سليمان واخرون، **العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة مقاربات سوسيولوجية وحالات الجزء الأول**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2017.

58- رفعت المحجوب، **النظم الاقتصادية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1960.

59- روبرت هيلبرونر، **قادة الفكر الاقتصادي**، ترجمة راشد البراوي، القاهرة: دار النهضة المصرية ،1963.

60- رول إريك، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، ترجمة راشد البراوي، القاهرة: دار الكتاب العربية للطباعة والنشر، 1968.

61- روي اوليفييه، **"الزبائنية والمجموعات المتضامنة: هل هم بقايا ماضي ام يشهدون نشأة جديدة"**، ديمقراطية بدون ديمقراطيين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1999.

62- ريتشارد هاينبرغ، ترجمة مازن جندلي، **غروب الطاقة الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم،2006.

63- ريتشارد هيجوت، ترجمة حمدي عبد الرحمان ومحمد عبد الحميد، **نظرية التنمية السياسية**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001.

64- الزواوي بغورة، **الاعتراف من اجل مفهوم جديد للعدل دراسة في الفلسفة الاجتماعية**، ط01، بيروت: دار الطليعة، 2012.

65- سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**، جامعة عين شمس،2005.

66- سان أمارتيا، **فكرة العدالة**، ترجمة مازن جاندلي، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010.

67- ستيفن دي تانسي، ترجمة رشا جمال، **علم السياسة الأسس**، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

68- السعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر، ط2 ،1993.

69- سعيد علي احمد، **الثابت والمتحول بحث في الاتباع والابداع عند العرب صدمة الحداثة**، بيروت: دار الفكر، ط5، 182.

70- سلوى شعراوي جمعة، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004.

71- سمير التنير، **التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا**، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007.

72- شقير لبيب، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، القاهرة: دار النهضة، د س ن.

73- شياني جياكومولو، **"دولة التخصصات مقابل دول الإنتاج: مدخل نظري"** في كتاب: غسان سلامة (وآخرون محررون)، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، الجزء الأول، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

74- شيماء الشرقاوي، **السياسات العامة ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية، ورقة تحليلية**، القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، 2017.

75- صالح دعاس عميور، **مأزق التنمية في الجزائر**، الجزائر، ددن، دسن.

76- صلاح الدين حسين الهيتي، نعمه عباوس الخفاجي، **تحليل أسس الإدارة منظور معاصر**، الأردن: دار اليازوري للنشروالتوزيع،2019.

77- الطاهر سعدي قانة، **الدور التوزيعي للملكية في الاقتصاد الإسلامي**، الأردن: دار الخليج للصحافة والنشر، ط2، 2017.

78- عادل العوا، **المذاهب الأخلاقية**، عرض ونقد، دمشق: مطبعة الجامعة السورية، 1958.

79- عامر الكبيسي، **صنع السياسات العامة**، عمان: دار المسيرة،1999.

80- عبد الإله بلقزيز، **في الديمقراطية والمجتمع المدني: بين مراثي الواقع ومدائح الأسطورة**، ط1، المغرب: دار إفريقيا للشرق للطبع والنشر والتوزيع، 2001.

81- عبد الباسط دردور، **العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي**، القاهرة: دار الأمين،1996.

82- عبد الباسط عبد المعطي واخرون، **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي**، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط2، 2005.

83- عبد الحافظ الصاوي، اقتصاديات الربيع العربي وعقبة المؤسسات الدولية، **مجلة البيان الربيع العربي المسار والمصير**: الرياض، 2015.

84- عبد الحميد براهيمي، **العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،1997 .

85- عبد الحميد براهيمي، **في أصل الازمة الجزائرية: 1958-1999**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

86- عبد الرحمان الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستبعاد**، مصر: مكتبة الإسكندرية، 2010.

87- عبد الرحمن المالكي، **السياسة الاقتصادية المثلى**، ط1، عمان: عالم الكتب الحديث، 2006.

88- عبد السلام جعفر، **المنظمات الدولية**، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1988.

89- عبد السميع المصري، **عدالة توزيع الثروة في الإسلام**، ط1، مصر: مكتبة وهبة، 1986.

90- عبد العزيز ركح، **الشرعية الديمقراطية من التعاقد إلى التواصل هبرماس في مواجهة رولز**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2019.

91- عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، المنصورة: دار الأصدقاء للطباعة والنشر، 2003.

92- عبد القادر حفلول، **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**، بيروت: دار الحداثة، 1982.

93- عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، دب ن: الدار الجامعية، 2003.

94- عبد اللطيف بن اشنهو، **تكون التخلف في الجزائر 1830-1962**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.

95- عبد الله حسين، **البترول العربي: دراسات اقتصادية سياسية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2003.

96- عبد الله عطوي، **السكان والتنمية البشرية**، ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 2004.

97- عبد الله علوان، **التكافل الاجتماعي في الإسلام**، مصر: دار السلام،2001 .

98- عبد المجيد حمد ممدوح، **العدالة من المفهوم الى الاجراء دراسة في المنجز الفلسفي من السوفسطائيين حتى شيشرون**، ط1، الجزائر: دار الروافد الثقافية-ناشرون،2015.

99- عبد المنعم النمر، **إسلام لا شيوعية**، ط1، القاهرة: دار غريب للطباعة.

100- عبد الواحد وافي، **الاقتصاد السياسي وتحقيق مسائله في ضوء علم الاجتماع**، مصر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 6 ،1952.

101- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1993.

102- عبد علي الخفاف، عاظم خيضر شعبان، **الطاقة وتلوث البيئة**، الاردن: دار المسيرة، 2007.

103- عدلي ناشد سوزي، **"الاقتصاد السياسي، النظريات الاقتصادية "**، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية ،2008.

104- عزيز خيري، **التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،1978.

105- علي الدين هلال، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

106- علي شرقاوي، **السياسات الإدارية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 1987.

107- علي عباس مراد، **الهندسة الاجتماعية صناعة الانسان والمواطن**، ط1، بيروت: دار الروافد الثقافية ناشرون، 2017.

108- علي عربي، **واقع التنمية في الجزائر في الازمة الجزائرية لمجموعة من المؤلفين**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1966.

109- عمار بوحوش، محمد الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2009.

110- عمار بوضياف، **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2016**، ط1، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع،2016.

111- عمر برامة، **الجزائر في المرحلة الانتقالية، أحداث ومواقف**، الجزائر: دار الهدي ،2001.

112- العياشي عنصر، **التصنيع وتشكل الطبقة العاملة في الجزائر في الازمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،1999.

113- غابريال ألموند جي بنجهام باويل الابن، ترجمة هشام عبد الله، **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية**، ط01، عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 1998.

114- غازي حيدوسي، **ترجمة خليل أحمد خليل**، الجزائر: التحرير الناقص، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر ،1997.

115- غسان سلامة، **نحو عقد اجتماعي جديد، بحث في الشرعية الدستورية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،1985.

116- فردينان توتل ومعلوف لويس، **المنجد في الأعلام**، بيروت: دار المشرق،1992.

117- فطيمة حاجي، **سياسات مكافحة الفقر دراسة تحليلية الجزائر والصين نموذجا**، ط1، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2017.

118- فلانين كريستوفر، ليبنس نيكولاس، **ترجمة محمد الحديدي، ما بعد عصر النفط تصميم اقتصاد قائم على الطاقة الشمسية**، ط1، د ب ن: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1992.

119- فهمي جدعان، **في الخلاص النهائي مقال في وعود الإسلاميين والعلمانيين والليبراليين**، ط01، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،2007.

120- فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001.

121- فؤاد قاسم الأمير، **رأسمالية الليبرالية الجديدة(النيوليبرالية)**، العراق: دار الغد، 2019.

122- قربان ملحم، **الحقوق الإنسانية رهنا بالتباعدية**، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990.

123- قطب سيّد، **العدالة الاجتماعية في الإسلام**، مصر: دار الشروق، ط14،1995 .

124- كاترين أودار، ترجمة: سناء الصاروط، **ماالليبرالية الاخلاق، السياسة، المجتمع**، ط01 ، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2020.

125- لطفي الخولي، **عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين**، الجزائر: دار الهدي، دس ن.

126- مارجريت كول، **الاشتراكية الفابية**، ترجمة محمد عبد الرزاق مهدي، القاهرة: دار النشر والطباعة الوطنية، 1962.

127- مايح شبيب الشمري وآخرون، **الدولة الريعية وسياسات تنوبع الاقتصاد تجربة دولية**، ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2018.

128- مثنى فائق مرعي العبيدي، **مقاربات نظرية في السياسة العامة**، الامارات العربية المتحدة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2019.

129- محمد الأشهب، **الفلسفة والسياسة عند هابرماس جدل الحداثة والمشروعية والتواصل في فضاء الديمقراطية**، ط1، دب ن: دفاتر سياسية ،2006.

130- محمد الخزرجي ثامر كامل، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة**، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004.

131- محمد السويدي، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

132- محمد العربي ولد خليفة، **التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية**، الجزائر: دار النشر راجعي،2009.

133- محمد أمين أبو بكر، **العدالة مفهومها ومنطلقاتها دراسة في ضوء الفكر القانوني والسياسي الغربي والإسلامي**، ط1، سوريا: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

134- محمد أمين بن جيلالي، **"مأسسة الاعتراف عند نانسي فريزر، تحليل البنية الثقافية والاقتصادية للاعتراف"**، نشر في كتاب التواصل في مواجهة العنف، المغرب: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث،2019.

135- محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الازمة الاقتصادية والازمة السياسية**، الجزائر: مطبعة دحلب ،1993.

136- محمد تاملت، **الجزائر فوق البركان شهادات الجينرالات ورؤساء الحكومات**، زعماء أحزاب وشخصيات من الجبهة الإسلامية للانقاذ، ددن، 1999.

137- محمد زكي أبو النصر، **قضايا العمل الاجتماعي العدالة الاجتماعية حلم اليقظة في مجتمع الاقصاء**، ط01، دبن، دار الفيروز،2016.

138- محمد شقير، **فلسفة العدالة واشكاليات الدين والدولة والاجتماع الإنساني**، ط1، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ،2019.

139- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات**، الجزائر: ددن، 1997.

140- محمد صدوق، **اراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الازمة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2003.

141- محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1987.

142- محمد عبد الفتاح محمد، **الاسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005.

143- محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات**، الأردن: دار وائل للنشر،1999.

144- محمد عثمان محمود، **العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

145- محمد عمارة، **الإسلام والأمن الاجتماعي**، ط1، القاهرة: دار الشروق ،1998.

146- محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي، واخرون، **التحولات السياسية واشكالية التنمية**، الجزائر: دار الروافد الثقافية –ناشرون، ط1، 2014.

147- محمد فاروق النبهان: **الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي**، بيروت: دار الفكر،1970.

148- محمد فايز عبد أسعيد، **قضايا علم السياسة العامة**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، 1986.

149- محمد قاسم القريوتي، **رسم وتقييم وتحليل السياسة العامة**، الكويت: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.

150- محمد قدوسي، **الدولة الحديثة في العالم العربي وظاهرة الريع الطاقوي**، ط1، الجزائر: دار الروافد الثقافية –ناشرون ،2015.

151- محمد محمود الإمام، **الطريق الرابع نحو تنمية تكاملية مستقلة، هموم اقتصادية عربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2001.

152- محمد مصدق يوسفي، **الازمة الجزائرية والبدائل المطروحة**، الجزائر: دار المعرفة، 1998.

153- محمد موفق حديد، **الإدارة العامة: هيكلة الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية**، عمان: دار الشروق، 2007.

154- محمد نصر عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي النظرية المنهج**، ط01، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2002.

155- (ـــــ، ـــــ)، **الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة الى المجتمع ومن الثقافة الى السوق**، ط1، الأردن: مطبعة الجامعة الأردنية، 2006.

156- محي الدين محمد قاسم، **السياسة الشرعية ومفهوم السياسة الحديث**، ط1، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1997.

157- مريم أحمد مصطفي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005.

158- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **نظرية السياسة العامة**، ط1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2021.

159- منصف الوناس، **"الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر معادلة لقراءة انتفاضة اكتوبر 1988"**، كتاب سليمان الرياشي واخرون، الأزمة الجزائرية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،1999.

160- موسى زواوي، **مدخل عام للاقتصاد السياسي (العلم الذي يحكمنا)**، ط1، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع،2015.

161- الموند غبرئيل، بنجام بويل، **السياسة المقارنة إطار نظري**، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي، منشورات جامعة قار يونس، ط1، 1996.

162- نائل عبد الحفيظ العواملة، **تحليل السياسات العامة-مدخل نظامي تطبيقات في الأردن والخليج العربي**، عمان: مركز احمد ياسين،1999.

163- نزيه الأيوبي، ترجمة أمجد حسين، **تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2010.

164- نعوم تشومسكي، ترجمة: لمى نجيب، **الربح مقدما على الشعب النيوليبرالية والنظام العالمي**، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011.

165- نوح الهرموزي واخرون، **رؤى بديلة قراءة في اسباب العجز العربي ومقومات الإصلاح**، ط1، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع،2012.

166- نور الدين ثنيو، **"الدولة الجزائرية ...المشروع العصي" الازمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1999.

167- نورمان ماكنزي، **موجز تاريخ الاشتراكية**، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة: دار القلم، 1960.

168- هدى ميتيكس، **"توازنات القوي في الجزائر "**، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

169- هناء عبيد، **"ازمة التحول الديمقراطي في الجزائر"**، في: احمد منيسي(محرر)، التحول الديمقراطي في دول المغرب المغربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.

170- هنتغتون صماوئيل، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ط1، ترجمة سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي،1993.

171- هنري برجسون، **منبع الأخلاق والدين**، ترجمة سامي الدوربي، عبد الله عبد الدائم، ط 2، مصر: الهيئة المصرية العامة للنشر والتأليف.

172- ول ديورانت، **قصة الحضارة، (الفلسفة)**، ترجمة فتح الله المشعشع واخرون، بيروت: دار الجيل، 1988.

173- ياسين السيد، السياسة العامة القضايا النظرية والمنهجية في علي الدين وآخرون، **تحليل السياسة العامة قضايا منهجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1988.

174- يزن خلوق محمد ساجد، **السلطة التشريعية وصنع السياسة العامة في النظام البرلماني دراسة مقارنة**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021.

175- يوسف خليفة اليوسف واخرون، **ازمة الدولة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2012.

176- يوسف عبد الله صايغ، **اقتصاديات العالم العربي**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.

ب-باللغة الأجنبية:

177- A.Benachenhou : **Planification et développement en Algérie** 1960-1980 éd société national d'édition et diffusion 1980.

178- A.Samauelson Paul and William, **Economics**, 12th ed. New York: McGraw- Hill book Company, 1985 .

179- Adam Smith, The Wealth of Nation, books, London: ALDINE House, 1968.

180- Ahmed Dahmani**, L'Algérie a l'épreuve ،Alger : Casbah édition, paris : l'Harmattan،1991.**

181- Andy Lymer and Doras Hancock**,** Taxation policy and practice**, chapter 3, 8 th Edition, Thomson Leatning, Australia, 2001-2002.**

182- Arnaud BRENNETOT, Amartya SEN **: L'idée de justice ou l'ambition d'un monde raisonnable**, Flammarion, Paris, 2010.

183- Barbara.N Mclennan, **Comparative Politics and Public Policy**. California:Duxbury Press Adivision of Wadsworth, INC, 1980 .

184- Bradley R Schiller**,** The economic to day**, 4th Edition,the American university,Random house,business division, Newyork.**

185- Brian Barry, **theories of justice**, California: Library of congress cataloging-in – publication data,1989**.**

186- J.honviley, andsons, inc**, asystem, analysis of political life,** By davideaston; newyork**,** 1965**.**

187- J.William, **barber; History of Economic Thougt** New york: praeger, 2002, part1.

188- jean Dagusan , francois,le dernier rempart ,force armée et politiques de défense au Maghreb ;paris ,published , edition , 1998.

189- Jean Peythieu, **Le financement de la construction de logement**, édition sirey, Paris, France, 1991.

190- JEAN. LECA, **L'année dans la politique algérienne**. Un annuaire de l'Afrique du nord, paris, 1976.

191- John Rawls, **théories de la justice**, traduction : Catherine Audard, france, Seuil, 1987.

192- Lahouari Addi, **L'impassed du Populisme** : L'Algerie، collectivité politique et Etat en construction, Alger, Enal, 1990.

193- M Houcine BENISSAD**,** Réformes économiques en Algérie **;** l'indicible Ajustement structurel**. Alger: O.P.U, 1991.**

194- Maamar Boudarsa **،La ruine de l'économie Algérienne sous Chadli، Alger: édition rahma, 1993.**

195- Max Weber**.** The Theory of Social and Economic Organization translated by A. M Henderson and Talcot Parson**. New York: Oxford University Press. P1. 1947.**

196- Michael C. Hudson**.** Arab Politics the Search for Legitimacy. **London: Yale University Press. P2. 1977.**

197- Mohamed Elyes Mesli**. L'Algerie en Question**. Alger: Editions Houma.2000.

198- Mohamed Harbi, **L'algérie et Son destin**, croyant, ou citoyens, pari, Media Associes ,1994.

199- Mohamed Tahar Ben Saada**.** Le Regime Politique Algerien de la légitimité historique a la légitimité constitutionnelle. **Alger : ENA. 1992.**

200- Nyssen Huber، l'algerie en 1970 telle que je l'ai vue arthaud, Paris, 1970.

201- SAID CHIKHI**, AJUSTEMENT STRUCTUREL CONFIGURATION SOCIALE ET PRECARISATION DES CONDITIONS D'EXISTENCE EN ALGERIE**، CREAD ALGER ،aout 1991.

202- Smaîl Goumeziane، **Le mal Algérien, Economie politique d'une transition inachevée**, 1962 ،1994 Paris : Fyard, 1994.

ثانيا: الدوريات.

أ-باللغة العربية:

203- احمد ضيف، نسيمة بن يحي، "تقو يم تطور السياسة المالية للجزائر 1962-2019" **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، المجلد 7، العدد 6: 2017.

204- ادريس بوكرا "التدخل بتعديل الدستور لحل الازمة"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 19، السنة الخامسة، مؤسسة الأهرام، يوليو 2005.

205- إلياس بومعراف، عمار عماري، من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، **مجلة الباحث**، العدد 07، 2009-2010.

206- أمين بلعيفة، عبد النور زوامبية، ازمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، العدد 1، 2019.

207- إيمان بوستة، قواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال الدعم المالي للأسر، **مجلة المفكر**، العدد 11، جامعة خيضر –بسكرة، د ذ س ن.

208- باديس بن عيشة، في نشأة الدولة والاقتصاد في الجزائر، أية مقاربة للتحليل، **مجلة الباحث**، العدد 03 ،2004.

209- بغيت عبد الله، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية النفطية في افريقيا الاستوائية: دراسة حالة الغابون، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، المجلد 3، العدد 1، 2020.

210- بوحوص بوفنيك، عبد المجيد رمضان، تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي ل 22 فيفري 2019، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد:13، العدد:01، 2021.

211- بومدين عربي، يحي بوزيدي، أثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية: دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 05، 2014.

212- توفيق بن سهلة ثاني، مراد علة، **"قراءة في ثلاثية البيئة المؤسساتية في الجزائر: اصلاح الاقتصادي، بيئة سياسية وتنمية إنسانية"، مجلةles cahiers du MECAS**، العدد 14، 2017.

213- ثامر كامل محمد الخزرجي، السياسة العامة وأداء النظام السياسي، **مجلة العلوم السياسية**، بحوث ودراسات، العدد33، 2006.

214- جورج قرم، **اخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي**، القبس، اراء، بيروت: العدد 04، أبريل،2010.

215- الحاج بن شاعة، الية الدعم الحكومي في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي، **المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 9، العدد 1، 2021.

216- حسين بومدين واخرون، "تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر"، **مجلة الابتكار والتسويق**، العدد 2.

217- حسين محمودي، هشام غجاتي، "واقع الحماية الاجتماعية في الجزائر، دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الاجراء cnas، وكالة سطيف "، **مجلة البشائر الاقتصادية** ،المجلد 06 ، العدد 01، سنة 2020.

218- حياة بن زارع، دور القطاع الخاص في التنمية بالدول النامية حالة الجزائر، **مجلة التواصل في الإدارة والاقتصاد والقانون**، العدد 45، 2016.

219- خنيش سنوسي، النظام السياسي الجزائري: بين الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، **مجلة أبحاث**، المجلد 1، العدد 1، 2016.

220- ربيع قرين،" تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري –دراسة تحليلية للفترة 2000-2018"، **مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي**، المجلد 16، العدد 02، 2019.

221- رسالة الوكالة، **مجلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**، العدد 22، الجزائر، 2007.

222- رشيد بوكساني، "إصلاحات وواقع سوق التأمينات في الاقتصاد الجزائري "، **مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي**، العدد 01 ،2006.

223- رشيدة بوسدر، دور المشاركة السياسية في الانتقال الديمقراطي في الجزائر(1989-2012)، **المجلة الجزائرية للعلوم** السياسية والعلاقات الدولية، العدد 09، 2017.

224- الزبير عروس، المجتمع المدني، الأداة الرأي والفقراء الجدد" سلسلة دفاتر مركز الاقتصاد التطبيقي للتنمية، **الجزائر: العدد الثلاثي الثالث 2000.**

225- سامية حسان، دنيا كوثر وارث، "نظام التأمين الاجتماعي بين ضمان الحقوق وحتمية تنويع مصادر التمويل "، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 04، العدد 02، سنة 2019.

226- **ستيتي الزازية**، الدولة الريعية في البلدان العربية، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 01، 2015.**

227- سليم قيرع، ازمة المشاركة السياسية وانعكاساتها على البناء المؤسساتي في الجزائر، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 5، العدد 2، 2019.

228- سليمان ملوكي، عيسى بوقرة، التفاوت في توزيع الدخل كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي في الدول الجنوب، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، الجلفة، العدد 10، 2018.

229- شرود عتيقة، ما بعد نظرية العدالة عند جون رولز، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، العدد 1، المجلد 09، 2020.

230- شهرة عديسة، زكرياء جرفي، دور القطاع الخاص في استحداث مناصب شغل في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1995-2018 باستخدام نموذج ARDL، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 20، العدد 02، 2020.

231- صالح زياني، تشكل المجتمع المدني وافاق الحركة الجمعوية في الجزائر، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 8، العدد 17، 2018.

232- الطاهر لطرش، بحث بعنوان:" **حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع محاولة تحليل أثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري** "الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، جوان 2013.

233- الطيب دوادي، "توزيع الثروة عند ابن خلدون "، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الرابع، جامعة بسكرة، 2003.

234- عابد شريط، جلول ياسين بن الحاج، دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر، **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، المجلد 06، العدد 10 ،2019

235- عادل بن صالح،" دور هيئات الضمان الاجتماعي في تحقيق التنمية الاجتماعية على ضوء التشريع الجزائري"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المانيا: المركز الديمقراطي العربي، المجلد 03، العدد 17 ،2019.

236- عبد الحكيم بن بختي، المعارضة والنخبة العسكرية في ميزان التحول السياسي دراسة مقارنة لحالة الجزائر والأرجنتين، **مجلة أكاديميا**، العدد الأول، 2013.

237- عبد القادر حسين، الشرعية السياسية في ظل الأنظمة السياسية العربية-الواقع والمأمون، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، المجلد 6 العدد 2، 2017.

238- عبد المجيد قدي، الإصلاحات الاقتصادية: محاولة تقييمية، **مجلة les cahiers CREAD**، المجلد 18، العدد 61.

239- عصام قصري،"ازمة النيوبرالية في المنظومة الرأسمالية: جدل الاقتصادي والاجتماعي"، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 13، العدد02، 2021.

240- علي بطاهر، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، جامعة الشلف، العدد الأول، د ذ ت ن.

241- عماري عمار، "الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الصناعي في الجزائر"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد الأول، 2002.

242- عمر فرحاتي، عبد العالي دبلة، أهمية ودور المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية، **مجلة المفكر**، المجلد 1.

243- العيفة سالمي، السياسة العامة والفساد السياسي –مقاربة نظرية-، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد17، 2018.

244- غزالة زبير، المجتمع المدني والحركات الجمعوية في الجزئر، **مجلة التنمية البشرية**، المجلد 6، العدد 2، 2017.

245- فاروق طيفور، أبو سراج الذهب،" **لماذا يقاطعون الجزائريون الانتخابات؟" ثقافة مجتمع أم أزمة نظام سياسي " دراسات استراتيجية**، العدد 4، الجزائر: مركز البصيرة، جويلية، 2007.

246- فاطمة الزهراء مأموني، "واقع الضمان الاجتماعي في الجزائر والافاق نحو تعزيز الحماية الاجتماعية المستدامة"، **حوليات جامعة الجزائر 1**، العدد 33، 2019.

247- فاطمة فرفودة،"اكسيل هونيث:براديغم الاعتراف نحو تأسيس عدالة اجتماعية أخلاقية،" **مجلة مقاربات فلسفية**، المجلد 08،العدد 01 ،2021.

248- فضيلة عاقلي، **"الإطار القانوني لنظام التأمينات الاجتماعية في الجزائر (الضمان الاجتماعي)"**، الجزائر: **مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة**، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2019.

249- فطوم حوحو، عيساوي سهام، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية "سياسة الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر"، **مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية**، العدد 4، 2018.

250- فؤاد زناتي، تطور نظام الحكم وإشكالية الاستقرار السياسي في الجزائر، **حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة وهران 2**، المجلد 7، العدد 3، 2018.

251- قادية عبد الله، "منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر: بين المكاسب الاجتماعية والمتغيرات الاقتصادية التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد نموذجا"، **مجلة الدراسات القانونية**، المجلد 07، العدد 01 ،2021.

252- كربوسة عمراني، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن..أي دور؟ بالإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 16، 2014.

253- لخضر غول، التعليم والتنمية في البلدان النامية، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 28، قسنطينة، 2007.

254- لقمان مغرواي، دور فواعل المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية لتداعيات الحراك الشعبي في الجزائر على أداء وفاعلية المجتمع المدني :1989-2020، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد 05، العدد 01، 2021.

255- محمد الميلي، **الجزائر...إلى أين؟، المستقبل العربي**، بيروت، العدد 271، سبتمبر 2001.

256- محمد بوضياف، النظام السياسي في ظل خيار المصالحة الوطنية: التطورات والمشاهد المحتملة، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 29، 2011.

257- محمد بومدين، التعديل الدستوري الجزائري المرتقب في نوفمبر 2020 وحسم مسألة إخضاع التنظيمات لرقابة المحكمة الدستورية، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد 04، العدد 2، 2020.

258- محمد شقير، فلسفة العدالة، **مجلة الاستغراب**: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العدد 20، صيف 2020.

259- محمد عمران، **استراتيجية التمويل السكني في الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 06، 2011.

260- محمد مجدان، التجربة الدستورية الجزائرية وبناء الديمقراطية، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد 12، العدد 16، 2021.

261- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، **مجلة الباحث**، العدد 10، 2012.

262- مراد ناصر، "شروط فعالية النظام الضريبي مع إشارة الى حالة الجزائر"، **مجلة الإصلاح الاقتصادي والتكامل الاقتصادي العالمي**، العدد 6، 2009.

263- مراد ناصر، سمير بن عياد، " شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري"، **مجلة دراسات جبائية**، العدد 3، ديسمبر 2013.

264- مروان بن قيدة، الجيلالي بوزكري، "اصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، المجلد 17 / العدد 26، الجزائر،2021.

265- مصطفى حراق،" كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد، دراسة حالة الجزائر "، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، العدد الرابع، 2016.

266- منور اوسرير، جيلالي بن حاج، فتيحة مغراوة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، المجلد 5، العدد 7، 2009.

267- منير الكشو، **نظرية جون رولز في العدالة التوزيعية ونقادها، مجلة التباين**، العدد 9/36.

268- نجوى إبراهيم محمود، مفهوم السياسات العامة، **مجلة الديمقراطية**، العدد 1، 2001.

269- نصر الدين مختاري، "الاقتصاد الجزائري بين إشكالية بناء الدولة وغياب مشروع المجتمع"، **مجلة الباحث في العلوم السياسية**، العدد 35، 2018.

270- نور الدين بربار، "إصلاحات الضمان الاجتماعي في الجزائر وأثرها على توازناته المالية "، **مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارية المعاصرة**، المجلد 02، العدد 01، جانفي 2019.

271- نور الدين بلقليل، الهاشمي بن واضح، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 2019 كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية pcd دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج المسيلة وفقا لمشاريع 2015، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية**، العدد 08 ،2017.

272- نوري دريس، "الجيش والسلطة والدولة في الجزائر من الإيديولوجيا الشعبوية إلى الدولة النيوباترومونيالية "**مجلة سياسات عربية**، العدد 35، 2018.

273- هدى ميتكيس، "توازنات القوى في الجزائر: إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي "، **المستقبل العربي**، المجلد16، العدد172، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ،1993.

274- يوسف بعيطيش، من التقليدية إلى النموذج التنموي السلوكي فترة أوج حقل السياسة المقارنة، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، العدد 04، ديسمبر 2020.

275- يوسف جحيش، التطور المؤسساتي للنظام السياسي الجزائري: دراسة للسلطتين التنفيذية والتشريعية، **مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية**، العدد 5، 2015.

ب-باللغة الأجنبية:

276- Agence de développement social، Programme d’appu au développement socio-économique، L ocal du Nord Est Algérien :

évaluation des besoins en formation de l'Agence de développement social ‹département des opérations du projet -D.O.P› référence marché de service 001/ADP/ 06› LOTS N°1. 2009.

277- Ammar Bouhouche, **"The Essence of Political Reforms in Algeria**: 1962-1992", LES Annales de l'Université d'Alger, Alger, N°:8, 1994.

278- Fatiha Talahite, **« Economie administrée corruption et engrenage de la violence en Algérie**» Revue Tiers Monde ‹**Paris, Tome XLI, N° 161, Janvier-Mars 2000.**

279- Gwenn Okruhlik, Rentier Wealth, Unruly Law, and **the Rise of Opposition: The Political Economy of Oil States, Comparative Politics** ‹ vol .31, no.",apr.,1999.

280- J. P. FAVENNC et J. B. DUBREUIL, **Quelle énergie pour l'Afrique**, in: Revue Med énergie, N ‹16 °Juillet 2005.

281- Nancy Fraser, justice sociale, redistribution et reconnaissance, **Revue du Mauss**, n23.

282- Omar Bessaoud, **la stratégie de développement rural en Algérie**, options Méditerranéennes séries A Montpellier CIHEAM, N°71, 2006.

283- Souhila cherfi, **lavenir énergétique de l'Algérie** :Quelles seraient les perspective de consommation de production d'exportation du petrole et du gaz en Algérie à l' horizon 2020 -2030 , recherche économique et managiriales, N°7 ‹ juin2010.

ثالثا: المواد غير المنشورة

أ-الرسائل والاطروحات الجامعية:

01-باللغة العربية.

284- أحمد بلمراط، البترول ومصادر الطاقة البديلة خلال الفترة 1960 -1989، **مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية**، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992-1993.

285- أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2013.

286- إيمان زوين، دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية، دراسة حالة الجزائر، **مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية**، جامعة منتوري-قسنطينة-2010-2011.

287- أيمن مصطفى حسين الدباغ، **"نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة "**، أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2003.

288- أيمن مصطفى حسين الدباغ، "نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة "، **أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله**، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2003.

289- بن عزوز حاشي، سياسة الضمان الاجتماعي في الجزائر بين تحديات تحقيق التوازن المالي للصناديق وتكريس العدالة الاجتماعية مقارنة بفرنسا(1983-2018)، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة الجلفة،2019-2020.

290- بومدين طاشمة، استراتيجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية**، جامعة بن يوسف بن خدة 2006-2007.

291- الحاج رباني، العدالة والقيم الإنسانية دراسة تحليلية لنظرية العدالة في الفلسفة الغربية المعاصرة جون روالز –بول ريكور، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة وهران ،2012-2011.

292- حسام غرايدين، اللامساواة، "إعادة التوزيع وآلية الحماية الاجتماعية – دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر-"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة تلمسان، 2019-2020.

293- سعدية خامت، عجو نورة، تقييم جودة الخدمات في المؤسسات الصحية العمومية في الجزائر، دراسة حالة على المؤسسة الاستشفائية العمومية بالأخضرية، **مذكرة ماستر في العلوم التجارية**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، –البويرة ،2012-2011.

294- سيدي احمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر، مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان، 2012-2013.

295- صباح براجي، دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة، **مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012-2013.

296- صباح غربي، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الادارية في جامعة محمد خيضر ببسكرة، **أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع**، تخصص: تنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2013-2014.

297- عبد الله رابح سرير، عملية صنع القرار وتطبيقاته في الادارة العامة بالجزائر، **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر ،2006.

298- عبد الهادي مختار، "الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر "**أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة تلمسان، 2015-2016.

299- علي تتيات، "مسألة العدالة التوزيعية في الفلسفة السياسية الامريكية المعاصرة"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة الجزائر 02 ،2015-2016.

300- عمر خروبي بزارة،" إصلاح المنظومة الصحية في الجزائر (1999-2009)، دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية الاخوة خليف بالشلف **"مذكرة ماجيستر غير منشورة،** كلية العلوم السياسية والاعلام، تخصص، رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.

301- عمر مرزوقي،" حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي "، **مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية،** كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2005.

302- فاتح بن نونة، سياسة الطاقة والتحديات البيئية في ظل التنمية المستدامة حالة الجزائر، **مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية،** كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،2006-2007.

303- فطيمة حاجي، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،** جامعة محمد خيضر –بسكرة -2013-2014.

304- فطيمة حفيظ، الاصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،** تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر – باتنة 2010-2011.

305- محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، **أطروحة دكتوراه غير منشورة،** جامعة الجزائر،2008.

306- محمود خليل أحمد محمدين، دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية دراسة مقارنة في الفكر المالي الإسلامي والحديث، **رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه،** في الاقتصاد تخصص، مالية عامة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1989، منشورة.

307- مليكة بوجيت، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في الخلفيات، التفاعلات والابعاد، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية،** كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 1997.

308- مليكة فريمش، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر، **أطروحة دكتوراه غير منشورة،** جامعة قسنطينة، 2011-2012.

309- نبيل بوفليح، دور صناديق الثورة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، جامعة الجزائر ،2010 -2011.

310- نور الدين دخان، **تحليل السياسات التعليمية العامة: نموذج الجزائر، رسالة دكتوراه في التنظيم السياسي والإداري** قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر 2007.

311- وهيبة سراج، "هيكل توزيع الدخول وأثره على زيادة النمو وتقليل الفقر في الجزائر – دراسة قياسية –"**أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016.

312- يزيد مزعاش، "تناقضات نمط تنظيم المؤسسة العمومية الاقتصادية في ظل المرحلة الانتقالية"، **رسالة ماجستير**، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،1994.

313- يسعد شريف صحراوي، مسالة المشروعية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجزائر 1962-2009، **مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ،2008-2009.

314- منصور بن لرنب، " **محاضرات في نظام الحكم في الإسلام** "، لطلبة الدراسات العليا، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2000.

315- يسعد شريف صحراوي، مسالة المشروعية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجزائر 1962-2009، **مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ،2008-2009.

316- يونس مسعودي، التحول الديمقراطي وعلاقته بالإمكانات الاقتصادية في الجزائر، **مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية غير منشورة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان 2013-2014.

02-باللغة الأجنبية:

317- Lyes berrached, étude prospective de la demande d’énergie, finale pour l’Algérie à l’horizon2030**, mémoire de magister**, université

M’hamed Bouguara, boumerdes, faculté des sciences de l’ingénieur ,2010,2011.

318- wahiba Bouamama,au sujet de la politique d’efficacité énergétique en Algérie ;approche systémique pour un développement durable cas écot- bat, **mémoire de magister** ,faculté de technologies universités Abou Baker Belkaid –Tlemcen ,2013.

ب-البحوث العلمية:

319- مراد تهتان وآخرون، **مشروع بحث حول " ضبط وتقييم تكاليف الحماية الاجتماعية في مؤسسات الحماية الاجتماعية المختلفة واليات توظيف مواردها بفعالية في الجزائر "**، مخبر التنمية المحلية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المدية، 2011.

رابعا: الملتقيات والندوات العلمية والمؤتمرات والموسوعات

أ-باللغة العربية:

320- رتيبة عروب، تسعيدت بوسبعين، **مداخلة بعنوان: "أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعي الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر حقائق وأفاق"**، في الملتقي الوطني الاستراتيجية الصناعية في الجزائر استمرارية أم قطيعة، د ذ س.

321- عبد الحق بوغروص "سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر الانجازات والتحديات" **مداخلة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة سطيف ،29اكتوبر 2001.

322- عمار بلحسن: **المشروعية والمؤثرات الثقافية**، مداخلة ألقيت في ندوة غرامشي وقضايا المجتمع المدني، مركز البحوث العربية بالقاهرة ،1990

323- محمد زيدان، محمد يعقوبي، **"فعالية الموارد التمويلية المتاحة لمؤسسات التأمين الاجتماعي الجزائري "**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الصناعة التأمينية

الواقع العملي وآفاق التطوير، تجارب بعض الدول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 03و04 ديسمبر، 2012.

324- مراد ناصر، "تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر"، **مداخلة في مؤتمر**: تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، 1و3 جويلية 2007، جامعة سعد دحلب، البليدة.

325- **موسوعة ستانفورد للفلسفة**، ترجمة: علي حارس، الليبرتارية، 2017.

خامسا: مقالات

أ-باللغة العربية.

326- عبد الغاني ديندان، **السياسة العامة بين الخبرة والنظرية والواقع العملي، الحوار المتمدن**، العدد 2588، 2009.

327- عزة بوعيسى، محمد بلعسل، **دور جماعات الضغط في صنع السياسة العامة: منظمات أرباب العمل في الدول المغاربية أنموذجا، دفاتر السياسة والقانون**، العدد 2، 2021.

ب-باللغة الاجنبية.

328- Ali Yahia abdonour, la paix un probleme politique non securitaire est sociale, hogar ,08mars ;2008 p:02.

329- G. de Bernis: <<**les industries industrialisantes et l'intégration économique régionale**>> archives de ISEA 1968.

330- G. L. S. shackle**, The Nature of Economic Thought; Selected Papers**, 1955-1964(Cambridge (1)[Eng] University Press ,1966).

331- H. Tamar : **stratégie de développement indépendant le cas de l'Algérie,** OPU 1983.

332- Kaid Tlilane N, **Espace, Emploi et Environnement : Cas de l'Algérie,** Laboratoire Economie et Développement, Université Abderrahmane Mira, 2005 .

333- Nancy Fraser, **scales of justice: reimaging political space in globalizing world**, coulombia university press, 2010.

سادسا: التقارير.

أ-باللغة العربية:

334- بناءا على مجلس الوزراء الصادر في 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي.

335- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2018، ديسمبر 2019.

336- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، ديسمبر **2011**.

337- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **اصلاح دعم الطاقة في دول العربية**، 2014.

338- تقرير الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، **أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية**، سبتمبر 2020.

339- تقرير الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية**، بيروت، 2020.

340- تقرير التنمية الانسانية العربية، **"دعم الطاقة في العالم العربي"**، سلسلة أوراق بحثية ،2012.

341- التقرير السادس، **الضمان الاجتماعي من اجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، منظمة العمل الدولية**، ط1، 2011.

342- تقرير جمعية نهوض وتنمية المرأة، **المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي**.

343- تقرير صندوق النقد الدولي، **إصلاح دعم الطاقة**، مذكرة موجزة، 2009.

344- تقرير صندوق النقد الدولي، **دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، دروس مستفادة للإصلاح، مارس 2014.

345- تقرير منظمة العمل الدولية، **نظرة جديدة الي النمو الاقتصادي، نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة**، ط1، 2012.

346- دليل تدريبي، **العدالة الاجتماعية مفاهيم وتطبيقات،** منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة روزا لوكسمبورغ – مكتب شمال افريقيا، ط02، 2014-2017.

347- **الديوان الوطني للإحصائيات،** الحسابات الاقتصادية من 2000 الى 2011، سبتمبر 2011.

348- **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "**مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000 **"، الدورة العامة 19، نوفمبر 2001.**

349- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2008**، الجزائر، 2006.

350- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998.

351- نصوص جبهة التحرير الوطني، **التخطيط والتنمية،** الجزائر 1980.

352- وكالة التنمية الاجتماعية، **دليل الإجراءات العامة لوكالة التنمية الاجتماعية لسنة 2003**، الجزائر.

ب-باللغة الأجنبية:

353- MINISTER DES FINANCES, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2018 .

354- Ministère de l'agriculture et du développement rural et ministère délégué chargé du développement rural, Conception et mise ouvre du projet de proximité de développement rural (PPDR), guide de procédures version du 7/06/03, 2006.

355- Ministère du travail, de l'Emploi et de la sécurité sociale، **« Présentation du système de sécurité social Algérien** »,2010.

356- République Algérienne Démocratique et Populaire**.** CNES**. Rapport National sur le Développement Humain 2007.**

سابعا: المواثيق الرسمية.

357- أمر رقم 95 – 27 المؤرخ في 12/30 / 1995، يتضمن قانون المالية لسنة 1996، الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في 31 /12 /1995، المادة 163.

358- أمر رقم 95-01 المؤرخ في 01/21 /1995، يحدد أساس اشتراكات واداءات الضمان الاجتماعي، الجريدة الرسمية رقم 05 المؤرخة في 01 /1995/02، المادة الأولى.

359- بيان اول نوفمبر،1954.

360- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**، الصادر بتاريخ 1996/11/28، المادة 42.

361- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **القانون رقم 11/89 المؤرخ في 05 جويلية 1989**، المتضمن قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية، العدد 77، العدد 77، الصادرة بتاريخ 05 جويلية 1989.

362- **الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة الداخلية**، دستور 1989، الجزائر: وزارة الداخلية 1989.

363- **دستور 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، المادة 190، العدد 83، السنة 2020.

364- **القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية**، الصادر بمقتضى الامر رقم: 97-09، المؤرخ في 06 مارس 1997، الجريدة الرسمية، العدد: 12، المواد من 2الى 43.

365- **المرسوم التنفيذي رقم 06 -339** المؤرخ في 09/25 /2006، المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 94 – 187 المؤرخ في 06 / 07 / 1994، الذي يحدد توزيع نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي، الجريدة الرسمية، رقم 60، المؤرخة 2006/09/27، المادة الأولى 18.

366- المرسوم التنفيذي رقم 97 – 425 المؤرخ في / 11/ 1997، يحدد كيفية تطبيق الامر رقم 95-27 المؤرخ في 30/ 12 / 1995، والمتضمن قانون المالية لسنة 1996، والمتعلقة بتخفيض حصة اشتراك صاحب العمل بالنسبة للمستخدمين الذين يشغلون الأشخاص المعوقين، الجريدة الرسمية، رقم 75، المؤرخة 1997/11/12، المادة 4.

367- **المرسوم الرئاسي رقم: 89-18**، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989، المادة:1،

368- **المرسوم الرئاسي رقم: 96-438**، المؤرخ في 7 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، المعدل ب: القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 ابريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 ابريل 2002 والقانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 8 ديسمبر 1996، العدد: 76.

369- ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات: **الميثاق والنصوص التطبيقية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1975.

370- الميثاق الوطني 1976.

ثامنا: المقالات الالكترونية.

أ-باللغة العربية:

371- عبد الفتاح نعوم، مراجعة لكتاب: نوفل حاج لطيف، جدل العدالة الاجتماعية في الفكر الليبرالي: جون رولز في مواجهة التقليد المنفعي، من الموقع الالكتروني:

https://www.almayadeen.net/books/802537/

372- توفيق المدني،"المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي العسكر في السلطة ومسيرة البروقراطية نحو بناء الدولة التسلطية" على الموقع الالكتروني:

www.awu.dam.org/book/97/study /114tm3/60ok.sdo34.htm

373- رياض الصيداوي، **"الديمقراطية الجزائرية في محيط عربي"**، جريدة الزمان، لندن، العدد 1232، على الموقع الالكتروني:

http://217.158.9/azzaman/articles/2002/6/6-12/797.htm

374- نوارة باشوش،" **تكهنات بوقوع احتجاجات بالجزائر في 2014**، في دراسة أجرتها مجلة الايكونومست البريطانية 28 .12 .2013 " على الموقع الالكتروني:

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/189766.html

375- التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، على الموقع الالكتروني:

-www.premier ministre.gov.dz,Arabe/media/pdf/meite2010

376- الموقع الإلكتروني: -التدابير المتخذة لفائدة التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي، قطاع السكن، بوابة الوزير الأول، على الموقع التالي:

http://www.premier.ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/meice2010ar.pdf

377- الديوان الوطني للإحصائيات، الإحصائيات الاجتماعية: التشغيل والبطالة 2010-2013، على الموقع:

http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html

378- البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، على الموقع الإلكتروني:

wwww.premier Ministere.gov.dz/Arabe/media/pdf.

ب-باللغة الأجنبية:

379- Dispositif micro entreprise (ANSEJ) : le pari de l'avenir ، www.ansej.org.dz

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الاهداء
شكر وتقدير
مقدمة
الفصل الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للسياسة التوزيعية والعدالة الاجتماعية
المبحث الأول: مفهوم السياسة العامة.....30
المطلب الأول: تعريف السياسة العامة.....30
1- تحديد معنى السياسة العامة.....30
2- خصائص السياسة العامة.....37
3- مداخل واتجاهات المعرفية للسياسة العامة.....39
4- مفهوم السياسة التوزيعية.....50
المطلب الثاني: المفاهيم المتقاربة من مفهوم السياسة التوزيعية.....57
المطلب الثالث: مقاصد السياسة العامة التوزيعية والبنية المؤسسية للاعتراف وعلاقته بسياسات التوزيع.....59
1- أهداف السياسة العامة التوزيعية.....59
2- البنية المؤسسية للاعتراف وإعادة التوزيع.....61
المبحث الثاني: مفهوم العدالة الاجتماعية.....63
المطلب الأول: نشأة مفهوم العدالة.....64
1- تعريف العدالة الاجتماعية.....64
2- نشأة العدالة في المدن اليونانية.....67
3- العدالة عند السوفسطائيين.....68
4- العدالة عند أفلاطون.....69
5- العدالة عند أرسطو.....70
المطلب الثاني: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الاسلامي.....71
المطلب الثالث: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الرأسمالي.....74
المطلب الرابع: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الاشتراكي.....76
المبحث الثالث: السجال المعرفي حول مفهوم العدالة الاجتماعية.....82
المطلب الأول: المذهب الكلاسيكي وعدالة التوزيع صياغة نظرية لأفكار ادم سميث وديفيد ريكاردو وتوماس مالتوس.....83
المطلب الثاني: الجدل المعرفي في سياق الفلسفة السياسية لمرحلة ما بعد الحداثة.....89
المطلب الثالث: العدالة الاجتماعية نحو منظومة صراطية لتجاوز الانسداد الحضاري....109

المطلب الرابع: العلاقة التفاعلية للعدالة الاجتماعية والسياسة التوزيعية دراسة نظرية واجرائية.....113
الخلاصة والاستنتاجات.....128
الفصل الثاني: مشكلة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي وعلاقته بالعدالة التوزيعية في الجزائر
المبحث الأول: مشكلة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في الجزائر.....135
المطلب الأول: مفهوم السلم الاجتماعي وعلاقته بالاستقرار السياسي.....135
المطلب الثاني: مشكلة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في ظل المرحلة الاشتراكية.....136
المطلب الثالث: مشكلة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في ظل المرحلة الرأسمالية.....140
المبحث الثاني: التدابير الأساسية لتفعيل السياسة التوزيعية العادلة في الجزائر في ظل مرحلة النظام الأحادي.....149
المطلب الأول: الخيارات الاقتصادية.....149
المطلب الثاني: السياسة التوزيعية.....157
المطلب الثالث: المركزية السياسية..... 164
المبحث الثالث: الاليات الجديدة المتعلقة بتقييم السياسة التوزيعية في ظل مرحلة المنظومة الرأسمالية.....168
المطلب الأول: الإصلاحات كألية للتكيف اثناء المرحلة الانتقالية.....168
المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية الجديدة ودورها في إعادة بناء المؤسسات بعد المرحلة الانتقالية.....177
المطلب الثالث: في ظل إعادة تفعيل دور الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.....182
المبحث الرابع: تقييم دور المنظومة السياسية في تحقيق العدالة الاجتماعية.....194
المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي في الجزائر.....195
المطلب الثاني: النظام السياسي الجزائري وحتمية الانتقال الديمقراطي.....200
المطلب الثالث: الازمات التنموية والمؤسساتية.....206
الخلاصة والاستنتاجات.....211
الفصل الثالث: فعالية السياسة العامة التوزيعية من أجل ضمان العدالة الاجتماعية في الجزائر
المبحث الأول: أزمة العدالة الاجتماعية وعلاقتها بالسياسة التوزيعية.....215

المطلب الأول: الدولة الريعية.....215
المطلب الثاني: مشكلة العدالة التوزيعية.....222
المطلب الثالث: أزمة القيم السياسية والاجتماعية.....226
المبحث الثاني: واقع إعادة توزيع الدخل في الجزائر حسب المقاربة العمودية.....227
المطلب الأول: الدعم الحكومي.....228
المطلب الثاني: السياسة الجبائية في الجزائر.....236
المبحث الثالث: واقع إعادة توزيع الدخل في الجزائر حسب المقاربة الافقية.....243
المطلب الأول: واقع نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر.....243
المطلب الثاني: تمويل منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر.....248
المطلب الثالث: تقييم كفاءة وعدالة نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر.....252
الخلاصة والاستنتاجات.....254
الفصل الرابع: استراتيجيات السياسة التوزيعية من أجل عملية التغيير وتحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر
المبحث الأول: السياسات الاقتصادية الطاقوية في عملية التغيير في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية.....258
المطلب الأول: مفهوم السياسات الطاقوية.....258
المطلب الثاني: السياسة الطاقوية والابعاد الاقتصادية والاجتماعية لعملية تحقيق العدالة الاجتماعية.....261
المطلب الثالث: حوكمة الموارد الطاقوية وتثمين عوائدها وعدالة توزيعها في عملية تحقيق العدالة الاجتماعية.....263
المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عملية تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر.....267
المطلب الأول: النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والاضطرابات الاجتماعية 268
المطلب الثاني: سياسات التعليم من اجل التنمية وافاقها.....274
المطلب الثالث: استراتيجية التنمية الصحية المستدامة والتمويل السكني في الجزائر....278
المطلب الرابع: استراتيجية مكافحة الفقر والبطالة في الجزائر.....283
المبحث الثالث: استراتيجية إصلاح دعم الطاقة من اجل التغيير وتحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر.....299
المطلب الأول: التكاليف الاجتماعية والاقتصادية.....301

المطلب الثاني: تحديات اصلاح دعم الطاقة.....304
المطلب الثالث: الخيارات والمتطلبات الرئيسية لإصلاح نظم دعم الطاقة.....308
المطلب الرابع: اليات اصلاح دعم الطاقة.....311
الخلاصة والاستنتاجات.....313
الخاتمة.....318
قائمة الملاحق.....329
قائمة الجداول.....334
قائمة الاشكال.....336
قائمة المراجع.....338
فهرس المحتويات.....375

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

إن سياسات التوزيع وإعادة التوزيع في الجزائر تتميز بالطابع الشمولي وفق المقاربة العمودية والافقية التي تقوم على الية الدعم الحكومي الصريح والضمني والتي أدت الى التفاوت واللامساواة في الدخل حيث تعتبر كمسبب لعدم تحقيق العدالة الاجتماعية مما أدى الى ظهور عدة أزمات تنموية وبنيوية وانتشار الفقر والبطالة وتهديد للسلم الاجتماعي وذلك راجع لغياب اليات واستراتيجيات مجتمعية واقتصادية وسياسية وسياسات حكومية غير فعالة للحد منها، مما يؤدي الى نتائج سلبية على العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي فيستحيل التعايش في موقف مجتمعي سليم وينشب صراع طبقي مستمر والذي قد يتطور الى أكثر من ذلك، تكمن فعالية السياسات التوزيعية بمساهمة ايجابية في جميع الظروف والأزمات إذ كانت هناك حوكمة وعقلانية وأخلقة في توزيع الموارد الطاقوية وتثمين عوائدها وعدالة توزيعها بين القطاعات الاستراتيجية الحيوية والاجتماعية من أجل التنمية والتغيير الاجتماعي للحفاظ على السلم الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية بالوصول الي المكانة الاجتماعية والارتقاء الاجتماعي على معيار الكفاءة والاستحقاق، حيث أن تحقيق السلم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي خاصة في أنظمة مغلقة على مجتمعها وعلى بيئتها وعي مواطنيها ليس بالأمر الهين أو السهل في أي مجتمع وبالخصوص في الدول الريعية التي تعتمد على تمويل النفقات العامة على عائدات البترول فالدولة الجزائرية هي دولة ريعية فسياساتها الكلية هي رهينة المصادر الطاقوية وهي تمول جميع القطاعات على أساس سياسات الدعم سواء قطاعات منتجة أو مستهلكة فيجب أن يكون هناك عدالة وقدرة توزيعية ناجعة. يمكن أن نعرب أن مسالة السلم الاجتماعي والعدالة هي رهينة السياسة الطاقوية وعليه يجب حوكمة وترشيد النفقات العمومية ويمكن أن نقترح استراتيجية اصلاح الدعم الطاقوي وذلك بدارسة التكاليف الاجتماعية والاقتصادية ومعرفة أهم التحديات والخيارات ومتطلبات الرئيسية وأهم الأليات اصلاح دعم الطاقة والاستفادة من مختلف التجارب الدولية في مجال اصلاح الدعم لمواكبة الاقتصاد العالمي من أجل التنمية والتغيير والحفاظ على السلم الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: السياسة التوزيعية، العدالة الاجتماعية، الدولة الريعية، السلم الاجتماعي.

Résumé :

Les politiques de distribution et de redistribution en Algérie se caractérisent par un caractère holistique selon l'approche verticale et horizontale qui s'appuie sur le mécanisme explicite et implicite de soutien gouvernemental, qui a conduit à la disparité et à l'inégalité des revenus, car elle est considérée comme une cause d'échec à parvenir à la justice sociale, qui a conduit à l'émergence de plusieurs crises développementales et structurelles, à la propagation de la pauvreté et du chômage et à une menace pour la paix sociale Ceci est dû à l'absence de politiques et de mécanismes sociaux, économiques, politiques et gouvernementaux inefficaces pour les réduire, ce qui conduit à des conséquences négatives pour la justice sociale et la paix sociale. Il est impossible de coexister dans une position sociétale saine et un conflit de classe continu éclate, qui peut évoluer vers plus que cela. L'efficacité des politiques distributives réside dans une contribution positive à Toutes les circonstances et les crises car il y avait une gouvernance, une rationalité et une moralité dans la distribution des ressources énergétiques, en valorisant leurs rendements et une répartition équitable entre les secteurs stratégiques vitaux et sociaux pour le développement et le changement social afin de maintenir la paix sociale et d'atteindre la justice sociale en atteignant le statut social et le progrès social sur la norme d'efficacité et de mérite, comme la réalisation de la paix sociale et de la justice sociale et La stabilité politique, surtout dans les régimes fermés à sa société et à son environnement, la sensibilisation de ses citoyens n'est une chose facile ni facile dans aucune société, surtout dans les pays rentiers qui dépendent du financement des dépenses publiques sur les revenus pétroliers. secteurs consommateurs, il doit y avoir équité et capacité de distribution efficace. Nous pouvons exprimer que la question de la paix sociale et de la justice est l'otage de la politique énergétique, et en conséquence, les dépenses publiques doivent être gouvernées et rationalisées, et nous pouvons proposer une stratégie de réforme des subventions énergétiques en étudiant les coûts sociaux et économiques et en connaissant les défis, options, principales exigences et mécanismes les plus importants pour réformer les subventions énergétiques et bénéficier de diverses expériences internationales dans le domaine de la réforme des subventions Suivre le rythme de l'économie mondiale pour le développement et le changement et maintenir la paix sociale.

Mots-clés : politique distributive, justice sociale, État rentier, paix sociale.

Abstract:

Distribution and redistribution policies in Algeria are characterized by a holistic character according to the vertical and horizontal approach that is based on the explicit and implicit government support mechanism, which led to disparity and inequality in income, as it is considered as a cause of failure to achieve social justice, which led to the emergence of several developmental and structural crises, the spread of poverty and unemployment and a threat to social peace This is due to the absence of ineffective social, economic, political and governmental policies and mechanisms to reduce them, which leads to negative consequences for social justice and social peace. It is impossible to coexist in a sound societal position and a continuous class conflict erupts, which may develop into more than that. The effectiveness of distributive policies lies in a positive contribution to All circumstances and crises as there was governance, rationality and morality in the distribution of energy resources, valuing their returns and equitable distribution among the vital and social strategic sectors for development and social change to maintain social peace and achieve social justice by reaching social status and social advancement on the standard of efficiency and merit, as achieving social peace and social justice and Political stability, especially in regimes closed to its society and its environment, the awareness of its citizens is not an easy or easy thing in any society, especially in rentier countries that depend on financing public expenditures on oil revenues. Support policies, whether producing or consuming sectors, there must be fairness and an efficient distributional capacity. We can express that the issue of social peace and justice is hostage to energy policy, and accordingly, public expenditures must be governed and rationalized, and we can propose a strategy for reforming energy subsidies by studying the social and economic costs and knowing the most important challenges, options, main requirements and the most important mechanisms for reforming energy subsidies and benefiting from various international experiences in the field of subsidy reform To keep pace with the global economy for development and change and to maintain social peace.

Keywords: distributive politics, social justice, rentier state, social peace.

University of Mohamed ben Ahmed-Oran 2-
Faculty of Law and Political Sciences

Department of political science

Thesis

Presented to obtain a Doctorat of Science in Political Sciences

Specialty: Comparative politics

Distributive politics and its role in achieving social justice in Algeria

Elaborated by student:

Abdessamad bouklikha

The jury members:

Dr. Safou Mohamed	Oran University	Président
Dr. Heireche soumia	Oran University	supervised and scheduled
Dr. Ouiken Fazia	Oran University	Member
Dr. Ameur Debaa	Bel Abbès University	Member
Dr. Belghit Abdellah	Mostaganem University	Member
Dr. Bekkar Fethi	Relizane University	Member

Academic year: 2021-2022

ملخص الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وفهم دور السياسة التوزيعية الفعال في ضمان وتحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر حيث اتضح لنا بعد الدراسة والتقييم أن سياسات التوزيع وإعادة التوزيع في الجزائر تتميز بالشمولية وفق المقاربة العمودية والافقية التي تقوم على الية الدعم الحكومي والتي أدت الى التفاوت واللامساواة في الدخل فكانت السبب لعدم تحقيق المساواة في القيم المادية والمعنوية مما أدى الى ظهور عدة أزمات تنموية وبنيوية وتهديد للسلم الاجتماعي وذلك راجع لغياب اليات واستراتيجيات مجتمعية واقتصادية وسياسات حكومية غير فعالة للحد منها، مما يؤدي الى أزمة العدالة الاجتماعية فيستحيل التعايش في موقف مجتمعي سليم وينشب صراع طبقي مستمر والذي قد يتطور الى أكثر من ذلك.
الكلمات المفتاحية: السياسة التوزيعية، العدالة الاجتماعية، الدولة الريعية، السلم الاجتماعي.

Résumé de l'étude : Cette étude vise à connaître et comprendre le rôle effectif de la politique distributive dans l'assurance et la réalisation de la justice sociale en Algérie. de plusieurs crises développementales et structurelles et une menace pour la paix sociale, en raison de l'absence de mécanismes et de stratégies sociales et économiques et de politiques gouvernementales inefficaces pour les réduire.Ma classe est continue, qui peut aller plus loin.
Mots-clés : politique distributive, justice sociale, État rentier, paix sociale.
Abstract of the study: This study aims to know and understand the effective role of distributive policy in ensuring and achieving social justice in Algeria. In income, it was the reason for the lack of equality in material and moral values, which led to the emergence of several developmental and structural crises and a threat to social peace, due to the absence of social and economic mechanisms and strategies and ineffective government policies to reduce them. My class is continuous, which may progress to more than that.
Keywords: distributive politics, social justice, rentier state, social peace.